

جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
دائرة اللغة العربية
شعبة النحو والصرف

أُصُولُ النَحْوِ بَيْنَ ابْنِ جَنِّي وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ دِرَاسَةٌ مُقَارِنَةٌ

بحث مُقدِّم لنيل درجة التخصّص العليا (الدكتوراة)
في تخصّص نحو

إعداد : الطالب/ طلحة عيسى أحمد . إشراف : الدكتور/ عبد المنعم الشيخ عثمان

١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾
صدق الله العظيم - الكهف / ١

وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِنَا الْأَمِينِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اهْتَدَى
بِهَدَاهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

اللَّهُمَّ إِنِّي أُقَدِّمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَي كُلِّ نَفْسٍ ، وَلَمْحَةٍ ، وَطَرْفَةٍ يَطْرُقُ بِهَا أَهْلُ
السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضِ ، وَأُقَدِّمُ لَكَ كُلَّ شَيْءٍ هُوَ فِي عِلْمِكَ كَائِنٌ ، أَوْ قَدْ كَانَ ، أُقَدِّمُ
إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَي ذَلِكَ كُلِّهِ .

الإهداء

إلى :

- روح العالمين الجليلين أبي الفتح عثمان ابن جني ، و أبي البركات ابن الأنباري .

إلى :

- مَنْ كَانَا يَعْطِيَانِي الْمَأْوَى وَالْأَمْنَ وَالظِّلَالَ ، فَلَمْ نَخْطِئْ دَرْبَنَا يَوْمًا ، إِلَيْهِمَا هَذَا الْجُهِد . الوالد والوالدة .

إلى :

- مَنْ تَحَمَّلُوا الْكَثِيرَ لِيَتَّخِذُوا لِي إِجْزَارَ هَذَا الْعَمَلِ إِلَى جِهْدِهِمُ النَّبِيلَةَ الْبَاقِيَةَ .
أم محمد . محمد . تنزيل . إسراء . الأصدقاء .

شكر وتقدير

قال تعالى : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ البقرة . ٧

قال رسول الله ﷺ : ﴿ كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لَهِ فَهُوَ أَقْطَعُ ﴾ رواه أبو داود
الحمد والشكر لله . العلي القدير . الذي وفقني ، وأعانني على تحبير هذه الرسالة العلمية .
وأن هيا لي سبل التوفيق في جميع مراحلها ، فأحمدُه أَبْلَغَ حَمْدٍ ، وَأَزْكاهُ ، وَأَشْمَلُهُ وَأَنَمَاهُ .
وأتوجه بأسمى آيات الشكر والثناء الجميل لفضيلة مدير جامعة القرآن الكريم والعلوم
الإسلامية ، والي فضيلة نائبه ، والي فضيلة وكيلها الأستاذ أحمد سعيد ، ومجلس عمدائها ،
وأساتذتها الأجلاء ، وكافة منسوبيها ؛ لما لمسناه منهم من حسن معاملةٍ وجيل أعمالٍ كان لها
عظيم الأثر في جُهدنا المتواضع هذا فجزى الله الجميع عنا خير الجزاء
وشكري موصول لأسرة مكتبة الملك عبد العزيز بالرياض . المملكة العربية السعودية .
لاسهامهم الكريم في توفير مرجعين أساسيين من مراجع هذه الأطروحة . نسأل الله لهم دوام خدمة
العلم وأهله .

وأجزل الشكر ، والتقدير للدكتور عبد المنعم الشيخ عثمان عميد كلية الدراسات العليا
والبحث العلمي بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية . والذي عهدناه قبلاً . بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة . أخاً كريماً ، وزمياً عزيزاً ، تعهدنا بالرعاية الدعوية والعلمية فكان ملاذاً لصاحب
الحاجة . من زملائه الطلاب . أياً كانت ، فتلك أيادٍ بيضاء قد سلفت لتستكمل . بمشيئته تعالى .
حينما أُسندت له مهمة الإشراف على هذه الأطروحة . متعهداً إيّاها منذُ أن كانت طرحاً علمياً ،
بالتوجيهات المنهجية ، والعلمية الرفيعة ، والتعليقات السديدة على مسودتها ، رأياً نيراً ، وفكراً ثاقباً
. الشيء الذي زل لي . وبعونه تعالى . مسالك الطريق . واضعاً أمامي لنيراتٍ ، وصوى من المَعَالِمِ
العلمية ، والمنهجية لكي أهتدي بها . حتى تهياً لي أن أُخرج هذه الأطروحة بصورتها الراهنة ،
والتي أتمنى من الله أن أكون قد وفقت فيها فإن كان ذلك ، فهو قصدي ؛ وإلا فلي من ملاحظات
الأساتذة الأجلاء المعنيين ما يصحح الخطأ ويكمل النقص . والشكر لكل من :
الأستاذ الدكتور : مصطفى محمد الفكي ، الأستاذ بجامعة أمدرمان الإسلامية .

والدكتور: بشرى السيد محمد هاشم ، الأستاذ بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .
فلهما التجلّة ، والتقدير كَوْنَهُمَا قد ارتَضَيَا المشاركة في تقييم ، وتقويم هذه الأطروحة ، مناقشةً
ورأياً ، وملاحظةً لجوانب نقصها ، وتصحيحاً لخطئها ، أياً كان نوعه ، ليس هذا فحسب ، وإنما
بالإسهام في تطوير المنهج العلمي والبحثي لدى الباحث من خلال فكرٍ مُجربٍ ، مُهيئٍ للخروج
بعملٍ متكاملٍ في جوانبه العلمية . والله ولي التوفيق .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة .

قد تكتسب بعض المصطلحات ، والمفاهيم وجوداً ملتبساً داخل نسيجها العلمي ، فتقلب من أدوات مسعفة على الفهم ، والتوضيح إلى أدوات وعناصر تُشيع الخلط ، والتشويش على الذهنية المتلقية لها . ومن ضمن تلك المصطلحات والمفاهيم ، مصطلحات أصول النحو العربي ؛ لما خالطها من عناصر أدت إلى الوصف السابق .

ولعلّ من أهم معطيات قراءة التراث النحويّ هو ما يُثيره من إشكاليات تُمثّل موقف القارئ العربيّ منه ؛ ولأنّ النحو علم له غاية نفعيّة ، وأنّ ليس في طبيعته ما يدعو إلى هذا التنوع في المواقف . فكان لا بدّ من الاهتمام بهذا التراث ودراسته في مجموعة المؤلفات النحويّة التي وصلتنا واستطعنا تحقيقها ومداولتها استقراءً وتحليلاً وهضماً لما احتوته من معارف ، أو في تلك التي احتفظت لنا كتب التراجم والطبقات بمسمياتها ، ولكُنّها لم تصلنا على الأقلّ حتى الآن .

ولعلّ كثيراً من تلك المؤلفات عُرفتْ لأئمّة في اللغة والنحو ، وكان لها مكانة علميّة وطاقة فكريّة ، تشهد لما وصل إليه الرقي الفكريّ في الحضارة العربيّة والإسلاميّة.

ولعلّ المادة الغزيرة التي تضمنتها هذه المؤلفات ؛ تدعو الباحثين إلى عدم الاستخفاف بالتراث النحويّ ، وكذلك تُغري بالانكباب على هذا التراث اللغويّ ، بعمقٍ تحليلٍ وكيّس ملاحظة ، وفاحص نظريّة ؛ لتتجلى كوامنه ، اهتداءً إلى ما لم يهتد إليه الغير من الدارسين على مرّ العصور . وكلّ هذا لا يعني أنّ التراث النحويّ لا يحظى بالقراءة الدائمة ، لأنّ الواقع يقول : بأنّ التراث النحويّ ما إنْفَكَ يُحظى بالقراءة طيلة القرون الماضية ، فمنذ أن أعطى سيبويه للنحاة (كتابه) ، لم يتوقف نشاط النحاة المتعاقبين ، ولا خلا جيل واحد من إمام في النحو ، بل أئمة يدرسونّه ، ويكتبون فيه المطولات ، والشروحات ، ويتنافسون في جمع أكثر عناصره في موسوعاتٍ يتزايد حجمها بتقدّم العصور ، ويحرصون كذلك ، لا على تجديد النحو ؛ وإنّما على التميّز على غيرهم في طريقة التآليف وترتيب المعلومات ، أو البحث عن صوغها صياغةً غير مألوفةٍ في كتب من سبقهم ؛ ولكنّ هذه القراءة المفضية إلى إعادة كتابته لم تحد في الأصل عن السنّة التي وضعها سيبويه ، وكرّسها خَلَفٌ من علماء القرنين الثالث والرابع الهجريين ، وهذا ما لم يفض إلى تجديد الرصيد النحويّ الموروث . حيث أنّ أقصى ما كان يصبو إليه النحويّ هو أنّ يستوعب علم الأوائل ، فينكب عليه شارحاً له ، وقلّماً يُضيف إليه جزئيات ، قد سكت عنها غيره ، أو لم يُعْطِها حظها من الشرح والتوضيح .

ولعلّ من أبرز تلك القضايا النحويّة التي لم تجدْ حظها من الشرح والتوضيح وإماطة اللثام عن مفهومها ؛ الأصول النحويّة ، وذلك بدءاً من عصور التقعيد للنحو ، حيث نجد أنّ نحاة القرن الهجريّ الأوّل لم يعطوا الأصول النحويّة حدوداً اصطلاحيّة ذات صلة وثيقة بالنحو العربيّ ؛ وإنّما ذهبوا في ذلك إلى استعارة حدود تُمثّل إلى الفقه بدرجة كبيرة وواضحة ، ويُلاحظ ذلك بالاستقراء في كتب التراجم ، وما تناقلته من أقوال لعلماء القرن الأوّل الهجريّ ، ليستمر الحال على

ما هو عليه في القرنين الثاني والثالث ، حيث يمكن القول : أنَّ التععيد للنحو العربيّ قد انتهى في غير غيابٍ لأصوله . بمعنى أنّه قد استصحابها . ويلاحظ ذلك عند علماء المدرستين على سواء البصريّة والكوفيّة ، ولعلّ في ذلك حرصاً منهم في جعل قواعدهم النحويّة وتطبيقاتها تفي بعدم الحاجة إلى الخوض بإيجاد تعريفات اصطلاحية لأصولهم النحويّة .

وحيثما استوت تلك القواعد وفق أصولها النحويّة ، وتمّ التععيد لها شاع (أنَّ هذا العلم نضج حتى احترق) و (أنَّ الأوّل لم يتركْ للأخِر شيئاً) ، جاء المتأخرون فأعملوا فكرهم في استنباط حدود اصطلاحية يمكن القول : بأنّها قد حددت بصفة شبه نهائية إشكالية تعريف مصطلحات أصول النحو ، والتي تكاملت بها درجة الرقي لعلم النحو ، فبدأ بذلك النحو العربيّ بناءً متماسكاً يُرضي العقل ، ويستجيب لقواعد المنطق ، حيث اتضحت جميع مفاهيمه ، وإنّ لم نقل بصورة كاملة ونهائية إلاّ أنّها مُرضيةٌ جداً .

والناظر في هذا التراث النحويّ جملةً ؛ يقضي عليه الإنصاف أن يضعه في الدرجة الأولى التي يقف عليها زمانه من سلم الرقي العقليّ ، فهو لم يكن إلاّ في مستوى عصره دقةً ، وعمقاً ، وسعةً ، لا يستأخر عن ذلك ، ولا يستقدم (مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب . أمين الخولي . ص ٧٣) .

ويقول عالم اللغة إرنست رينان (ت ١٨٩٢ م) : (فهذه اللغة تبدو لنا فجأةً بكل كمالها ، ومرونتها ، وثروتها التي لا تنتهي ، لقد كانت هذه اللغة منذ بدايتها على درجةٍ من الكمال تدفعنا إلى القول بإيجاز : إنّها منذ ذلك الوقت حتى العصر الحاضر لم تتعرّض لأيّ تعديلٍ ذي بال ، فاللغة العربيّة لا طفولة لها ، ولا شيخوخة أيضاً ، منذ ظهرت على الملأ ، ومنذ انتصاراتها المعجزة ، ولست أدري إذا كان يوجد مثلاً آخر للغةٍ جاءت إلى الدنيا مثل هذه اللغة من غير مرحلةٍ بدائيةٍ ، ولا فتراتٍ انتقاليةٍ ، ولا تجارب تتلمس فيها معالم الطريق . (اللغة العربيّة بعض خصائصها . مجلة الفيصل ع/٢٤ يناير ١٩٩٨ م ص ٧٣ وما بعدها .)

فهذه شهادةٌ من لغويّ غيرعربيّ ، قد أعطى وصفاً للعربيّة يجعل علماء اللغة العرب يقفون أمامه ملئاً ، وذلك قوله : (إنّ بدايتها كانت على درجةٍ من الكمال) ، أليس النحو جزءاً من هذه اللغة الموصوفة بالكمال في بدايتها ؟ . فقط يبقى علينا كباحثين النظر فيما بين أيدينا من تراثٍ نحويّ ، عاملين فيه بفكرٍ ثاقبٍ ؛ لنستوثق من شهادة علماء اللغة غير العرب ، فيما انصفوا فيه اللغة العربيّة .

ولما كانت الأصول النحويّة هي أهم الركائز التي استندت عليها قواعد النحو العربيّ ، ولما كانت هذه البداية على درجةٍ من الكمال كما وصفها بذلك إرنست رينان ، وأصول النحو هي جزءٌ أصيلٌ من هذا التراث النحويّ بدءاً .

فلهذا قصدت هذه الدراسة إلى تحديد بعض العناصر النظرية والتطبيقية لمفهوم الأصول النحويّة ، منذ عصر النشأة ، والتي تعتبر ضروريةً لدراسة النحو العربيّ ، ثمّ التساؤل عن مفهوم

الأصول النحويّة هل له أي علائق وروابط بأوليات التعقيد للنحو العربيّ ؟ ومن ثمّ الإلحاح على إعادة تحديد هذه المفاهيم من خلال مراجعة لبعض مؤلفات النحو التي توطّرها . حتى نتمكن من معاينة المتغيرات التي طرأت على مفاهيم الأصول النحويّة عبر الحقب التاريخيّة ، والإسهامات في بلورة تلك المفاهيم ، وذلك في ضوء أسئلة راهنة لا تكتمل صياغتها إلّا بالاستقراء المتأنّي في جملة من المؤلفات النحويّة القديمة ، التي مازال يعوزها الكثير من الأسلحة المنهجية لسبر أغوارها .

والدراسة تتجه كذلك لمعرفة الذهنيّة المنتجة للفكر الأصوليّ النحويّ والذي يُعدّ إطاراً مرجعيّاً لها ، ومدى تعامله مع الممكنات اللغويّة الذهنيّة ، ومن أين استمدّ مفاهيمه هذه ؟ ، وذلك لأنّ كثيراً من المصطلحات والمفاهيم تكتسب وجوداً ملتبساً داخل نسيج حقلها النظريّ فتتقلب من مصطلحات ومفاهيم مسعفة على الفهم والتوضيح ، إلى عناصر تشيع الخلط والتشويش كما مرّ . وليس معنى هذا أنّ هذه الدراسة بإمكانها تلافي هذه الظاهرة عن طريق تحديد هذه المصطلحات والمفاهيم الأصوليّة للنحو العربيّ تحديداً قاطعاً يستقرّ معه الفهم . فهذه دراسة محدودة ، وإنّما القصد منها ؛ هو الإلحاح على أهمية إعادة تحديد المفاهيم الأصوليّة للنحو العربيّ ، وذلك من خلال دراسة بينيّة مقارنة في عصرين مختلفين من عصور اللغة العربيّة ، وبين عالمين لغويين بينهما ما بينهما من أوجه الاتفاق والاختلاف .

ثمّ إنّ هذه الدراسة تنبّه إلى مفهوم أصول النحو ، وما يتطلّبه هذا المفهوم من تجديد ولذلك فإنّ وعورت مسالك البحث في نشأة أصول النحو العربيّ ، ترتبط ارتباطاً مباشراً بتاريخ نشأة علم النحو نفسه ، وذلك ؛ لأنّ النحو العربيّ (لم يحظَ حتى الآن بتاريخ شامل يضبط ظروف نشأته ، ويتّبع ظهور عناصره وتبلورها ، ويحدد مراحل تطوّره ، ويقيم مساعي رجاله ، ويبحث في المؤلفات النحويّة وفي بينتها وعصورها .) (نظرات في التراث اللغويّ المعاصر د/ عبد الهادي المهيري . ص ٢٢٣)

وهذا ما لا اختلاف حوله ، فنشأة أيّ علمٍ يُعتبر أشدّ تعقيداً من أن تفسّر بما يُنسب إلى بعض الأفراد من أقوالٍ مقتضبة حول جُزئية لغويّة لا تُغني شيئاً ، أو بيتٍ شعريّ ، ثمّ يبدأ بعد ذلك في التأسيس لقاعدةٍ نحويّة ، حيث أنّ هذا الأمر يستلزم جدلاً مضنيّ قبل البت فيه بأمرٍ قاطع ، ولربّما كان في ثنايا هذا الجدل ظهور لهذه الأصول المستند عليها في تقرير القواعد النحويّة ، وتعليلها ، والبحث عن أسس مبدئية لها . فوسط هذا كله فإنّ قدماء النحاة (لم يضعوا نظاماً يهتدي به القراء ، والكتاب ممن يجيئ بعدهم ؛ وإنّما كان غرضهم تحليل المادة اللغويّة التي عرفوها ، تحليلاً يُفسّر نظامها ويشرح خصائصها ، بحثاً عن الحقيقة لذاتها ، ومن هنا كان إسرافهم في التحليل .) (اللغة العربيّة المعاصرة . أ / كامل حسن . ص ٢٣ . ٢٤)

فالوصول إلى الحقيقة من قبل هؤلاء العلماء كان غايةً في حدّ ذاته ، ومدعاةً لغياب حدود المصطلحات الأصوليّة في ثنايا بواكير النتاجات النحويّة كـ (الكتاب) لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) و (المقتضب) للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) و (معاني القرآن) للفراء (ت ٢٠٧ هـ)

وإذا جاز لنا أن نتعدى كل ذلك إلى أبرز مَنْ كَتَبَ في أصول النحو ، نجده هو أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه (الخصائص) ، والذي لم يَغْقِدهُ لأصول النحو وحدها ، وإن كان قد تَوَسَّعَ في بحثها ، ثُمَّ تلاه أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في كتبه الثلاثة (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة) ، و (أسرار العربية) ، ثُمَّ جاء بعدهما السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه (الإقتراح في أصول النحو) ولم اعثر في حدود جُهدِي على كتبٍ لقدماء النحاة عنيت بهذه الأصول غير ما ذكرت .

وكل مَنْ يَتَّبِعُ أصول النحو في هذه الكتب الثلاثة ، وبخاصة (لمع الأدلة) لابن الأنباري ، و (الإقتراح) للسيوطي يجد أنَّهما قد تأثرا في مجمل تعريفاتهما وتقسيماتهما وشروطهما وأحكامهما ، بتقليد الأصوليين الفقهاء في وضعهم لأصولهم الفقهيَّة ، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة أنْ تقف عليه ، في محاولةٍ منها للربط بين المفهومين ، مفهوم أصول النحو ، و مفهوم أصول الفقه . وقد صرَّح ابن الأنباري أحد قطبي هذه الدراسة ، بهذا الأمر في مقدمة كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) حيث يقول : (أنَّه وضعه في المسائل الخلافية بين نحويِّ البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعيِّ ، وأبي حنيفة ليكون أوَّل كتابٍ صُنِّفَ في علم العربيَّة علي هذا الترتيب) (مقدمة الإنصاف في مسائل الخلاف ٥/١) ، وتبعه السيوطي في الأشباه والنظائر كذلك قائلاً : (أعلم أنَّ السبب الحامل لي علي تأليف ذلك الكتاب الأول إني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنَّفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظائر .) (مقدمة الأشباه والنظائر ٢٣/١)

وهذه الدراسة في سعي منها تحاول أنْ تبرز جهود عَلمَين من أعلام النحاة لتبيِّن جهودهما في تكاملٍ يُسهم في إثراء البحث النحويِّ بطائفة من المصطلحات الأصولية النحوية ، ومن خلال دراسة ذاتٍ مَنهجٍ مُقارِن .

أولاً . عنوان البحث وموضوعه .

عنوان الدراسة (أصول النحو بين ابن جني وابن الأنباري دراسة نحوية مقارنة) وهي دراسة تُعنى بأصول النحو العربيِّ ، والمعتمدة لدى علمائه من خلال مصادر قديمة والتي تُعتبر من المصادر الهامة ؛ لأنَّها تعكس مختلف التيارات الفكرية التي تعرَّض لها النحو العربيِّ ، وتأثر بها في تلك الفترة كالفقه والمنطق ، وهذان المصدران اللذان يشكلان بُعداً فكرياً مهماً لموضوع هذه الدراسة هما : (الخصائص) لابن جني وكتاب (لمع الأدلة في أصول النحو) لابن الأنباري وكذلك كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) .

ثانياً . أسباب اختيار موضوع البحث .

يرجع السبب في اختيار هذه الدراسة إلى دافعين :

أولهما : دافع ذاتيٍّ متصل بالباحث .

ثانيهما : دافع موضوعيٍّ متصل بواقع الدراسة .

أما الأول . المتصل بالباحث ، الذي وجد نفسه من خلال أطروحته لرسالة الماجستير- والتي كان موضوعها دراسة في أحد الأصول النحويّة المعتمدة وهو (العامل النحوي) . محتاجاً إلى دراسة مفصّلة ، وأكثر دقة حول تحديد مفاهيم أصول النحو ، ومن خلال الاستقراء تكشف للباحث عمق الجهود المبذولة من قبل ابن جني ، وأبي البركات ابن الأنباري ، وإعجاب الباحث بطرحهما المنهجيّ في دراسة أصول النحو العربيّ .

أما الثاني . فهو خاص بموضوع دراسة أصول علم النحو، وما تمثله من مفهوم نظريّ وواقع تطبيقيّ تتبني عليه قواعد النحو العربيّ كلها ، في دراسة تنطلق في أساسها من حقيقة أنّ أصول النحو تنظييراً وتطبيقاً ، قد تلازمت على نحو غير واضح من لدن أبي الأسود الدؤليّ (ت ٦٩هـ) وحتى ظهور أول مؤلف نحويّ يقف شاهداً على تطوّر الفكر النحويّ العربيّ ، وهو (كتاب) سيبويه ، واستعماله لمفاهيم أصوليّة كالسماع والقياس ، ولكن دون تحديد نظريّ لمفهومها ، وإن كان هناك تطبيق على واقع الكلام العربيّ ؛ لكن هناك ضبابيّة في عدم تحديد للمصطلح ، حتى كان للزمن أثره في تحديد مفاهيم الأصول النحويّة ، وأعني بالزمن التتابع التاريخيّ للفكر النحويّ ، وأخصّ بالذكر القرن الرابع الهجريّ بدءاً من الزجاج (ت ٣١١هـ) والزجاجيّ (ت ٣٣٧هـ) والسيرافيّ (ت ٣٦٨هـ) وأبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) وابن الوراق (ت ٣٨١هـ) والرمانيّ (ت ٣٨٤هـ) وانتهاءً بابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) ولكل هؤلاء العلماء إسهام ، وفضل لا يُنكر في موضوع علم أصول النحو تقلّ أو تكثر كمّاً و كيفاً .

إلا أنّ الإسهام الذي قدمه ابن جنيّ في كتابه (الخصائص) يُعدّ إسهاماً طيّباً من حيث منهجيّته ، ومحتواه في تحديد كثير من مصطلحات علم أصول النحو ، وطيلة حقبة القرن الخامس الهجريّ لم يتوفر مؤلف في أصول النحو العربيّ ، حتى جاء القرن السادس الهجريّ بإمام نحويّ وافر الإنتاج ، واسع العلم والاطلاع ، هو أبو البركات ابن الأنباريّ والذي أولى نتاجه العلميّ ، اهتماماً بأصول النحو خصّها بدراسات وافية في كتبه الآتية : (لمع الأدلّة في أصول النحو) و (الإغراب في جدل الإعراب) و (الإنصاف في مسائل الخلاف) و (أسرار العربيّة)

فلكل ما تقدّم فقد توفرت لدى الباحث معطيات موضوعيّة زادت من دافعيّته نحو البحث ، في دراسة مقارنة لأصول النحو ، محورها هذان العالمان الجليلان ، ابن جنيّ وابن الأنباريّ .

ثالثاً . أهمية البحث .

مع أنّ دراسة أصول النحو قد وجدت حظاً في سلسلة لدراسات النحويّة قديماً وحديثاً ، إلا أنّ هذه الدراسة تحاول أن تحقّق نسقاً مترابطاً من القضايا النظرية المتعلقة بمفهوم الأصول النحويّة ، ولقضايا الأصول على المستويين الموضوعيّ والمنهجيّ .

أما المستوى الأول ، فيتعلّق بمفهوم الأصول تاريخيّاً ، أي منذ أنّ استخدمه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بدلالة معينة ليست هي من المفاهيم التي سادت بعده ، وقامت عليها النظرية النحويّة الحاليّة .

أما المستوى الثاني ، فيتعلّق بالأصول النحويّة عندما أخذت لها شكلاً فكرياً منهجياً جديداً بالنسبة لعلم النحو ، وإن لم يكن جديداً بالنسبة لأصول الفقه حيث نجد تأثيرات بيئة علم الفقه ، والتي ما فتئت تلازم الفقه ، ولا تنفك عنه ، إذ أصبحت أحد أهم الشروط التي تلازم دراسة الفقه ، ولما كانت جهود كل من ابن جنيّ وأبي البركات ابن الأنباري ، تُعدّ من أعظم الجهود التي حددت مفاهيم أصول النحو ، وهي جهود تراهن على قوة الإبداع الفكريّ لهذين العالمين الجليلين ، بالنظر إلى جِدّة الطرح لدى كل منهما على غير مثالٍ سابق ، وهنا يكمن الإبداع .

وإذا كان ابن جنيّ قد وقف بنا عند معالم واضحة لمفهوم الأصول النحويّة ، فإن ابن الأنباري في دراسته لأصول النحو دعا إلى (استقلال وسائل الفكر ، وأدواته في معالجة النحو ، وعدم التوقف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة ، أو التشبث بالوسائل العلميّة البدائيّة) (ابن الأنباري وجهوده في النحو . د/ جميل علوش ص ١٥٠)

ومن ثمّ فإنّ هذه الدراسة تسجل احتدام الجدل حول الريادة في التأليف في أصول النحو العربيّ وفق منْهَجٍ مُتخصّصٍ مُفَرَّدٍ ، وظاهر المعالم ، ومن خلاله تحاول استكشاف أحقية نسبة الريادة لأيّ من العلماء وبخاصّة قطبي هذه الدراسة ، حيث يتحقق ترابط هذه الريادة ، والتأصيل لعلم أصول النحو وما ينطق به الاستقراء في أوائل المؤلفات النحويّة .

وحيث إنّ الاتجاه البحثي في علم أصول النحو يُشكل الميدان المحدود التطوّر في سلسلة الدراسات النحويّة ، من حيث التنظير ، إذ نجد أنّ مفاهيمه ومناهجه ما تزال محدودة ، لا تتطوي على أطر تعريفية موحدة المعالم ، حيث نجد كثيراً من المؤلفات التي تحمل مسمى أصول النحو قد اختلفت منهجيتها في الطرح من خلال اهتمامها بمفاهيم بعينها مثل (السماع . القياس . العلّة) دون وضع أي اعتبار نظريّ لمفهوم الأصول النحويّة بصورة متكاملة تشمل كافة المصطلحات الأصوليّة النحويّة .

رابعاً . أهداف البحث . تتمثّل في الآتي :

١. أنّها تهدف للكشف عن الجُهد العلميّ الخصب لعالمين جليلين في أصول النحو هما : ابن جنيّ وابن الأنباري ، حيث يتجدد التراث اللغويّ النحويّ . تلبية لحاجات الباحثين . بالتفاعل الثقافي لكل عصرٍ من عصور اللغة .

٢- إتاحة الاطلاع على أصول النحو في صورةٍ مقارنة تبين كثيراً من الجوانب الخافية على الباحثين ، الذين يحرصون على التعرّف على قضايا الفكر الأصوليّ النحويّ .

٣- الإسهام في إحياء جانب من التراث الفكريّ اللغويّ ، وتعميق دراسته بحسبانها تثير عدّة إشكاليات .

٤. تحديد مفاهيم أصول النحو وفق مراجعة استقرائية للتراث النحويّ ، وعبر الدراسات التي توطّرها قديماً وحديثاً .

٥. الكشف عن النزاعات الملازمة للريادة المتنازع عليها في أولية وضعية المنهج المتكامل لأصول النحو العربي ، بين علماء النحو المتأخرين .

٦. فك الارتباط والتلازم ما بين الأصول الفقهيّة والأصول النحويّة ، حسبما هو شائع بين أواسط الدارسين .

٧- توضيح أثر وأهمية الأصول النحويّة في الدرس النحويّ ، خصوصاً أنّ بعض الدارسين يصفونها بالعقم والجمود ، وأنّ لا طائل من دراستها غير كدّ الذهن واتّعاب الفكر ، وإضافتها لعبئ جديد للنحو على ما هو عليه .

٨ . التعرّف على مصطلحات ومفاهيم أصوليّة لم تطرق قبلاً في كثير من الدراسات التي اهتمت بأصول النحو ، والتميّز بين عددٍ منها .

خامساً . مشكلة البحث . تتمثل في الآتي :

١. التلازم الشديد بين مصطلحات أصول الفقه ، وأصول النحو .

٢. عدم وجود منهج واضح المعالم ، يُنظّم ، ويضبط مجالات علم أصول النحو في بناء منهجيّ متكامل .

٣. كل من طرق باب أصول النحو باحثاً أو مستقصياً لمسألةٍ من مسائله ، ولا سيما المحدثون ؛ ذهب إلى أنّ هذا الأمر فيه من المشقة الذهنيّة والتعقيد والاضطراب ما يجعل أمر البحث فيه ليس بالأمر السهل .

سادساً . الدراسات السابقة .

على الرغم من أنّ المكتبة العربيّة لم تظفر حتى الآن بأية محاولةٍ لا يستضاح هذا الاتجاه المقارن لدراسة الأصول النحويّة ، ومنطلقاته المنهجية بين ابن جني وابن الأنباري ولا بين غيرهما في هذا الموضوع ، وكذلك خلو سجلات كليات الدراسات العليا بالجامعات السودانية من نحو ماتقدّم . فإنّ من المؤكد أنّ الدراسات التي قدّمها بعض الباحثين ، قد أسهمت . إلى حدٍّ ما . بالتعريف بهذه الأصول ؛ وإن كان أكثر هذه الدراسات قد أفرد بالدراسة مصطلحاً واحداً من مصطلحات علم أصول النحو ، ويبقى أنّ هذا الموضوع جديد في بابهِ ، وعليه لست بذلك ناقصاً لأحدٍ فضلاً ، ولا عائبٍ له قولاً . فأكون كما قال بعضهم :

بنقصك أهل الفضل بآن لنا * أنّك منقوص ومفصول

سابعاً . فروض البحث .

كما طرحت هذه الدراسة أهميتها من خلال جملة من الخصائص ، فهي كذلك تطرح جملة من الأسئلة الملحة ، والتي لها علاقة قوية بمحاكمة أصول النحو العربيّ ، بحدوده الحاليّة ، قبولاً ورفضاً ؛ بل تحديداً ، قبولاً لبعضها ، ورفضاً للبعض الآخر ، وإن كانت هذه الأسئلة في حاجة إلى بحثٍ متأنٍ في دراسة الأصول النحويّة ، حتى تتم الإجابة عنها ، وبحيث تجعل الأصول النحويّة أكثر وضوحاً . وهذه الأسئلة هي :

١- هل كان موضوع أصول النحو بحاجة إلى كل هذا الزخم والتراكم من الدراسات التي وُجّهت نحوه ؟

٢- و ما هي الغاية التي حققتها تلك الدراسات ؟

٣- و ما قيمة ما عُرف بأصول النحو في إثراء الدرس النحويّ المثقل بقضايا أكثر تعقيداً من أصوله ؟

٤- و ما هي قيمة الدراسة المقارنة لأصول النحو بين عالمين ، وكذلك جدواها في التخفيف من حدة صعوبة هذه الأصول ؟

٥- وهل ما تزال دراستها بحاجة إلى قدرٍ أكبرٍ مما قُدّم في حقل الدراسات التي تُغنى بأصول النحو ، رغم الجُهد الرائع الذي بذله المتقدمون ، و المتأخرون من عُلمائنا الأجلاء ؟ .
ثامناً . منهج البحث .

سوف تنتهج هذه الدراسة إن شاء الله المنهج الأكثر صلاحيةً لها ، وهو المنهج الاستقرائيّ التحليليّ المقارن .

تاسعاً . هيكل البحث .

الهيكل الذي يتكوّن منه هذا البحث ، بناءه على (ستة فصول) تتدرج تحت كل فصلٍ منها مجموعة من المباحث ، و تحت كل مبحثٍ مجموعة من المطالب ، والمسائل ، على أن تسبق فصوله الستة بمقدمة .

الفصل الأوّل : حياة قطبي الدراسة ابن جيّ وابن الأنباريّ ، وقد اشتمل علي مبحثين : المبحث الأوّل . ابن جيّ ، عصره ، وحياته ، وأثاره العلميّة ، وذلك من خلال ثلاثة مطالب : **المطلب الأوّل . الحياة السياسيّة ، والاجتماعيّة ، والفكريّة في بغداد في القرن الرابع الهجريّ المطلب الثاني . حياة ابن جيّ .**

المطلب الثالث . آثاره العلميّة .

المبحث الثاني - ابن الأنباريّ عصره ، وحياته ، وأثاره العلميّة . وقد اشتمل على ثلاثة مطالب **المطلب الأوّل . الحياة السياسيّة ، والاجتماعيّة ، والفكريّة في القرن السادس الهجريّ .**
المطلب الثاني . حياة ابن الأنباريّ .

المطلب الثالث . آثاره العلميّة .

الفصل الثاني . النشأة وأصول النحو وذلك من خلال أربعة مباحث :

المبحث الأوّل . تعريفات إجرائيّة لمفهوم النحو ، والأصول . وقد اشتمل على مطلبين : **المطلب الأوّل . مفهوم النحو لغةً واصطلاحاً .**

المطلب الثاني . مفهوم الأصول لغةً واصطلاحاً .

المبحث الثاني . الروايات المتعلقة بنشأة النحو العربي ، وقد اشتمل على أربعة مطالب : المطلب الأول . الاختلاف في سبب الوضع ومتون النصوص .

المطلب الثاني . الاختلاف في الوضع .

المطلب الثالث . زمان الوضع .

المطلب الرابع . تأخر التدوين .

المبحث الثالث . العوامل الدينيّة ، والإجتماعيّة ، والفكريّة الداعية لنشأة التفكير النحويّ ، و أصدائها في تحديد المعالم الكلّية لهذا الفكر . وقد اشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول . العامل الدينيّ .

المطلب الثاني . في العامل الاجتماعيّ .

المطلب الثالث . العامل الفكريّ .

المطلب الرابع . العامل الحضاريّ .

المبحث الرابع - تطوّر الفكر النحويّ من عصر أبي الأسود الدؤليّ ، وتلاميذه إلى عصر الخليل وتلاميذه . وقد اشتمل على مقدمة ومطلبين .

المطلب الأول . دور الوضع والتكوين .

المطلب الثاني . دور النشو والارتقاء .

الفصل الثالث . النحو وصلته بأصول الفقه . وقد اشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول - مَنَهَجَة أصول النحو وفقاً لأصول الفقه . من خلال مطلبين وعدة مسائل :

المطلب الأول . دواعيها وأسبابها

المطلب الثاني . الطرق المتبعة في تأسيس الأصول .

المبحث الثاني . السماع بين النحاة والفقهاء . من خلال مطلبين ومجموعة من المسائل : المطلب الأول . السماع في مرحلة النشأة .

المطلب الثاني . النصوص المشتركة بين النحاة والفقهاء في أصل السماع .

المبحث الثالث . القياس بين النحاة والفقهاء . من خلال مطلبين ومجموعة من المسائل : المطلب الأول . نشأة القياس .

المطلب الثاني . القياس في الجانب النحويّ والفقهيّ .

المبحث الرابع . الإجماع بين الفقهاء والنحاة . من خلال ثلاثة مطالب ومجموعة من المسائل :

المطلب الأول . في إجماع العرب .

المطلب الثاني . إجماع البلدين .

المطلب الثالث . الإجماع السكوتيّ .

المبحث الخامس . الاستحسان بين النحاة والفقهاء .

- المبحث السادس . استصحاب الحال بين النحاة والفقهاء ، وقد اشتمل على مطلبين :
- المطلب الأول . مفهومه في الاصطلاح واللغة .
- المطلب الثاني . حُجَّتُهُ عند النحاة والفقهاء .
- الفصل الرابع . أصول النحو عند ابن جني . وقد اشتمل على خمسة مباحث ، ومدخل : المبحث الأول - السماع عند ابن جني . وقد اشتمل على ثلاثة مطالب ومجموعة من المسائل : المطلب الأول . الخصائص اللغوية للكلام .
- المطلب الثاني . الخصائص اللغوية للمتكلم .
- المطلب الثالث . أقسام السماع عند ابن جني .
- المبحث الثاني - القياس عند ابن جني . وقد اشتمل على مقدمة ، وثلاثة مطالب ومجموعة من المسائل :
- المطلب الأول . أنواع القياس .
- المطلب الثاني . إثبات العرب للتشابه والتجانس .
- المطلب الثالث . متفرقات في القياس .
- المبحث الثالث . الإجماع عند ابن جني . وقد اشتمل على طلبين .
- المطلب الأول . حُجَّةُ الإجماع .
- المطلب الثاني . مفهوم ابن جني للإجماع .
- المبحث الرابع . العلة عند ابن جني . وقد اشتمل على مقدمة ، وخمسة مطالب ، ومجموعة من المسائل :
- المطلب الأول . العلة النحوية بين المتكلمين والفقهاء .
- المطلب الثاني . تخصيص العلة .
- المطلب الثالث . العلة الموجبة والعلة القاصرة .
- المطلب الرابع . تعارض العلل .
- المطلب الخامس . متفرقات في العلة .
- المبحث الخامس . الاستحسان عند ابن جني .
- المبحث السادس . العامل النحوي عند ابن جني .
- الفصل الخامس . أصول النحو عند ابن الأنباري . وقد اشتمل على مقدمة وستة مباحث : المبحث الأول . السماع عند ابن الأنباري . وقد اشتمل على خمسة مطالب ومجموعة من المسائل :
- المطلب الأول . ماهيته وشروطه عند ابن جني .
- المطلب الثاني . أقسامه وشروطه .
- المطلب الثالث . قبول النقل وجواز الإجازة .
- المطلب الرابع . الاعتراض على الاستدلال بالنقل .

- المطلب الخامس . معارضة النقل بالنقل .
- المبحث الثاني . القياس عند ابن الأنباري . وقد اشتمل على سبعة مطالب ومجموعة من المسائل .
- المطلب الأول . مفهومه وأركانه .
- المطلب الثاني . موقف ابن الأنباري من مُنْكَرِي القياس .
- المطلب الثالث . الردّ على شبهات حول القياس .
- المطلب الرابع . أقسام القياس .
- المطلب الخامس . الاعتراض على الاستدلال بالقياس .
- المطلب السادس . ما يُلْحَقُ بالقياس ويتفرّعُ عليه من وجوه الاستدلال .
- المطلب السابع . معارضة القياس بالقياس .
- المبحث الثالث . العِلَّةُ عند ابن الأنباري . وقد اشتمل على مقدمة و سبعة مطالب ومجموعة من المسائل :
- المطلب الأول . ثبوت الحكم في محل النصّ .
- المطلب الثاني . الاستدلال علي صحّة العِلَّة .
- المطلب الثالث . شروط العِلَّة .
- المطلب الرابع . تعليل الحكم بعِلَّتَيْن وأكثر .
- المطلب الخامس . إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة .
- المطلب السادس . إلحاق الوصف بالعِلَّة مع عدم الإخالة .
- المطلب السابع . العِلَّةُ القاصرة .
- المبحث الرابع . استصحاب الحال عند ابن الأنباري . وقد اشتمل على مقدمة ومطلبين :
- المطلب الأول . مفهوم استصحاب الحال عند ابن الأنباري .
- المطلب الثاني . الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال .
- المبحث الخامس . الاستحسان عند ابن الأنباري .
- المبحث السادس . العامل النحويّ عند ابن الأنباري .
- الفصل السادس . الدراسة المقارنة بين ابن جني وابن الأنباري في الأصول التي تناولها كل منهما بالدراسة وهي : السماع ، والقياس ، والعِلَّة ، والاستحسان . وقد اشتمل على أربعة مباحث :
- المبحث الأول . السماع بين ابن جني وابن الأنباري . من خلال مطلبين :
- المطلب الأول . السماع عند ابن جني .
- المطلب الثاني . السماع عند ابن الأنباري .
- المبحث الثاني . القياس بين ابن جني وابن الأنباري . من خلال مطلبين :
- المطلب الأول . القياس عند ابن جني .
- المطلب الثاني . القياس عند ابن الأنباري .

المبحث الثالث . العلة بين ابن جني وابن الأنباري . من خلال مطلبين :

المطلب الأول . العلة عند ابن جني .

المطلب الثاني . العلة عند ابن الأنباري .

المبحث الرابع . الاستحسان بين ابن جني وابن الأنباري .

خاتمة البحث . وتشتمل على التلخيص ، و النتائج ، التوصيات .

الفهارس العامة للبحث . وتحتوي على :

١. فهرس الآيات القرآنية .

٢. فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .

٣. فهرس الأبيات الشعرية .

٤. فهرس القبائل والأمم والأجناس .

٥. فهرس البلدان .

٦. فهرس الأعلام .

٧. فهرس المصادر والمراجع والدوريات .

٨. فهرس الموضوعات .

أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث :

١. الخصائص . ابن جني . ت/ محمد علي النجار . عالم الكتب . بيروت . ط/٣ ١٩٨٣ م.

٢. سر صناعة الإعراب . ابن جني . ت/ د. حسن هندراوي . دار القلم . دمشق .

٣. ابن جني النحوي . د. فاضل السامرائي . بغداد . ط/١٣٩٥ هـ .

٤- الإعراب في جدل الإعراب . ابن الأنباري . ت/ سعيد الأفغاني . دار الفكر . بيروت . ط/٢ ١٩٧٢ م .

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف . ابن الأنباري . دار الفكر .

٦. لمع الأدلة في أصول النحو . ابن الأنباري . ت/ عطية عامر . المطبعة الكاثوليكية . بيروت . ط/ ١٩٦٨ م .

٧. ابن الأنباري وجهوده في النحو . د/جميل علوش . الدار العربية للكتاب . ليبيا . تونس . ط/١ ١٩٨١ م .

٨. الإقتراح في أصول النحو . السيوطي . دار الكتب العربية . بيروت . ط/١٩٩٨ م .

٩- الحلقة المفقودة في تأريخ النحو العربي . د. عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . ط/٢ ١٩٩٣ م .

١٠. العلة النحوية نشأتها وتطورها . د. مازن المبارك . دار الفكر .

١١. القياس في النحو . د. منى إلياس . دار الفكر .
١٢. الكتاب . سيبويه . ت/ د. عبد السلام هارون . مطبعة الخانجي . القاهرة . ط/ ٣ .
١٣. في أصول النحو . سعيد الأفغاني . المكتب الإسلامي . بيروت . ط/ ١٩٨٧ م .
١٤. نظرات في التراث اللغوي المعاصر . د. عبد الهادي المهيري . دار الغرب الإسلامي . ط/ ١٩٩٣ م .
١٥. الإيضاح في علل النحو . الزجاجي . ت/ د. مازن المبارك . دار النفائس . ط/ ٢١ ١٩٧٣ م .
ليدن . مطبعة المدني .
١٦. إنباه الرواة في طبقات اللغويين والنحاة . السيوطي . ت/ محمد أبو الفضل . القاهرة . ط/ ١٩٥٠ م ، و ط/ ١٩٦٤ م ،
١٧. القياس حجته وحقيقته . د. مصطفى جمال الدين . مطبعة النعمان . ط/ ١٩٧٢ م . النجف الأشرف .
١٨. النحو وصلته بأصول الفقه . د. مصطفى جمال الدين . مجلة تراثا . ع/ ١٥ السنة الرابعة .
١٩. تطوّر الدرس النحويّ . د. حسن عون . القاهرة . ط/ ١٤٠٢ هـ .
٢٠. التعريفات . أبو الحسن الجرجانيّ . دار الشؤون الثقافية . بغداد .

الفصل الأول

الفصل الأول

المبحث الأول : ابن جني (عصره - حياته - آثاره العلمية)

المطلب الأول : عصره .

أولاً - الحياة السياسية والاجتماعية في بغداد في القرن الرابع الهجري .

ربما كان للحياة السياسية تأثيراً كبيراً في تكوين شخصية ابن جني وبناء ثقافته وتحديد اتجاهه العلمي ، ولذلك يبدو من الضروري تقديم صورة وافية عن هذا العصر ، من النواحي السياسية ، والاجتماعية ، والفكرية قبل التهيؤ للخوض في تفاصيل حياته لصعوبة تفسير بعض التفاصيل وهي مجردة عن وقائع العصر وأحداثه . وإذا كان لنا أن نعتبر الأديب ، أو العالم ابن عصره وبيئته كما يرى بعض النقاد المحدثين ، فإن القيام بهذه المهمة يصبح فرضاً واجباً ، ومسلكاً لا مَحيد عنه .

إنَّ أبرز ما يميّز الحياة السياسية في بغداد في هذا القرن هو دخول الترك ميدان السياسة ، وأروقة الحكم ، وتسابقهم على الخلافة^١ والذي أدى بدوره إلى إضعاف الخلافة وتفككها إلى دويلات ، وظهور الفتن الداخلية والمجاهرة بالعصيان . وكان ذلك سبباً من أسباب ضعف الدولة ، واختلال الملك ، وتغلّب النساء عليه ، و وَجَدَ غلمانُ الأتراك أنفسهم منفردين بالملك مستأثرين به ، وليس أمام الخلفاء إلاّ هم فاستحكم نفوذهم وصاروا هم الأمرين .^٢

والواقع أننا لا نكاد نصل إلى عهد المستكفي^٣ (٣٣٣ هـ . ٣٣٤ هـ) حتى نجد أنَّ الخلافة في بغداد قد بلغت من الوهن ، والضعف حداً جعل الكثير من ولاية الأمصار يستقلون بولاياتهم (فخرجت الممالك وطمع العمال في الأطراف...) فأصبح أمر الخلافة بذلك اسمياً ، ولم يبقَ للخليفة إلاّ الدعاء باسمه على المنابر ، فيبغداد ، وفارس ، والري ، وأصبهان بيد البويهيين ، أمّا مصر ، والشام فقد استقلَّ بهما الإخشيدون ، كما استقلَّ الحمدانيون بالموصل ، والساميون بخرا سان ، والأمويون بالأندلس^٤ ، ويعزى كل ذلك إلى الثورات الداخلية. فقد أسهمت هذه الثورات في

^١ . مروج الذهب ومعادن الجوهر . للمسعودي . دار المعرفة . بيروت . لبنان . ت . محمد محي الدين . ط / ١٩٨٣ م . ١٣٤٦ هـ / ١٢٢ / ٤ - ٢٢٠ . وأنظر الكامل في التاريخ . لعز الدين ابن الأثير . دار صادر . بيروت . لبنان . ط /

١٩٨٢ م / ٦ / ٢٠٤ ، ٧٤ / ٧

^٢ . تاريخ الأمم الإسلامية . الدولة العباسية . الشيخ محمد الخضري بك . دار الفكر العربي . ٤ / ٤٩٤

^٣ . هو أبو القاسم عبد الله ابن المستكفي بالله علي بن المعتضد بالله أبو العباس أحمد ابن أبي أحمد الموفق ابن المتوكل على الله . أنظر الكامل ابن الأثير ٨ / ٢٠٤

^٤ . الكامل في التاريخ ٦ / ٤٧١

^٥ . تاريخ ابن خلدون . عبد الرحمن ابن خلدون . دار الفكر . بيروت . لبنان . ط / ١ / ١٩٨١ م / ٣ / ٥٩٣ ، ٥٩٧ ، ٦٥٦ ، ٧٥٠ ، ٧٤٨ ، ٦٥٨ ،

إضعاف سلطة الخلافة وأثرت بدورها سلباً في مختلف مناحي الحياة ، وذلك بما أشاعته من فوضى وعدم استقرار^١.

وأبرز ملامحه تتمثل في إطلاق أيدي الولاة ، والمسئولين في نهب أموال العامة ، وفرض المزيد من الضرائب ، والمكوس لتمويل الحروب الداخلية ، والخارجية ؛ مما أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية ، والاجتماعية وانتشار الفوضى ، والإضرابات ، والقتل والمجاعات ، والذي بدوره أدى إلى بروز طبقات مجتمعية تمثلت في :

طبقة عليا : تسيطر على مقدرات الشعب ، وتعيش في رغدٍ ، وهناءٍ ، ويمثلها الخلفاء والأمراء ، والوزراء وكبار القواد^٢.

طبقة وسطى : وهي الطبقة التي يمثلها علماء الأدب ، واللغة ، والفقه والحديث ، والشعراء ، والمغنون ، وعمال الدواوين ، وقد عاشت حياة مستقرة ومزدهرة ، وقد كان ابن جني ممن ينتمي لهذه الطبقة .

طبقة عامة : وهي التي يشكلها عامة الشعب ، وقد عاشت هذه الطبقة حياة بؤس وفقر بما تحمّلت من أعباء الضرائب^٣ .

إذاً الترف واللهو ، وشيوعهما كانا من أبرز ملامح ومظاهر الحياة الاجتماعية في هذا العصر ، مما أدى إلى بروز النظام الطبقي لدى المجتمع مع وجود تيار مناوي كان موجوداً ، وقد مثله علماء الدين ، والمتصوفة ، والزهاد .

وسط هذا كله نجد أنّ ابن جني كانت له صلة بذوي السلطان من آل بويه والحمدانيين ، حيث نجده قد اتصل منذ سنة (٣٤١هـ) بسيف الدولة الحمداني في حلب ، وأجتمعت في حضرته بالمتنبي ، وقد كانت حضرة سيف الدولة مَجْمَعاً للشعراء ، والأدباء ، كما هو معروف وكانت وفاته سنة (٣٥٦هـ).

كذلك نجده وقد توثقت صلته بآل بويه في شيراز ، وفي بغداد ويبدو أنّ ذلك كان بتقريب شيخه أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^٤ إياه لدى بني بويه وكان أبو علي أثيراً عندهم ، مكيئاً لديهم ، وكان عضد الدولة يذكر أنّه غلام أبي علي في النحو ، ويظهر أنّ سائر أصحاب أبي علي كانوا مقربين عند آل بويه وذلك بقرب أستاذهم^٥.

١ . تأريخ ابن خلدون ٣/٥٤٣ ، ٥٧٧ ، ٦٣٣ . أنظر الكامل في التأريخ ٦/١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٥٣ .

٢ . تأريخ ابن خلدون ٣/٧٥٣ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ . أنظر مروج الذهب ٤/٢٣٨ .

٣ . الكامل في التأريخ ٦/٣٧٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠١ .

٤ . هو الحسن بن عبد الغفار بن محمد بن سلمان الإمام أبو علي . أخذ عن الزجاجي ، وابن السراج ومبرمان صنّف الإيضاح في النحو ، والتكملة في التصريف توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) . أنظر البغية ١/٤٩٦ ، ٤٩٧ .

٥ . مقدمة الخصائص ١/٥٧ . ابن جني . ت/ محمد على النجار . عالم الكتب . بيروت ط/٣ ١٩٨٣ م .

ويذكر بعض كُتّاب ترجمة ابن جنيّ ، أنّه كان يشغل مركز كاتب الإنشاء عند عضد الدولة ، وعند خلفه ، ويقول الأستاذ النجار : (... ولا يُعرف عن ابن جنيّ هذا العمل ، وإنّما كان يشتغل بالتعليم ، والتدريس)^١

ويقول القفطيّ : (... وخدم أبو الفتح عثمان بن جنيّ بيت آل بويه في عهد عضد الدولة وولده صمّام الدولة ، وولده شرف الدولة ، وولده بهاء الدولة الذي مات في عهده ، وكان ملازمهم في دورهم)^٢

ويردّ الأستاذ النجار ، ما ذهب إليه القفطيّ قائلاً : (وظاهر أنّ خدمته لهم قد فسرّها في قوله : (وكان ملازمهم في دورهم) أي . ابن جنيّ . إنّما كان مُقرباً عندهم يأمنون إليه وينال من برّهم ولطفهم ، ولا يراد أنّه يلي لهم عملاً من الأعمال الديوانيّة)^٣

ثانياً : الحياة الفكرية في بغداد في القرن الرابع الهجريّ .

مما لا شك فيه ، ورغماً عليّ ما وقفنا عليه من تدهور مُربّع في مناحي الحياة السياسيّة ، وتأثيرها في مجمل الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة ، إلّا أنّنا حينما ننظر للحياة العقليّة والفكرية نجدها جدّاً قد اختلفت ، فهنا ازدهار دفع بالحياة العقليّة والفكرية والثقافية نحو الأمام ، فقد أجرت الدولة الرواتب الشهريّة لكبار العلماء والأدباء ، من المترجمين ، واللغويين ، والنحويين ، والفقهاء ، والمُحدثين ، وغيرهم من أئمة التفسير ، والقراءات ؛ لذلك نجد أنّ حركة الترجمة ، والنقل قد بلغت أوجها في هذا العصر ، وازدهرت ازدهاراً عظيماً ؛ بحيث تُرجمت مختلف المعارف كـ (اليونانية ، و الفارسيّة و السريانيّة و الهنديّة) فأكبّ الدارسون عليها بالبحث والتمحيص . حتى بدت آثارها واضحة على الحياة العقليّة والفكرية ، وأحدثت بالتالي ؛ انقلاباً فكريّاً وثقافياً ، ولغويّاً ، وكثرت بذلك حلقات العلم والدراسة في المساجد ، وقد تنوّعت المواضيع العلميّة ، والأدبيّة في هذه المجالس . فهناك حلقات للنحو ، وعلم الكلام ، وأخرى للشعر ، والأدب .

أضف إلى هذه الحلقات ، مجالس أخرى كانت تعقد دوماً في قصور الخلفاء والوزراء ، والولاة ، وما يدور فيها من مناظرات متنوّعة ، (هذه المناظرات كانت سبباً من أسباب الرقي في الحياة الفكرية والعلمية حيث أنّها قد حفّزت العلماء للبحث والنظر)^٤ .

كذلك نجد أنّ الكتابات كان لها دورٌ في الحركة العلميّة والفكرية وتقدّمها ، وازدهارها . فقد كانت هذه الكتابات متخصصة في تعليم الصبية مبادئ القراءة ، والكتابة ، والقرآن ، والحديث ،

١ . مقدمة الخصائص ٥٨/١

٢ . إنباه الرواة ٣٣٥/٢

٣ . مقدمة الخصائص ٥٨/١

٤ . تأريخ ابن خلدون ٤٠٧/٣

٥ . ضحى الإسلام ٥٩ / ٢ . أحمد أمين . النهضة المصريّة . القاهرة . ط / ١٩٧٩ م ط / ٩ .

وأحياناً اللغة ، والنحو والعروض^١. وكان الخلفاء والأمراء ، والأغنياء يتخذون لأولادهم معلمين خاصين^٢.

إضافة لذلك فقد كان لرحلات العلماء العلميّة بين الأمصار المترامية على حدود دولة الخلافة شمالاً ، وجنوباً ، وشرقاً ، وغرباً ؛ طلباً للعلم ، والمعرفة . دافعهم في ذلك بحثهم اللغويّ والنحويّ .

إضافة إلى ذلك كله فإنّ الخلفاء والولاة أنفسهم كانوا على جانب عظيم من العلم ، والمعرفة ، والأدب ، فقد تأدّب معظمهم على أيدي العلماء كما أنّهم كانوا يشاركون في مختلف مجالس الأدب المعقودة في قصورهم^٣ .

ومما سبق نتبيّن أنّ الحركة العلميّة والفكريّة في عصر ابن جيّ كانت في أوج نشاطها ، وازدهارها لما توفّر لها من العوامل والأسباب التي بعثتها قوية نشطة . ورُغماً عما كانت تعانيه دولة الخلافة من أوضاع سياسيّة مضطربة .

أمّا ابن جيّ فلم يكن بمعزلٍ عن هذا ، فقد أكبّ على حضور مجالس العلم ، والأدب والمناظرة والجدل ، فجاءت ثقافته متعددة الجوانب حيث درس النحو ، واللغة والأدب وقد تمثّل جهده في هذه الميادين بمؤلفاته الكثيرة المتنوّعة .

تناول الباحث في المبحث السابق عصر ابن جيّ ، وبيّنته تمهيداً للحديث عن حياته ؛ ذلك أنّ بعض ظواهر تلك الحياة لن يكون واضحاً ومفهوماً ، إذا لم نستطع رده إلى علله وأسبابه ، وإثباته في موضعه الصحيح من أحداث العصر ، والبيئة .

المطلب الثاني : حياته .

ترجمة ابن جيّ^٤ :

لقد كان جزءاً من مهمة هذا البحث توضيح الترجمة الذاتيّة لعلمي هذه الدراسة ، ودور الظروف الاجتماعيّة ، والتأريخيّة ، والثقافيّة في عصريهما مما تشكّله هذه الأبعاد من بنية فكريّة

١ . ضحى الإسلام ٥٤/٢

٢ . ضحى الإسلام ٥٤/٢

٣ . ضحى الإسلام ٤٧/٢ . ١٦٣/٣

٤ . اعتمد الباحث في ترجمته على المصادر التالية :

إنباه الرواة . للفيّطيّ ٣٣٥/٢ ، معجم الأدباء لياقوت ٨٣/١٢ ، البداية والنهاية لابن كثير ٣٣١/١١ . الأعلام للزركليّ ٢٠٤/٤ ، بغية الوعاة للسيوطيّ ٣٢٢/١ ، النجوم الزاهرة ابن تقيّ برديّ ١٠٥/٤٥ وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/ ٤١٠ ، كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٦٢/٢ ، معجم المؤلفين لرضا كحالة ٢٥١/٦ تاريخ الأدب العربيّ بروكلمان ٢٤٤/٢ ، الكامل لابن الأثير ٢٥١/٧ ، دائرة المعارف للبستانيّ ٤٣٦/١ ، مقدمة الخصائص تحقيق النجار ج/١ ، طبقات ابن الأثيريّ ص ٢٤٢ ، الفهرس لابن النديم ص ١٣٤ ، مقدمة سر صناعة الإعراب تحقيق أ/السقا .

لها أصولها في نتاجات هذين العالمين وحيث لا يمكن دراسة العمل الفكري بمعزلٍ عن الأبعاد التاريخية ، والإجتماعية ، والثقافية ، لا سيما أنَّ كثيراً من الأعمال الفكرية هي ردود أفعال تجاه أحداث العصر السياسية ، والفكرية .

أما المساحة الزمانية التي انتمي إليها ابن جني فهي الحقبة الوسطى فيما يسمى بعصر اللغة الزاهية ، وهي حقبة يكاد البحث اللغوي يتوقف عندها ملئاً .

أما البيئة المكانية التي أنتمي إليها عالمنا . التحرير الجليل . ، فهي الموصل كما تذكر كتب التراجم ، وإن كانت هذه البيئة المكانية في تراثنا اللغوي ليست . بالقطع . شديدة العتمة ، ولكنها . أيضاً . ليست معروفة حق المعرفة ، وفرسانها لا يتمتعون بما يتمتع به سواهم من فرسان اللغة في بقية البيئات كالبصرة ، والكوفة ، وبغداد من وهج ولمعانٍ ، إلاَّ إنها يكفيها ابن جني ، الذي يمثل فلذة غالية في ذخيرة التراث العربي .

نسبه .

أما نسبه فلا يُعرف مما وراء اسمه واسم والده ، وكنيته ، سوى أنه هو أبو الفتح عثمان ابن جني الأزدي كان أبوه جني رومياً يونانياً ، ومن ثمَّ يُنسب إلى قبيلة الأزد ولاءً . أما بشأن تواجد والده بالموصل ، هل كان بالهجرة إليها من بلاد الروم ، أم كان بالميلاد ؟ وهذا ما لم تنطق به كتب التراجم التي ترجمت له . وتذكر كتب التاريخ أنَّ الأزد كانوا من أوائل من سكن الموصل بعد فتحها سنة (٢٠ هـ) .

إذاً ابن جني ليس بعربي الأصل (وكأنما كان ابن جني يحسُّ ضيعةً عند الناس أن لم يكن من أصل عربي ، فعُني أن ينضح عن نفسه ، ويذكر أنَّ عنده ما يعوّضه هذا النقص ، ويأخذ بضبعه نحو المعالي ، وباسقات الشرف) وذلك إذ يقول من قصيدة طويلة^١ :

فإنَّ أصبح بلا نسب * فعلمي في الورى نسبي

على أني أوول إلى * قُروم^٢ سادة نُجُب

قياصرة إذا نطقوا * أرَّم الدهر ذو الخطب

أولاك دعا النبي لهم * كفى شرفاً دعاء نبي

و(جني) علَّم رومي ، ويذكرون أنه معرب (كني) . ويقول ابن ماكولا في كتاب المؤتلف والمختلف: (...وحكى لي إسماعيل بن المؤمل (ت ٤٤٨هـ) أنَّ أبا الفتح كان يذكر أنَّ أباه كان

١ . معجم الأدباء لياقوت ٨٣/١٢

٢ - القُرْم من الرجال السيّد المعظم ، القاموس المحيط ١٦٤/٤ . وأنظر المعجم الوسيط ٧٣٠/٢ ، يريد أنَّهم إذا نطقوا في الخطب سكت الدهر كناية عن العظمة وعلو الشأن .

فاضلاً ، بالرومية)^١ وظاهر أن ابن جني يريد تفسير اسم أبيه جني الرومي ، وأن معناه في العربية : (فاضل) ، ويذهب الأستاذ النجار إلى أن (جني) تكتب بالحروف اللاتينية ممثلة اللفظ اليوناني (gennaius) ، ومعناه : (كريم ، نبيل ، جيد التفكير ، عبقري ، مخلص .) ومن هذا يبدو صدق تفسير ابن جني لاسم أبيه^٢.

ورسم جني في العربية (بكسر الجيم وكسر النون المشددة وسكون الياء) فلا تشدد الياء (كياء النسبة) ، إذ ليست بها ، وإنما هو مُعَرَّب (كَيِّي) .

وإعراب جني على الحكاية لحالها في العجمية ، فلا تعامل في الإعراب معاملة الكلمات العربية . وذلك أنها لو ذهب بها هذا المذهب فعُومِلت معاملة المنقوص لقليل : (ابن جني) فتضيع صورة العلم ، ويلتبس الأمر بالجن ، فمن ثم أبقيت كما هي حفاظاً على صورتها^٣.
مَوْلِدُهُ :

ربما لم تُعن الأسرة بتسجيل اليوم الذي ولد فيه طفلها ؛ فظلَّ هذا اليوم مجهولاً لدى مؤرخيه ، ولكن يذكرون أنه كان بالموصل ، وأنه كان قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة إلا أن أبا الفداء في المختصر ، يذكر أن وفاته سنة (٣٩٢ هـ) ، ويقول ابن قاضي شهبه في طبقات النحاة إنه توفي وهو في سنِّ السبعين ، فإذا تحققت صحة سنة وفاته ، فتكون سنة ميلاده (٣٢٢ هـ) أو سنة (٣٢١ هـ) .

وللمزيد من التحقق في سنة ولادته يقول الأستاذ النجار : (يذكر الرواة أنه صحبَ أبا علي الفارسيَّ أستاذه (ت ٣٧٧ هـ) أربعين سنة بعد إتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل ، وكانت هذه الحادثة سنة (٣٣٧ هـ) ، فإذا وضع تاريخ ولادته في سنة (٣٢٢ هـ) ، كانت سنُّه عندئذ خمس عشرة سنة . وتروى القصة (أن أبا علي مرَّ عليه وهو يُدرِّس العربية . ومن القليل أن يتعرَّض المرء للتدريس في هذه السن المبكرة . وهذا قد يُرجح رواية أبي الفداء في تأريخ ولادته ، وقول ابن قاضي شهبه إنه توفي في سنِّ السبعين قد يكون (السبعون) فيه محرِّفة عن التسعين^٤ .

ويرى بعض الكاتبين عنه من علماء المشرقيات أن ولادته كانت سنة (٣٢٠ هـ) وبعضهم جعلها سنة (٣٠٠ هـ) وله من الولد ثلاثة علي ، وعادل ، وعلاء ، ويقول فيهم ياقوت : (وكلهم أدباء فضلاء قد خرَّجهم والدهم وحسَّن خطوطهم ، فهم معدودون في الصحيحي الحفظ وحسن الخط^٥ .

١ . الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب . لابن ماكولا . نقلاً عن مقدمة الخصائص .

٢ . الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب . نقلاً عن مقدمة الخصائص

٧، ٨/١

٣ . مقدمة الخصائص ٩/١

٤ . مقدمة الخصائص ٩/١

٥ . معجم الأدباء . ياقوت . ترجمة ابن جني ٩١/١٢

نشأته :

كانت الموصل محط صباه ونشأته ، وفيها تلقى مبادئ العلم .

شيوخه ومن يروى عنهم :

الذين أخذ عنهم العلم (ثمانية) هم :

١/ الأخفش الثاني أحمد بن محمد الموصلي الشافعي .

٢/ أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج .

٣/ أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ .

٤/ أبو بكر محمد بن علي المراغي .

٥/ أبو الحسن علي بن عمرو .

٦/ أبو بكر محمد بن علي القاسم الذهبي .

٧/ أبو الحسن علي بن محمد بن وكيع .

٨/ أبو بكر العطار محمد بن الحسن بن يعقوب .

أمّا أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش فقد كان أستاذه في النحو ، والنحو في الموصل قديم بثه فيها مسلمة بن عبد الله الفهري^١ الذي أخذ النحو عن خاله عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي^٢ ، وكان في آخر عمره مؤدباً لجعفر بن أبي جعفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل فأقام بها .

أمّا ابن خلكان فيذكر أنّ ابن جني قرأ الأدب في صباه على ابن علي الفارسي ولم يذكر أين كان ذلك ؟ وهو الذي أحسن تخريجه ونهج له البحث وفتّق له سبل الاستقصاء والتوسع في التفكير^٣.

العلماء الذين روى عنهم :

وقد أخذ عن كثير من رواة اللغة والأدب ومن هؤلاء أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم (ت ٣٥٤هـ) ، وهو من القراء وكان راوية ثعلب (ت ٢٩١هـ)^٤ ويروي ابن جني عنه أخبار ثعلب وعلمه . ويتردد ذكره في كتبه ويروي أيضاً عن أبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) ، (ويبدو أنّه

١ . مسلمة بن عبد الله الفهري . سعد بن محارب الفهريّ النحويّ قديم العهد من الطبقة الرابعة عن أببالأسود قال ابن سلام : (كان عيسى بن عمر أخذ عن ابن اسحق وأخذ يونس عن ابن عمرو بن العلاء وكان معهما مسلمة بن عبد الله الفهريّ وكان ابن أبي اسحق خاله . إنباه الرواة ٢٦٢/٣

٢ . أبو بحر عبد الله بن أبي اسحق الحضرميّ إمام في القراءة والعربية كان شديد التجريد للقياس ، يقال أنّه أوّل من علل النحو قال فيه يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) : هو والنحو سواء أي هو الغاية في النحو . نزهة الألباء ص

٣ وفيات الأعيان . ابن خلكان . ٤١٠/٢

٤ . هو احمد بن يحي النحويّ إمام الكوفيين في النحو واللغة فاق من تقدمه من الكوفيين وأهل عصره . كان ثقةً صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني عني بالنحو أكثر من غيره (البغية ١٧٢، طبقات النحويين ١٥٥)

روى عن هذين الرجلين في بغداد) ^١ ، وكذلك يروى عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٥٨هـ) ^٢ عن حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ) وهذا روى عنه في بغداد أو في الموصل فقد كان في بغداد وانتقل إلى الموصل .

وكذلك ممن يروى عنهم محمد بن سلمه (ت ٢٧١هـ) عن أبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ^٤ وابن جني يروي كثيراً عن الأعراب الذين لم تقصد لغتهم وقد أتبع في ذلك سلفه من اللغويين . وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره . وقد عقد لهذا باباً في كتابه الخصائص سماه (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) ومن الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبد الله محمد بن العسّاف العقيليّ التميميّ وقد يذكره باسم أبي عبد الله الشجريّ ومن قوله فيه (وعلى نحو ذلك فحضرني قديماً بالموصل إعرابيّ عقيليّ جوينيّ تميميّ يقال له محمد بن العسّاف الشجريّ . وقلّما رأيت بدويّاً أفصح منه ^٥ .

رَحَلَاتُهُ الْعِلْمِيَّة :

يظهر أنّه كانت له رحلة في طلب العلم وتلقي الروايات عن الشيوخ ويقول في إجازة له أتتبتها ياقوت في ترجمته : (وما صحّ عنده . أيّده الله . من جميع رواياتي مما سمعته من شيوخه . رحمهم الله . وقرأته عليهم بالعراق والموصل والشام وغير هذه من البلاد التي أتيها وأقمت بها) ^٦ .

صلته بأستاذه أبي علي .

يذكر الرواة في بدء اتصاله بأستاذه أنّ أبا الفتح ، وهو شاب كان يُدرّس العربيّة في جامع الموصل ، فمرّ به أبو علي فوجده يتكلّم في مسألة (قلب الواو ألفاً) في نحو : (قام . قال) فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصّراً ونّبّه على الصواب ، وقال قولته المشهورة : (تَرَيْتِ وَأَنْتَ حَصْرَمٌ !) فتبع أبا علي حتى نبغ بسبب صحبته إياه ، وبلغ من أمره ما بلغ ^٧ .

وتكاد الروايات تجمع على أنّ ابن جني لم يكن يعرف أبا علي قبل هذه الحادثة . ومما يؤكد هذا إنّ ابن جني لم يكن يعرف أبا علي قبل هذه الحادثة ، ما جاء في معجم الأدباء بعد أن ذكر

^١ . مقدمة الخصائص ١٥/١

^٢ هو أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٥٨هـ)

^٣ . هو أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم من ساكني البصرة كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر كان المبرّد يحضر حلّقه ويلزم القراءة عليه (البقية ٢٦٥)

^٤ . هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصريّ أبو العباس المبرّد إمام العربيّة ببغداد في زمانه أخذ عن المازنيّ والسجستانيّ كان غير متقيد بمذهب البصريين والكوفيين كان مبرزاً في النحو والصرف واللغة والأدب . صنّف الكامل والمقتضب كما ألّف في طبقات النحويين (البغية/١١٦- نزهة الالباء ٢١٧)

^٥ . معجم الأدباء . ترجمة ابن جني ط ٣/ ١٩٨٠- دار الفكر ١٢/٨١-١١٥

^٦ . معجم الأدباء ١٢/٨١-١١٥

^٧ نزهة الالباء ص ٤٠٨

سؤال أبي علي له في مسألة التصريف متحدثاً عن ابن جني: (فسأل عنه فقيل له هذا أبو علي الفارسي) وفي هذا دليل على أن صلته بأستاذه قد توطدت منذ تلك الحادثة .

أمّا ابن خلكان فيذهب غير هذا المذهب حيث يقول : (قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي وفارقه وقعد للإقراء بالموصل فاجتاز بها شيخه أبو علي فرآه في حلقة والناس حوله يشتغلون عليه فقال له : (تَرَبَّيْتُ وَأَنْتَ حِصْرَمٌ !) فترك حلقة وتبعه حتى تمهّر .)^٢

وتُجمَعُ الروايات عن أن تلك الصحبة كانت بعد سنة (٣٣٧ هـ) فإذا ثبت أن ولادته كانت في سنة (٣٢٠ هـ) يكون ابن جني قد صحب أستاذه منذ بواكير صباه ولازمه في السفر والحضر وأخذ عنه وصنّف كُتبه في حياة أستاذه فاستجاده ووقعت عنده موقع القبول وهو كثير الاعتزاز بابي علي كثير الرواية عنه في كتبه وهو يثني عليه الثناء الجم^٣ ويشبّه الأستاذ النجار العلاقة بين ابن جني وأستاذه الفارسي . وكذلك نقله في كتبه علم أستاذه . يشبهها بالعلاقة التي جمعت بين سيبويه وأستاذه الخليل بن أحمد ونقله عنه في كثير من مواضع كتابه .

على أن ابن جني كثيراً ما يذكر أن أستاذه كان يسأله في بعض المسائل ويرجّح رأيه فيها وأن أبا علي كان يقتنع بعلم ابن جني في بعض الأمور فيدوّن رأيه في كتبه .
والى هنا فقد توثقت الصلات بين ابن جني وأبي علي الفارسي بأوثق الأسباب وأمتن العرى وكان ابن جني يُظهر من التعلق به والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يُظهر تلميذ لأستاذه وهو لا يفتأ في كتبه يذكّر أبا علي وعلمه^٤ .

خُلُقُه :

عُرِفَ عنه الجدُّ في كل الأمور والصدق في القول والفعل فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو ، والشرب ، والمجون ، وما جرى في هذا المذهب . وكان عَفَّ اللسان والقلم وقد يكون مرد هذا إلى أنه اشتغل بالتعليم والتدريس^٥ .

صُحْبَتُهُ لِّلْمُتَنَبِّئِ :

اجتمع ابن جني بالمتنبي عند سيف الدولة بن حمدان وفي شيراز عند عضد الدولة ، وكان المتنبي يجله ويقول فيه : (هذا رجلٌ لا يَعْرِفُ قدره كثيرٌ من الناس)^٦ ، وكان المتنبي إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح .

^١ معجم الأدباء . ١٢/٨١-١١٥

^٢ وفيات الأعيان ٢/٤١٠

^٣ . مقدمة الخصائص ١/١٩

^٤ . مقدمة الخصائص ١/١٧

^٥ . مقدمة الخصائص ١/١٤

^٦ . معجم الادباء ١٢/٨٩

وليس هذا فحسب فابن جني كما تُخبر كتب التراجم ؛ أنه أول من شرح ديوان المتنبي (الشرح الكبير والشرح الصغير) .

وكان ابن جني يُحسّن الثناء على المتنبي في كتبه ويستشهد بشعره في المعاني والأغراض ويُعبر عنه بشاعرنا .

علمه :

كان ابن جني واسع الرواية والدراية في اللغة ولقد فتح فيها أبواباً لم يتسنّ فتحها لسواه ووضع أصولاً في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ وغير ذلك^١.

ومع ذلك كله فقد اشتهر ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء .

وكان بذلك إماماً يحتاج إلى أتباع يمضون في سبيله ، وبينون على بحوثه ، وإذا لنضجت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يُرزق هؤلاء الأتباع^٢.

لقد كان ابن جني ينظر في كتب الفقه وأصوله كثيراً ، وقد احتذى في فقه العربية مباحث النحو ، منهج أصول الفقه ، وكان يعتني بشكل خاص بكتب الإمام محمد بن الحسن وهو من أصحاب الإمام أبي حنيفة^٣.

كان ابن جني يصبو إلى ما يراه الحق ، ويُحكّم العقل في الوصول إلى علل الأشياء ، ويجمع في ذلك أغلب التيارات الفكرية التي كانت سائدة في عصره ، فقد كان يأخذ العلم عن أهله أيّاً كان مذهبه ، فابن جني كان عالماً منقطع النظر في اللغة وفقهها ، وأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها فهو يتابع في كتابه (الخصائص) تأصيل أصول اللغة العربية ، ووضع فقهها وعللها ، ولا يترك باباً في اللغة إلا وينشط لبحثه ، وتتقبيه ، وإيجاد علته ، وقاعدته ، بحيث يستنبط علماً قائماً بنفسه ، وهذا ما يدلنا على سعة أفق عالمنا ابن جني ، وإسهاماته النيرة في ميدان الدراسات اللغوية وفي شتى مجالاتها . يقول الأستاذ النجار : (ونرى قدراً صالحاً من اللغة مرجعه هذا الإمام فهو في علل العربية وتخرجها وبيان الحكمة في تصاريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشقّ له غبار)^٤.

مزاياه العلمية :

من مزايا عالمنا . الجليل . ابن جني العلمية ما يلي :

١. لقد كثرت لديه التعريفات كما في كتابه اللّمع في العربية .

١- مقدمة الخصائص ٢٩/١

٢ - مقدمة الخصائص ٢٩ / ١

٣ - أبو الفتح عثمان ابن جني وكتابه الخصائص . مقال . مجلة الفيصل العدد ٨٣ فبراير ١٩٨٤م ص ١٤١

٤ - مقدمة الخصائص ٣٣/١

٢- الدقة في التعبير ، وعذوبة الأسلوب ، ووضوح التفسير ، والميل إلى الإطناب ، والتكرار ، والتوسل إلى الإقناع بكل وسيلة .

٣- كان مؤلفاً بالقياس مثل أستاذه أبي علي الفارسي الذي كان يقول : (بأنّ الخطأ في خمسين مسألة مما بابه الرواية (السماع) أحبُّ إليه من الخطأ في مسألة واحدة قياسية) وكان ابن جني يؤمن بأنّ ما قيس من كلام العرب ، فهو من كلام العرب ، ومع ذلك كان يقرر السماع ويُفَضِّلُ المشهور بالرواية على النادر الموافق للقياس ، ولا يقبل القياس إذا تعارض مع السماع عن العرب .

٤- أمّا بالنسبة للاحتجاج بكلام العرب فقد كان ابن جني يعتمد على الأخذ بمن بقيت فصاحته ، ولم تتعرض لغته للفساد ، حضرياً كان أم بدوياً ، ولم يكن يمانع في الاستشهاد بشعر المتأخرين ، والمولدين في المعاني دون الألفاظ .^١

٥- كان منهجياً قويم النظر في عرض مادته العلميّة .

مَذْهَبُهُ الْفِقْهِيّ :

كان حنفيّ المذهب على ما يبدو ، وإن كان أستاذه الذي أخذ عنه النحو أحمد بن محمد الموصليّ ، شافعياً كما ذكر السيوطي في ترجمته لابن جني .

وربما ظهر انتسابه للحنفيّة بصورة واضحة من خلال قوله في الخصائص : (وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن ^٢ - رحمه الله . إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منتشرة في أثناء كلامه ، فيُجمع بعضها إلي بعضٍ بالملاطفة والرفق . ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكورة ^٣) ، فقله : (أصحابنا) يعني به أتباع أبي حنيفة . كما يذهب إلى ذلك الأستاذ النجار ^٤ .

وهذا الأمر ما ستحاول الدراسة إثباته من خلال موضوعاتها اللاحقة إن شاء الله .

ويبدو أنّ ابن جني كان ينظر في كتب الفقه وأصوله كثيراً وقد احتذى في مباحث النحو كثيراً، منهج أصول الفقه وكان لهذا معنياً بكتب محمد بن الحسن وكذلك كان شيخه أبو علي معنياً بآثار محمد هذا ^٥ .

^١ . تيسير العربيّة بين القديم والحديث د/عبد الكريم خليفة - دار المعارف - ص ٥٣ .

^٢ . هو محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وصاحب الكتب النادرة في الفقه ، منها الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، وهو ابن خالة الفراء . ويروى عن الشافعيّ أنّه قال : ما رأيت سميئاً ذكياً ، إلاّ محمد بن الحسن . مات بالري سنة ١٩٨هـ في اليوم الذي مات فيه الكسائيّ وقيل : أنّ الرشيد قال : دُفِنَ الفقه والعربيّة بالري . أنظر ابن خلكان ٤١٠/١

^٣ . الخصائص ١/١٦٣

^٤ . مقدمة الخصائص ١/٤٠

^٥ . مقدمة الخصائص ١/٤١

وتراه يُنصّر الحنفية على الشافعية ومن أمثلة هذا ، ما أورده في سر الصناعة في حرف الباء (وأمّا ما يحكيه أصحاب الشافعي عنه من أنّ الباء للتبويض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت^١).

وتراه في سر الصناعة في حرف الواو ينكر على الشافعية ما يروونه من الترتيب في غسل أعضاء الوضوء ويعتمد في هذا على أنّ الواو لا تفيد الترتيب^٢. وجاء في باب الزور والوقوف منه على أول رتبة (هذا موضوع كان أبو حنيفة . رحمه الله . يراه ويأخذ به ...)^٣.

مَذْهَبُ الْكَلَامِيِّ .

يذكر السيوطي في (المزهر)^٤ إنّ ابن جني كان معتزلياً كشيخه أبي علي ويسوق الأستاذ النجار مجموعة من الأقوال المنبئة عن اعتزاله أختار منها قوله في الخصائص في باب ورود الوفاق مع وجود الخلاف في فعل العبد : (وقد قال بعض الناس : إنّ الفعل لله وإنّ العبد مكتسبه وإن كان هذا خطأ عندنا فإنّه لقوم ...) وقد عقب السيوطي على هذا في الأشباه والنظائر^٥ بقوله : (يعنى أهل السنة إنّ ابن جني كان معتزلياً كشيخه الفارسي) .

مَذْهَبُ النَّحْوِيِّ .

كان ابن جني كشيخه أبي علي بصرياً فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول المذهب البصري وهو ينافح عنه ويذب ولا يألو في ذلك جهداً^٦.

ويسوق الأستاذ النجار لهذا الرأي مجموعة من الأدلة منها :

تراه في (سر الصناعة)^٧ في حرف (النون) يقول كما قال الآخر :

إِنْ تَهْبُطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَزْنَعُونَ مِنْ الطَّلَاحِ

فهذا على تشبيهه (إنّ) بـ (ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين فأما علي قولنا نحن فإنه أراد (إنّ) الثقيلة وخففها ضرورة وتقديره (إنّك تهبطين)

وقوله في (سر الصناعة)^٨ ، أيضاً في (حرف الكاف) فإذا قلت : (أَنْتَ مِثْلُ زَيْدٍ) . فلا ضمير في (مثل) كما لا خبر في (الأخ) ولا (الابن) إذا قلت : (أَنْتَ أَخُو زَيْدٍ) و (أَنْتَ

^١. سر صناعة الإعراب (حرف الباء) ص ١١٩-١٤٤ ت/ د. حسن هندوي - دار القلم . دمشق .

^٢. سر صناعة الإعراب (حرف الواو)

^٣. الخصائص ٢٠٨/١

^٤. المزهر السيوطي ٧/١ هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد ولد بالقاهرة (٨٤٩هـ) صنّف في اللغة وفقهها وفي علوم البلاغة ومنها الأشباه والنظائر . جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع والاقتراح في أصول النحو والمزهر في علوم اللغة وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة وغيرها .

^٥. الخصائص ٢١٠/٢-٢١٣

^٦. الأشباه والنظائر ٣٣٨/١

^٧. مقدمة الخصائص ٤٤/١

^٨. سر الصناعة (حرف النون)

ابن زَيْدٍ) . هذا قول أصحابنا وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير كما يكون في المشتق) ومن الواضح أنه يريد بقوله (أصحابنا) البصريين^٢.

ويذهب الأستاذ النجار إلى أن من دار في خلدّه أن ابن جَنِّي كوفيّ ، يكون متوهماً ، أو مستحيلاً ويقول : إن شبهتهم في هذا إن ابن جَنِّي قد سكن بغداد وأوطنها حتى لقي ربه فيها، وإنما كان مقامه ببغداد بآخره بعد أن نضج واستقرّت إقامته وتأصل عدّه في البصريين)^٣ .

ويسوق لنا الأستاذ النجار عدداً من الأدلة لهدم هذه الدعوى ونقضها من كتاب سرّ صناعة الإعراب وهى قول ابن جَنِّي (وقول البغداديين : إننا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال بعضه صحيح وبعضه فاسد) وقوله : (وأعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع ، فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأول البتة ولا يجيزون زيادة هذه الواو .

إلا أن بَصْرِيَّتَهُ لَمْ تمنعه من أن يجول بفكره رحاب الدرس اللغويّ النحويّ في بيئات فكريّه أخرى ، حيث نجده ينقل عن ثعلب (ت ٢٩١ هـ)^٤ والكسائيّ (ت ١٨٩ هـ)^٥ وأصحابهم مثنياً عليهما ، حيث يقول في الكسائيّ في خصائصه في باب (قلب لفظٍ إلى لفظٍ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام و التعجرف) ، (وكان هذا الرجل كبيراً في السداد والثقة عند أصحابنا)^٦ حيث عنى بـ (هذا الرجل) الكسائيّ وبـ(عند أصحابنا) البصريين .

وليس أدلّ على خُلُقِ هذا . العالم الجليل . من إنصافه لغيره من العلماء في غير عصبية مذهبية ، وقوف مع الحق أيّاً كان مصدره . فانظر إليه في سرّ صناعه الأعراب في حرف (الهاء) - قائلاً : (ورأيت أبا محمد بن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)^٧ قد أنحى على أحمد بن يحيى^٨ في هذا الموضوع من كتابه الموسوم بـ(شرح الفصيح) وظلمه وغصب حقّه والأمر عندي بخلاف ما ذهب

١. سرّ الصناعة (حرف الكاف)

٢. مقدمة الخصائص ٤٥ / ١

٣. مقدمة الخصائص ٤٥ / ١

٤. هو محمد بن يحيى النحويّ بن يزيد مولى بنى شيبان إمام الكوفيين في النحو واللغة فاق من تقدّمه من الكوفيين وأهل عصره منهم ، عنى بالنحو أكثر من غيره ، كانت له رئاسة النحو بالكوفة . صنّف المقصور في النحو ، واختلاف النحويين ، ومعاني القرآن وغيرها . . أنظر البغية ص ١٧٢ وطبقات النحويين ص ١٥٥

٥. هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله الإمام أبو الحسن الكسائيّ أمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين من مصنفاته معاني القرآن ومختصر في النحو كما ألف في القرآن والمصادر والحروف وغيرها . (البغية ٢٣٦ . نزهة الألباء ٦٧ ص)

٦. الخصائص ص ٨٨ / ٢ - ٩٣

٧. هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسيّ النحويّ ، أخذ عن المبرد وعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ) وعن الدارقطنيّ (ت ٣٨٥ هـ) وكان شديد الانتصار للبصريين في اللغة والنحو . من مؤلفاته الإرشاد في النحو وشرح الفصيح وغريب الحديث وغيرها . أنظر طبقات النحويين ص ١٢٧ والبغية ص ٢٧٩

٨. أحمد بن يحيى - يعنى ثعلب . (ت ٢٩١ هـ) سبقت ترجمته .

إليه بن درستويه في كثيرٍ مما ألزمه إياه . وما كنت أراه بهذه المنزلة ، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها . فإن كان من أصحابي وقائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره ، وكان أحمد بن يحيى كوفيّاً قلباً ، فالحقُّ أحقُّ أن يتبع أين حلَّ وصقع .^١

فابن جني كما يقول الأستاذ النجار : (باقٍ على أصول البصريين لا يرضى لنفسه أن يكون بغدادياً ، فهو كثير النيل منهم والتصريح بخلافهم)^٢

دراساته اللغوية :

هو أحد أئمة النحو والصرف في القرن الرابع الهجري ، وهو على إمامته فيهما ، ففي النحو أمثل منه في الصرف^٣ ، وإن كان لا يُعرف إلاً بالنحويّ ، ويُعزى الأستاذ النجار نبوغ ابن جني في الصرف إلى أن الحادثة اللغوية التي حدثت له ، بحضرة أستاذه أبي علي كان مردّها إلى مسألة صرفيّة والتي سبق إيرادها قبلاً ، فلذا كان جده في الصرف أبلغ وأكثر من جدّه في النحو^٤ .

وقد يؤنس بتخلفه في النحو القصة التي يرويها صاحب نزهة الألباء في ترجمة علي بن عيسى الربيعي^٥ قائلاً : (اجتمع الربيعي وابن جني يمشيان في موضع فاجتاز علي باب خربة ، فرأى فيها كلباً . أي الربيعي وكان مغرى بقتل الكلاب . فقال لابن جني : قف على الباب ، ودخل فلما رآه الكلب يريد أن يقتله هرب وخرج ولم يقدر ابن جني على منعه فقال له الربيعي : ويلك يا ابن جني مُدبرٌ في النحو ومُدبرٌ في قتل الكلاب)^٦ .

ويذكر بن عقيل^٧ في شرحه للألفية في مبحث الابتداء إن أبا الفتح سأله ولده عن إعراب بيت أبي نواس :

غير مأسوفٍ على زَمَنِ * يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فارتبك في إعرابه .

ومن آرائه التي لم يتابع فيها تجويزه إظهار متعلق الظرف الواقع خبراً في الكون العام ، نحو : (زَيْدٌ عِنْدَكَ) . قال ابن يعيش : (ت٦٤٣هـ)^٨ في شرح المفصل : (وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره)^٩

١ . سرّ صناعة الإعراب (حرف الهاء)

٢ . مقدمة الخصائص ١ / ٤٥

٣ . مقدمة الخصائص ص ٤٧

٤ . مقدمة الخصائص ص ٤٧

٥ . علي بن عيسى الربيعي كان من حذاق النحويين أخذ النحو عن أبي علي الفارسي .

٦ . نزهة الألباء ص ٥٤

٧ . شرح بن عقيل ج/٢ (مبحث الابتداء)

٨ . هو يعيش بن علي بن يعيش كان يُعرف بابن الصائغ ، من مؤلفاته شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جني (بغية الوعاة ٤١٩)

٩ . شرح المفصل ٢ / ٤٠ . ٤٧

ويسوق الأستاذ النجار دليلاً آخر حيث يقول :فيه (... ومن هذا أنه في الخصائص يُجيز أن يقال : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا) بعطف (عَمْرًا) على محل (زَيْدٍ) المجرور بالحرف وهذا لا يجيزه النحويون ؛ لأنَّ شرط العطف علي المحل عندهم ظهور الإعراب المحليّ في فصيح الكلام^١ .

شعره :

لم يكن ابن جني يُعنى بالشعر عنايته باللغة ، حيث يقول الثعالبيّ : (وكان الشعر أقلَّ خلاله ، لعظم قدره وارتقاع حاله)^٢ أمّا ابن الجوزي فيقول فيه : (وكان يقول الشعر ويجيد نظمه)^٣ .

ويقول الباخريّ : (وما كنْتُ أعلم أنّه ينظم القريض ، ويسيع ذلك الجريض ، حتى قرأتُ له مرثية في المتنبي (...)^٤ ويقول الأستاذ النجار : (... على أنّه قد يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب ويأسر الألباب ولا نرى له شعراً في مدح ملك إلّا لمالماً)^٥ .

ومن شعره مرثيته في المتنبيّ التي نوّه بها الباخريّ وفيها يقول :^٦

غاصّ القريضُ وأودتْ نضرة الأدب * وصوّحتْ بعد ريّ دوحة الكُثبِ
سُلبتْ ثوبٌ بهاءٍ كُنْتَ تلبسه * كما تُخطفُ الخطيّة السُّلبِ
مازلتْ تصحب في الجلى إذا انشعبت * قلباً جميعاً وعزماً غير مُشعبِ
وقد حلبت . لعمرى . الدهر أشطره * تمطو بهمة لا وإن ولا وصبِ

وله في الغزل :

غزالٌ غير وحشي * حكى الوحشي مقلته
رأه الورد يجني الورد * فاستكاه حليته
وشمّ بأنقه الریحان * فاستهداه زهرته
وذاقت ریح الصهباء * فاختلسته نكهته

وله في البكاء ، والحنين إلي الشباب :

رأيتُ محاسن ضحك الربيع * طال عليها بكاء السحاب
وقد ضحك الشيبُ في لِمّتي * فلم لا أبكي ربيع الشباب
أأشربُ في الكأسِ ؟ كلا وحاشا * لأبصره في صفاء الشراب

وله في الفخر :

١ . الخصائص ١/٤٨

٢ . اليتيمة . الثعالبيّ . طبعة الشام . ١/٧٧

٣ . اليتيمة ١/٧٧

٤ . ديمة القصر ص ٤٣٥

٥ . مقدمة الخصائص ص ٤٩

٦ . ديمة القصر ص ٤٣٥

وحلو شمائل الأدب * منيفٌ مراتب الحسب
أخي فخرٌ مفاخره * عَقَائِلُ عَقْلِهِ الأدب
له كلف بما كلفت * به العلماء ملُعرب

المطلب الثالث : آثاره العلميّة .

خَلَفَ ابن جَنِّي آثاراً كثيرة تدل على فضله ، وعلمه وهي متنوّعة في مادتها العلميّة ما بين ، النحو ، والصرف ، والأصوات ، والشعر ، والقراءات ، والنوادر وقد ذكر له ياقوت في معجم الأدباء تسعة وأربعين كتاباً منها :

١. الخصائص (مطبوع)
٢. سرّ صناعة الإعراب (مطبوع)
٣. تفسير تصريف المازنيّ ويسمى (المنصّف) (مطبوع) .
٤. شرح مستغرق أبيات الحماسة واشتقاق شعرائها .
يقول عنه الأستاذ النجار : يبدو أنّ هذا كان كتاباً واحداً ، ثمّ ، جعله بعد كتابين :
- الأوّل . التنبيه على مشكل أبيات الحماسة .
- الثاني . المبهم في أسماء شعراء الحماسة . وقد طبع المبهم ، ونقل عنه في الخزانة ^١ .
٥. شرح المقصور والممدود لابن السكيت .
٦. تعاقب العربيّة (ذكره السيوطيّ في الأشباه والنظائر النحويّة) ^٢
٧. تفسير ديوان المتنبيّ يقول الأستاذ النجار : (وهو شرح ديوان المتنبيّ الصغير)
٨. اللمع في العربيّة (مطبوع)
٩. مختصر التصريف . يقول الأستاذ النجار : (ويبدو أنّه المعروف بالتصريف الملوكيّ) ^٣
١٠. مختصر العروض والقوافي . يقول الأستاذ النجار (ذكر بروكلمان كتابين . الأوّل : مختصر العروض . والثاني : مختصر القوافي)
١١. الألفاظ المهموزة .
١٢. المقتضب (مطبوع)
١٣. المحاسن في العربيّة . أورده حاجي خليفة في كشف الظنون .
١٤. النوادر الممتعة . جاء ذكره في الخصائص ٣٨٢/١

١ . مقدمة الخصائص ٦٢/١

٢ . الأشباه والنظائر ١٣٢/١

٣ . مقدمة الخصائص ٦٣ /١

- ١٥- الخاطريات . ويذكره صاحبه بقوله : (ما أحضر نية الخاطر من المسائل المنثورة ، مما أملتة أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي ، وغير ذلك مما هذه حالته وصورته .)
- ١٦- تأييد تذكرة أبي علي . لا أثر له كما يقول الأستاذ النجار .
- ١٧- التمام ، تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهزليين . ولا يُعلم له وجود في مكتبات العالم كما يقول الأستاذ النجار .
- ١٨- تفسير المذكر والمؤنث ، ويذكر ابن جني أنه لم يتمه .
وهذه التسعة عشر المتقدمة مما أوردها في إجازته ، وأورد ياقوت كتباً أخرى ، ويبدو أن ابن جني قد ألفها بعد الإجازة^١ وهي :
- ١٩- المحتسب في شرح شواذ القراءات (مخطوط)
- ٢٠- تفسير أرجوزة أبي نواس . يقول الأستاذ النجار : (... ويبدو أنها أرجوزته في الطرد)^٢
- ٢١- تفسير العلويات . يقول ياقوت : (وهي أربع قصائد للشريف الرضي كل واحدة في مجلد . ويقول الأستاذ النجار : وهي قصيدة رثى بها أبا طاهر إبراهيم ابن ناصر الدولة)^٣ .
أولها :

ألقى الرماح ربيعة بن نزار * أودى الردى بقريعك المغوار
ومنها قصيدته التي رثى بها صاحب بن عبّاد وأولها :
أكذا المنون تقطّر الأبطال ! * أكذا الزمان يضعضع الأجيالا !
وقصيدته التي رثى بها الصابي ، وأولها :
أعلمت من حُمِلوا على الأعواد * أرايت كيف خبا زناد الوادي !

- ٢٢- كتاب البشرى والظفر . يقول ياقوت : (صنعه لعضد الدولة في تفسير بيت من شعر عضد الدولة :

أهلاً وسهلاً بذى البشرى ونوبتها * وباشتمال سرايانا على الظفر

- ٢٣- رسالة في مدّ الأصوات ومقادير المدّات .

- ٢٤- المذكر والمؤنث .

- ٢٥- المنتصف ، يقول الأستاذ النجار : (ويبدو أنه تحريف عن المنتصف . وهو شرح تصريف المازني^٤)
وفاته .

١ . هذه الإجازة أثبتتها ياقوت في معجم الأدياء ١٣٤/١٥ وهي إجازة بكتبه لبعض الآخذين عنه ، وكان ذلك في عام

٣٨٤هـ قبل وفاته بنحو ثماني سنوات . (

٢ . مقدمة الخصائص ص ٦٤

٣ . معجم الأدياء ١٣٤/١٥

٤ . مقدمة الخصائص ١ / ٦٥

وبعد عمرٍ عامٍ وحافلٍ بالعطاء العلميِّ الثرِّ ، والمؤلفات العلميَّة الفخمة الضخمة ألقى عالمنا الجليل ابن جنِّي . عصا التسيار في هذه الحياة . في يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، ويكاد الرواة يجمعون على سنة وفاته هذه .

نتائج حول المبحث .

لقد خُلصَ الباحثُ من خلال هذه الحياة الحافلة للعالم الجليل ابن جنِّي بالآتي :

١. يبدو أنَّ أسرة ابن جنِّي لم تكن لها أصالة في جاه ، فلم يعرف المؤرخون لذلك من سلسلة نسبه ، سوى اسمه ، واسم والده ، وكنيته .

٢. تصدي ابن جنِّي للتدريس ، وهو في حداثة سنِّه يدل دلالة قاطعة على استعداده ، وثقته في نفسه ووزارة علمه .

٣. كون ابن جنِّي كان لا يأخذ اللغة عن يروي إلا بعد أن يستحسنه لهو مؤشر قوي على حصافته ، وأمانته العلميَّة فيمن ينقل عنهم ، زيادة في صحة التوثيق ، وهذا الأمر يزيد من شدة الوثوق في صحة أقوال ابن جنِّي التي ينقلها عن غيره .

٤. تدوين آراء ابن جنِّي في كتب أستاذه أبي علي الفارسي ؛ يدل على المكانة الرفيعة التي خصَّها به أستاذه ، واحترام رأيه كذلك ، ووزارة علمه .

٥. دماثة خلقه ، أهْلته ليكون معلماً ، عفيفاً في لسانه ، وقلمه ، وإنَّه لم يعرف غير الجد .

٦ . الإقناع بكل الوسائل العلميَّة المتاحة لديه ، جعلت منهجه العلميِّ ، منهجاً تعليمياً سهلاً ومضبوطاً .

٧ . بصريَّته (في المنهج العلميِّ) لم تكن عصبية لمذهب أحادي ، بل كان شمولياً في منهجيَّته العلميَّة ، يأخذ بأيِّ رأيٍ يقتنع به ، وهو كثيراً ما كان يستغل برأيه إن وجد لاستقلال الرأي ما يؤيده ، ويؤكد به ، وهذا بدوره مؤشر آخر يقوي من وزارة علمه ، وأدبه الجم ، واجتهاده .

٨ . الرأي القائل بأنَّه ، كان ضعيفاً في النحو . أي أنَّه أمثل في الصرف منه في النحو . وما نُقلَ من رواياتٍ ، كل ذلك لا ينهض دليلاً قاطعاً لتأكيد هذه الآراء . ومؤلفاته في هذا الجانب تؤكد غير ذلك .

٩- تقرُّبه من أصحاب الشأن السياسيِّ ، سواءً مع بني بويه ، أو الحمدانيين ، أهْلُه لبلوغ تلك المكانة السامية .

المبحث الثاني :

أبو البركات ابن الأنباري (عصره . حياته . آثاره العلمية)

المطلب الأول :

الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في القرن السادس الهجري.

أولاً : الحالة السياسية .

وُلِدَ أبو البركات ابن الأنباري في العراق إبان حكم السلاجقة^١ لها ، وكان ذلك في العام (٥٣١ هـ . ١١١٩ م) ، وتوفي سنة (٥٧٧ هـ . ١١٨١ م) ، فحياته قد امتدت على جزء كبير من القرن السادس الهجري .

كل ذلك في حقبة زمنية لم يكن الوضع السياسي فيها هادئاً ، ولا مطمئناً ، والسلاجقة يُحكمون قبضتهم على بغداد ، فلا اضطراب حاصل في جميع مناحي الحياة ، والخليفة لا يتمتع بشيء مما كان يتمتع به في السابق ، فالدولة الإسلامية مجزأة ، الأمويون في أسبانيا ، والفاطميون في مصر ، وشمال أفريقيا ، والرؤساء العرب المتمردين في شمال سوريا ، والقسم الأعلى من وادي النهرين ، وكذلك الحال في بلاد ما وراء النهر ، وصفوة القول : (إنَّ الفوضى السياسية ، والعسكرية كانت منتشرة والاضطراب السني الشيعي ، كان أمراً عادياً)^٢

فقد تمكَّن الشيعة من السيطرة على العراق ، وهذا يوحي بمقدار النعمة التي كان يحملها السنة على تسلط الشيعة ، وتمكنهم ، حيث بلغ بهم الأمر أن اتهموهم بالاتصال بالصلبيين ، والتآمر معهم على احتلال بلاد الشام مع العلم أنَّ أهالي المدن الساحلية الشاميَّة كانوا يستنجدون بالفاطميين لا بالعباسيين ، ولا بالسلاجقة حينما يُحلُّ بهم الضيم^٣ .

١ . إحدى عشائر التركمان الغز ، كانت تعيش في سهول القيرغيز من بلاد التركستان ، خلف نهر سيحون ثمَّ انتقلوا إلى جند على طرف سيحون ثمَّ إلى بخاري ، ثمَّ عبروا النهر إلى خراسان ، حيث خيَّموا بظواهر خوارزم . ومن هناك زحفوا إلى بغداد ، بعد أن سيطروا على الأقاليم ، وأقاموا لهم دولة في بلاد فارس (أنظر . سيرة السلاجقة - الكامل لابن الأثير طبعة دار صادر . بيروت ج/٩ ص ٤٧٣ وما بعدها . كذلك . تأريخ الأمم الإسلامية . للخضري ٢/ ٤١٢ وما بعدها .

٢ . تأريخ العرب . هيتي . نقلاً عن ابن الأنباري وجهوده في النحو د/ جميل علوش . الدار العربية للكتاب . ليبيا ، تونس .

ط/ ١٩٨١ ص ١٨

٣ . الكامل . ابن الأثير . دار صادر . بيروت . ط/ ١ ١٩٦٧ م / ١٠ / ٤٥٤ و ٤٧٦ . ٤٧٧ .

بهذا كان انتصار السلاجقة على البويهيين ردة سيئة على الشيعة. فقد أُعْتُبِرَ احتلالهم لبغداد من قبل الكثيرين تحريراً لها من البويهيين^١ ولم تقف هذه الردة عند هذا الحد فقد امتدت إلى الفاطميين في مصر وهم الهدف الثاني للسنة الغاضبة الساخطة فأسقطت دولتهم على يد الناصر صلاح الدين سنة (٥٦٧هـ).

وقد عرف السلاجقة مدى اهتمام السنة بهم ، وحاجتهم إليهم فحاولوا أن يوثقوا علاقتهم بهم عن طريق التظاهر باحترام الخليفة والتقرب منه ، والترّف إليه وظلوا كذلك إلي أن مكّنوا قبضتهم على البلاد ، ورسخوا جذورهم فيها فتحولوا عن مسلكهم ، وتكروا لعهودهم ، ومواثيقهم وأذاقوا خلفاء بنى العباس أصناف الذل والعذاب^٢ .

واستمرّ الحال كما هو عليه داخلياً ليقوم السلاجقة باستخدام سياسة العنف ، والقوة ، فسعّروا الحرب على جميع الجبهات مع الدول والإمارات المحيطة بهم ، فكان من أشدّ تلك الحروب وأهمها ما دار بينهم وبين الروم ، فقد شنّوا على الروم عدة غزوات ، وتغلّبوا عليهم في عدة مواقع ، وقد بلغت هذه الغزوات قمّتها في عهد ألب أرسلان^٣ الذي انتصر على الروم في موقعة حاسمة هي معركة (ملاذكرد) سنة ٤٦٣ هـ ، في مكان يقع شمال بحيرة (فان) في أرمينية ، وأسر الإمبراطور البيزنطيّ (رومانوس) ، وبذلك استطاع السلاجقة أن يجمعوا ما تناثر من الدولة الإسلاميّة ، وقد توفي ملك شاه^٤ بعد أن اتسع ملكه اتساعاً عظيماً بلغ من حدود الشام غرباً إلى حدود الصين شرقاً ومن أقاصي بلاد الشام إلى آخر حدود بلاد اليمن^٥ .

وإنّ كان السلاجقة في بادئ الأمر قد حظوا بتأييد كبير من قبل السنة ، لكن هذا التأييد بدأ يتلاشى تدريجياً إلى أن انقلب نِقمه وتمرداً نتيجةً لطغيان السلاجقة وتخليهم عن مبادئ الدين

^١ . آل بويه الديلميين من العنصر الفارسيّ بل من عنصر ممتاز يطلق عليه اسم الديالمة أو الجبل وبلاد الديلم مما فتحه المسلمون واستمر الديلم خاضعين للحكم الاسلاميّ مع بقائهم على وثنيّتهم وأولاد بويهه هم (علي والحسن وأحمد) وهؤلاء الثلاثة هم الذين أسسوا الأسرة البويهية التي امتلكت ناصية بلاد العراق وما يحيط بها من البلاد الإسلاميّة وهي التي تكون الدور الثاني من أدوار الخلافة العباسية وقد ذكر أبو اسحق إبراهيم بن هلال الصابيّ في كتابه الذي سماه (باكتاج) إنّ بويه ينتهي نسبه إلى بهرام جور الملك . أنظر تاريخ الأمم الإسلاميّة - محمد الخضريّ - ٣٧٤/٢ - ٣٧٥

^٢ . تاريخ الأمم الإسلاميّة . الشيخ محمد الحصريّ . (الدولة العباسيّة) ص ٣٧١ . ٤١٠ .

^٣ . هو عضد الدولة أبو شجاع ألب أرسلان حكم من (٤٥٥ هـ . ٤٦٥ هـ) تاريخ الأمم الإسلاميّة . الدولة العباسيّة . ص ٤٢٥ . أنظر تاريخ العراق / حسن أمين ص ٤١٨

^٤ . عضد الدولة أبو الفتح ملك شاه (٤٦٥ هـ . ٤٨٥ هـ) تاريخ الأمم الإسلاميّة ص ٤١٨

^٥ . تأريخ الأمم الإسلاميّة ٤٢٩

الإسلامي وصراعاتهم الداخلية^١ ، ثم بدأت الدولة السلجوقية في التمزق والضعف ، إلى أن انتهت إلى زوال عام (٥٢٢ هـ)^٢ .

ثانياً : الحالة الاجتماعية .

أمّا عن الحالة الاجتماعية في العراق إبان العصر السلجوقي ، والمكوّن من أخلاط وعناصر ، يشكّل الغالبية العظمى فيها العنصر العربي ، والذي مازال يتشبّث بنزعتة القومية على الرغم مما كان يحيق به من ضروب السيطرة والاستبداد . فالخليفة عربيّ ومن بني هاشم وهو عنوان العزة الدينية والقومية وتأييد العامة له غير مشكوك فيه . واللغة العربية ظلّت هي لغة الدولة الرسمية ، ولذلك كان الفاتحون مضطرين في معظم الأحيان لاسترضائه ومسايرته ، ولو تظاهراً تهدئةً للوضع وتجنباً لثورة الجمهور وهياجه^٣ .

ثمّ الديالمة ، وكانوا في هذا العصر يعيشون في بغداد كغيرهم من الأقوام والأجناس . أمّا الفرس فكان عدد كبير منهم يسكن العراق إبان فترة حكم السلاجقة ، وكان لهؤلاء أثر في حقل الثقافة ، والسياسة^٤ .

أمّا الأتراك فيعتبرون من العناصر القومية التي لعبت دوراً خطيراً في السياسة ، وكان طابعهم حبّ الجندية ، والفروسيّة^٥ .

هذه الأجناس بما لها وما عليها فهي شكّلت حركة المجتمع آنذاك ، والذي انقسمت فيه حياة الناس إلى فئتين :

أ . فئة الخاصة : وتشمل الخليفة وأسرته ، وقد كوّنوا لهم طبقة لها مميزاتها وملامحها على الرغم من أنّ بعض المؤرخين يلحقون بهذه الطبقة موظفي الدولة وأبناء البيت الهاشمي وتضم هذه الطبقة العليا السلاطين ، والملوك ، والأمراء ، وغيرهم^٦ .

ب . طبقة العامة : وتكوّن هذه الطبقة مادة الجيش ، والفعلّة ، والصنّاع ، والفلاحين . وكانت هذه الطبقة مُعرّضة للفقر ، والمرض ، وظلم الطبقة العليا ، كما يقع على عاتقها مقاومة الظلم والاستبداد .

إلا أنّ طوائف أخرى من النصاري واليهود ، والمجوس ، وغيرهم من الأقليات كانت تعيش تحت حماية الدولة بموجب عقد ، وعهد يوضّح به الولاء مقابل الرعاية ، والحماية^٧ وكان هؤلاء

١ . تاريخ الأمم الإسلامية ص ٤٢٧ . ص ٤٣٤ .

٢ . وهي ما عُرفت بدولة السلاجقة الكبرى التي أسسها ركن الدين أبو طالب طغرل بك وحياتها ٩٣ سنة من (٤٢٩ هـ . ٥٢٢ هـ) . أنظر تاريخ الأمم الإسلامية ص ٤١٨

٣ . تاريخ العرب . هيتي . نقلاً عن ابن الأثير وجهوده النحويّة ص ٢٤

٤ . العالم الإسلامي في العصر العباسي . حسن محمود . ص ٣١٧ .

٥ . تاريخ الحضارة الإسلامية ص ١٦٣

٦ . ابن الأثير وجهوده النحويّة ص ٢٨

٧ . ابن الأثير وجهوده النحويّة ص ٢٩

يتمتعون بجميع الحقوق المدنية ، وبالحرية الدينية بل كان يبلغ من بعض الخلفاء أن يحضروا مواكبهم ، و أعيادهم^١ .

ومن الظواهر المهمة في هذه الفترة انتشار الفكر الصوفي بصورة واضحة (فقد راجت سوق الصوفية في العصر السلجوقي وربما شجع السلاجقة السنيون هذه النزعة كوسيلة من وسائل محاربة الشيعة)^٢ وقد تكون كثرة الإقبال على التصوف ناتجة عن ردة الفعل إزاء المتناقضات التي كانت تحكم العصر وتتمثل في الغنى الفاحش عند الخاصة والفقر المدقع عند العامة ، وكثرت الحروب ، والمجاعات التي جعلت الناس لا يلمحون شعاع الأمل في الحياة إلا من خلال التعب والتقرب إلى الله .

فعصر هذه خارطته الاجتماعية حري به أن تكون حالته الاجتماعية هذه ، تنبئ بحالة الناس الاقتصادية ، فالسلاجقة لم يحسنوا توزيع أموال الدولة من خراج وجزية ، وزكاة ، وفى ، كما ينبغي وفق ما يقتضيه الشرع ، فلم يعملوا على إرضاء العامة ، ولم يصرفوا المال ، فبطروا فسادت الأحوال المادية لدى العامة ، وقد حاول بعض السلاطين مساعدة الرعية ؛ فرفع الضرائب والمكوس ببغداد^٣ .

ومن ثم فلا نستغرب رؤية مجالس اللهو ، والطرب والكأس ، والطاس التي قد يصل إليها الشعراء والمغنون ، ومن يمت إلى الخاصة وكبراء القوم بصلة^٤ .

وتقدم لنا مقامات الحريري التي ألقت في هذا العصر صورة صادقة عنه ، فهي تصف أعمال الكدية ، والاحتيال والابتزاز ، ومختلف الألاعيب التي تبدو من مميزات هذا العصر الغارق في وحل الزيف والمتاجرة بالخلق والفضيلة^٥ .

وهذا ما لا يعني أن هذا العصر قد خلا من ذوي الأخلاق الفاضلة ، والخصال الطيبة من علماء ، ولغويين ، ونحويين ، وفقهاء ، وفلاسفة ضربوا أروع الأمثلة على الاستقامة وحسن السيرة .

فسياسة الخلفاء والسلاطين بهذه الشأن لم تُجدِ نفعاً ، ولم تؤتِ أثراً ، فاضطربت أمور البلاد وأختلّ حبل النظام ، وخرج العيارون^٦ سلباً ونهباً ، وقد وضعت الدولة كل قدرتها للقضاء على

١ . آدم متر . الحضارة الإسلامية . ص ٨٧ . ص ٨٨ نقلاً عن ابن الأنباري وجهوده النحوية ص ٣١

٢ . تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣

٣ . الكامل . ابن الأثير . ١٠ / ٤٥٤

٤ . ابن الأنباري وجهوده النحوية ص ٣٨

٥ . ابن الأنباري وجهوده النحوية ص ٤٠

٦ . فئة من الناس كانت تقطع الطرق على القوافل التجارية ، وهم في ذلك كالصعاليك الذين يسيطرون على القوافل ليعولوا غيرهم من الفقراء والمعوزين . أنظر الكامل . لابن الأثير . ١١ / ٩٥

هؤلاء العيارين الذين تكاثر أمرهم . ويقال : بأنه كان لهم شركاء في قمة السلطة ، مما يُفسّر استحالة القضاء عليهم^١ .

هذه العوامل مجتمعة وقفت عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي ومن ثمّ الرقي الاجتماعي .

ثالثاً : الحياة الفكرية والعلمية .

ليس من السهل ولا اليسير إعطاء صورة صحيحة ودقيقة عن الحركة الفكرية ، أو الحياة العلمية في العراق إبان فترة العصر السلجوقي .

فالاضطرابات السياسية ، والدينية ، والاقتصادية التي رافقت هذا العصر تُلقي حُجُباً كثيفة على حقائق الأشياء فتجعل الرؤية مهتزة ، والنفاذ إلى الأعماق صعباً .

فالمكونات الفكرية ، والدعائم المؤثرة فيها ، والمعطيات المتوافرة لديها ، مما يحتاج معه الناظر إلى إمعان فكر ، وتبصر . وإن كان من اليسير إتباع مؤرخي الأدب فيما يذهبون إليه : إذ يقولون : (إنّ تعدد الدويلات ، والإمارات في العصر السلجوقي ، وإن كان مبشراً من الناحية الفكرية إلا أنّه فتح المجال للتنافس بين العلماء ، والأدباء ، وعمل على جعل سوق الأدب رائجة ، ونتج عن ذلك حصيلة فكرية جيّدة^٢) .

ونحن لا ننكر أنّ السلاجقة حاولوا أن يدفعوا عجلة الحركة الفكرية إلى الأمام ، ولكنهم كانوا كمن يدعم بناءً منهاراً . أو لنقل أنّهم لم يكونوا جادين في دعم هذا البناء فباستثناء نظام الملك لا نجد بين السلاجقة من أهتمّ بالعلم أو حرص بصدقٍ على إرساء دعائمه ، ورفع بنائه . فلقد أتت جهود نظام الملك أكلها فحرّكت الوضع الفكري الراكد ، ولكنها لم تكن إلاّ من قبيل العلاج المؤقت^٣ ، فكان بذلك صاحب الفضل في كلّ جهدٍ ثقافيّ ظهر في هذا العصر .

وصفوة القول أنّ الحركة الفكرية في العصر السلجوقي قد نشطت على يدي نظام الملك ، وقد تمثل ذلك في :

١- **النشاط التعليمي** ، حيث نجد أنّ الحركة العلمية في هذا العصر قد نشطت بفعل تنافس السلاطين ، والأمراء في العواصم والمدن الكبرى في اجتذاب العلماء ورجال الأدب ، وكذلك للتنافس الشديد بين المذاهب والفرق الدينية المختلفة ، وما يستلزمه ذلك من الاستعانة بأنواع العلوم من لغة ، ونحو وفلسفة ، ومنطق وغير ذلك .

إضافة إلى تشجيع السلطة المركزية على التنافس في طلب العلم ، وبناء المدارس وافتتاح المكتبات وتقريب العلماء .

١ . الكامل . ابن الأثير . ٩٥ / ١١ .

٢ . تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى . د/ عبد المنعم ماجد ص ١٥١ .

٣ . ابن الأثير وجهوده في النحو ص ٤٤ .

كذلك لا بد من الإشارة هنا عند الحديث عن الحركة التعليمية ؛ إلى (المدرسة النظامية) في بغداد (فقد بنى نظام الملك المدارس في بغداد وأصبهان ونيسابور وهراة وغيرها وكل منها تتعت بالنظامية .)

وعلى الرغم من ذلك فنظامية بغداد هي التي طغت على غيرها من المدارس النظامية وغير النظامية في عصرها وفيما سبقها من العصور ويرجع الفضل في ذلك إلى ؛ كونها في حاضرة الخلافة الإسلامية (بغداد) ولأنّ عدداً من كبار العلماء عملوا فيها فأضفوا عليها شهرةً واسعة . ومن هؤلاء العلماء التبريزي (ت ٥٠٢ هـ)^١، والرازي (ت ٤٧٦ هـ)^٢ الغزالي^٣، وابن الشجري وابن الأنباري وغيرهم ، وكذلك لكونها خدمت العلم والأدب لفترة طويلة فكثرت تلاميذها ، وانتشروا في الآفاق فنشروا سمعتها وفضلها في البقاع ، ويؤكد ذلك ما ذكره أبو إسحاق الشيرازي عن رحلته الرسمية إلى خراسان من أنّه كان يُستقبل في كل بلد يمرُّ به بحفاوة بالغة من قِبَل تلاميذه في النظامية^٤.

فالنظامية بلا شك أول مدرسة في بغداد ، من حيث النوعية فقد تكون سبقتها بعض المدارس الابتدائية البسيطة غير أنّ هذا لا ينفي أولية النظامية وأسبقيتها^٥. وقد أنشأ نظام الملك هذه المدرسة لخدمة المذهب الشافعي ، وأُشترط في كل من ينتسب إليها من الطلبة ، والمدرسين ، والوعاظ ، ومتولي الكتب أن يكون شافعيّاً أصلاً وفرعاً^٦. وكان هدف نظام الملك من ذلك هو : مقاومة المذهب الشيعي ومحاربة الحركات الهدامة^٧ ، وسدّ حاجة الدولة من الموظفين الذين يعملون في دوائرها قضاة ، وولاة ، وكتاباً^٨. والجدير بالذكر أنّ المدرسة النظامية هذه كانت مهتمة بموضوع التخصص (فكان لكل موضوع في المدرسة شيخ مختصّ يقوم بتدريسه^٩) وكان المدرس هو المسئول عن الدرس

١ . هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني من أئمة اللغة والأدب تتلمذ على أبي العلاء المعري ولد سنة ٤٢١ هـ وتوفي سنة ٥٠٢ هـ . الأعلام ٩/ ١٩٧

٢ . هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزبادي . تفقه على جماعة من الأعيان وكان في غاية الورع ، والتشدد في الدين ولد سنة ٣٩٣ هـ وتوفي سنة ٤٧٦ هـ . الأعلام ١/ ٤٤

٣ . هو أبو حامد الغزالي فقيه شافعي تتلمذ على الإمام الحرمين الجويني خلف ما يزيد على سبعين مؤلفاً أكثرها في الجدل والمناظرة . وفيات الأعيان ٤/ ٢١٦ . ٢١٩

٤ . تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٢٦

٥ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ٤٨

٦ . المنتظم في تاريخ الأمم والملوك . لابن الجوزي . ٩/ ٥٣

٧ . تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٢٣

٨ . تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٢٣

٩ . تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٣٢

وتحضير المادة ، وترتيب المنهج ، ويساعده معيد يعيد الدرس بعد إلقاء المحاضرة على الطلاب^١.

ثانياً : المكتبات ، والتي وقد أثرت في الحركة العقلية والثقافية في هذا العصر تأثيراً كبيراً ، وكانت تسمى بدور العلم ، فقد عُرفت في بغداد ، والعراق عامة منذ العصر العباسي الأول ، وأشهرها على الإطلاق (بيت الحكمة) الذي أنشأه الخليفة المأمون^٢ .

ولقد ظهر أثر هذه الحركة العلمية الثقافية الفكرية ، على الأدب في هذا العصر ، ولا غرو في ذلك فالعلاقة وثيقة جداً بين العلم والأدب ، ففي هذا العصر ألفت المراجع الكبرى في فروع المعرفة^٣ كما وُضعت أهم كتب النحو والصرف ، والبيان التي كان عليها معول العلماء في نشر هذه العلوم^٤ ، وفيه نضج علم المقامات المعروف .

وتمّ نضج علوم اللغة بالقواميس التي ظهرت فيه ك (أساس البلاغة) الزمخشري (٥٣٨ هـ) وغيره^٥.

وعلى خلفية هذه الحركة العلمية والفكرية يمكن القول بأنّ هذا لا يبيح لنا القول بأنّ الحركة الأدبية كانت مزدهرة إلى أبعد حدودها فإذا نظرنا إلى الشعر في هذا العصر نجد أنّ آراء المؤرخين حوله مختلفة ، وغير مستقرة على حال ، بل إنّ كثيراً منهم لا يُعطي رأياً محدداً في مستوى ذلك الشعر وقيّمته الفنية (ويبدو أنّ المؤرخين لا يقفون طويلاً عند دراسة هذا العصر ولا يتعرّضون له بتأنٍ وتؤدة)^٦.

المطلب الثاني : حياته .

تناول الباحث فيما سبق ، عصر ابن الأنباري توطئةً للكلام عن حياته ، ذلك أنّ بعض ظواهر تلك الحياة لن يكون واضحاً ولا مفهوماً ، إذا لم نستطع رده إلى علله وأسبابه وجعل أحداث العصر خلفية له ، تتبني عليها الأحكام ، والآراء .

^١ . تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٣٢

^٢ . هو عبد الله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد ولد سنة ١٧٠ هـ ولاء أبوه العهد وسنّه ١٣ سنة ، بعد أخيه الأمين . تاريخ الأمم الإسلامية ص ١٧٤ وما بعدها .

^٣ . تاريخ الشعر العربي . الكفراوي . ص ٢٧

^٤ . تاريخ آداب اللغة العربية . جورج زيدان ٣٧/٣

^٥ . هو أبو القاسم جار الله بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري كان واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء ورد ببغداد أخذ الأدب عن الحسن بن المظفر أبو علي النيسابوري (ت ٥٠٨ هـ) من تصانيفه الكشاف في التفسير والمفصل في النحو (بغية النحاة ص ٣٠١)

^٦ . تاريخ آداب اللغة العربية . جورج زيدان . ٣٧/٣

^٧ . ابن الأنباري وجهوده النحوية ص ٥٥

اسمه ونسبه^١ :

أولاً . اسمه .

عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي سعيد ، ويكنى ابن الأنباري بأبي البركات ، كما يُلقب بالكمال أو كمال الدين .

ثانياً . نسبه .

يُنسب إلى الأنبار ومن المؤرخين من ينسبه إلى بغداد ، فيقول : كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي ، ولا شك أن لابن الأنباري صلة وثيقة بكل من هذين البلدين ، وإلا لما نُسب إلى كل منهما .

مولده :

من حيث الزمان يتفق المؤرخون له ، على أن ميلاده كان سنة ٥١٣ هـ ، ولكن أحداً لم يعترض لذكر يوم الولادة بالتحديد ، ولعلّ السبب في ذلك أن وفاة العالم ، أشهر من ولادته فهو عند ولادته مجهول مغمور ، ولكنه عند وفاته معروف مشهور^٢ .

أمّا مكان ولادته ، فيختلف من أرخوا له بين أن يكون وُلِدَ في الأنبار التي يُنسب إليها ، أو أن يكون وُلِدَ في بغداد ، فالقِطِيّ ينصّ في موضع على أنه (سكن بغداد من صباه إلى أن توفي)^٣ وابن قاضي شعبة يُنصّ في موضع على أنه (نزيل بغداد)^٤ وفي موضع آخر على أنه (قدِمَ بغداد في صباه)^٥ ، أمّا السيوطي فيذكر أنه (سمع بالأنبار من أبيه ، وببغداد عن عبد الوهاب الأنماطي (ت ٥٣٨هـ))^٦ .

وهذه الأقوال كلها لا تدع مجالاً للشك في أن ابن الأنباري وُلِدَ في الأنبار ، وانتقل إلى بغداد غلاماً . أمّا اليافعي فيخالف هؤلاء جميعاً ، ويؤكد أن ولادته كانت ببغداد^٧ . وعلى خلفية ما سبق من آراء المؤرخين يمكن القول أن صلة أبو البركات بالأنبار ربما كانت في صغره ، ثم انتقل منها إلى بغداد ، والتي شغلته فيما بعد بحركتها الفكرية .

^١ . اعتمد الباحث في ترجمته على المصادر التالية : . الكامل . لابن الأثير . ٤٧٧/١١ . إنباه الرواة . القِطِيّ . ٢ . ١٦٩ . ١٧١ . وفيات الأعيان . لابن خلكان . ٣ / ١٣٩ . طبقات الشافعية الكبرى . تاج الدين السبكي . ٤ / ٢٨٤ . البداية والنهاية . ابن كثير . ١٢ / ٣١٠ . طبقات النحاة واللغويين . الزبيدي . ٣٦٢ . ٣٦٦ بغية الوعاة . السيوطي . ٢ / ٨٦ . ٨٧ . هدية العارفين . ٥١٩ . ٥٢٠ . شذرات الذهب . ٤ / ٢٥٨ . ٢٥٩

^٢ . ابن الأنباري وجهوده النحوية ص ٦٦

^٣ . إنباه الرواة ٢ / ١٦٩

^٤ . طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢

^٥ . طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٣

^٦ . هو عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد أبو البركات الأنماطي محدث بغداد في عصره ، موله ووفاته فيها (٤٦٢ هـ . ٥٣٨ هـ) . أنظر الأعلام للزركلي ٤ / ٣٣٦

^٧ . مرآة الجنان ٣ / ٤٠٨

ويذهب الدكتور جميل علوش إلى : أنَّ صلاته بالأنبار لم تنقطع نهائياً بمسقط رأسه ، إذ أنَّ هناك صلة عاطفيّة كانت ما تزال تشدّه إليها علي الرُّغم من كل شيء ؛ وتتجلى عنده هذه الصلة في مظهرين :

الأوّل . ما ذكره مؤرخوه عن تأليفه لكتاب في تاريخ الأنبار .

الثاني . عصبية لعلمائها ، وأفذاذ رجالها . وحسبنا مثلاً لذلك ؛ احتفاله الشديد بسلفه الكبير ، أبي بكر ابن الأنباريّ (ت ٣٢٧هـ)^١ على الرُّغم من اختلافهما في المذهب النحويّ ، فذاك كوفيّ ، وصاحبنا بصريّ ، ويظهر ذلك في الثناء ، ولإطراء عليه في ترجمته له في (نزهة الألباء) ، وأنَّ ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب .

أمّا عن نشأته في ضوء ظروف العصر الذي عاش فيه ، والذي تناولناه في المبحث المتقدّم ، فالأخبار التي تجعل الباحث يُكوّن صورة متكاملة عن نشأته غير مسعفة ؛ (ولعلّ لهذه الذي عُرف به ، وانزوائه ؛ سبباً في ذلك) أو لعلّ ذلك راجعٌ إلى حياته الخشنة التي جرت على وتيرة واحدة ولمدة طويلة من الزمن دون تنوّع أومباينة^٣ .

فإعطاء صورة دقيقة عن نشأته علي خلفية الأخبار القليلة المتناثرة هنا وهناك في كتب من أرحّ له لا تعطي الصورة الإجماليّة عن نشأته ، وإنّ كانت كافيه إلى حدّ ما في تكوين فكرة موجزة ، وواضحة عن هذه النشأة ، وقد تمثّل ذلك في انتقاله من مسقط رأسه إلى بغداد ، وربما كان ذلك بدافع الاستزادة من العلم ، وذلك علي خلفية أنّه قد سمع بالأنبار من أبيه ، وببغداد من عبد الوهاب الأنماطيّ ، ولأنّ الأنبار لم تكن تسد حاجة طالب العلم ولأنّ بغداد كانت تُعجّ بحركة علميّة نشطة ، علي عهد الدولة السلجوقيّة ، وخاصةً في ظل نظام الملك ، ومدرسته المشهورة (بالنظاميّة) والتي كانت آنئذٍ في ذروة ازدهارها ، وريقها وبعد أن تخرّج فيها صار أحد المعيّدين فيها ثُمَّ رُقّيَ إلى وظيفة مدرس فدرّس بها النحو والإقراء مدّة من الزمن^٥ ، وكان بإمكان المعيد بموجب أنظمة هذه المدرسة أن يُرقى إلى وظيفة مُدرّس^٦ وكأنّه ملّ قيود الوظيفة فترك (النظاميّة) بعد مدة لا نستطيع تحديدها وأنقطع في منزله مشغلاً بالعلم و العبادة^٧ ، فكان بابّه مفتوحاً لطلاب العلم فلا يردُّ أحداً^٨. وكان في هذه الفترة قد تفرّد بعلم العربيّة فشُدّت إليه الرِّحال^٩ . ، وقد

١ . هو محمد بن القاسم بن بشار بن الحسين الإمام أبوبكر بن الأنباريّ النحويّ اللغويّ ، أخذ عن ثعلب ، وكان أعلم النّاس وأفضلهم في نحو الكوفيين وأكثرهم حفظاً للغة . (نزهة الألباء ٢٦٤ والبيغة ٩١ص)

٢ . نزهة الألباء ص ٣٦٤

٣ . ابن الأنباريّ وجهوده في النحو ص ٦٨

٤ . تاريخ العراق في العصر السلجوقيّ ص ٢٣٢

٥ . إنباه الرواة ١٦٩/٢ . وأنظر الوفيات ١٣٩/٣ . وأنظر كذلك طبقات ابن شهبة ص ٣٦٥

٦ . تاريخ العراق في العصر السلجوقيّ ص ٢٣٢

٧ . طبقات ابن شهبة ص ٣٦٢ . ص ٣٦٥

٨ . طبقات ابن شهبة ص ٣٦٥

زاد من اعتزاله ، وانطوائه في السنين الأخيرة فكان لا يخرج إلا للجمعة ، وليس في بيته ثوباً خلقاً^١ ، وبقي كذلك حتى آخر حياته .

خُلُقُه :

مؤرخوه يفيضون في تعداد صفاته الخُلُقِيَّة ، فالقِطِي يَذكر أنَّه (كان فاضلاً ، عالماً زاهداً)^٢ ، وابن كثير يصفه (بالفقيه العابد الزاهد)^٣ وابن شُهبة يصفه (بأنَّه كان زاهداً عابداً مخلصاً تاركاً للدنيا)^٤ .

فسيرته جملة من الورع ، والمجاهدة والتقل من الدنيا^٥ ، ومن دلائل زهده وورعه أنَّ (كان له من أبيه دار يسكنها ودار و حانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر ينتفع به ، ويشترى منه ورقاً)^٦

وقد بلغت عِفْتُ النفس عنده درجةً ردَّ فيها مالاً أعطاه له الخليفة المستضيئ بالله^٧ . (فقد سيَّر خمسمائة دينار فردّها فقالوا : أجعلها لولدك . فقال : إن كنت خلقتة فأنا أرزقه) ، ليس هذا فقط (فقد كان يحضر دعوة الخليفة في كل سنة فيبعث إليه الخلع والذهب ، فيرد الجميع)^٨ استناداً لما تقدّم نستطيع القول : بأنَّ ابن الأنباريَّ كان غفيف النفس لا يعوّل على أحدٍ ولو كان الخليفة ومال الخليفة ، وكان إضافة إلى ذلك كله يقضي ليلي مظلمة معتمة (لا يُوقد عليه ضوء)^٩ ، مع أنَّه في أمْس الحاجة إليه ، وذلك ليتمكّن من المطالعة والدراسة . ويبدو أنَّه كان يقضي نهاره في الدراسة والتدريس ، وليله في الصلاة والعبادة ، أو لعلّه كان ينفق وقته أثلاثاً في القراءة ، والتأليف ، والعبادة^{١٠} .

ومن الطَبَعِي أن تنتهي هذه الصفات بصاحبها إلى سلوك طريق التصوّف والمتصوفة ، وخاصة أن الإقبال على هذا المسلك كان كثيراً وأنَّ الدولة كانت تشجّع عليه ، وقد وردت عدة إشارات تثبت صحّة ما نُسب إليه ، من ميله للمذهب الصوفيِّ ومشاركته للمتصوفين في حلقاتهم

^١ طبقات ابن شُهبة ص ٣٦٥

^٢ . طبقات ابن شُهبة ص ٣٦٣

^٣ . إنباه الرواة ص ١٦٩

^٤ . البداية والنهاية ١٢/٣٢٠

^٥ . طبقات ابن شُهبة ص ٣٦٤

^٦ . طبقات ابن شُهبة ص ٣٦٥

^٧ . طبقات الشافعيّة ٤/٢٤٨

^٨ . هو أبو الحسن ابن الخليفة المستجد بالله العباسي ، المستضيئ بالله الثالث والثلاثون من خلفاء بني العباس امتدت خلافته من (٥٦٦هـ . ٥٧٥هـ) حسن السيرة في الجملة . نادى برفع المكوس ، وردّ المظالم . أنظر طبقات الشافعيّة ٤/٢٤٨ و شذرات الذهب ٤/ ٢٥٨

^٩ . طبقات الشافعيّة ٤/٢٤٨

^{١٠} . طبقات الشافعيّة ٤/٢٤٨

^{١١} . مقدمة الإغراب في جدل الإغراب و لُمع الأدلّة ت/ الأفغاني .

فقد (كان يحضر نوبة الصوفيّة بدار الخلافة)^١، وكذلك (كان ممن قعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب)^٢، وأكثر من ذلك (أنّه كان مقيماً برباطٍ له شرقيّ بغداد في الخاتونيّة .)^٣ وصفوة القول أنّ ابن الأنباريّ وجد من الأسباب والدواعي ، الداخلية ، والخارجيّة ، والاجتماعيّة والسياسيّة ما جعله يقترب من مذهب الصوفيّة ويشاركهم في حلقات الذكر والاستماع إلى مواعظهم ويسلك مسلكهم في مواجهة أمور الحياة .

شيوخه وتلاميذه :

انّصح مما سبق أنّ ابن الأنباريّ وُلِدَ في بيتٍ مُحِبٍّ للعلم ، فوالده عالمٌ جليلٌ ، كان أستاذه الأول ، وإليه يرجع الفضل في حثه على طلب العلم وإشراجه الرغبة في انتجاع معاهده وارتياح مناهله .

وفي بغداد شرع يأخذُ عن جُلّة شيوخه ، ويتلقاه من صفوة علمائه . وكان من أبرز هؤلاء ابن الرزاز (ت ٥٣٩هـ)^٤، وابن الشجريّ (ت ٥٤٢هـ)^٥ والجواليقيّ (٣٩٥هـ)^٦ .

وتتجلى في الترجمة التي أثبتّها ابن الأنباريّ لكل من أستاذه ابن الشجريّ ، والجواليقيّ في نزهة الألباء ، ما كان يُكَنِّه لهما من محبةٍ ، وتقدير مما يدل على ما تركاه في نفسه وثقافته من أثرٍ .

هؤلاء هم أبرز شيوخه ، غير أنّ ابن الأنباريّ لم يأخذ عن هؤلاء فقط ، إذ نجده لم يحصر طلبه للعلم في شيوخ النظاميّة وأساتذتها ، بل كان يطلبه عند مختلف طبقات العلماء ومن هؤلاء من ليس له شهرة كبيرة أو من كان مغموراً تماماً ، حيث نجد وقد سمع الحديث من أبي منصور

١ . البداية والنهاية ٣١٠/١٢ .

٢ . طبقات الشافعيّة ٢٤٨ / ٤ .

٣ . إنباه الرواة ١٧٢ / ٢ .

٤ . هو أبو منصور سعيد بن محمد بن عمر المعروف بابن الرزاز . من كبار أئمة بغداد فقهاً ، وأصولاً ، وخلافاً ولد سنة ٤٦٢هـ وتوفي سنة ٥٣٩هـ (أنظر طبقات الشافعيّة ٢٢١/٤)

٥ . هو هبة الله ابن علي ابن محمد بن حمزة العلويّ الحسنيّ النحويّ اللغويّ . كان إماماً في النحو ، واللغة وأشعار العرب . ولد سنة ٤٥٠هـ وتوفي سنة (٥٤٢هـ) (أنظر شذرات الذهب ١٢٢/٤)

٦ . هو موهوب بن أحمد بن محمد الحضير أو منصور ابن أبي طاهر الجواليقيّ البغداديّ الأديب اللغويّ ولد سنة ٤٦٦هـ وتوفي سنة ٥٣٩هـ . أنظر إنباه الرواة ٣٣٥ / ٢ .

بن خيروان (ت ٥٣٩هـ)^١ وأبي البركات الأنماطي^٢ (ت ٥٣٨هـ) وأبي الفضل محمد بن ناصر الحافظ (ت ٥٥٠هـ)^٣، وأبي الفوارس بن محفوظ الأنباري^٤ وأبو محمد عبد الله بن علي وطائفة^٥. وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على شغف ابن الأنباري بالعلم وقدرته على الإكباب عليه، ولذلك كثر شيوخه، وأساتذته، وتعددت مناحي ثقافته في كافة ضروب المعرفة المتاحة له في وقتها. ومهما كان فإننا نعدّه تلميذاً عُصامياً نجيباً.

تلاميذه :

كان ابن الأنباري من خلال احتكاكه بالعلماء ومخالطته لهم، وإطلاعه على ما كان لهم من مكانة، كان يحلم في أن يصبح في المستقبل شيخاً، ولذلك حينما أنس في نفسه القدرة على أداء هذه المهمة، أقبل على التدريس بهمة، (ونستطيع أن نقسم مدة عمله في التدريس إلى ثلاث مراحل)^٦:

المرحلة الأولى . اشتغاله مُعيداً في النظامية .

المرحلة الثانية . اشتغاله مدرساً في النظامية .

المرحلة الثالثة . انقطاعه في منزله مشغلاً بالعلم، والعبادة.

أمّا في الأولى ؛ فكان عمله ضرباً من التدريس، والمرانة على هذه المهنة التي قُدِّرَ لابن الأنباري أن يمارسها مدة طويلة من عمره .

أمّا الثانية، فقد كانت من أخصب الحقب، إنتاجاً في حياته^٧ وحسبه؛ أنه ألف فيها كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) وهو جهد كبير، وعمل ضخم، أودع فيه كل رصيده العلمي، وكل خبرته في النحو .

١ . هو محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيروان بن إبراهيم أبو منصور البغدادي (ت ٥٣٩هـ) أنظر طبقات

الشافعية ٢٤٨/٣ وطبقات بن شعبة ص ٣٦٣

٢ . هو أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي الحافظ الحنبلي (٤٦٢ . ٥٣٨ هـ) أنظر طبقات ابن شعبة ٣٦٣ . وطبقات الشافعية ٢٤٨/٣ و . الشذرات ١١٦ / ٤

٣ . هو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي (٤٦٧ هـ . ٥٥٠ هـ) أنظر طبقات ابن شعبة ٣٦٣ . إنباه الرواة ٢٢٢/٣

٤ . هو أبو الفوارس خليفة بن محمد بن علي المؤدب، ولد سنة ٤٦٥ هـ أنظر طبقات ابن شعبة ٣٦٣ ص . وإنباه الرواة ١ / ٣٥٨

٥ . هو أبو محمد بن عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي، ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ . أنظر نزهة الألباء ٤٠٢

٦ . منهم أبي نصير أحمد بن نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، ومحمد ابن عطاف الموصلي، وأبي بكر بكر محمد بن عبد الله الليثي، وأبي المحاسن محمد ابن عبد الملك الميداني (وهو من أقرانه، وقد سمح منه)

٧ . ابن الأنباري وجهوده النحوية ص ٨٢

٨ . مقدمة إعراب القرآن ص ١١

أمّا الثالثة ، فقد انقطع في منزله مشغلاً بالعلم ، والعبادة ، وإقراء الناس العلم على طريقة سديدة وسيرة جميلة ^١. وفي هذه الفترة كان بابه مفتوحاً لطلاب العلم ، ولا يردّ أحداً ^٢، ولذلك تردد إليه الطلبة ، وأخذوا عنه واستفادوا منه ^٣، واشتهرت مصنفاته ، وظهرت مؤلفاته .

ولا بدع ، بعد هذه الجهود الكبيرة في التدريس أن ينتشر تلاميذه في الآفاق. ويذكر ابن خلكان ، إنّه (لقي عدداً من هؤلاء التلاميذ) ^٤ منهم ابن الدهان المبارك بن سعيد (ت ٦١٢هـ) ، وأبو شجاع محمد بن علي بن دواس القنا الغيزي ^٥، وأبو منصور أسعد العبرتي ^٦ وخزعل بن خليل المصري (ت ٦٢٣هـ) ^٧ والفخر الموصلي (ت ٦٢١هـ) ^٨ وغيرهم ^٩ ومن الذين كتبوا عنه ، القاضي أبو المحاسن عمر بن علي القدسي ، والحافظ أبوبكر محمد بن موسى الحازمي وغيرهم ^{١٠}.

والى جانب هؤلاء ، وأولئك من الشيوخ والتلاميذ ، كان يشارك ابن الأنباري ببيئته العلميّة هذه عدد من الزملاء ، والأقران الذين عايشوه في زمن الطلب ، والتحصيل فأخذوا عن نفس الأساتذة ، وجالسوه في حلقات الدرس ، فكان لاحتكاكه بهم ومخالطته لهم أكبر الأثر في شخصيته . ومن هؤلاء ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ^{١١} وأبو اليمن الكندي (ت ٦١٣هـ) ^{١٢} ، وأبو منصور العتابي (ت ٥٥٦هـ) ^{١٣} وغيرهم .

١ . إنباه الرواة ١٧٠/٢

٢ . إنباه الرواة ١٧٠/٢

٣ . إنباه الرواة ١٧٠ /٢

٤ . وفيات الأعيان ١٣٩/٣

٥ . هو أبو بكر بن أبي طالب بن أبي الأزهر الواسطي الأصل البغدادي المنشأ والاشتغال (٥٣٢ هـ . ٦١٢ هـ) أنظر معجم الأدباء ٥٨/١٧ ، وإنباه الرواة ٢٥٤/٣ ، والبغية ٢٧٣/٢

٦ . لم أعثر له على ترجمة في ما بين أيدي من مصادر .

٧ . هو أسعد بن نصر بن الأسعد أبو منصور الأديب يُعرف بابن العبرتي كانت له معرفة تامة بالنحو ، والأدب (ت ٥٨٩ هـ) . أنظر الإنباه ٢٣٥/١ و البغية ٤٤١/١

٨ . هو الشيخ تقي الدين خزعل بن عساكر بن خليل التتائي المصري . عالم باللغة ، والنحو . توفي سنة ٦٢٠ هـ أو سنة ٦٢٣ هـ . أنظر إنباه الرواة ٣٥٣/١ و البغية ٥٥٠ /١

٩ . هو الفخر أبو المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي . كان إماماً فاضلاً بارعاً في الفنون ، بصيراً بعلل القراءات (ت ٦٢١ هـ) . أنظر شذرات الذهب ٩٦/٥

١٠ . طبقات ابن شهبة ٣٦٦

١١ . طبقات ابن شهبة ٣٦٦

١٢ . هو أبو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد بن الخشاب ، كان أديباً فاضلاً عالماً بالنحو والفقه والعربية والشعر والفرائض (ت ٥٦٧ هـ) . أنظر معجم الأدباء ٤٧/١٢

١٣ . هو العلامة تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي المعروف البغدادي المولد والمنشأ الدمشقي دار الوفاة ، كان أوجد عصره في فنون الآداب وعلو السماع (ت ٦١٣ هـ) . أنظر الوفيات ٣٣٩/٢

١٤ . هو محمد بن إبراهيم بن زيرج العتابي البغدادي ، كان إماماً في النحو وعرفة العربية ولد سنة ٤٨٤ هـ وتوفي سنة ٥٥٦ هـ . أنظر البغية ١٧٣/١

رحلاته :

أمّا عن رحلاته ، وأسفاره فلم يعرف عن ابن الأنباريّ حبّ الرحلة والتنقل في البلاد فقد كان قليل الحركة ميّالاً إلى السكون ، والاستقرار ، ومع ذلك فقد تحدث مؤرخوه عن رحلتين في حياته ، الأولى حقيقة ثابتة وهي: رحلته من الأنبار إلى بغداد ، أمّا الثانية فيحيط بها الظنّ ، والشك ولا تسندها الوقائع ، وهي : رحلته إلى الأندلس ، فقد ذكر السيوطيّ خبر هذه الرحلة في البغية قائلاً : (ودخل . يعني ابن الأنباريّ . الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة.)^١ ويقول الدكتور طه عبد الحميد طه بهذا الصدد : (ليس هناك دليل قاطع على أنّ ابن الأنباريّ غادر بغداد ، فلم يظهر أثر ذلك في كتاب من كتبه ، ولم يشر أية إشارة إلى ذلك في تصانيفه.)^٢. ويقول الدكتور جميل علوش : (لسنا مقتنعين بأنّ ما في أيدينا من حجج وأدلة كافٍ لنفي تلك الرحلة . والرأي الذي نرجحه ؛ هو أنّ خبر الرحلة قابل للنفي ، وقابل للإثبات . وما بحوزتنا من معلومات لا يمكننا من الحسم في الموضوع.)^٣

علمه وثقافته :

من يتتبع أخبار ابن الأنباريّ ، يتبيّن أنّ الموضوعات التي حذقها كثيرة ، ويتضح لنا ذلك من موازنة قصيرة عقدها الخوانساريّ ، صاحب روضات الجنات ، بين أبي البركات ابن الأنباريّ ، وأبي بكر الأنباريّ قال : (والفرق بينه وبين ابن الأنباريّ الأوّل اللغويّ المشهور ، أنّه كان منحصر البراعة في فنون اللغة ، والعربيّة بخلاف هذا ، فإنّه الإمام البارع والسيد المبرز في فنون شتى.)^٤

ويبدو أنّ ثقافته كانت دينيّة في الأساس ؛ غير أنّه أتجه إتجاهات أخرى ، ولم يجعل الحديث همّه ، ووكده ولذلك (حدّث باليسير)^٥ وشغل عن هذا بالدراسة النحويّة اللغويّة فقد (روى الكثير من كتب الأدب ومن مصنفاته)^٦ وإنّ لم يمنعه ذلك من ممارسة الفقه والتوسع في موضوع الخلاف بين المذاهب^٧. وهذا ما جعله يترسّم خطى علماء الفقه في أساليب العرض ، والمعالجة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف .

^١ . البغية ٨٦/٢ . وأنظر روضات الجنات ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ،

^٢ . مقدمة إعراب القرآن ص ٩٠ ، ٩١ ،

^٣ . ابن الأنباريّ وجهوده في النحو ص ٨٧

^٤ . روضات الجنات . الخوانساريّ . ٤٠٩/١

^٥ . روضات الجنات الخوانساريّ ٤٠٩/١

^٦ . روضات الجنات الخوانساريّ ٤٠٩/١

^٧ . روضات الجنات الخوانساريّ ٤٠٩/١

وأمتدَّ مجال طموحه فأَتصل بعالمين كبيرين من علماء عصره ، هما أبو منصور الجوالقيّ ، وأبو السعادات بن الشجريّ ، فقد (قرأ النحو والأدب عليهما) .

ويتناول السيوطيّ هذه الحقيقة بتخصيص أكثر فيقول : (ثُمَّ قرأ الأدب على أبي منصور الجوالقيّ ، ولزم ابن الشجريّ حتى برع وصار من المشار إليهم في النحو)^١ ، وقد أخذ اهتمامه بالعربيّة يزيد ، ويتسع حتى (غلب عليه واشتهر به)^٢ ، وبلغ في اللغة والنحو مكانة سامية حتى قيل فيه : (وكان قد تفرّد بعلم العربيّة وشُدّت إليه الرحال)^٣ ، والتفرّد بعلم العربيّة ليس مَرَكِباً سهلاً ، ولا غاية زهيدة لذا نجد أنّ ابن الأنباريّ ، بالنحو كان أكبر وأوسع ومصنفاته فيه كانت أكثر وأضخم . وهكذا برع وظهرت مواهبه فيه حتى استوعبه حفظاً ، وفهماً . وساعده على ذلك ما امتاز به من عقلية رياضية ساعدته على فهم المخاطر والجدال النحويّ^٤ .

ولعلّ القُطَيْبِيّ كان أكثر المؤرخين دقة وهو يذكر اختصاصات ابن الأنباريّ حين يقول : (وقرأ النحو علي النقيب أبي السعادات ابن الشجريّ ، وغيره ولم يكن ينتمي في النحو إلاّ إليه . وقرأ اللغة علي الشيخ أبي منصور بن الخضر الجوالقيّ ، وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته)^٥ .

ولعلّ فضل القُطَيْبِيّ ينحصر في أنّه صاحب أول ترجمة كتبت عن ابن الأنباريّ^٦ . والأدب يشمل النحو ، واللغة كما يشير إلى ذلك المؤرخين ، وأصحاب التراجم .

وجملة القول أنّ ثقافة ابن الأنباريّ ، كانت في أساسها ثقافة دينيّة تضرب في الحديث والفقه والأصول ؛ بسهم وافر ، ثمّ اتسعت لأنّ تشمل النحو ، واللغة ، والأدب بصفة عامة ، غير أنّه اشتهر بالنحو ، وتميّز به ، وأعطى فيه أكثر مما أعطى في غيره من الموضوعات^٧ .

مزياه العلميّة :

١. القدرة على تلخيص الخبر أو القضية الكبيرة في بعض كلمات ، مؤدياً مُرادَه منها على الوجه الأكمل .

٢. التّزام الحياد ، والمنهج العلميّ في الموازنة بين النحاة ، وتقييم آرائهم .

٣. دقة الرأْي وصدق النظر .

٤. التّزام المنهجية في تصانيفه إلى أبعد الحدود ، فهو يتتبع جُزئيات موضوعه بفكر متزن ونهج منسق (ولا نعني بذلك أنّ صاحبنا بلغ في منهجيّته الغاية ، دقّة ، وإحكاماً)^١

١. البغية ٨٦/٢

٢. طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٤

٣. طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٤

٤. طبقات ابن قاضي شهبة ٣٦٥

٥. إنباه الرواة ١٧٠/٢

٦. ابن الأنباريّ وجهوده في النحو ص ٧٧

٧. ابن الأنباريّ وجهوده النحويّة ص ٧٧

٥- الوضوح وسلاسة العبارة ، وجمال العرض ، والتصنيف على طريقة متميِّزة ، ونهج مُتفرّد فيه من صاحبه ملامح وسمات ^٢.

٦- أدب النحو ، وأضفى على أسلوب عرضه من المائبة ، والتندية ، ما حبّبه إلى المطالع ؛ فأبعد عنه السأم ^٣.

٧- جودة الصياغة ، وبراعة البناء وحسن الذوق في التصرف باللغة ^٤.

مذهبه الفقهي :

كان من شروط الالتحاق بالمدرسة النظامية الانتساب إلى المذهب الشافعي ، وكما ذكر الباحث قبلاً أنّ ابن الأنباري عند مقدّمه إلى بغداد من مسقط رأسه (الأنبار) قد ألحق بهذه المدرسة ، بعد أن تقوّه على المذهب الشافعي (وقد عمِلَ لنصرة مذهبه بجِدِّ وإخلاص فصنّف المؤلفات الجليلة في خدمته ، ومن تصانيفه في المذهب الشافعي (هداية الزاهب في معرفة المذاهب) و (بداية الهداية) ^٥.

وعلى الرغم من انتساب ابن الأنباري إلى المذهب الشافعي ، وخدمته له فإنّه كان متسامحاً متسع الأفق . ويشهد على ذلك علاقته الطيبة ، والمتينة بشيخه ابن الشجري على الرغم من شيعيته ^٦.

١ . ابن الأنباري وجهوده النحوية ص ٩٤

٢ . ابن الأنباري وجهوده النحوية ص ٩٥

٣ . مقدمة جدل الإعراب (تحقيق الأستاذ الأفغاني) ص ٢٢

٤ . مقدمة أسرار العربية . تحقيق الأستاذ بهجت البيطار . ص ١٥

٥ . وفيات الأعيان ١٣٩/٣

٦ . وفيات الأعيان ٤٧/٦

مذهبه النحوي :

يُبدئ ابن الأنباريّ تقديراً كبيراً لعلماء البصرة ، فيثني على الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، ويجعل من الخليل وسيبويه ، والأخفش طبقة متميزة . ويشيد بمنزلة أبي علي الفارسيّ ، ويصف ابن جنيّ بأنه من حذاق أهل الأدب ، وأستاذه ابن الشجريّ بأنه أنحى من رأى من علماء العربية^١ .

وهو في الوقت الذي يقف فيه من علماء البصرة هذا الموقف الذي ينم عن التقدير والإعجاب ، يقف من الكوفيين موقفاً مخالفاً ، أقلّ ما يقال فيه ، أنّه يتسم بالبرودة ، وقلة الاهتمام . حقاً لقد حاول أن يعتمد الإنصاف في الترجمة لهم ، والحديث عن آثارهم وأخبارهم فلم يهاجمهم ، ولم يقس عليهم في الأحكام . غير أنّه في الوقت نفسه لم يقل فيهم شيئاً ذا بال . مكتفياً بإيراد مقتطفات من أقوال المؤرخين ، والرواة فيهم .

وتأسيساً على ما سبق يتضح ، أنّ عناية ابن الأنباريّ بالبصريين ، واحتقاله بهم أعظم من عنايته بالكوفيين .

ومما يدلّ على بصريّته نسبه العلميّ ، وسلسلة شيوخه ، فقد كان حرص ابن الأنباريّ على إثبات سلسلة شيوخه معتزلاً معتدلاً ، فقال في معرض حديثه عن أستاذه ابن الشجريّ : (وعنه أخذت علم العربيّة ، وأخبرني أنّه أخذه عن ابن طباطبا العلويّ (ت ٣٢٢هـ)^٢ وأخذه ابن طباطبا عن ، علي بن عيسى الربعيّ (ت ٤٢٠ هـ) ، وأخذه الربعيّ عن أبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) ، وأخذه أبو علي الفارسيّ ، عن أبي بكر السراج (ت ٣١٦هـ)^٣ وأخذه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) عن أبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ) وأخذه المبرّد عن أبي عثمان المازنيّ (ت ٢٧٤هـ)^٤ ، وأبي عمر الجرميّ (ت ٢٢٥هـ)^٥ ، وأخذه عن أبي الحسن الأخفش (ت ٢١١هـ)^٦ ، وأخذه الأخفش عن سيبويه (ت ١٨٠هـ)^٧ وغيره ، وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) ، وأخذه الخليل عن عيسى

١ . نزّهة الألباء ص ٤٥ ، ٨١ ، ٣١٥ ، ٣٣٢ ، ٤٠٥ .

٢ . هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (طباطبا) من الأسرة العلوية الشريفة ومن ذرية الحسن بن علي . رضي الله عنه . (ت ٣٢٢ هـ) له كتاب عيار الشعر . وأنظر معجم الأدباء ٢٨٤/٦

٣ . هو أبو بكر محمد بن السري كان من أحدث أصحاب المبرّد سناً ، وفطنة . يقال : مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله من تلاميذه الزجاجيّ ، والسيرافيّ ، والفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) من مصنفاته الأصول الكبير وشرح كتاب سيبويه . وأنظر ترجمته . نزّهة الألباء ص ٢٤٤

٤ . هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس ، كان إماماً في العربيّة لا يناظره أحدٌ ، إلّا غلبه . من مصنفاته علل النحو وكتاب في القرآن . وأنظر ترجمته نزّهة الألباء ص ١٨٢ وطبقات النحويين ص ٩٢ و البغية ص ٢٠٢

٥ . هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرميّ البصريّ . كان كثير المناظرة في النحو ، وله مناظرة مشهورة مع الفراء . وأنظر ترجمته البغية ص ٢٦٨ وطبقات النحويين ص ٧٦

٦ . هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط . قرأ علي سيبويه ، وكان أسنّ منه ، ولم يأخذ عن الخليل من مؤلفاته معاني القرآن ، المقاييس ، الاشتقاق . وأنظر ترجمته البغية ص ٢٥٨

٧ . أنظر ترجمته والخليل ابن أحمد في الفصل الثاني من هذا البحث (النشأة وأصول النحو)

بن عمر (ت ١٤٩هـ) ^١ عن ابن إسحاق (ت ١١٧هـ) ، وأخذه ابن إسحاق عن ميمون الأقرن ^٢ ، وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل (ت ١٠٠هـ) ^٣ عن أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٧هـ) ، وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين (ت ٤٠هـ) عليه السلام ^٤ .

فهذه سلسلة بصرية ، وانتماء ابن الأنباري لها يدل على (أنه بصريّ النزعة ، ينتمي إلى هذه المدرسة بفكره ، وثقافته ، ومقاييسه العلميّة ولا اعتبار بمن يعترض على ذلك محتجاً بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف . فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية ، واستقلال الرأي . ثمّ إنّها تدور حول الفروع ، والتفصيلات ، ولا تمس الأصول ، والقواعد الأساسيّة .) ^٥

أمّا الدكتور فاضل السامرائي فيقول : . بشأن مذهبه النحويّ . (ولهذا لا أستطيع أن أتصوّر البتة ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنّ ابن الأنباري صاحب (الإنصاف) مثلاً كان بغدادياً ، وهو الذي ألّف كتابه المذكور آنفاً لتأييد البصريين ، ووافقهم في عامة المسائل النحويّة الخلافية ، ولم يخالفهم إلّا في تسع مسائل من مجموع (٢١ مسألة) . ولا أدري كيف يمكن أن يُعدّ مثل هذا الرجل بغدادياً ، وآراؤه البصريّة واضحة بيّنة) ^٦ .

دراساته اللغويّة :

قدّم ابن الأنباري عُصارة فكره اللغويّ ، والنحويّ منه خاصة في جُلِّ مؤلفاته . حيث نجده قد ساهم في هذا الميدان بطائفة من المؤلفات . كـ(أسرار العربيّة) ، والذي قدّم فيه عرضاً شاملاً ومبسّطاً لقواعده اللغة العربيّة ، وأختار من مذهب النحويين ما يمكن من الاطلاع على مختلف التيارات ، والاتجاهات ، بالإضافة إلى ذكر الحكم مقروناً بأسبابه والظاهرة مشفوعة بعلتها .

ونجده في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) يسكب لنا فكراً جديداً في موضوع بَكرٍ ، هو الجدل الإعرابيّ (فلم يكن للعربيّة فيه قبل كتاب ابن الأنباري كتابٌ كما أنّه لم يبلغنا أن أحداً ألّف فيه فيما بعد) ^٧

^١ . هو عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزوميّ ، وهو معدود من قراء البصرة ، ونحاتها . أخذ عن ابن إسحاق ، وعنه أخذ الخليل بن أحمد . له في النحو أكثر من سبعين مؤلفاً كما تذكر كتب التراجم . . أنظر ترجمته نزهة الألباء ص ٨٨

^٢ . أنظر ترجمته في الفصل الثاني من هذا البحث (النشأة وأصول النحو)

^٣ . هو عنبسة الفيل ابن معدان أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤليّ ، كان من أبرع الآخذين عنه ، كان من رواة الشعر ، ذكره الزبيديّ في الطبقة الثانية من نحاة البصرة .

^٤ . نزهة الألباء ص ٤٦

^٥ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ٣٧٧

^٦ . ابن جيّ النحويّ . فاضل السامرائي ص ٢٣

^٧ . مقدمة جدل الإعراب ص ٢٠

أمّا في (الإنصاف في مسائل الخلاف) ، فيقدّم لنا ابن الأنباري مرجعيّة مهمة في علم النحو ، والمعالم البارزة في تأريخه ، وهو الذي يُعالج موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين بإحاطةٍ وشمولٍ كبيرين ، ويُعطي صورة صادقة لما بلغه النحو في القرن السادس الهجريّ ، وأنّه جعل في كتابه الإنصاف من علم النحو (موضوعاً عقليّاً بختاً كالفلسفة والمنطق)^١ أمّا (لَمَعُ الأدلة) فهو كتاب يدور حول أصول النحو وأدلته من نقل وقياس واستحسان واستصحاب حال .

أمّا في كتابه الموسوم بـ (البيان في غريب القرآن) حيث نجده يجمع أصنافاً شتى من المعارف في هذا العلم الكبير ، حيث نجد فيه النحو ، والصرف ، واللغة ، والقراءات ، ومسائل الخلاف ، ومذاهب النحاة الخ...

فابن الأنباري وإن كان قد أَلَفَ في كثيرٍ من العلوم إلا أنّه كان يميل بطبعه إلى علم النحو فأعاره جُهدُه ، ووضع فيه من المصنفات والتي بلغت شهرتها مبلغاً عظيماً ، دالةً على أنّ لابن الأنباري ثقافة موسوعيّة نحوية ، وقد استطاع بما كان يتحلى به من فكر موسوعيّ في قضايا اللغة ، أن يجول في ميادين هذا العلم ، ويأتي بكل جديد وطريف فيه ؛ (ويضيف إلى بناء النحو لبناتٍ قد يختلف العلماء في تقييمها ، ولكنهم لا يختلفون في أنّها تستحق التوقف وإطالة النظر)^٢ شِعره .

يشير بعض من ترجم له أنّ له شعراً ويُثَبِّع ذلك بمقطوعة^٣ ، أو مقطوعتين كـ (القفطي^٤ ، و الكتبي^٥ ، والسيوطي^٦) ، وعلى كلّ فإنّ إنتاجه الشعريّ كان قليلاً . ويذكر الدكتور جميل علوش لذلك جملة أسباب منها^٧ :

١. أن يكون نتاجه الشعريّ في أضله قليلاً لعدم مواتاة طبيعته لذلك .
 ٢. أن يكون الإنتاج كثيراً ، ولكنّ عدم رضاه عنه جعله يزهد في جمعه وتدوينه ، والمحافظة عليه .
 ٣. أن يكون اهتمام النَّاس بجمع مصنفاته ، وتآليفه شغلهم عن شعره فنُّوسِي وضاع .
- ورُغماً عن ذلك فالسبكيّ في طبقاته يزعم أنّ له شعراً حسناً كثيراً^٨ فكل ما يذكره له مؤرخوه ، ومترجموه ، بعض القطع القصيرة جداً والتي لا تتجاوز ستة أبيات .

١ . مقدمة جدل الإعراب ص ٢٥

٢ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٤١

٣ . إنباه الرواة ١٧١/٢

٤ . فوات الوفيات ٥٤٧/١

٥ . بغية الوعاة ٨٨/٢

٦ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٠٠

٧ . طبقات الشافعية ٢٤٨/٤

وابن الأنباري في شعره هذا يُقدّم صورة عن حياته الحافلة بأنواع النشاط العلميّ ، من اعتزاز بالعلم ، وحثّ عليه ، وموازنة بين العلماء ، والجهلاء وغير ذلك من وجوه القول في هذا الموضوع . وذلك في نحو قوله^١ :

العلمُ أوفى حليّةٍ ولباسٍ * والعقلُ أوفى جُنّةٍ لأكياسِ
كُنْ طالباً للعلمِ تحيى وإنّما * جهل الفتى كالموت في الأرماسِ
وصنّ العلوم عن المطامع كلها * لتري بأنّ العزَّ عزُّ البأسِ
والعلمُ ثوبٌ والعفاف طرازه * ومطامع الإنسان كالأدناسِ
والعلمُ نورٌ يُهتَدَى بضياءه * وبه يسودُّ فوق النَّاسِ
وفي مقطوعة أخرى يُحثُّ على القناعة ، والزهد ، والابتعاد عن المطامع ، والاعتصام بحبل الله فيقول في ذلك^٢ :

تَدَرَّعْ بجلبابِ القناعةِ والبأسِ * وصنّه عن الأطماعِ في أكرمِ النَّاسِ
وكن راضياً بالله تحيى مُنعماً * وتتجّ من الضراء والبؤس والبأسِ
فلا تنسَ ما أوصيته من وصيةٍ * أُخِّي وأي النَّاس من ليس بالنَّاسِ
ومن مقطوعة أخرى يتطرّق لوجه آخر من وجوه اهتمامه ألا وهو الزهد والتصوف ويروح يميّز بين الصدق والتظاهر في حياة المتصوفين فيقول^٣ :

دع الفؤاد بما فيه من الحُرْقِ * ليس التصوف بالتلبيس والحُرْقِ
بل التصوف صفو القلب من كدرٍ * ورؤية الصفو فيه أعظم الحُرْقِ
وصبرُ نفس عن أدنى مطامعها * وعن مطامعها في الخلق بالخلقِ
وتركُ دعوى بمعنى فيه حقه * فكيف دعوى بلا معنى ولا خلقٍ؟
فهذا شعرٌ يُعبّر عن حياة ابن الأنباري أصدق تعبيرٍ ، وعن الروح التي سادت عصره كذلك مع قلته ، وإن كنا لا نبحث عن شاعريّته في (الكم) وإنّما نبحث عن شاعريّته من حيث (الكيف) ، فمعاني شعره تنمّ عن شاعريّته (ولا يحقُّ لنا أن نطالب ابن الأنباري بشعرٍ غير هذا ، فالإنسان لا يُقدّم إلّا بضاعته . وهذه بضاعة ابن الأنباري ، وهي وإن كانت ليست من النوع الجيد الرائع ، فهي ليست من السئ المرذول . كما أنّها لا تكفي للحكم على ابن الأنباري من الناحية الشعرية ، ما يدرينا لعلّ له شعراً جيّداً لم نتمكّن من العثور عليه^٤ .

المطلب الثالث : آثاره العلميّة .

١ . فوات الوفيات ١ / ٥٤٧

٢ . إنباه الرواة ٢ / ١٧١

٣ . إنباه الرواة ٢ / ١٧١

٤ . ابن الأنباري وجهوده النحويّة ص ١٠٢

نحن أمام ثلاث فئات من آثار . عالمنا الجليل . ابن الأنباري ، وهي على النحو التالي :

١. المفقودة ^١ (٦٨ أثراً علمياً مفقوداً له) .

٢. المخطوطة .

٣. المطبوعة .

أما المطبوعة فتشمل .

أ . الآثار اللغوية .

ب . الآثار التاريخية .

ج . الآثار النحوية .

ومن ضمن هذه الآثار المفقودة :

١. الأسئلة في العربية . (ذكره بن قاضي شعبة) ^٢

٢- الأسمى في شرح الأسماء . ذكره المصنّف في أسرار العربية ^٣ باسم (الأسماء في شرح الأسماء) . كما ذكره السيوطي ^٤ ، وصاحب هدية العارفين ^٥ .

٣. الفصول في معرفة الأصول . ذكره حاجي خليفة ^٦ . وقال في وصفه : (كتاب في النحو ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه . كما ذكره صاحب هدية العارفين ^٧ .

ومن جملة آثاره المخطوطة :

١ . أدلة النحو والأصول . ويعتقد الأستاذ الأفغاني أنها كتاب (الفصول في معرفة الأصول) ^٨ ، ولكن الدلائل تشير إلى أنها هي كتاب (لمع الأدلة) ^٩

٢ . الوجيز في التصريف .

أما آثاره المطبوعة :

فلا ابن الأنباري مجموعة من الآثار التي عمل على تحقيقها نخبة من علمائنا الأفاضل وهي بين أيدينا الآن ينتفع بها الطلبة والدارسون ومن هذه الآثار المطبوعة ما هو نحوي ومنها ما هو غير نحوي ، وسنذكر الآثار النحوية لأنها ألصق بموضوع البحث وهي :

^١ . ونعني بها المصنفات التي أوردت كتب التراجم ، والطبقات أسمائها ، لكنها غير موجودة في فهرس المخطوطات . ولا يعرف المحققون شيئاً عنها .

^٢ . طبقات ابن شعبة صد ٣٦٣

^٣ . أسرار العربية صد ٤٦٦

^٤ . بغية الوعاة ٨٧ / ٢

^٥ . هدية العارفين ٥١٩ / ١

^٦ . كشف الظنون صد ١٢٧١

^٧ . هدية العارفين صد ٥٢٠

^٨ . مقدمة جدل الإعراب ولمع الأدلة صد ١٣

^٩ . ابن الأنباري وجهوده النحوية صد ١١٩

١. أسرار العربيّة .

أثنى عليه عددٌ من المؤرخين ، والعلماء لما يتضمنه من معلومات ويقدمه من فوائد. وترجع قيمة الكتاب الأساسيّة ؛ إلى أنّه من الكتب القليلة التي تعالج موضوع العلة النحويّة معالجة تطبيقية. فهو لا يترك حكماً من الأحكام دون تعليل بل يجعل لكل حكم علة ولكل ظاهرة سبباً^١.

٢. الإغراب في جدل الإعراب .

يعالج فيه موضوعاً بكاراً هو الجدل الأعرابي . وقد اتبع فيه مختلف السبل واستغل فيه جميع الإمكانيات التي تخدم علم النحو وتقربه من عقول الطلبة والدارسين .

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف .

وتعدُّ من المراجع المهمة في علم النحو والمعالم البارزة في تاريخه ويستمد قيمته من كونه أضخم مصنفات ابن الأنباري النحويّة ، وأعقها ، وأنجزها علماً على الإطلاق إضافة إلى أنّه الكتاب الوحيد الذي يعالج موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين. بهذه الإحاطة والشمول ولاشك إنّ كتباً أخرى قد ألّفت في الخلاف، غير إنّ كتاب الأصناف مازال حتى الآن هو الكتاب المتداول في الأوساط النحويّة، ويُعدُّ كذلك (صورة صادقة لما بلغه علم النحو في القرن السادس الهجريّ من تطورٍ نشأ عن تأثره بالفقه واستعانته بالمقاييس المنطقيّة والأدلة الفلسفيّة)^٢

٤. لمع الأدلّة في أصول النحو .

يعتبر من الكتب القليلة التي ألّفت في أصول النحو ، بل يزعم ابن الأنباري أنّه (أول من صنّف في هذه الصناعة)^٣ .

والكتاب (وثيقة ثمينة للتدليل على ما بلغه الفكر النحويّ في القرن السادس الهجريّ من تقدّم ورقي) وقد نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم . وفاته .

بعد هذا النشاط العلميّ الحافل والآثار العلميّة . بمختلف صنوفها. التي حملت اسم مؤلفها بين أيدي طلبة العلم منذ عصر الشاعر وحتى اليوم وغداً ، لقي ابن الأنباري وجه ربه راضياً مطمئناً لما أسلف في الحياة الدنيا من جميع الفعال ، وصالح الأعمال . زهداً وورعاً ، وتقوى .

وكانت وفاته على أرجح الأقوال ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة (٥٧٧هـ)^٤ ببغداد عن أربع وستين سنة^٥ ، ودفن ابن الأنباري يوم الجمعة بباب أبرّز بترية الشيخ أبي اسحق الشيرازي^٦.

^١ - ابن الأنباري وجهوده النحويّة ص ١٢٧

^٢ . ابن الأنباري وجهوده النحويّة ص ١٣٠

^٣ - لمع الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٢٣

^٤ - ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٣٦

^٥ - إنباه الرواة ١٧١/٢ - الوفيات ١٣٩/٣

^٦ - طبقات ابن قاضي شهبه ص ٣٦٥

^٧ - إنباه الرواة ١٧١/٢ الوفيات ١٣٩/٣

نتائج عامة حول المبحث .

١- رغم الاضطرابات العرقية وتداخل القوميات الأثنية كالفرس والسلاجقة ، والأتراك ، والعرب ، وغيرهم . إلا أنَّ اللغة العربيَّة كانت هي لغة الدولة السائدة في كافة مناحي الحياة ، ولاسيما الأدبيَّة . أضف إلى ذلك اهتمام الولاة غير العرب بها .

٢. هذا العصر وإنْ كان مضطرباً سياسياً إلا أنَّه كان خيراً من الناحية الفكرية لأنَّه قد فتح مجال التنافس بين العلماء ، و الأدباء وعَمِلَ على جعل سوق الأدب رائجاً مما نتج عنه حصيلة فكرية جيدة .

٣- ظاهرة التصوِّف في هذا العصر كانت كردَّة فعل قوية للمتناقضات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة .

٤. الأسلوب العلميُّ المُمَنَّهَج وَفَّقَ أسسٍ علميَّة وتربويَّة والذي انتهجته المدرسة النظامية في بغداد آنذاك يُعَدُّ مؤشراً قوياً في اتباع أسلوب غير تقليدي في العمليَّة التعليميَّة في هذا العصر وهو ما يعرف في عصرنا الحاضر بـ(الحِزْمِ التعليميَّة المتكاملة) .

٥. إنَّ الصفة الواضحة في شخصية ابن الأنباريَّ : هي الاستقلال الذي يتمثَّل في حزمه وصلابته واعتداده بنفسه علي الرغم مما كان عليه من تواضع ولين جانب .

٦. كثرت مؤلفاته العلميَّة مؤشراً لسعة علمه الموسوعيِّ في كافة ضروب المعرفة التي شاعت في عصره .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

النشأة وأصول النحو

المبحث الأول : مفهوم النحو والأصول .

المطلب الأول : مفهوم النحو في اللغة والاصطلاح .

النحو قانون اللغة الذي تُعصم مراعاته من الخطأ في الكلام العربي . كذلك نتصور النحو فنأخذ أنفسنا بأحكامه حين نكتب ، وحين نريد أن نقول قولاً صحيحاً ، بل إننا لنلزم غيرنا هذه الأحكام مادام لنا سبيل إلى إلزامه .

والنحو يمثل نظم العربيّة ، تمثيلاً صحيحاً ، دقيقاً لا يتجاوزها ولا يقع دونها . وإذا فُرِضَ هذا قَلِمَ كان هذا الاضطراب الشديد في أحكامه ، والخلاف البعيد بين علمائه واللغة واحدة ؟.

وعليه فإن من أوجب واجباتنا ، أن نرجع إلى هذا النحو فنقرب كيف وضع ، ومم أخذ ولم استقر له هذا السلطان ؟.

وهذا ما يُرغمُ الباحث للعودة بعيداً ، لنرى نشأة هذا العلم ، وخطوطه ومدى سلطانه على اللغة . بدءاً بماهيته في اللغة والاصطلاح .
أولاً . مفهومه في اللغة .

جاء في لسان العرب^١ : والإعراب الذي هو النحو إنّما هو الإبانة عن المعاني والألفاظ ومثله في تاج العروس^٢ ، وفي اللحن ، والتعريب تعليم العربيّة ، وفي حديث الحسن أنّه قال له النبي أمّا تقول : في رَجُلٍ رَعَفَ في الصلاة ؟ فقال الحسن : إنّ هذا يعرب الناس ، وهو يقول رَعَفَ ، أيّ يعلمهم العربيّة ويُلحّن .

وقد فُسِّرَت العربيّة في بعض تفسيراتها بتوافق الكلام مع قواعد النحو والملاحظ أنّ لفظة الإعراب ، أو العربيّة وإنْ ذُكر لها معاني أخرى ، ولكنّ ظروف الرواية وسياقها تقتضي حملها على المعنى المذكور ، ويدل على هذا المعنى أيضاً ما ذكره المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، أول من وضع العربيّة ونقّط المصحف ، أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) ، وظهره أنّه وضع قواعد العربيّة لأنفسها إذ لا معنى له .

ولفظة النحو لغةً : بمعنى القصد والطريق ، يكون ظرفاً ، ويكون اسماً .

فالنحو : القصد للشيء ، ونحوه نحوه : أيّ قصدت قصده^٣ .

فالنحو : إنّما انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإنْ لم يكن منهم ، أو إنّ شذّب بعضهم عنها رُدّ

١ - لسان العرب ١/٥٨٩

٢ - تاج العروس ٣/٣٣٥

٣ - العين ٣/٣٠٢

به إليها ، وهو في الأصل مصدر : ففهمت الشيء أي : عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم^١.

ثانياً . مفهومه في الاصطلاح .

قال ابن السراج أبو بكر محمد بن السري (٣١٦ هـ) : النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء كلام العرب : فأعلم أن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وأن فعل مما عينه : (ياء) ، أو (واو) تقلب عينه من قولهم : (قام و باع)^٢.

ويُعرفه ابن جني في باب القول على النحو بقوله : (هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتشبه ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب والتركيب ، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شدد بعضهم عنها ردّ به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوث نحواً ، كقولك : (قصدت قصداً) ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أن الفقه في الأصل : مصدر (ففهمت الشيء) : أي عرفتّه ، ثم خص به علم الشريعة من التحليل ، والتحريم ، ... وله نظائر في قصد ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه . وقد استعمله العرب ظرفاً ، وأصله المصدر)^٣.

ويُعرفه التهانوي في كشف اصطلاحات الفنون بقوله : (هو علم يُعرف به كيفية التركيب العربيّ صحة وسقماً ، وكيفية ما يتعلّق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه ، أو هو علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابةً)^٤.

ويُعرفه الأشموني^٥ (٩٢٩ هـ) بقوله : (هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، المؤصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي إتلف منها)^٦.

وفي حاشية الخصريّ علي ابن عقيل^٧ (١٢٨٧ هـ) هو : (علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يُعرف بها أحكام الكلمات العربيّة حال أفرادها وتركيبها)^٨.

١ - لسان العرب ٣١٠/١٥

٢ - الأصول في النحو لابن السراج ت/ د. عبد المحسن الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، ط/ ٤ ، ١٩٩٩ م ٣٥/١

٣ - الخصائص ٣٤ / ١

٤ - كشف اصطلاحات الفنون ٢١ - ١٨/١

٥ - هو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد ابن عيسى الأشموني أخذ عن الجلال المحلي من أشهر مؤلفاته شرحه على ألفية ابن مالك المسمى (منهج المسالك لي ألفية ابن مالك)

٦ - شرح الأشموني ١٥ / ١ وما بعدها

٧ - هو محمد بن مصطفى بن حسن فقيه شافعيّ وُلِدَ وتوفي في دمياط مصر ، أز هريّ ، مؤلفاته كثيرة منها ، حاشيته المشهورة باسمه علي بن عقيل - الأعلام ٣٢٢/٧

٨ - حاشية الخصريّ علي ابن عقيل ١٦/١

ويقول ابن رشد^١ (ت ٥٦٣ هـ) : (ظاهر هذه الصناعة . يعني النحو . ربط الكليات ، والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها ، إمّا لسان العرب ، وإمّا غيره من الألسنة وأعني بالكليات والقوانين أقاويل عامة يُعرف بها جزئيات كثيرة ، وأمّا منفعتها فبيّنة بنفسها ، وهو فهم كتاب الله تعالى ، وفهم سنة رسول الله ﷺ . وفهم جميع العلوم التي تُتعلّم بقول العلميّة منها والعمليّة .)^٢

ويُعرّفه المحدثون بقولهم : (ما يُعرَفُ به أحوال الكلام العربيّ المُعرَب والمُبنِيّة)^٣

ثالثاً : سبب تسميته بالنحو .

أمّا حول سبب تسميته بالنحو ، فقد وردت فيه روايات متعددة منها ما ذكره الخليل ابن أحمد (ت ١٧١ هـ) في كتابه العين^٤ (وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربيّة فقال للنّاس : أنْحَوْ نَحْو هذا ، فسمي : نَحْوًا ، ويجمع على أنْحَاء)^٥

وهناك رواية أخرى نقلها الذهبيّ في تاريخ الإسلام وغيره : (وقد أمره . أيّ أبي الأسود . سيدنا عليّ . ﷺ . بوضع النحو فلما أراه أبو الأسود ما وضع قال : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت ! ومن ثمّ سُمي نحوًا)^٦ . ويُمكن الجمع بينهما بصدور الكلامين منهما ولا منافاة بينهما . وذكر الرافعيّ أنّ (لفظ العربيّة أطلقه أبو الأسود على النحو وعُرف به النحو في عصره ، وبعد عصره أيضاً ، ولكنّ الرواة لم يبالوا بالفروق التاريخيّة بين الألفاظ)^٧

وذكر الدكتور الدجنيّ (أن كلمة نحو ومدلولها ، لم تكن مستعمله عند النحاة الأوائل فلذلك أطلقوا اصطلاح العربيّة تارة وأخرى كلاماً وأحياناً الإعراب حتى استقرّ الرأي على تسمية النحو ، وذلك عند علماء القرن الثاني الهجريّ ، وإذا حققنا في تلك الاصطلاحات السابقة (العربيّة) و (الكلام) و (الإعراب) ، نجدها لا تتناقض مع معنى النحو إلّا ، أنّها لا تلتزم الدقة في تلك الألفاظ ، وهكذا نلاحظ أنّ العلماء الأوائل الذين تُسبب إليهم نشأة النحو العربيّ وهم الأمام علي بن أبي طالب . ﷺ . (ت ٤٠ هـ) وأبو الأسود الدؤليّ . ﷺ . ونصر بن عاصم الليثيّ (ت ٨٩ هـ) وعبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٠ هـ) لم يستعملوا اصطلاح النحو ، بل أطلقوا تلك المصطلحات التي

١ . هو قاضي الجماعة أبا الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد المالكيّ .

٢ . الضروريّ في صناعة النحو . ابن رشد . صدء

٣ . معجم مصطلحات العربيّة في اللغة والأدب . مجدي وهبة وآخرون . مكتبة لبنان . ط/٩٧٩م بيروت ، صد

٢٢١

٤ . العين ٣/٣٠٣

٥ . لسان العرب ١٥/٣١٠

٦ . تاريخ الإسلام للذهبيّ ٥/صد ع

٧ . أبو الأسود الدؤليّ ونشأة النحو العربيّ صد ١٩ نقلاً عن تاريخ آداب العرب للرافعيّ ٣/١

ذكرتها وبقيت تلك المصطلحات هي السائدة ، طيلة القرن الأول الهجري ، وهذا ما أتفق عليه معظم الباحثين والرواة حقيقة هامة وهي عدم معرفة الرجل الذي أطلق اصطلاح النحو .^١ وهذا رأيٌ وجيه في نظر الباحث . أي ما ذهب إليه الدكتور الدجني . إلا أننا رأينا استعمال مصطلح النحو في تلك الفترة في بعض الأقوال التي نقلناها ، مع ذكر أسباب التسمية إلا أن يشكك في تلك الروايات أو تحمل على غير المعنى المصطلح . وهذه الروايات والأخبار بمختلفها تدل على وجود النحو والعربية في عصر أبي الأسود الدؤلي ، أو العصر المقارب له ، وقبل الاتصال بالثقافات الأجنبية كـ (اليونانية و السريانية والهندية) وغيرها ، وكذلك قبل تطور العقلية العربية ونضجها في العصر العباسي كما إدعاه البعض .

المطلب الثاني : مفهوم الأصول في اللغة والاصطلاح .

أولاً : مفهومها في اللغة : جمع أصل وهو : (أسفل كل شيء)^٢ . وقال الراغب الأصبهاني : (أصل الشيء لو توهّمت مرتفعة لأرتفع بارتفاعها سائرته)^٣ ، لذلك قال تعالى : ﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرَعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (إبراهيم ٢٤) .

ثانياً : مفهومها في الاصطلاح . ويطلق الأصوليون كلمة (أصل) على معاني منها :

١. الدليل أو المصدر الذي يستندون إليه في استنباط الحكم الشرعي ، فيقولون مثلاً : (الأصل في هذه المسألة آية المائدة) ، أو (الأصل : حديث ابن مسعود) وأمثال ذلك .
٢. ومنها (القاعدة الأصولية) التي مهّدها لكيفية استنباط الحكم من الدليل ، كقولهم : (الأصل أن النصّ مقدّم على الظاهر) و (الأصل أن عامّ الكتاب قطعيّ) وهكذا .
٣. ومنها أن كلمة الأصل تطلق على (الوظيفة) التي بها المكلف عند عدم عثوره على دليل من الأدلة التي يستنبط منها الحكم إلى أن يُعثر على الدليل ، فيقال : (الأصل براءة الذمّة) أو : (الأصل استصحاب الحال السابقة) ، أو (الأصل الاحتياط)^٤ .
٤. ومنها يقابل الفرع في العملية القياسية ، فيقولون : (الخمر أصل النبيذ) أي إن حكم النبيذ يُبنى على حكم الخمر ، لتساويهما في العلة^٥ .
٥. ومنها ما يدل على (الرجحان) ، فيقولون : (الأصل الحقيقة) أي إذا تردّد الأمر بين حمل الكلام على الحقيقة ، أو المجاز فإنّ الحقيقة أرجح^٦ .

١ - أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ص ١٩ .

٢ - لسان العرب . دار صادر . بيروت ١٦/١١

٣ - مفردات ألفاظ القرآن . الراغب الأصفهاني . دار الكتاب العربي . ص ١٥

٤ . النحو وصلته بأصول الفقه (مقال د/ مصطفى جمال الدين . مجلة تراثا العدد ١٥ السنة الرابعة ص ٩٩

٥ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ٩٩

٦ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ٩٩

ولعلّ المعاني الثلاثة الأولى هي الأقرب إلى ما نسميه بـ (أصول الفقه) فإنّ أصول الفقه تعني : الأدلة التي يستنبط منها الفقه ، كما تعني القواعد التي تتمّ بها عملية الاستنباط من الأدلة ، وتعني أيضاً الأصول العملية التي تجرى عليها عند خفا تلك الأدلة ، وهذه الثلاثة تشترك بالمعنى اللغويّ للأصل ، أي : (الأساس الذي ينبني عليه الشيء)^١.

أمّا النحاة فيعنون بما يسمونه : (أصول النحو) ما عناه الأصوليون من (أصول الفقه) بشقيها الأدلة ، والمصادر التي يبني عليها النحو ، والقواعد الممهّدة لاستنباط الحكم النحويّ من هذه الأدلة ، والمصادر .

وأبرز من كتب في أصول النحو . ولعلّ أوّل من أسّس ذلك . هو أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) في كتابه (الخصائص) ثمّ تلاه أبو البركات ابن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) في كتابه (لمع الأدلّة) ، ثمّ جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)^٢ في كتابه (الاقتراح) .

المبحث الثاني : الروايات المتعلّقة بنشأة النحو .

يُنَاقِشُ فيه الباحث مشكلة اختلاف الروايات من خلال أربعة مطالب وهي :

١. الاختلاف في الوضع ، والاختلاف في متون النصوص (الشكل اللفظي)

١ . النحو وصلته بأصول الفقه صد ٩٩

٢ . هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال أبو بكر السيوطيّ الفقيه النحويّ ، له من المصنفات الكثير أشهرها الأشباه والنظائر ، الاقتراح في أصول النحو ، وغيرها . أنظر الأعلام . للزركليّ . ٣/ ٣٠١ ، ٣٠٣

٢. الواضع .

٣. زمن الوضع .

٤. تأخر التدوين .

المطلب الأول . الاختلاف في سبب الوضع ومتون النصوص .

أولاً . الاختلاف في سبب الوضع .

شيوخ ظاهرة اللحن ومدى خطرهما الديني ، واللغوي أمر قد عزاه الكثيرون من العلماء أنه أحد العوامل التي دعت إلى النظر في التفكير النحوي بصورة جادة . وكان الإمام علي . عليه السلام . قد اطلع على بعض مضاعفات ، ومظاهر هذا الداء على الألسنة كما أن أبا الأسود كان يلمس بين الآونة والأخرى ، مدى انتشار اللحن بين المسلمين نظراً لثقافته اللغوية ، وإحساسه باللحن وتفكيره الدائم في هذا المجال ، وكان يرى شواهد كثيرة للحن بين الناس . وكان ينقل بعض هذه الشواهد ، والمؤشرات للإمام علي . عليه السلام .

إذاً فالسبب الذي دعا إلى وضع النحو هو ؛ انتشار اللحن ، ولا يمكن للحن أن يكون منتشرًا ، إلا إذا كانت هناك مؤثرات وشواهد عديدة تُعبّر عن هذا الانتشار ، أمّا إذا كان هناك شاهد واحد للحن أو شاهدان ، فلا تدفع مثل هذه الضالة الإمام علي . عليه السلام . أو أبي الأسود الدؤلي لوضع النحو ؛ لأنه حينئذ لا يشكّل حافزاً قوياً فاعلاً لوضعه ، فإذا أدركنا ذلك عرفنا لماذا تعددت الأسباب لوضع النحو . يقول الأستاذ عبد الرحمن السيّد : (إذا كان السبب في التفكير في هذا العلم خطأ واحد فقد نتساءل : لقد سبق هذا الخطأ بأخطاء أخرى نبّه إليها ، وعيب بها قائلوها ، فلم يدفع واحد منها إلى وضع هذا العلم ؟ إلى تعدد الأسباب ، والأخطاء ، وأنّ هذا التعدد في الخطأ ، والتنوّع فيه ، هو الذي حفّز الهمة وقوى الرغبة في محاولة التخلص منه ، فكانت هناك أخطاء نحوية قليلة صدرت قبل هذه الفترة ، ولكنّها لم تحفّز على التفكير في وضع النحو ، وذلك لقلتها وضآلتها ، وإنّما بدأ التفكير حينما اتسعت ظاهرة اللحن للعوامل التي ذكرناها سابقاً ، والتي كانت تُشجّع على هذه الظاهرة في المستقبل بحيث يصعب علاجها .^١

ثانياً . الاختلاف في متون النصوص .

يُرى ذلك في بعض الروايات الواردة في هذا المجال ، ولكننا نلاحظ أنّ هذا الاختلاف لا يقتصر عليها فحسب ، بل نراه أيضاً حتى في الأحاديث النبوية الشريفة مع وجود حوافز أقوى ،

^١ - مدرسة البصرة النحوية ص ٥٠ .

وأكثر لحفظها وعدم إهمالها ، ونسيانها ، كل ذلك لأجل عدم وجود التدوين ، وتأخر الكتابة ، والاعتماد على الذاكرة في حفظها ، والنقل بالمعنى للأحاديث لا نقل اللفظ وهذه الحالة تفرض هذا الاختلاف في المتن ، والشكل ولو بصورة جزئية لا تؤدي إلى الاختلاف الكبير في المعنى والمضمون .

المطلب الثاني . الاختلاف في الواضع .

هناك بعض الروايات . كما سنرى . تدل على أن أبا الأسود هو الذي وضع النحو بينما البعض الآخر من الروايات يدل بوضعه النحو ، بتوجيه من الإمام علي . عليه السلام . بعد أن وضع له القواعد الأساسية ليسير على ضوئها . إذاً كيف نجمع بين هذه الروايات المختلفة ؟ ، بل إن أكثر الروايات . وتقرب من الإجماع . تُنسبُ وضع النحو للإمام علي . عليه السلام . وأتت تلا بعض القواعد الرئيسية على أبي الأسود الدؤلي وأشار عليه أن يواصل البحث من خلالها ، فوسّع فيها أبو الأسود وأضاف إليها قواعد وآراء أخرى أكتشفها من خلال بحوثه وتجاريه في هذا المجال كما يقول الأستاذ عبد الرحمن السيّد : (وهذه الروايات تكاد تجمع أيضاً على أن أبا الأسود وضع النحو بإرشاد الإمام علي . عليه السلام . وبعضها يروي ذلك على لسان أبي الأسود نفسه ، وقلة منها تجعل أبا الأسود هو مبتكر هذا العلم ومبدعه دون أن يطلب إليه ذلك أحد أو يوجهه فيه موجه .)^١

فإذا احترق أبو الأسود نفسه بأخذه النحو من الإمام علي . عليه السلام . وأعترف بهذه النسبة نفس القائلين بوضع أبي الأسود للنحو وهي أكثر بكثير من الروايات التي تنسب وضع النحو لأبي الأسود بصورة مستقلة ، بل قام الإجماع على ذلك .

فهذه المرجحات وغيرها ترجح الرأي والروايات التي تدل على دور الإمام علي . عليه السلام . في وضع النحو . بينما الروايات التي تعتبر أبا الأسود مستقلاً في وضع النحو لا تملك مثل هذه المرجحات التي تملكها تلك الروايات التي تدل على دور الإمام علي . عليه السلام . في وضع النحو .

ولعلّ من نافلة القول إن الإمام علي . عليه السلام . ومن خلال سيرته الفكرية والحيوية نجده أكثر ثقافة وإطلاعا على لغة العرب وأكثر تركيزاً ووعياً في شتى القضايا أكثرها فهماً واهتماماً باحتياجات المسلمين وبالحفاظ على القرآن الكريم وبالأحاديث الشريفة ، فعندما ننسب النحو لأبي الأسود فمن طريق أولى ننسب للإمام علي . عليه السلام . وذلك على خلفية الخصائص التي يميّز بها عليه رضوان الله . إذ إنّه يملك أكثر المؤهلات التي تؤهله لوضع النحو وليس هناك مانع يمنعه عن ذلك . والروايات الكثيرة وإجماع المؤرخين كلها تدل على وقوع هذه الحقيقة أيضاً .

ويتوصّل الأستاذ عبد الرحمن السيّد إلى النتيجة التالية قائلاً : (... كما لا يستطيع أحد أن يدعي أن عالماً مشهوداً له بالتقدّم ، والتفوق مقصوداً من الخلفاء ، والولاة لرسوخ قدمه في العلم وحدة ذكائه في الفهم . يُنقّط المصحف كلمةً كلمةً ، ويلاحظ حركات حروفه حرفاً حرفاً ، ويفعل ذلك

١ - مدرسه البصرة النحويّة ص ٤٩

في دقة ، وبراعة ثم يخرج من عمله هذا دون أن تتكوّن لديه فكرة أوليّة عن عمل بعض الأدوات ، أو عن حركة بعض الكلمات ذات الوظيفة المتشابهة ، والوضع المتحد . اللهمّ إلا أن يكون راسخ القدم في الغباء ، بعيداً عن صفات أبي الأسود)^١.

إذاً فلا يمكن لنا أن ننكر دور الإمام علي . عليه السلام . في وضع النحو كما لا يمكننا أن ننكر دور أبي الأسود ومشاركته في ذلك فالرأي الصائب أن نقول إنّ الإمام علي . عليه السلام . وضع بعض القواعد الرئيسية في النحو وفتح عيون أبي الأسود على هذا العلم ووجهه إلى الطريق أكد عليه مواصلة البحث فيه ، فأضاف أبو الأسود . علي ضوء ذلك . أبواباً وقواعد أخرى للنحو ووسّع وطوّر ما وضعه الإمام علي . عليه السلام .

وعلى هذا الأساس فإنّ عملية الوضع قد شارك فيها الإمام علي . عليه السلام . وأبو الأسود الدؤلي وكان لكل منهما دوره الفاعل الخلاق في هذا المجال وبذلك يمكن الجمع والتوفيق بين هذه الروايات المتعارضة صورياً فلا حاجة إلى طرح بعضها والالتزام بالبعض الآخر مادام الجمع ممكناً اتباعاً للقواعد والمقاييس المتبعة في مجال الروايات المتعارضة حيث يمكن القول بأنّ الجمع مهما أمكن أولى من الطرح فذكر الإمام بعض القواعد العامة وواصل أبو الأسود المسير في تفريعها وتطويرها وإضافة أبواب لها بتوجيه من الإمام علي . عليه السلام . وتأكيده منه على ذلك ؛ لأنّه تلميذه المميّز بالخبرة اللغويّة والذهنيّة الوقادة .

وإذا كانت الروايات مختلفة ومضطربة حول وضع الإمام علي . عليه السلام . للنحو فهي مختلفة ومضطربة أيضاً حول أبي الأسود وطريقة المعالجة لهذا الاختلاف واحدة ، وهل يجوز إنكار الحقائق التاريخيّة والنصوص المسلمة أو التشكيك فيها بالاجتهاد والظنون ؟ .

وعلى كل فيما ذكره العلماء من مختلف المذاهب يكفي في مناقشة هذه الشبهة . (الوضع) . ولكنّ هناك من ينكر نسبة النحو للإمام علي . عليه السلام . على اعتبار أنّ الأخبار والروايات التي تثبت نسبة النحو للإمام علي . عليه السلام . هي من وضع الشيعة الذين يحاولون نسبة كل علم لأئمتهم أو أصحابهم وأتباعهم فهي موضوعة لسبب مذهبيّ .

يقول الأستاذ أحمد أمين : (أخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى علي . عليه السلام . واتباعه)^٢ ويقول الأستاذ سعيد الأفغانيّ : (وفي النفس شيء من نسبة الأوليّة في وضع النحو وسائر العلوم لعلي ابن أبي طالب)^٣ ويقول الدكتور الدجنيّ : (نحن نعلم أنّ الشيعة يتعصّبون للإمام . عليه السلام . على ويحاولون بكل وسيلة أن ينسبوا إليه كثيراً من العلوم والأحاديث وغير ذلك)^٤.

١ - مدرسة البصرة النحويّة ص ٦٠

٢ - ضحى الإسلام ٢٨٥/٢

٣ - من تاريخ النحو ص ١١

٤ - أبو الأسود الدؤليّ ونشأة النحو العربيّ ص ٣٤٧

المطلب الثالث : زمان الوضع ومكانه .

يبقي هنا زمن اكتساب أبي الأسود النحو من الإمام علي . عليه السلام . ومكانه حيث إن هناك روايات عديدة تصرّح بأن أبا الأسود كان قد أخفى النحو حيث اكتسبه من الإمام علي . عليه السلام . - بالإضافة إلى أن الكثير من المؤرخين يشير إلى أنه حين أخذ العلم من الإمام علي . عليه السلام . أو وضعه من نفسه لم يخرج به إلى أحد^١ ومن ذلك ما قاله أبو عبيدة معمر بن المثنى^٢ (ت ٢١٠هـ) : (أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب العربية فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب : إلى أحد حتى بعث إليه زياد : أعمل شيئاً تكن فيه إماماً ينتفع الناس به.)^٣

والرأي القائل بأن أبا الأسود اكتسب النحو من الإمام علي . عليه السلام . حين جاء الإمام إلى العراق ، وحيث لا يمكن أن يكون هذا الاكتساب قد حصل حين كانا في المدينة المنورة فهو رأي راجح ؛ لأنّ الوضع قد اتصلت به بعض الحوادث كشيوع اللحن الذي كان منتشراً في العراق بعد انتشار الأجانب فيه وتوسع البلاد الإسلاميّة واختلاطهم بالشعوب والثقافات الأخرى ، بالإضافة إلى أنه ليس هناك مبرر وسبب بغرض التكتّم على النحو وإخفائه خلال هذه المدة من حين اكتسابه من الإمام علي . عليه السلام . حين كان في المدينة إلى حين ولاية زياد في أيام معاوية .

والرأي الراجح هو أن أبا الأسود اكتسب القواعد الأساسيّة على يد الإمام علي . عليه السلام . حين مجيئه إلى العراق ، وبعد أن لمس انتشار اللحن وأدرك أخطاره الكبيرة وخصوصاً في المجال الدينيّ ، وإن كانت هنالك عوامل كثيرة أدت إلى إخفائه لعل فيها .

ونسبةً لظروف تلك المرحلة المثيرة الصاخبة ، التي أدت إلى عدم الإعلان عنه إلى أن تهدأ الأجواء ولأنّ أبا الأسود كان مشاركاً أيضاً في شتى المهام والأنشطة العسكريّة منها والسياسيّة والاجتماعيّة ، وحين زالت تلك الظروف والملابسات ، تفرّغ أبو الأسود إلى البحث والدراسة ثم أظهر ما اكتسبه من الإمام علي . عليه السلام . وبعد إلحاح الضرورة ، والحاجة إلى ذلك ، لم يكتف بما اكتسبه من الإمام علي . عليه السلام . بل حاول التوسّع فيه جهد طاقته وبما يملكه من فكر وثقافة .

ويذهب الدكتور الدجنيّ إلى أن أبا الأسود وضع النحو في عهد الإمام علي . عليه السلام . - ولكنه أظهره بعد ذلك يقول : (كان أبو الأسود قد عمل شيئاً في النحو العربيّ في عهد الإمام علي . عليه السلام . ولم يظهره إلّا في حالة اضطراريّة عندما رأى اللحن واشياً ، ورغبةً في تحقيق أمل زياد بن أبيه)^٤.

وهناك بعض الأخبار المتناثرة هنا وهناك في كتب التاريخ والأدب والترجمة حين تُورّخ فترة العصر الأمويّ ، بل حتى قبله ، وتذكر الخلفاء والولاة أو رجال العصر الأمويّ تؤكد وجود

١ - مجلة الأقاليم عدد/ ٦ السنة الرابعة ص ١٠٤

٢ - هو معمر بن المثنى النيميّ من تميم قريش مولى لهم ، كان عالماً بأيام العرب وأخبارهم وأجمعهم لعلومهم وكان أكمل القوم - أنظر مراتب النحويين ص ٧٧ ، ٧٨

٣ - أخبار النحويين البصريين ص ١٢

٤ - أبو الأسود الدؤليّ ونشأة النحو العربي ص ١٩ نقلاً عن تاريخ آداب العرب للرافعيّ ٣٣/١

النحو آنذاك، فيذكر (أنه كان من أعظم المصائب في نفس عبد الملك أن ابنه الوليد كان لحانة ، وأنه أخذه بتعلم العربية فلم يفلح)^١ . فالروايات والأخبار وأمثالها تدل على توجه أبناء العصور الإسلامية الأولى للنحو وقواعد العربية ، وتدلل على وجود النحو والعربية في عصر أبي الأسود أو العصر المقارب له .

ومما يجدر بنا ذكره في هذا السياق إن مرحلة وضع النحو العربي متقدمة زمنياً على مرحلة اتصال بالثقافات الأجنبية والتلاقح الحضاري بين المسلمين وغيرهم ، ويقول الأستاذ الطنطاوي : (نشأ النحو في العراق في صدر الإسلام ، ولأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة ثم تدرج به التطور تمشيئاً مع سنة الترقى حتى كملت أبوابه غير مقتبس من لغة أخرى لا في نشأته ولا في تدرجه .)^٢

ويذهب إلى هذا الرأي بعض المستشرقين ، فيقول ليمان^٣ : (ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً ، وهو أنه أبداع العرب علم النحو ابتداءً ...)^٤

ويقول هيو تولد فايل : (حفظت لنا الرواية العربية في مجموعات مختلفة من كتب التراجم وصفاً لهذا المسلك ، نمو هذا العلم الذي هو أجدر العلوم أن يُعدَّ عربيّاً محضاً .)^٥

ويذكر بروكلمان : (أن العرب يرددون دائماً الرأي القائل : بأن النحو العربي صدر عن روح عربية خالصة ، ويرى أنه ليس من الممكن إبداع رأي موثوق به عن مسألة اتصال علماء اللغة الأوائل بنماذج أجنبية نسجوا على منوالها . ويذكر رأي (برونيش)

القائل : بأن تأثير الأجانب في علم اللغة العربية . النحو العربي . لم يحدث إلا ابتداءً من سيبويه الفارسي في حين أن أستاذه الخليل كان عربيّاً خالصاً)^٦

المطلب الرابع : تأخر التدوين .

ولما كان التأخير في التدوين ليس قاصراً على النحو وحده ، بل في شتى المجالات الثقافية إلا في تدوين القرآن الكريم ، حيث كانت المسائل تُحفظ في الذاكرة دون محاولة تدوينها ، وكتابتها . تذكر ذلك المصادر التاريخية . وهذا الأمر نلاحظه حتى في الأحاديث النبوية الشريفة ، فكيف في الروايات التي لا تملك القداسة ، والحافظ الديني والتي يملكها الحديث النبوي الشريف لهذه الروايات .

١ - تاريخ النحو ص ١٣

٢ - نشأة النحو ص ١٤

٣ - شيخ المستشرقين الألمان بعد وفاة بروكلمان ، مشهور بترجمته الكاملة لـ (ألف ليلة وليلة) ، والتي تُعدُّ من أحسن التراجم وأكملها ، كان عضو المجمع العلمي بالقاهرة ، وقام بنشر (الخطوط العربية المنقوشة قبل الإسلام) - أنظر مجلة الأدب ج/٧ يوليو ١٩٥٨ م ص ٤٣

٤ - نشأة النحو ص ١٥

٥ - مدرسة البصرة النحوية ص ١٠٤

٦ - مدرسة البصرة النحوية ص ١٠٤

فلذا لم تُسجل ، أو تُؤدّن آراء أبي الأسود أو آراء الطبقة الثانية التي من بعده ، لعدم شيوع التدوين آنذاك ، وللاعتقاد على الذاكرة ، والحفظ في الصدور فحسب ، والتي تكون عادة عُرضةً للنسيان والإهمال .

وإضافة إلى تأخر التدوين فإنّ مسائل النحو ليست مسائل ثابتة لا تتغيّر ، وإنّما هي مسائل يأخذها الخلف عن السلف ، يزدون عليها ، ويفرّعون فيها بحسب الضرورة الداعية ، والتلاميذ المتعلمين ، وأظننا نشاهد ذلك بعد أن استقرّت مسائل النحو وثبتت قواعده ، ونشاهد تيسيراً وتغديلاً لا يختلف حقيقة مع الأصل ، ولكنّه يتفق مع العقلية ، ومع الحاجة الداعية ^١ .

إذاً فعدم ذكر رأي نحويّ لأبي الأسود الدؤليّ في كتاب سيبويه ، ليس لأجل عدم وجود رأي نحويّ له ، بل لبعد الزمن وعدم تسجيل آراءه كتابيةً . بينما ذكرت آراء عبد الله بن أبي إسحق . مثلاً . لأنّ الخليل كان قد تلقاه منه مباشرة ، ونقلها إلى تلميذه سيبويه ، وكذلك لتطور الآراء النحويّة ، بحيث لا تتلاءم بعقليتها ، ومنهجيتها ، وطبيعتها البدائيّة العامة مع كتابتها ، وعرضها في كتاب سيبويه . أو في غيره من الكتب النحويّة . بعد أن طوّرها ، ووسّعها تلاميذ أبي الأسود الدؤليّ ، ومن بعدهم ، وفرّعوا فيها ، واعتمدوا على مناهج ، وأساليب وآراء تتلاءم وروح عصرها ووعيه . بحيث وصلت لسيبويه بالصورة الثانية المطوّرة ، وليس بالشكل الذي وضعه أبو الأسود الدؤليّ ^٢ .

وحتى آراء عبد الله ابن أبي إسحق النحويّة المدوّنة . والذي يصفه النحاة والمؤرخون (بأنّه أوّل من بعج النحو ومدّ القياس ، والعلل) ^٣ . لم تذكر ولم يألّفها النحاة بعد ذلك يقول محمد ابن سلام : (سمعتُ رجلاً يسأل يونس عن أبي إسحق وعلمه ، قال : هو والنحو سواء أي هو الغاية فيه ، قال : فأين علمه من علم النّاس اليوم ؟ قال : لو كان في النّاس اليوم من لا يعلم إلّا علمه لضحك به ولو كان فيهم أحد له ذهنه ، ونفاذه ، ونظر نظرة كان أعلم النّاس) ^٤ .

فإذا كان شأن آراء ابن إسحق كما ذكر فكيف يكون الحال في آراء أبي الأسود وهو والمتقدّم في الزمان عليه ؟

وسيبويه نفسه (من ذكر اصطلاحات نحويّة ، وقواعد عُرفت بالنقل عن البدائيين الأوّلين والناقلون هم من أوثق الثقات كـ(الخليل بن أحمد وابن العلاء) فقد درس هؤلاء على رجال الطبقة الثانية) ^٥ .

واستناداً إلى ما سبق ، يمكن القول : إنّ لم يكن البادئون الأوّلون أبا الأسود وتلاميذه إذن فمن يكون ؟ مع العلم أنّه لم تفصل بين طبقة الخليل وابن العلاء ، وبين طبقة أبي الأسود فترة زمنيّة

^١ - مدرسة البصرة النحويّة ص ٥٧

^٢ - أبو الأسود ودوره في وضع النحو العربيّ - مجلة تراثنا - ع/٤ سنة ١٤٠٨ هـ - ص ٣١ وما بعدها - السيد الهاشمي

^٣ - مراتب النحويين ص ١٢

^٤ - أخبار النحويين البصريين ص ٢٠

^٥ - واضع النحو الأوّل - مجلة البلاغ - ع/٩ ص ٢٧ - أ/ كمال إبراهيم .

واسعة ، هذا كله بالإضافة للشواهد التي تدل على وجود كتاب لأبي الأسود في النحو ، وتعرض بعض الكتب النحويّة لآرائه ووضعه تقسيم الكلمة .

يقول الدكتور كمال إبراهيم : (وهذا كتاب سيبويه . وهو بين أيدينا . فإنّه يروي عن السابقين ، فإذا روى عن بعضهم فقد يصل بالسند إلي أبي الأسود وينتهي عنده ، وهذا يدل على أنّه كان الواضع الأوّل)^١.

فإذاً سيبويه قد أشار إلى أبي الأسود في كتابه إمّا بالإيماء كـ (تعبير السابقين ، والبادين والأولين) حيث يشعر هذا التعبير بقدمهم زمانياً ، لا أنّهم مقاربون لعصره ، أو أشار إليه بالتصريح كما ذكره الدكتور كمال إبراهيم .

وعليه فإنّ مرحلة التدوين بدأت بمنهج ملتزم عند الأوائل بدأ اللاحقون من النحاة بتنفيذ أسسه ، والسير على خطه المرسومة ، إضافة للاجتهاد المخلص الدائب للنحاة على مرّ العصور .

المبحث الثالث :

العوامل الداعية لنشأة الفكر النحويّ وأصدائها في تحديد معالمه الكليّة

المطلب الأوّل : العامل الدينيّ .

من الأمور التي يكاد يتفق حولها من أرخوا لنشأة النحو العربيّ أنّه كان من دوافع تلك النشأة صيانة القرآن الكريم عن اللحن في القراءة ، وذلك بعد أن انتشر الإسلام ، فضمّ تحت جناحيه أجناساً من غير العرب ، وتساوي الجميع في التمتع بالحقوق الراقية التي جاء بها الإسلام . وقد ترتّب على ذلك اختلاط واسع المدى بين العرب وهذه الأجناس ، وترتب على ذلك . فيما نحن بصددّه . إنّ الذين دخلوا الدين الجديد وليست لغتهم عربيّة الأصل قد انعكست عاداتهم النطقيّة

^١ - واضع النحو الأوّل ص ٢٧

على تلاوتهم القرآن ، والمتصوّر أنّ هذا الأمر قد شمل الأصوات ، والحروف ، والكلمات ، والإعراب .

ومن المعروف أنّ مثل ذلك الخطأ قد حدث من عوالم العرب ، والأعراب في تلاوتهم القرآن فما كان يتيسر لهؤلاء دائماً من ظروف الحفظ ، وتكراره ما يصل بهم إلى درجة الإتقان التام لما يسمعون من القرآن ، ولعل في ذلك كله ما يفسّر بعض الروايات ، والأخبار التي توردها كتب طبقات النحاة ، واللغويين عن الخطأ في التلاوة من مثل قراءة من قرأ ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ﴿التوبة ٣﴾ بكسر لام (رسوله) فهذه الرواية الحقيقية تمثل ما كان يحدث كثيراً من الأجناب والعوام في تعاملهم مع اللغة .

فظروف نشأة النحو العربي تعود في أحد دوافعها إلى المحافظة على القرآن ، وكان المنتظر أنّ يكون سلوك الدارسين متفقاً مع هذه النشأة ، فيتوقّر لهم نصّ القرآن لاستخراج القواعد منه ، لكنّ الذي حدث لم يكن متوافقاً تماماً مع ظروف هذه النشأة وما جاءنا من كتب النحو المتقدمة لم يكن متوافقاً مع الواقع اللغوي الذي تهيأ لهم الانتفاع به في دراستهم فلم يفعلوا ، ذلك أنّ النحاة وهم يعرفون القرآن حق المعرفة ، بدءوا في دراستهم المبكرة استخلاص قواعد النحو مما أسموه (كلام العرب) شعره ، ونثره كما هو واضح في كتاب سيبويه ، ومن جاء بعده من متقدمي النحاة .

المهم في ذلك أنّ المحافظة على قراءة القرآن كانت الدافع لهذا العمل الجليل . كما أنّ المحافظة على نقطه . على يد أبي الأسود الدؤلي . كانت الدافع إلى بدء دراسة النحو ، ونموها . لكن حين تأخر الزمن ، ونضجت دراسة النحو ، تغيّر الموقف ، فهابوا جانب النصوص الدينية ولم يستكثروا من الاستشهاد بها . ولأمر ما حرص بعض العلماء ك(الأصمعي) على الابتعاد بآرائهم عمّا يوافق شيئاً في المصحف . وقد حرص بعض العلماء ك(ابن جني) في كتابه (المحتسب) على أنّ يتحدث عن القراءات الشاذة مورداً لها نظائر من كلام العرب شعراً ، ونثراً^١ .

وهذا الموضوع . بكل ظروفه التاريخية . يدلّ على الاجتهاد ، والمعاناة لمواجهة تلك الظروف ، ففي المراحل الأولى حاولوا صون القراءة بوضع النحو وتطوّر موقفهم بعد ذلك فضنّوا بالنصوص الدينية عن أنّ تكون مجالاً لتلاقي القواعد ، واختلاف الآراء . وذلك خضوعاً لإحساس مؤداه (أنّ المساس بالكلام الدينيّ مساساً غير لائق يؤدي بفاعله إلى غضب ، ومقت ، ومصائب ، وأضرار)^٢ . فلعلّه بذلك قام في أذهان الدارسين للغة أنّ لغة الدين لا يصحّ التصرف وتصوير الوجوه فيها . لما تلجأ إليه دراسة النحو كثيراً ، في استخلاص القواعد ، وتأبيدها ، واختلاف الآراء حولها .

المطلب الثاني : العامل الاجتماعي :

^١ . دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي . مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية السعودية . دكتور محمد عيد فرج ص ٩٩-١٢٣

^٢ . اللغة والمجتمع د/ محمود السعران . ط/ ١٩٥٨م بنگازي ص ٧٢

أمّا العامل الاجتماعيّ ، والذي كان له صدًى واسعاً ، ومؤثراً في نشأة التفكير النحويّ وصداه في تحديد معالم ذلك التفكير ، فقد كانت له عُرَى وثيقة الصلة بالعامل الدينيّ .

فقد تعرضت اللغة العربيّة من جراء تفرّق العرب في البلاد التي فتحوها وامتزجوا بأهلها (ونشأت بذلك الناشئة العربيّة في رعاية الإماء ، والأطوار من غير العرب ، ودرج على ذلك جيل وجيل ، حتى حالت الألسن عن السليقة ، وارتضخت باللحن ، وانحرفت عن العربيّة .)^١ متساوين في ذلك خاصتهم وعامتهم . كما نقلت لنا كتب التاريخ وقائع كثيرة تحكي عن هذا .

وقد صجّب هذا الاضطراب اختلاط آخر كان بين مختلف القبائل العربيّة ، إذا اجتمعت في الجيوش ، والمهاجر أجناس فتقارضوا اللهجات بينهم (فكان عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو قرشيّ يلهج لهجة يمنيّة ، وكان الفرزدق التميميّ ، ينطق من لهجة قريش فيخطئ حدودها ، ويقول قولاً لا يصححه قرشيّ ، ولا تميميّ ، وكان حسان بن ثابت يجمع في البيت الواحد ، بين لهجتين مختلفتين (...)^٢

وفي هذا المزيج الاجتماعيّ المضطرب أخذ النحاة يرصدون كلام العرب ليضعوا قواعده فرفضوا أن يسمعوا من أحدٍ إلّا من كان قد بقي محبوساً في البادية في جزءٍ محدود منها رأوا أنّه سلّم من الاختلاط وهو الغربيّ من نجد ، وما يتصل به من السفوح الشرقيّة لجال الحجاز ، وهو الذي يسمونه عالية السافلة ، وسافلة العالية . يقول أبو عمر بن العلاء : لا أقول قالت العرب إلّا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية ، وكان يسكنها من القبائل تميم ، وأسد وطئ ، وقبائل من قيس . وقد أخذوا عن طئ ، وهي يمنيّة ورفضوا أن يأخذوا من سكان الحجاز ، وفيهم قريش ، وثقيف ، ومن قبل هذا كان سيدنا عثمان . رضي الله عنه . يقول : لا يملين في مصاحفنا إلّا غلمان قريش ، وثقيف^٣ .

هكذا كان مأخذ النحاة من اللغة إذ كانوا يرحلون إلى هذه البوادي يطيلون الإقامة فيها . يطلبون أولاً ، تقويم أسنتهم ، واكتساب الملكة اللغويّة الصحيحة ، ثمّ يجمعون من الألفاظ ، والأشعار والأخبار ما يكون مادة علمهم ، ووسيلة رزقهم ، وحظوتهم في الحياة ، ويرقبون ما يسمعون ؛ ليضعوا القواعد ، وليختبروها . قال أبو زيد الأنصاريّ (ت ٢١٥هـ)^٤ : (طفت في عليا قيس ، وتميم مدة أسأل صغيرهم ، وكبيرهم لأعرف ما كان أولى بالضم وما كان أولى بالفتح من

١ . في أصول النحو . مجلة مَجْمَع اللغة العربيّة . القاهرة . ج/٨ سنة ١٩٥٥ م / إبراهيم مصطفى . ص ١٣٦-١٤٦

٢ . في أصول النحو . مجلة مَجْمَع اللغة العربيّة . ص ١٤٠

٣ . في أصول النحو . مجلة مَجْمَع اللغة العربيّة . ج/٨ سنة ١٩٥٥ م . / إبراهيم مصطفى ص ١٤٠

٤ . هو أبو زيد بن سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ كان إماماً مشهوراً باللغة والنحو أخذ عن أبي عمر بن العلاء وأذا قال سيبويه سمعت الثقة فإثماً يريد أبا زيد الأنصاريّ . من تصانيفه لغات القرآن . أنظر نزهة الألباء ص ٢٥٥ والبيغة ص ٢٥٤

عين الثلاثي في المضارع ، فلم أجد لذلك قياساً يرجعون إليه ، وإنما يتكلم كل امرئ منهم على حسب ما يستحسن ، ويستخف ، لا على غير ذلك .^١

وكان جمهور النحاة يرون أن يسمعوا بالبادية ، وأن يسمعوا من الأعراب الفصحاء الذين ينزلون الحضر ليرتقوا من رواية الأخبار ، والأشعار أو بتعليم أبناء الأمراء ، أو الخاصة . وفي فهرست ابن النديم (ت ٤٣٨هـ) ذكر عدد كبير من هؤلاء الأعراب قال : (وإنما ذكرتهم لأن العلماء أخذوا عنهم)^٢

وكما سمع النحاة بالبادية ، ومن فصحاء البدو القارئ علي الحضر . وسمعوا من مصدر آخر يسترعي أنظارنا ، (إذ سمعوا من الموالي الذين صحت عند النحاة سليقتهم ، واستقامت ألسنتهم ...)^٣

ومما ارتبط بالحياة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً وكان له دوره ، الرحلات العلمية للنحاة أخذاً للغة مشافهة من البوادي خارج البصرة والكوفة وبغداد ، ومشافهة الأعراب والسماع منهم ، مضيفين هذا الجهد إلى ما سمعوه من أساتذتهم ، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور السند النحوي ، على غرار السند في الحديث النبوي الشريف ، والذي كان قد تكوّن في وقت سابق عن هذا فقد أتبع علماء اللغة في رواية اللغة طريقة المحدثين ، كما اتبعوا طريقتهم في ترتيب ما ورد من اللغة بين فصيح ، وأفصح ، وجيد ، وأجود ، وضعيف ، ومتروك ، كذلك أخذوا طريقتهم في تجريح الرجال ، وتعديلهم . فنراهم . مثلاً^٤ . يعلّون الخليل بن أحمد (ت ١٧٢هـ) ، ويجرحون قطرباً (ت ٢٠٦هـ) .

والحياة الاجتماعية كذلك ألقت بظلالها على الفكر النحوي . وذلك من خلال غلبة النزعة البصريّة ، والكوفيّة والتي بدورها قد ميّزت الدراسات النحويّة . فغلبت إحدى النزعتين على الأخرى ، فقد كانت الغلبة في بداية الأمر للنزعة الكوفيّة على يد ابن كيسان (٢٩٩هـ)^٥ ولذلك نرى الكوفيين في هذا العصر يقبلون على قصور الخلفاء فالفضل الضبي كان مؤدب المهديّ ، والكسائيّ (ت ١٨٩هـ) مؤدب الأمين ، والفراء (ت ٢٠٧هـ) مؤدب ولدي المأمون ، وهذا يعود إلى قرب الكوفة من بغداد ، كذلك فإنّ الهوى السياسيّ للكوفة كان مؤيد لبني العباس^٦ ، ولم تلبث الغلبة أن تتحول إلى

١ . في أصول النحو . مجلة مجمع اللغة العربيّة . ص ١٤١

٢ . الفهرست ابن النديم ص ٤٣

٣ . في أصول النحو . مجلة مجمع اللغة العربيّة . ج/ ٨ سنة ١٩٥٥ م . أ/ إبراهيم مصطفى ص ١٤١

٤ . ضحى الإسلام ٢/ ٢٥٨ ، ٢٥٩

٥ . هو أبو علي محمد بن المستنير البصريّ المعروف بقطرب كان أحد العلماء باللغة ، والنحو أخذ عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة . من تصانيفه ، العلل في النحو ، ومجاز القرآن . أنظر البغية ص ٢٥٨

٦ - هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحويّ أخذ عن المبرد وثعلب حتى صار أنحى منهما إذ كان يحفظ المذهب البصريّ والكوفيّ من تصانيفه ، المذهب في النحو ، واللامات . أنظر نزهة الألباء / ٢٣٥ - و طبقات النحويين / ١٧٠

٧ - ضحى الإسلام / ٣٤-٣٥

البصرة على يد الزجاجي (ت ٣٣٩هـ)^١ ، ومن جاء بعده من البغداديين المتأخرين كابن جني (ت ٣٩٢هـ) والفارسي (ت ٣٧٧هـ)^٢ ولمّا كان علماء الأدب واللغة والفقه والحديث يمثلون الطبقة الوسطى من المجتمع ، فقد كانوا يحصلون على رواتب وهبات وأعطيات وجوائز ، مما وقرّ لهم حياة مستقرة .

وصفوة القول أنّ الحياة الاجتماعية في كل عصر من عصور اللغة المتلاحقة ، كان لها أثرها سلباً ، أو إيجاباً في النهوض بالحركة الفكرية بصورة عامة ، والنحو أحد فروعها .

المطلب الثالث : العامل الفكري :

أمّا الحركة الفكرية والتي يمثلها خير تمثيل صراع المذهبين الكوفي ، والبصري ولّمّا كان للبصرة أن تتفرد برعاية صرح النحو زهاء قرن من الزمان قبل أن تشترك معها الكوفة إذ كان علماء الكوفة مشغولين حتى منتصف القرن الثاني الهجريّ بقراءات القرآن ورواية الشعر والأخبار ، و قلما نظروا في قواعد النحو إلا قليلاً من أساتذتها ممن تتلمذوا على نحاة البصرة يقول ابن سلام (ت ٢٣٢هـ) : (وكان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية .)^٣ ويقول ابن النديم (ت ٤٣٦هـ) في تقديم نحو أهل البصرة على الكوفة قائلاً : (إنّما قدمنا أهل البصرة أولاً ، لأنّ علم العربية عنهم أخذ . ومهما قيل فإنّ أهل الكوفة لم يفهم الاشتراك في هذا العمل الضخم ، إذا اتخذوا البصرة متلماً لهم حتى يسّر الله لهم من ثماره النصيب الأوفى فاشترك علماءها مع علماء البصرة في النهوض به)^٤ .

ويقول الأستاذ عباس حسن : (لقد استرعى انتباهي وشغلني طويلاً أن أرى البصرة تفوز في كثير من المسائل النحوية بالتنويه والإشادة والتقدير ، ولو كانت أبعد من الصواب علي حين تخفق الكوفة في انتزاع التنويه والإشادة في تلك المسائل مع أنّها في حكمها ، أدنى إلى السداد وأقرب إلى الصواب وعجزت عن إدراك سرّه طويلاً حتى هداني إليه ، وكشف لي عالمٌ مؤرّخٌ جليلٌ أفدّر أنّه ثبت العلم ، متحرّجٌ في حقائقه ، فقال : (لا تنس أنّ الكوفة مأوى الشيعة العلوية ، ومهبط أنصارها ممن يخشاهم العباسيون ، أوّل نشأة دولتهم ونشأة النحو معهم ، ويخافون بأسهم ، فراقبوا تلك المدينة ، أصحاب الرأي فيها مراقبة حازمة بطريقة ناجحة ، ولكنها هادئة وهي الإغداق على أهل البصرة وذوى الرأي والوجهة من علمائها الأعلام وتقريبهم من مجالس الخلفاء ومراتب الحكم والجاه ، فاقبل الناس علي من أقبلت عليه الدنيا ونشروا آراءه بالحق وبالهوى ، وانصرفوا ممن أعرضت عنه الدنيا ،

١ . هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي صاحب كتاب الجمل المشهور والإيضاح الكافي في النحو والأمثالي . أنظر نزهة الألباء ص ٣٠٦ البغية ص ٣٩٧

٢ - ضحى الإسلام ٢ / ٣٤-٣٥

٣ - هو محمد بن سلام الجمحي . انظر . طبقات ابن سلام ص ١٢

٤ . هو محمد بن سلام الجمحي . أنظر طبقات ابن سلام ص ١٢

فما إليه حاجة تبتغي ، ولا غرض يرجى تحقيقه ، هذا ما يقوله المؤرخ . الأمين . يفسر به الغامض ويجلو به الخفي من الأمر . وسواء كان رأياً تحليلياً صحيحاً للواقع أم بعيداً منه . ولا شك أن نرى آثار الطغيان البصري في كتب النحو قديمها وحديثها).^١

فصراع المذهبين أسس لمنهج نحوي اكتملت صورته قبل تمام القرن الثالث الهجري أوفى على الغاية في بغداد منشأة مذهباً جديداً ، ألا وهو المذهب البغدادي وكانت غايته في غالب الأمر الترجيح بين المذهبين البصري والكوفي وإن كانت له بعض الآراء التي انفرد بها ، وهذا الصراع المذهبي امتد مداه ليشيع في أرجاء حواضر العالم الإسلامي آنذاك في الأندلس والشام ومصر وكان في كل منها علماء بارعون مؤلفون في هذا العلم ، وإن كانوا لم يتطرقوا . غالباً . أو يبتعدوا عن أصول السابقين وفروعهم إلا نادراً.

وقد ساعد موقع البصرة على شيوع النزعة الفلسفية بين نحاتها ، وتأثرهم بمناهجها في صياغة النحو العربي بالبصرة منذ تمصيرها شهدت عناصر وأخلاق مختلفة إلى جانب العرب . عناصر ذات نزوع فلسفي شكّله الفرس والسرّيان والهنود واليونان ، فلم يكن عجباً للحياة الفكرية أن تصبغ مناهج البحث النحوي . وخاصة بالبصرة . بنزعات الفلسفة اليونانية وطرائقها في البحث والاستدلال والتعليل والقياس

هذا إلى جانب وجود مصدر آخر للتأثير الفلسفي هو (مدرسة جند يسابور) في إقليم (خوزستان) في طريق البصريين إلى خراسان ، وكان السريان أساتذة هذه المدرسة^٢ كذلك اتسمت الحركة الفكرية بمناهج المتكلمين ، والتي كانت تقوم على المنطق والجدل والتوليد والاستدلال فكان ذلك أساساً لنشوء مدرسة القياس في النحو على أن بيئة النحو الأولية بصورة عامة قد تأثرت بالنزعة المنطقية والفلسفية فلا غرابة إذن أن تتأثر الدراسات النحوية بهذه المناهج العقلية ، تأثراً يقل أو يكثر تبعاً للبيئة التي يقيمون بها.

إذاً قد اتضح أن الحراك الفكري كان له أثره في الدراسات النحوية على مرّ الحقب التاريخية ، وبدءاً من أول مؤلف نحوي (الكتاب) لسيبويه ، وعلم أصول النحو أحد تلك الدراسات التي استأثرت بجهود هؤلاء العلماء ، وبالحركات الفكرية التي انتظمت في تلك الفترة ومن ثم ألقت بظلالها على الفكر النحوي بكافة أشكاله ، حيث نقل النحاة الذين ينتمون إلى هذه الحركات ، منهجها إلى منهج تأليفهم النحوي .

المطلب الرابع : العامل الحضاري.

^١ - بعض الشواهد في النحو / عباس حسن . (مقال) اللسان العربي دورية أبحاث لغوية - مكتب التعريب - جامعة الدول العربية - م/١٥ ج/١

^٢ . أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية . مجلة كلية اللغة العربية . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ١٨١ وما بعدها .

أمّا العامل الحضاريّ وأعني به تلك النقلة الفكرية التي أحدثها الدين الإسلاميّ في حياة العرب حيث نقلهم من طور البدائي ، المتسم بالجمود الفكريّ إلى طور الحضاريّ الحافز على الانطلاق الفكريّ . فدفعهم يفكرون فيما أمرهم به من دراسة القرآن ، والسنة تفكيراً أوصلهم إلى إنشاء ما عُرف فيما بعد بالعلوم العربية ، والإسلامية .

وكان في طليعة هذه العلوم نشوءاً علم تفسير القرآن الكريم ، الذي يُعنى بالكشف عن معنى النصّ القرآنيّ ، وعلم القراءات التي هي ضوابط للنصّ القرآنيّ نُطقاً ، ورسمّاً ، أو تلفظاً ، وكتابةً . وأظننا بعد هذه الجولة القصيرة قد وصلنا إلى قناعة . ولو إلى حدّ ما . بأنّ إشكالية النحو قديمة في العربية ، وأنّها ترجع إلى اليوم الذي بدء فيه تسرب اللحن إلى هذه اللغة العظيمة ، فأصابتها في أصواتها كما أصابتها في نحوها ، وتصريفها ، ومَعْجَمِها ، ودلالاتها . وكان هذا أبر دافع للعلماء على التأليف ، والكتابة في النحو ، والصرف ، والمعاجم ، والدلالة ، والأصوات ، ووضع القواعد لها .

كذلك رأينا في فترة انبثاق النحو ، ونشوءه على أساس من العامل الاجتماعيّ ، مسائل تُعرض لبعض الظواهر اللغوية ، ورأينا في الفترة ذاتها على أساس من العامل الحضاريّ . مسائل أخرى يُنصبّ بحثها على نصوص قرآنية فقط ^١ .

وخاتمة القول إنّ كان هذا ، أو ذاك فهي مجموعة من العوامل قد تكاملت ، فكانت أساس ولادة النحو العربيّ ونشأته .

^١ . مراكز الدراسات النحويّة د/ عبد الهادي الفضلي . مكتبة المنار . الأردن . ط/ ١ ١٩٨٦ ص ٢٣

المبحث الرابع :

تطوّر الفكر النحويّ : من عصر أبي الأسود الدؤليّ و تلاميذه إلى عصر الخليل و تلاميذه .

هناك مرحلة مفقودة في تأريخ النحو العربيّ ، تمتدّ من عصر أبي الأسود الدؤليّ (ت ٦٩ هـ) ، وحتى عصر الخليل ابن أحمد (ت ١٧٠ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) حيث أنّه ليس من الطبيعيّ أن يكون كتاب سيبويه على هذه الصورة من النضج ، والاكتمال ثمّ لا تكون له جذور ممتدة يتصل بها . وهي التي أمدته بالحياة ، والنمو ، والتطوّر حتى وصل إلى ما وصل إليه ، (ولأنّ ولادة (الكتاب) من دون هذه الجذور ، مخالفة لسنن الأشياء ، والانحراف عن التطوّر الطبيعيّ لميلاد الأفكار)^١.

فرجال الطبقة الأولى ، والثانية هم الذين أفادوا سيبويه وقدموا له المادة العلميّة فكرياً ودراسة ، وبحثاً ، ونقاشاً . وهؤلاء الرجال بما قدموا من عصارة جُهدٍ ، وأعمال ، أفاد منها سيبويه في كتابه . يعتبروا هم الحلقة المفقودة في تأريخ النحو العربيّ .

فلذا كان من الواجب أن نقف على حلقات التطوّر ، والتي بدورها أدت إلى ظهور مؤلف مثل (كتاب) سيبويه ، ينمّ عن عصارة فكر ، واجتهاد مُسبق . كانت خلاصته (الكتاب) لسيبويه . والباحث يحاول في هذا المبحث أن يقف على جهود علماء هذه المرحلة بدءاً من عصر أبي الأسود الدؤليّ وتلاميذه ، انتهاءً بعصر الخليل بن أحمد وتلاميذه ، وما قدموه للدرس النحويّ بصورة عامة ، ولأصوله بصورة خاصة .

^١ . الحلقة المفقودة في تأريخ النحو العربيّ د/ عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . ط / ٢ ١٩٩٣ م ص ٧

مع العلم أنَّ الكل مُجمَعٌ على أنَّ تلك المرحلة تُعدُّ من أخصب الفترات في تأريخ النحو العربيِّ لما سبق أن أوضحناه قبلاً . ومع أنَّ المستشرقين جبلوا على التعمق في البحوث العربيَّة ، وأنَّهم يحاولون أن يستنبطوا من النصوص العربيَّة حقائق جديدة ، وأفكاراً متطوِّرة ومادة حيَّة . إلاَّ أنَّهم وقفوا في حيرة ، وتعجب إزاء هذه المرحلة ، وقد كان منشأ هذه الحيرة وهذا التعجب كتاب سيبويه . إذ كيف يولد كتاب سيبويه عملاقاً من دون أن يسبق بمراحل نمو وتطوُّر تؤدي إلى ولادته ولادة طبيعيَّة . ويشير إلى هذه الحيرة ما ذكره الأستاذ (ت . دي . بور) في قوله : (ويحيط الغموض بأول نشو دراسته ، فلو نظرنا إلى كتاب سيبويه لوجدناه عملاً ناضجاً ، ومجهوداً عظيماً حتى أنَّ المتأخرين قالوا : (إنَّه لا بد أن يكون ثمرة جهود متضافرة لكثير من العلماء . مثل قانون ابن سينا للطلب)^١

لكن أين هذه الجهود المتضافرة ، والمتطوِّرة ؟ إنَّها تحتاج إلى من يكشف عنها الغطاء ، ويبعث فيها الحياة ، فالمعلومات المتناثرة في كتب الدراسات اللغويَّة ، والأدبيَّة وفي كتب السير ، والأخبار وإن كانت تُنبئ بذلك ؛ إلاَّ أنَّها لا تُمكن من هذا الكشف ، ولأنَّ كثيراً من هذه المعلومات يحتاج إلى تدقيق ، وتوثيق من قِبَل الباحثين .

وعلى كلِّ فإنَّ الباحث من خلال هذا المبحث يحاول قدر الإمكان الوقوف على جهود علماء تلك المرحلة الهامة من تأريخ لغتنا العربيَّة ، ومظاهر التطوُّر المتلاحقة إثر جهود هؤلاء العلماء بدءاً من أبي الأسود الدؤلي .

لقد درج مؤرخو الطبقات إلى تقسيم الأدوار التي مرَّ بها النحو العربيُّ إلى أربعة أدوار ، كما قسموا كل دورٍ إلى طبقات ، على هذا النحو^٢ :

أولاً : دور الوضع والتكوين .

ثانياً : دور النمو والنشو والارتقاء .

ثالثاً : دور النضج والكمال .

رابعاً : دور الترجيح .

والباحث سيكتفي في هذا المبحث بتناول الحركة النحويَّة من خلال دورين من الأربعة هما دور الوضع والتكوين ، ودور النمو والنشو والارتقاء ، لما لهما من أهمية . وذلك من خلال مطلبين :

^١ . تأريخ الفلسفة في الإسلام . ترجمة د/ محمد عبد الهادي أبو ريذة . ط/ ٤ ؛ لجنة التأليف والترجمة والنشر ص

٥٤ ، ص ٥٥

^٢ . الموجز في نشأة النحو د/ محمد الشاطر أحمد محمد . ط/ ١ ١٩٧٨ م . الجامعة لإسلاميَّة المدينة المنورة ص

المطلب الأول : دور الوضع والتكوين .

يؤرخ العلماء لهذا الدور . بعد أبي الأسود الدؤلي . بنصر بن عاصم الليثي (٨٩هـ) إلى عهد الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) وهذا الدور بصري خالص وقد اشتمل على طبقتين من علماء البصرة .

أولاً : علماء الطبقة الأولى . وهم :

١. أبو الأسود الدؤلي .

سبق للباحث الحديث حول صلة أبي الأسود الدؤلي بوضع النحو ، أمّا في هذا الموضوع فيحاول الباحث توضيح الأثر الفكري الذي تركه أبو الأسود في مسألة الوضع . وليس ما دار حوله من شبهات ، واعتراضات سبق تناولها في مكان آخر من هذا الفصل .

من الملاحظ أنّ المعارضين الذين يعارضون نسبة النحو . بمعناه الاصطلاحي . لأبي الأسود ، جميعهم يؤيدون نسبة التنقيط ، والتحريك إليه ، مع أنّ عملية تحريك المصحف الشريف بالتنقيط . وبالصورة التي ذكرتها كتب التاريخ ، والتي رُويت عن أبي الأسود نفسه . تعتمد على ملاحظة حركات الإعراب ، وهي عملية تحتاج إلى أن يكون صاحبها عالماً ببعض الأفكار والمسائل النحويّة ، إضافة إلى أنّها عملية لا تقل تعقيداً وتركيزاً عن عملية وضع بدايات النحو .

فالقادر على التحريك لا تصعب عليه عملية وضع النحو في بداياته ، وهذه العملية يفسرها أبو الأسود كما في الرواية (خُذ المصحف ، وصبغاً يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتي فانقض واحدة فوق الحرف ، إذا ضممتها فأجعل النقط إلى جانب الحرف وإذا كسرتها فأجعل النقطة إلى أسفله ، وإذا اتبعت شيئاً من هذه الحركات غُنة فأنقط نقطتين)^١

ونحن حينما نمعن النظر في هذه الرواية جيّداً ، والتي يؤيدها حتى المعارضون لفكرة وضعه للنحو ، نرى أنّ هذه العملية التي قام بها أبو الأسود تدل على مدى ثقافة أبي الأسود النحويّة ، واللغويّة ، وعلى مدى تركيز ذهنيته وتطورها ، ونرى أيضاً أنّ هذه الرواية تشير إلى بعض المصطلحات ، كالحركات ، والكسر ، والفتح ، والضم ، وهي مصطلحات تدل على وجود قابلية الإبداع ، والتركيز . ولو بصورة بدائيّة بسيطة . وعلى تقدير اكتساب هذه العملية . عملية التحريك بالتنقيط . ومصطلحاتها من السريان آنذاك . كما يتبنى هذا الرأي الأستاذ أحمد حسن الزيات حين يقول : (... فإنّ ذلك لا يؤخر مرحلة وضعها عن زمان أبي الأسود ، وأنّه الواضع لها)^٢ .

والمعارضون لهذا الأمر يقولون : (بأنّ الأمر اختلط على الرواة ، إذ كانوا يقصدون بالنحو ضبط الكلام على سبيل العرب ، وسمتها في القول ، فأبو الأسود نَقَط المصحف ، وهذه النقط هي النحو المقصود بكلام الرواة)^٣

١ . إنباه الرواة صه

٢ . تأريخ الأدب العربي ص ١٥٤

٣ . مدرسة البصرة النحويّة ص ١٥٤

ويُلاحظ أنَّ الروايات التي نقلت عن أبي الأسود وضعه للنحو (إنَّها لم تكتفِ بأنَّ أبا الأسود وضع النحو أو العربيَّة فقط ، بل ذكرت أبواباً من النحو نسبت إليه ، فكيف نأخذ شق الرواية ونترك شقها الآخر؟ فالأولى أن تُؤخذ جميعاً ، أو تطرح جميعاً)^١ ومن القضايا النحويَّة التي تُسببت لأبي الأسود ضعاً . باب التعجب ، والإضافة ، والظاهر ، والمضمر ، وتقسيم الكلمة وغيرها من القضايا النحويَّة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة شيوع اللحن أي أنَّ المجال الذي يشيع فيه اللحن كان يدفع أبا الأسود للبحث ، والنظر فيه حتى يأخذ فكرة عامة بشأنه ، وربما تكون بسيطة ، وبدائيَّة ، لا مفصلة معمقة كالتي نراها الآن في كتب الدراسات النحويَّة لذلك يمكن القول : بأنَّ النحو الذي وضعه أبو الأسود ، كان بدائيّاً بسيطاً . يقتصر على أبواب قليلة دعت إليها الحاجة ، والضرورة ، ومحاربةً لشيوع اللحن بصفة خاصة .

وربما كان تأخر التدوين سبباً قوياً في عدم تسجيل أو تدوين آراء أبي الأسود أو حتى آراء الطبقة الثانية التي من بعده . إضافة إلى تأخر التدوين (فإنَّ مسائل النحو ليست مسائل ثابتة ، ولا تتغيَّر ، وإنَّما مسائل يأخذها الخلف عن السلف ، يزدون عليها ويفرِّعون فيها بحسب الضرورة الداعية والتلاميذ المتعلمين ، وأظننا نشاهد ذلك بعد أن استقرَّت مسائل النحو ، وثبتت قواعده ، ونشاهد تيسيراً ، وتعديلاً لا يختلف حقيقة مع الأصل ، ولكنَّه يتفق مع العقليَّة ومع الحاجة الداعية.)^٢

فعدم ذكر رأي لأبي الأسود في كتاب سيبويه ليس لأجل عدم وجود رأي نحويٍّ له بل لبعد الزمن ، وعدم تسجيل آرائه كتاباً ، بينما ذكرت آراء عبد الله بن أبي اسحق (ت ١١٧هـ) . مثلاً . لأنَّ الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) كان قد تلقاها منه مباشرة ونقلها إلى تلميذه سيبويه ، وكذلك لتطور الآراء النحويَّة ، بحيث لا تتلاءم بعقليتها ومنهجيتها وطبيعتها البدائية العامة مع كتابتها وعرضها في كتاب سيبويه أو في غيره من الكتب النحويَّة بعد أن طوَّرها ، ووسَّعها تلامذة أبي الأسود ، بالصورة الثانية المطورة وليست بالشكل الذي وضعه أبو الأسود .

والروايات المُثبتة لآراء أبي الأسود النحويَّة كثيرة وبعضها (لمؤرخين كانوا قريبي العهد إلى عصر وضع النحو)^٣ ، وسيبويه (نفسه من ذكر اصطلاحات نحويَّة وقواعد عُرفت بالنقل عن البدائيين الأولين ، والناقلون هم من أوثق الثقات كالخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) وأبو عمر بن العلاء (ت ١٥٤هـ) فقد درس هؤلاء علي رجال الطبقة الثانية)^٤ .

يقول الأستاذ كمال إبراهيم وهذا كتاب سيبويه وهو بين أيدينا وسند الرواية فيه فإنَّه يروي عن السابقين ، فإذا روى عن بعضهم فقد يصل بالسند إلى أبي الأسود وينتهي عنده ، وهذا يدل على أنَّه

١ . مدرسة البصرة النحويَّة ص ٥٧

٢ . مدرسة البصرة النحويَّة ص ١٥٤

٣ . واضع النحو الأول . مجلة البلاغ . ع/٩ ص ٢٧ أ / كمال إبراهيم

٤ . واضع النحو الأول . مجلة البلاغ . ع/٩ ص ٢٧

كان الواضع الأول).^١ إذاً سيبويه قد أشار إلى أبي الأسود في كتابه إمّا بالإيماء كتعبير السابقين ، والبادئين ، والأولين حيث يشعر هذا التعبير بقدمهم زمنياً لأنهم مقاربون لعصرة ، أو أشار إليه بالتصريح ، كما ذكره الأستاذ كمال إبراهيم^٢ .

ويحدثنا التاريخ أنّ هناك تلاميذ لأبي الأسود درسوا على يديه النحو ، وهم الذين اعتبرهم النحاة طبقة ثانية بعد أبي الأسود في سلسلة طبقات علماء النحو والذين عبر عنهم عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) والخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) نفسه في كتابه ب(البادئين الأولين) والمعروف من تلاميذ أبي الأسود ، يحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ) عنبسة الفيل (ت ١٠٠هـ) ميمون الأقرن و عطاء بن أبي الأسود ، و أبو حرب بن أبي الأسود ، نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ) ، عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ) ولو راجعنا كتب التراجم والتاريخ لرأينا أنّها تُصرّح بأنّ هناك تلاميذ لأبي الأسود درسوا على يديه النحو والعربية ، كما أننا نلاحظ أنّ أصحاب التراجم حينما يتعرضون لترجمة هؤلاء يذكرون أنّهم كانوا من النحاة وأنهم تعلموا النحو من أبي الأسود .

ويختار الباحث من علماء هذه الطبقة :

١. نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩هـ)

كان فقيهاً عالماً بالعربية فصيحاً ، ويعُدُّ من قدماء التابعين أخذ القرآن والنحو عن أبي الأسود ، ولذا كان يسند إليه ، قال عنة الزهري : (إنّه ليفلق بالعربية تقليقاً) ، بل منهم من ذهب إلى أنّه أوّل من وضع العربية^٣ ، وهو أوّل من أخذ عن أبي الأسود الدؤلي وفتّق فيه القياس وكان أنبل الجماعة الذين أخذوا عن أبي الأسود ، فنسب أوّلهم إليه وكان من أقصد الناس طريقاً في القرآن ، روى المحبوب بن خالد الخواء (ت ١٤١هـ)^٤ قال : سألت نصر بن عاصم . وهو أوّل من وضع العربية . كيف تقرأ ؟ فقال : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص . ١) فلم ينوّن قال : فأخبرته أنّ عروة ينوّن فقال : بنس ما قال وهو للبئس أهل ، فقال فأخبرت عبد الله بن أبي اسحق (ت ١٧٧هـ) عن قول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات ، ومهما يكن فإن نصر بن عاصم كان أحد

١ . واضع النحو الأوّل . مجلة البلاغ . ٩/ع . ص ٢٧

٢ . حتى ابن فارس الذي ذهب إلى قدم النحو قبل زمن أبي الأسود بكثير ، لا ينكر إمامته للنحو وتجديده فقد قال : (فإن قال قائل : لقد تواترت الروايات بأنّ أبا الأسود أوّل من وضع العربية ، وأنّ الخليل أوّل من تكلم في العروض ، قيل له : نحن لا ننكر ذلك ، بل نقول : إنّ هذين العلمين قد كانا قديماً واتت عليهما الأيام ، وقلا في أيدي الناس ، ثمّ جددهما هذان الإمامان) الصحابي في فقه اللغة ص ١٠ ، ونقله بنصّه السيوطي في المزهري ٢/ ٣٤٥

٣ . أخبار النحويين البصريين ص ٢١ ، ص ٢٢ ، والفهرست ص ٥٩

٤ . هو خالد بن مروان المجاشعي مولاهم . أبو المنازل البصري يروي عن أبي عثمان النهديّ وعنه ابن سيرين وشعبة كان يجالس الحذائين فلَقَّب بالحدّاء (ت ١٤١هـ) ، أنظر خلاصة تهذيب الكمال ص ٨٨

٥ . هو عروة بن الزبير العوام (ت ٩٣هـ) وردت الرواية عنه في حروف القرآن ، روى أبويه وعائشة . رضي الله عنهم . أنظر طبقات القراء لابن الجوزي ٥١١/١

القراء والفصحاء وقد أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ، وكان عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي من قراء أهل البصرة وأخذ القراءة عن نصر بن عاصم .

فعالمٌ في مرتبة نصر بن عاصم ؛ وقد تتلمذ على يديه علماء أفاض أمثال أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي ، وكلاهما مما نُقِلَتْ عنهم آراء نحويّة ، حري به أن يكون له سهمٌ صائب في نشأة النحو العربيّ وبلورة أفكاره ، ومهما كانت درجة تلك البلورة ، إلاّ إنّها قد أمدت الفكر النحويّ العربيّ برؤى ، ألقَتْ بظلالها عليه .

وليس أدلّ على ذلك ، أنّ الفكر الإسلاميّ في وضع العلوم بدأ التعامل مع نصّ القرآن الكريم فكان هذا عامل مهم من عوامل وضع المقاييس والوسائل التي في ضوئها يمكن معرفة مداليل النصوص القرآنيّة ومحتوياتها وهي بطبيعتها تراكيب كلاميّة عربيّة بضمها إطار نظام الجملة العربيّة ولا يخفي علينا أنّ نصر بن عاصم أحد القراء المشهورين .

٢ . عنبسة بن معدان الفيل (ت بعيد ١٠٠هـ) ^١

من بني أبي بكر ابن كلاب وقيل ينتهي إلى مهرة بن حيدان ، قال المبرد : قال عنبسة : اختلف النَّاس إلى أبي الأسود يتعلمون منه العربيّة فكان أبرع أصحابه عنبسة بن معدان الفهريّ واختلف النَّاس إلى عنبسة فكان أبرع أصحابه ميمون الأقرن ، وكان عنبسة بن معدان يُعرف بالفيل .

وقد اختلف النَّاس في تقديم ميمون على عنبسة ، وفي تقديم عنبسة على ميمون الأقرن في الفضل ، والعلم ، وسعة الرواية ، وهو من الطبقة الثالثة ، فإنّه يروي عن أبي الأسود وأبي الأسود عن علي كرم الله وجهه ، وهذه الطبقة حسب ما حصر الرواة ممن أخذ عن أبي الأسود . عنبسة بن معدان هذا ، وميمون المعروف بالأقرن ، وعطاء ابن أبي الأسود ^٢ ، وأبو نوفل بن أبي عقرب ^٣ ، ويحيى ابن يعمر ، وقتادة بن دعامة السدوسيّ ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ونصر بن عاصم ، وكل هؤلاء أخذوا عن أبي الأسود ، وتفاوتت مقاديرهم في العلم بهذا النوع من العربيّة .

^١ . يذكر الرواة أنّ سبب تلقيبه بالفيل أنّ عبد الله بن عامر (ت ٥٩هـ) كان له فيل بالبصرة ، وقد استكثر النفقة عليه ، فأثاء معدان أبو عنبسة فقال أدفعه إليّ وأكفيك المؤنة وأعطيك عشرة دراهم كل يوم فدفعه إليه ، وأوفى بما قال ، بل إنّ كان يربح ورائه ربحاً استطاع أن يبني به قصراً فلذا لُقّب أبوه بهذا اللقب ، ثم انسحب عليه هو . أنظر إنباه الرواة ٣٨٣/٢

^٢ . عالم بالنحو والعربيّة وهو الذي اتفق بعد موت أبيه هو ويحيى بن يعمر علي بسط النحو وتعيّن أبوابه ، وبعج مقاييسه ، ولما تولى أبوه البصرة من قبل على . . وابن عباس . كان عطاء شرط أبيه ، ولما استوفى هو ، ويحيى بن يعمر جزءاً متوافراً من أبواب النحو نسب بعض الرواة إليهما أنّهما أول من وضع هذا النوع (أنباه الرواة ٣٨١/٢)

^٣ . ذكره الذبيديّ في الطبقة الثالثة من النحويين البصريين ، وروى عن شعبة . قال : كنت اختلف إلى ابن أبي عقرب فأسئلته عن الفقه ، ويسأله أبو عمر بن العلاء عن العربيّة فنقدم وأنا لا أحفظ حرفاً مما سأله ، ولا يحفظ حرفاً مما سألته (إنباه الرواة ١٨٢/٢)

وَعُرِفَ عَنْ عَنبَسَةِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ رِوَاةِ الشَّعْرِ ، وَيُحْكِي أَنَّهُ رَوَى لَجَرِيرٍ (ت ١١٠ هـ) شِعْرًا
فَضَّلَهُ فِيهِ عَلَى الْفَرَزْدَقِ (١١٠ هـ) فَبَلَغَ الْفَرَزْدَقُ ذَلِكَ فَقَالَ يَهْجُوهُ :

لَقَدْ كَانَ فِي مَعْدَانَ وَالْفِيلِ زَاجِرٌ * لَعْنَبَسَةَ الرَّائِي عَلَى الْقَصَائِدَا

وَيُرَوَّى أَنَّ بَعْضَ عَمَالِ الْبَصْرَةِ سَأَلَ عَنبَسَةَ عَنْ هَذَا الْبَيْتِ ، وَعَنْ الْفِيلِ ، فَقَالَ عَنبَسَةُ :
لَمْ يَقُلْ (الْفِيلِ) وَإِنَّمَا قَالَ : (اللَّؤْمُ) فَقَالَ لَعْنَبَسَةُ : إِنَّ أَمْرًا تَقَرُّ مِنْهُ إِلَى اللَّؤْمِ لِأَمْرِ عَظِيمٍ !
فَعَالَمٌ فِي قَامَةِ عَنبَسَةِ الْفِيلِ فِيمَا نُقِلَ عَنْ الْمُتَرْجِمِينَ الْأَوَائِلَ ، لَهُوَ جَدِيرٌ بِأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَهُ
قَصَبُ السَّبْقِ فِي بُلُورَةِ أَصُولِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ، وَمِنْ وَاضِعِي بِصِمَاتِهِمْ عَلَى قَوَاعِدِهِ . وَلَيْسَ أَدْلَى عَلَى
ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ مَعْدُودٌ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ .

٣. ميمون الأقرن .

مِنْ عُلَمَاءِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ أَخَذَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مَعَ مَنْ أَخَذَ وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يَقْدِمُهُ عَلَى عَنبَسَةِ
الْفِيلِ رَفِيقَهُ فِي الْأَخْذِ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يَقُولُ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ النَّحْوُ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيُّ
، ثُمَّ مَيْمُونُ الْأَقْرَنُ ، ثُمَّ عَنبَسَةُ الْفِيلِ ، ثُمَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ وَ قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ عَصْرًا وَاحِدًا
جَمَعَهُمْ ، وَإِلَّا فَقَدْ تَقَدَّمَ زَمَانُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَخْذِ ، وَالطَّلَبِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ لَيْسَ
مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ أَدْرَكَ آخِرَ عَصْرِهِمْ ^١ .

وَقَدْ كَانَ لَمَيْمُونُ الْأَقْرَنُ دَوْرٌ فِي تَنْمِيَةِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ ، حَيْثُ زَادَ عَلَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ أَبُو
الْأَسْوَدِ ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُ . يَعْنِي أَبَا الْأَسْوَدِ . مَيْمُونُ الْأَقْرَنُ فَزَادَ
عَلَيْهِ فِي حُدُودِ الْعَرَبِيَّةِ) ^٢ .

وَذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي الْمِزْهَرِ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ الْخَلِيلِ مِنْ أَنَّ مَيْمُونًا الْأَقْرَنَ أَخَذَ عَنْ عَنبَسَةَ بَعْدَ
أَبِي الْأَسْوَدِ ، فَرَأَسَ النَّاسَ بَعْدَ عَنبَسَةَ ، وَزَادَ فِي الشَّرْحِ ^٣ ، وَرَوَايَةَ يُونُسَ عَنْهُ إِذْ جَعَلَهُ أَحَدَ أَرْكَانِ
الْعِلْمِ فِي عَصْرِهِ ، وَأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ خَمْسَةِ عُلَمَاءَ يَرْجَعُ إِلَيْهِمُ الْفَضْلُ فِي حَلِّ الْمَشْكَلاتِ .

٤. عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧ هـ)

مَدَنِيٌّ تَابِعِيٌّ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ . رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . (ت ٥٩ هـ)
وَقِيلَ إِنَّهُ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ عِلْمَ الْعَرَبِيَّةِ ؛ وَالسَّبَبُ فِي هَذَا الْقَوْلِ ، أَنَّهُ أَخَذَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ ،
وَأَظْهَرَ هَذَا الْعِلْمَ بِالْمَدِينَةِ ، وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالنَّحْوِ ، وَأَنْسَابِ قُرَيْشٍ ، وَمَا أَخَذَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ
النَّحْوَ إِلَّا مِنْهُ ، وَلَا نَقْلُوهُ إِلَّا عَنْهُ ، وَإِلَيْهِ . وَيُرَوَّى أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إِمَامَ دَارِ الْهَجْرَةِ ، تَرَدَّدَ إِلَيْهِ
يَطْلُبُ النَّحْوَ ، وَاللُّغَةَ قَبْلَ إِظْهَارِهَا ^٤ .

^١ . إنباه الرواة ٣/ ٣٣٧

^٢ . معجم الأديباء ١٩ / ٢١٩

^٣ . المزهر ٢ / ٣٩٨

^٤ . إنباه الرواة ٢ / ١٧٣، ١٧٢

ويذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى ، إلى أنَّ إسناده بعضهم وضع النحو إليه لا يخلو من صحة لمشاركته لأبي الأسود الدؤلي في اختطاط ما رسمه من خط المصحف بالنقط^١ ويظهر أثره في الدراسات النحوية بميزة القراءات التي أسهمت في خصوبة النحو العربي طوال هذه القرون والناظر للقراءات التي اختارها ابن هرمز ، يجد أنَّها لم تخرج عن سقف النحو العربي وأنَّ لها من الأدلة ما يجعلها قراءة لا يتسرب إليها الضعف من الناحية اللغوية والنحوية^٢ .

٥. يحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ)

ويكنى أبا سليمان ، وهو رجلٌ من بني عدوان بن قيس بن عيلان من مضر ، كان عالماً بالعربية والحديث ، ولقي عبد الله بن عباس ، وغيره من الصحابة ، وهو من التابعين من القراء من أهل البصرة .

وقصته مع الحجاج بن يوسف (ت ٩٥هـ) مشهورة . والحجاج الذي يقال عنه فيمن يقال : أربعة لم يلحنوا في جدٍ ولا هزلٍ : الشعبي (ت ١٠٤هـ)^٣ ، عبد الملك بن مروان (ت ٨٦هـ) والحجاج بن يوسف (ت ٩٥هـ) ، وابن القريّة (ت ٨٤هـ)^٤ ، والحجاج أفصح هؤلاء . حيث نبهه يحيى بن يعمر على خطئه في سورة التوبة حيث كان يرفع (أحب) مع أنَّه خبر لكان ، في قوله تعالى : ﴿ وَتَجَارَةً تَخْسُونَ كِسَادَهَا وَمَسَاكِينَ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (التوبة . ٢٤) ، ومع قراءته بالرفع لم يلتفت إلى لحنه إلا بعد أن نبهه يحيى بن يعمر إليه فكان جزاءه أن نفي إلى خراسان .

وذكر القفطي أنَّ يحيى بن يعمر اتفق مع عطاء بن أبي الأسود ، بعد موت أبيه . وكان هو الآخر من تلاميذ أبيه في العربية . على بسط النحو ، وتعيين أبوابه ، وبعج مقاييسه ، ولما استوفيا جزءاً متوفراً من أبواب النحو نسب بعض الرواة إليهما أنَّهما أوَّل من وضع هذا النوع مضافاً إلى ما أسهما فيه من المسائل النحوية المتفرقة ، التي كانت تبحث ضمن إطار القراءات القرآنية . وإتكاءً على ما تقدّم من الوقوف على ترجمة علماء هذه الطبقة ، يمكننا تلخيص دور هذه الطبقة وجهود علمائها في بلورة الفكر النحوي ، والمنهج الذي وضعوه لخلفهم حيث يمكننا تلخيصه في الآتي :

١ . في أصول النحو (مقال أ / إبراهيم مصطفى . مجلة مجمع اللغة العربية ج / ١٩٥٨م ص ١٣٦ . ١٤٦)

٢ . الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص ٥٩

٣ . هو عامر بن شرحبيل بن عبد ذي كبار . من أقبال اليمن . الإمام علامة العصر أبو عمر الهمداني ثم الشعبي ، سمع من عدة من كبار الصحابة . أنظر سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤ وما بعدها .

٤ . هو أيوب بن يزيد بن قيس بن زرارة الثمري الهلالي الأعرابي صحب الحجاج ، ووفد علي الخليفة عبد الملك بن مروان ، وكان رأساً في البلاغة والأدب والبيان ، واللغة وله كلام بليغ متداول ، وقد خرج على الحجاج مع الأشعث . أنظر سير أعلام النبلاء ١٩٧/٤

٥ . إنباه الرواة ٣٨٠/٢

١. يمكن وصف منهج هذه الطبقة ، بأنه كان منهجاً بسيطاً إذ وضع أبو الأسود القواعد المهمة في الأبواب التي سبقت الإشارة إليها مقصورة على السمع إذ لم تصلنا عن هذه الطبقة كتب منظّمة يمكن الاعتماد عليها . وقد قام فيها نصر بن عاصم بإعجام المصحف بالنقط المعروفة الآن بعد أن أصلح من النقط التي وضعها أبو الأسود ، وذلك بتحويلها إلى الحركات المعرفة فحلت نقط نصر بن عاصم محل نقط أبي الأسود الدؤليّ وتحولت نقط أبي الأسود ، إلى ضمة أو فتحة ، أو فتحين أو كسرة ، أو كسرتين إلى الآن ^١ . وهذا ما يمكن وصفه باستقرار بعض المصطلحات النحويّة أمثال : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والتثوين والإعراب .

٢. دفع النحو في إثارة المسائل العلميّة التي تدور بين العلماء إلى مشاركة أكثر وأوسع .
ثانياً . الطبقة الثانية .

تبدأ هذه الطبقة من عهد عبد الله بن أبي اسحق (ت ١١٧ هـ) وتنتهي في عهد أبي عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤ هـ) وسنتناول أشهر علمائها .

١. عبد الله ابن أبي اسحق الحضرمي (ت ١١٧ هـ)

هو أبو بحر عبد الله ابن أبي اسحق الحضرمي . كان إماماً للقراءات والعربيّة يقول أبو الطيب اللغويّ في مراتب النحويين : (... وكان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة ، وأعقلهم ، وفّرّع النحو وقاسه ، وتكلّم في الهمز حتى عمّل فيها كتاباً مما أملاه ، وكان رئيس الناس وواحدتهم ^٢ . وكان سيّد النَّاس ، و أعلمهم بالعربيّة ، والشعر ومذاهب العرب ، وكان شديد التجريد للقياس من أبي عمرو ابن العلاء ويقال أنّه أوّل من علل النحو ، وسئل يونس ابن حبيب (ت ١٨٢ هـ) عنه فقال : (و كان في النَّاس اليوم من له ذهنه ونفاذه ، كان أعلم النَّاس) ^٣ وقوله أيضاً : (هو والنحو سواء . أي . هو الغاية فيه) .

وقال فيه القفطيّ : (قال أبو خليفة : قال ابن سلام : أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل ؛ عبد الله بن أبي اسحق) ^٤

ومن تطبيقات القياس عند أبي اسحق ما ذكره الزبيديّ في طبقاته عن ابن سلام ، أنّه قال ليونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) هل سمعت من أبي اسحق شيئاً ؟ قال نعم : قلت له هل يقول أحدٌ : (الصويق) يعني (السويق) ؟ قال : نعم عمرو بن تميم تقولها . و ما تريد إلى هذا عليك ببابٍ من النحو يطرد وينقاس) ^٥ .

وقد يشير ما تقدم من روايات عن أبي اسحق أنّه صاحب فضل ، وباع في بدء الاهتداء إلى مدّ القياس . على أنّ النحاة حين هدوا إلى ذلك تسارعوا فيه وتواصوا به وتناهاوا عن غيره .

١ . الموجز في نشأة النحو ص ٤٠

٢ . مراتب النحويين ص ٣١ وأنظر المزهر ٣٩٨/٢

٣ . طبقات فحول الشعراء ص ١٤

٤ . إنباه الرواة ١٠٥/٢

٥ . طبقات النحويين للزبيديّ ص ٢٦

إذا فإنَّ عبد الله ابن أبي اسحق قد ظهر له دور جلي في قواعد النحو و أصوله وقد تمثَّل ذلك في الآتي :

١. فتحه باب التقريع في النحو .

٢. مدَّ القياس .

٣. بدَّاه بشرح العلل .

وهذا يعني أنَّ مسار الفكر النحوي ودرسه قد بدأ يتشكَّل آخذاً طريقه إلى بداية الدراسة المنهجية ، القائمة على شئ من التخطيط والمنهجية .

وحسب رواية الأستاذ إبراهيم مصطفى : (أنَّ عبد الله بن أبي اسحق هو أقدم عالم نسبت إليه مسالة نحوية في كتاب سيبويه وكان ذلك في ستة مواضع)^١

٢. عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)

هو مولى خالد بن الوليد المخزومي نزل في ثقيف ، وهو معدود من قراء البصرة ونحاتها أخذ عن بن أبي اسحق هو وعمرو بن العلاء ، وعنه أخذ الخليل بن أحمد .

قال عنه أبو الطيب اللغوي : (وكان أفصح الناس ، وكان صاحب تعبير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته)^٢

وفي طبقات الزبيدي . عن أبي حاتم ، قال الأصمعي : كان عيسى بن عمر لا يدع الإعراب لشيء^٣

يقول ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب : (صَنَّفَ سبعاً وسبعين كتاباً في النحو ، ولم يبق منها سوى (الجامع) و (الإكمال) لأنها احترقت إلا هذين)^٤

وجاء في إنباه الرواة : (إنَّ عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر ، وبوبه ، وهذبه وسمى ما شذَّ عن الأكثر لغات)^٥

ونحن إذ حاولنا الجمع بين هذا النص التاريخي ونص ابن سلام عن يونس النحوي والذي يقول فيه : (وكان ابن أبي اسحق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم) . أي علي العرب . لعلَّه ليس لنا إلا أن نقول : بأنَّ عيسى بن عمر في فترة حياته النحوية الأولى كان متأثراً بمذهب ابن أبي اسحق في التشدد بالقياس واعتبار ما عداه غلطاً ، ثمَّ انتقل في الفترة الثانية من حياته النحوية ، والتي تمثَّلت في كتابه المشار إليه إلى مذهب أبي عمرو بن العلاء)^٦

ومما نُقِلَ عنه من الطعن على العرب مأخذه على النابغة الذبياني في بيته :

١. في أصول النحو أ/ إبراهيم مصطفى مقال . مجلة المجمع اللغوي القاهرة ج/ ٨ ط/ ١٩٥٥ م ص٣

٢. مراتب النحويين مراتب النحويين ص٤٣

٣. طبقات النحويين واللغويين ص٣٦

٤. شذرات الذهب ١/ ٢٢٤، ٢٢٥

٥. إنباه الرواه ٢/ ٣٧٥

٦. مراكز الدراسات النحوية ص ٣٢، ٣٣

فبث كأي ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع .

فقد كان عيسى يقول : أساء النابغة في قوله (ناقع) بالرفع وموضعه (ناقعاً) بالنصب ^١ .
ولعل في ضياع كتب هذا العالم الجليل ، ضياع لثروة فكرية ضخمة للفكر النحوي فلولا
الحريق الذي أصابها بالضياع لكانت الآن بين أيدينا ثروة نحوية عظيمة ، نهل من معينها كما
نهل منها سيبويه . قال بن عماد الحلبي : (وكان سيبويه رحل إليه ، وعاد ومعه (الجامع) فسأله
الخليل عن عيسى فأخبره بأخباره وأراه (الجامع) فقال الخليل ^٢ :

بطل النحو جميعاً كله * غير ما أحدثه عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع * فهما للناس شمس وقمر

وقالوا في التعليق على هذين البيتين : إنَّ الخليل إنما قال (هذا جامع) ليشير به إلى النسخة
التي أراه إيّاها سيبويه .

ويشير المبرّد (ت ٢٨٥هـ) إلى مضمون أحدهما . دون أن يعيّنهُ . بأنّه كالإشارة إلى الأصول
، ففي مراتب النحويين : (أخبرنا محمد بن يزيد ، قال : قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى ، فكان
كالإشارة إلى الأصول . ويفاد من هذا أنّ هذين الكتابين اللذين لم يصل إلينا كان أحدهما موجوداً
حتى عصر المبرّد . ويمكن تلخيص دور عيسى بن عمر في الآتي :

١. فتّحه باب الاختيار في القراءات وفق القواعد النحوية ، فقد جاء في (وفيات الأعيان) أنّ عيسى
بن عمر كان به اختيار في القراءات على قياس العربية .

٢. توسّعة في مجال التأليف النحوي ، فقد انكبّ على الكتابة في النحو ، واللغة وانقطع إليها وهذا
ما يؤيده قول الذبيدي في (الطبقات) : (عن أبي عبيدة أنّه يروي عن عيسى بن عمر قوله : (
كنت وأنا شاب أقعد بالليل فاكتب حتى ينقطع سواني يعني وسطه .) ^٣

٣. أبو عمر بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ^٤ .

هو أبو عمر بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازنيّ النحويّ المقرئ ، أحد القراء السبعة
المشهورين أُخْتُفَ في اسمه على واحد وعشرين قولاً أصحّها (زبان) والدليل على ذلك ما روي أنّ
الفرزدق جاء معتذراً من أجل هجو بلغه عنه فقال له أبو عمرو :

هجوت زبّان ثمّ جئت معتذراً * من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

^١ . الموشح للمرزبانّي . القاهرة . ط / ١٩٦٥م ص ٥٠

^٢ . شذرات الذهب / ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥

^٣ . طبقات النحويين و اللغويين ص ٤٢

^٤ . نزهة الألباء ص ٢٤ وطبقات النحويين ص ٢٨

أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي ، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير (ت ٩٥هـ)
(ومجاهد (ت ١٠٢هـ) ^٢ .

وروى عن أنس بن مالك (ت ٩٣هـ) ^٣ وأبي صالح السمان (ت ١٠١هـ) ^٤ ، وأخذ عنه
يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) والخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) واليزيدي (ت ٢٠٢هـ) ^٥ .

كانت له حلقة لتدريس النحو بالمسجد الجامع بالبصرة وقد عُرفت حلقة أبي عمرو بأنها من
الحلقات الدراسية المهمة ، مادةً وطلاباً ، ويؤكد ذلك ما نقله ابن الجرزي في (غاية النهاية) بقوله :
(مر الحسن ^٦ بأبي عمرو وحلقته متوافرة ، والناس عكوف ، فقال : من هذا ؟ قالوا : أبو عمرو .
فقال : لا إله إلا الله ، كادت العلماء تكون أرباباً ، كل عز لم يؤكد بعلم فإلى ذل يؤول) ^٧ .

وكان سيد الناس وأعلمهم بالعربية ، والشعر ومذاهب العرب ^٨ . وكان أبو عمرو مرجع الناس
في عصره ^٩ ؛ لأنه كان (أعلم الناس بالقراءات ، والعربية ، وأيام العرب والشعر وكانت دفاتره ملء
بيته للسقف) ^{١٠} . وأنه كما يقول الذبيدي : (أقام بين البدو أربعين سنة) ^{١١} .

من هنا استطاع أبو عمرو بن العلاء أن يُعطي الفكر النحويّ النقلة الفكرية التي تطوّر إليها
على يديه ، والتي تتلخص في وضعه مبدأ القياس النحويّ ، ذلك المبدأ الذي يعتمد في وضع
القاعدة النحويّة على الاستعمال الغالب ، واعتداد ما عداه لهجات ، والذي عُرف فيما بعد بـ
(القياس البصري) .

ويلخص أبو عمرو القياس فيما رواه عنه عبد الملك بن نوفل المدني قال : (سمعتُ أبي
يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عمّا وضعت ممّا سميتّه (عربيّة) ، أيدخل فيه كلام العرب

^١ . المقرئ الفقيه أحد الأعلام ، سمع ابن عباس وعدي بن حاتم وابن عمر وعبد الله بن مغفل وغيرهم له تفسير
القرآن تنكرة الحفاظ ص ٧٦

^٢ . هو مجاهد بن جبر المكيّ المقرئ المفسّر الحافظ مولى السائب بن أبي السائب المخزوميّ . ألف كتاباً في
التفسير روى عنه ذلك عددٌ من العلماء الأجلاء . أنظر تهذيب ٤٣/١٠

^٣ . هو الإمام المفتي ، المقرئ ، المحدث ، راوية الإسلام ، أبو حمزة الأنصاريّ ، خادم ﷺ . أنظر الإصابة ٢٧٧

^٤ . هو ذكوان بن أبي صالح السمان قال ابن حنبل : (أبو صالح من أجلة الناس وأوثقهم ، ومن أصحاب أبي
هريرة ، وقد شهد الدار . يعني زمن عثمان . ﷺ . وهو ثقة) أنظر الرازيّ ٤٥١/١

^٥ . هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدويّ أبو محمد اليزيديّ . كان مقرئاً كما كان نحوياً لغوياً ، أحد
الفصحاء العالمين بلغة العرب ، والنحو . خلف أبا عمرو بن العلاء في القراءة صنّف المختصر في النحو .

^٦ . هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصريّ ، كان من سادات التابعين وكبرائهم ، جمع من كل فنٍّ وعلم ،
(ت ١١٠هـ) . أنظر أمالي المرتضى ١/١٦٢٠١٥٢ ، وابن خلكان ١/١٢٨ ت ١٢٩

^٧ . غاية النهاية لابن الجرزيّ . القاهرة . ١٣٥١هـ ٢٩٢/١

^٨ . مراتب النحويين ص ٣٤

^٩ . من تاريخ النحو ص ٣٦

^{١٠} . بغية الوعاة ٢/٢٣١

^{١١} . مجالس العلماء . الزجاجيّ . الكويت . ١٩٦٨م . ص ١٧١

كله ؟ قال : لا . فقال : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة ؟ . قال أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات)^١ .

والذي يظهر من خلال الروايات التاريخية أنّ أبا عمرو كان قد ألف كتباً وخلفها ، غير أنّها لم تصل إلينا . فقد حكى عن ثعلب (ت ٢٩١ هـ) أنّه كان يروي عن عمرو بن أبي عمرو كتب أبيه.^٢

ويمكننا بهذا العرض لعلماء هذه الطبقة أن نلخص دورهم ، ومنهجهم النحويّ في الآتي :

١. نهجت هذه الطبقة منهج الاستنباط ، واستعمال القياس فوضعت كثيراً من أصول النحو ومسائله .

٢. دوّن أصحاب هذه الطبقة مباحثهم النحويّة في مؤلفات وكانت هي الأولى من نوعها .

٣. اهتمامهم بقضايا الإعراب .

المطلب الثاني : دور النمو والنشوء والارتقاء .

إنّ كان الدور الأوّل دور الوضع والتكوين بطبقتيه بصريّاً خالصاً ، فإنّ الدور الثاني يعتبر دوراً مشتركاً بين البصريين والكوفيين . ويبدأ من عهد الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ) والذي يُعدّ إمام الطبقة الثالثة البصريّة ، وأبي جعفر الرّواصي (ت ١٧٥ هـ) إمام الطبقة الأولى الكوفيّة ، وتمثّل هذا الدور ثلاث طبقات ، الثالثة والرابعة البصريتان ، والأولى الكوفيّة^٣ .

أولاً : الطبقة الثالثة البصريّة .

تبدأ هذه الطبقة من عهد الأخفش الأكبر (ت ١٧٢ هـ)^٤ إلى عهد يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) ومن أشهر علماء هذه الطبقة من يأتي :

١. الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ)

هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفرهوديّ ، وهو الفراهيد من الأزد . كان أعلم النّاس وأذكاهم ، وأفضل النّاس وأتقاهم (أخبرنا محمد بن يحيى^٥ ، قال : أخبرنا الحسين بن

١ . طبقات النحويين واللغويين ص ٣٩

٢ . المزهر ٢/ ٢١٣، ٤١٢

٣ . الموجز في نشأة النحو ص ٤٤

٤ . هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر كان إماماً في العربيّة لقي الأعراب وأخذ عنهم كما أخذ عن أبي عمرو وطبقته ، وهو أوّل من فسّر الشعر تحت كل بيت وما كان النّاس يعرفون ذلك قبله . أنظر البغية ص ٢٩٦ ، و مراتب النحويين ص ٤٦

٥ . هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد بن صول المعروف بأبي بكر الصوليّ اشتهر بالرواية والحفظ (ت ٣٣٥ هـ) أنظر إنباه الرواة ٣/ ٢٣٣ . ٢٣٦

فهم^١ قال : سمعتُ محمد بن سلام يقول : سمعتُ مشايخنا يقولون : (لم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد ولا أجمع)^٢ .

ويقول أبو الطيب اللغوي : (وأبدع الخليل بدائع لم يُسبق إليها ، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى (العين) فإنه هو الذي رتّب أبوابه ، وتوفي من قبل أن يخشّوه)^٣ ، ومما أبدع فيه الخليل اختراعه العروض التي حظرت . أي قصرت . على أوزان العرب .^٤ .
ويذكر الشيخ محمد الطنطاوي : (على أنّ الخليل . وهو غرة جبين هذا الطور . قد جمع بين اللغة والنحو ، فإنه ذكر في (كتاب العين) الذي هو الأساس لكتب اللغة فيما نعلم مقداراً كبيراً من النحو .)^٥ .

وهذا ما تتبعه الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، في دراسته التحليلية (لكتاب الجمل في النحو) المنسوب للخليل بن أحمد^٦ .

كانت له حلقة درس في مسجد البصرة الجامع ، مع زميله يونس بن حبيب ، وكانت من الحلقات المعدودة ، والمنظورة ويدي شيخها أرسى (الاجتهاد النحوي) دعائمه وشقّ طريقه إلى الدراسات النحوية ينظمها وينميها حتى بلغ الغاية جداره^٧ .

كان دور الخليل في سلسلة هذه الطبقة أبعد مدى وأكبر أهمية (هو الذي بسط النحو ، ومدّ إطنابه ، وسبّب علله ، وفتّق معانيه ، وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غايته) كما يقول الزبيدي^٨ وكان (الغاية في تصحيح القياس) كما يقول ابن الأنباري^٩ ولعلّ ابن الأنباري يعني بهذا أنّ (القياس البصري) الذي وقع موضع الاختلاف بين أبي عمرو بن العلاء وزميله عبد الله بن أبي اسحق ، في اعتبار الاستعمال العربيّ الأقل شذوذاً أو غلطاً ، صحّحه الخليل بن أحمد ، فاستقرّ على يديه وفق ما وضعه أبو عمرو ابن العلاء ، واختاره مؤخراً عيسى بن عمر الثقفي ، فابطل بهذا مذهب ابن أبي اسحق وأرسى مذهب أبي عمرو^{١٠} .

^١ . هو الحسين بن فهم ، صاحب محمد بن سعد . كان مفتتاً في العلوم حافظاً للحديث والأخبار ، والأنساب والأشعار . عارفاً بالرجال (ت ٢٨٩هـ) أنظر تاريخ بغداد ٩٣ / ٨

^٢ . مراتب النحويين ص ٥٥

^٣ . مراتب النحويين ص ٥٧

^٤ . مراتب النحويين ص ٥٧

^٥ . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة . دار المنار . ص ٢٣

^٦ . كتاب الجمل في النحو دراسة تحليلية د/محمد عبادة . المعارف . الإسكندرية . ص ٣٣، ٣٤

^٧ . مراكز الدراسات النحوية ص ٣٥

^٨ - طبقات النحويين واللغويين ص ٤٣

^٩ - نزهة الألباء ص ٤٥

^{١٠} - مراكز الدراسات النحوية ص ٣٥

كان الخليل ابن أحمد أستاذاً لسيبويه ، وعامة حكاية سيبويه في كتابه عنه ، وكلما قال سيبويه : و(سألته) أو : (قال) من غير أن يذكر قائله فإنه يعني الخليل ، كما ينص بذلك السيرافي . (ت ٣٦٨ هـ)^١

وقد ذُكرَ أنَّ للخليل ابن أحمد كتاباً في النحو ، سماه بعضهم بـ(العوامل) وسماه آخرون (الجمل) ، وسمي (جمل الإعراب) ، وتوجد منه مخطوطات ولكن ظهر أنه ليس من تأليفه^٢ . ويذهب الدكتور علي المكارم إلى أنَّ الخليل ابن أحمد لم يساهم في العمل النحويّ بواسطة التأليف ، وإنما كانت مساهمته بالنقل ، والتعليم ، على أنه لم ينكر مساهمة الخليل في بناء النحو العربيّ ، ويتجلى هذا الدور حسب قول الدكتور علي المكارم في أنه بلور اتجاهات البحث النحويّ ، واستطاع أن يؤلّف بين شتات المعطيات ، وأن يجعل من الأصول المحدودة القاصرة حدوداً واضحة ، استطاعت أن تلبي حاجات المادة المتطورة إلى المنهج العلميّ الذي يتطوّر بها في نفس الوقت الذي يعيد فيها تشكيلها^٣ .

٢. يونس بن حبيب (١٨٢ هـ) .

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبيّ الولاء من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من قبله .

كانت له حلقة بالمسجد الجامع بالبصرة يقصدها طلاب العربيّة وفصحاء الأعراب والبادية ، وقد أشار إليها المؤرخ القفطيّ ، قال : (حضر الكسائيّ حلقة يونس بالبصرة فقال الكسائيّ ليونس : لم نصبت (حتى) الفعل المستقبل ؟ فقال له يونس : هذا حالها من يوم خلقت)^٤ .

أخذ عنه سيبويه في كتابه كثيراً ، حتى أنه نقل عنه أبواباً برمتها ، فقد نقل عنه فصلين من التصغير ، فقال : (وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب ، وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس .)^٥ وبلغت نقوله عن يونس (٢٠٠ مرة)^٦ .

وقد ذكر بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربيّ) أنَّ يونس بن حبيب ألّف كتاباً في (القياس في النحو) . ولأنّ الكتاب لم يصل إلينا ولم نقف على ما نُقل عنه لا نقوى على الوثوق بصحة النسبة ، وبخاصة أنَّ بروكلمان لا يتأكد من صحة نسبة الكتاب الذي يذكره إلى مؤلفه .

ثانياً : الطبقة الأولى الكوفيّة .

١ - هو الحسن بن عبد الله بن الزربان أبو سعيد السيرافيّ النحويّ ، درس القرآن على أبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) واللغة على ابن دريد أخذ النحو عن ابن السراج من تصانيفه شرح كتاب سيبويه لم يسبق إلى مثله . وله أخبار النحويين البصريين في التراجم .

٢ - تحقيق التراث - عبد الهادي الفضليّ . جدة . ١٤٠٢ هـ ص ١٤٥

٣ . تأريخ النحو العربيّ حتى أواخر القرن الثاني الهجريّ د/ علي المكارم . القاهرة الحديثة للطباعة . ط/ ١٩٧١ م ص

٤ - إنباه الرواة ١/ ١٥٥

٥ - نشأة النحو . ص ٨١ وأنظر كتاب سيبويه ٣/ ٤٢٣ - ت/ هارون.

٦ - سيبويه إمام النحاة - أ/ على النجديّ ناصف ، القاهرة ١٩٧٩ م ط/ ٢ - ص ١٠٢

كما سبق وأن ذكرنا إنّ هذا الطور اشتراك بين البلدين في النهوض بهذا الفن والمنافسة في الظفر بشرفه ، فقد تلاقت فيه الطبقة الثالثة البصريّة برئاسة الخليل بن أحمد . والأولى الكوفيّة بزعامة الرواسيّ^١ .

وأشهر علماء هذه الطبقة الكوفيّة :

١. أبو جعفر الرّؤاسيّ (ت ١٧٥هـ) .

هو أبو جعفر محمد بن الحسن الرّؤاسيّ سمي بالرّؤاسيّ لكبر رأسه . ذكره الذبيديّ في الطبقة الأولى من النحويين الكوفيين^٢ . قرأ على أبي عمرو بن العلاء ، وعلى عيسى بن عمر النّقفيّ ، لكنّه لم يقارب أحداً من تلامذتهم .

كان أوّل كوفيّ ألف في العربيّة ، وكتابه (الفیصل) عَرَضَهُ . فيما ذكروا . على أصحاب النحو بالبصرة ، فلم يلتفتوا إليه ولم يجرو على إظهاره ، لما سمع كلامهم ، أمّا هو فيزعم أنّ الخليل بن أحمد طلب كتابه فأطلعه عليه (فكل ما في كتاب سيبويه : قال الكوفيّ كذا ، فإنّما عنى الرّؤاسيّ هذا .)^٣

تخرّج بالرّؤاسيّ تلميذاه المشهوران : الكسائيّ ، والفراء . وكان الرّؤاسيّ ممن عُقدت له حلقة تدريس للنحو في المسجد الجامع بالكوفة .

فالرّؤاسيّ إذاً هو شيخ الطبقة الأولى الكوفيّة ، وقد تلقى عن علماء الطبقة الثانية البصريّة ، ثمّ يَمُّ الكوفة وألقى عصاه فيها . وقد التقى عمه معاذ بن مسلم الهراء (١٨٧هـ)^٤ الذي كان أقدم منه سنّاً يزاوِل هذا العلم إلّا أنّه كَلِفَ بالبحث عن الأبنية والتمارين إلى أنْ غلبت عليه الناحية الصّرفيّة التي إنْتَقَتْ إليها الكوفيون واستتبطوا للصّرف كثيراً من القواعد التي سبقوا بها البصريين ، حتى عدّهم المؤرّخون الواضعين لعلم الصّرف^٥ .

الطبقة الرابعة البصريّة .

تبدأ هذه الطبقة من عهد سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى عهد أبي زيد الأنصاريّ (ت ٢١٥هـ) ومن أشهر علمائها :

١. سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ولدَ بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء من عمل فارس . كان مولى لبني الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد .

١ - نشأة النحو ص ٢٢ .

٢ . طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٥ .

٣ . نزهة الألباء . ترجمة الرّؤاسيّ . ومعجم الأدباء ١٨ / ١٢٢ . إنباه الرواة ٣ / ١٨ ، ١٩ .

٤ . هو معاذ بن مسلم الهراء نسبة للأثواب الهرويّة لأنّه كان يبيعهها وهو عم أبي جعفر عن الكسائيّ ، ولم يعرف عنه مصنّف .

٥ . نشأة النحو ص ٢٤ .

ويتلخص دوره بأنه جمع في كتابه . الذي لُقّب عند المتقدمين بـ(قرآن النحو) ولُقّب عند المتأخرين بـ(إمام النحاة) . عمن سبقه ، فأوعى واستوفى البحث في مسائل النحو ومبادئه فوقى وضمّ فيه من الشواهد النحويّة نثراً ، وشعراً ما كان كافياً في مدّ الدراسة النحويّة بالمادة الوافية للاستشهاد والتدليل .

مضافاً إلى ما قام به من موازنة بين الأقوال ومحاكمة للآراء التي استعرضها في الكتاب ، وما أبداه من رأي واختيار ، ففتح بذلك طريقة الرواية الصادقة والرواية الجادة الواعية أمام الباحثين والدارسين .

وبكتاب سيبويه توافرت مادة الدرس النحويّ توفراً كاملاً ، مما جعل العلماء يفتنون به معتكفين في محرابه ، وعاكفين على دراسته وتجليّة مقاصده ، واستمرار فوائده ، حتى قيل (إنّ عدد العلماء الذين فتنو بكتاب سيبويه وتخصصوا فيه دراسة وتأليفاً يقرب من مائة عالم في سائر الأقطار العربية المختلفة).^١

وقد ازداد هذا العدد زيادة ملحوظة ، وقراءة لكتاب الأستاذ كور كيس عوّاد (سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً .) يتوقف القارئ على ذلك بوضوح .

وبصنع سيبويه وأستاذيه يونس والخليل تكاملت للبصريين أصولهم في استنباط النحو ومناهجهم في تقعيده ، وفروعهم في وضع مسائله ، فكان لهم مذهبهم النحويّ وكانت لهم مدرستهم النحويّة التي هي أوّل مدرسة نحويّة في تأريخ النحو والنحاة .

ويذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى أنّه قد جمع أسماء من أسند إليهم رأي نحويّ بكتاب سيبويه مرتبة على تواريخها في الإحصاء الآتي:^٢

١. عبد الله بن أبي إسحق (ت ١١٧هـ) في ٦ مواضع .
 ٢. عيسى بن عمرالثقفيّ (ت ١٥٠هـ) في ١٨ موضعاً .
 ٣. أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) في ٣٩ موضعاً .
 ٤. الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) في ٣٧٦ موضعاً .
 ٥. يونس بن حبيب (ت ١٨٥هـ) في ١٥٥ موضعاً .
- أمّا الدكتور حسن عون ، فيذهب إلى أنّ كتاب سيبويه قد ضمّ (٨٥٨ رأياً) للأئمة السابقين عليه . مثل الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، والأخفش الأكبر ، وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، وأبي زيد الأنصاريّ.^٣

١. تطوّر الدرس النحويّ . د/ حسين عون . القاهرة . ١٩٧٠م ص ٥٣

٢. في أصول النحو الأستاذ / إبراهيم مصطفى (مقال مجلة مَجْمَع اللغة العربيّة ج/ ٨ سنة ١٩٥٥م ص ١٣٨ ، ١٣٩)

٣. أول كتاب في نحو العربيّة ، د/ حسن عون (مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية سنة ١٩٥٨م)

٢. **اليزيديّ (ت ٢٠٢ هـ)** ، أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدويّ أبو محمد اليزيديّ كان مقرئاً ، كما كان نحوياً لغوياً . بصريّ المذهب ، أخذ العربيّة عن أبي عمرو وابن أبي إسحق الحضرميّ ، كما أخذ اللغة والعروض عن الخليل . يُعدُّ من فصحاء العرب ، العالمين بلغتهم ، ونحوهم ، من مؤلفاته (كتاب المختصر في النحو) و (الممدود والنقط والشكل .)^١

٣. **أبو زيد (ت ٢١٥ هـ)** ، هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ . كان إماماً مشهوراً عالماً باللغة ، والنحو . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، ورؤبة بن العجاج (ت ١٤٥ هـ) . وقد أخذ عنه اللغة أكابر النّاس ، منهم سيبويه ، وحسبك^٢ ، قال أبو حاتم عن أبي زيد : (كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان . قال : فإذا سمعته يقول : حدثني من أثق بعربيّته فإنّما يريدني)^٣.

٤. **الأصمعيّ (ت ٢١٦ هـ)** ، هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن أصمع بن علي بن أصمع الباهليّ أحد أئمة اللغة ، والغريب ، والأخبار والمُلح ، والنوادر . روى عن أبي عمرو بن العلاء . وعليه قرأ أهل الكوفة أشعارهم ، وكانوا يقصدونه لمّا مات حماد الراوية ؛ لأنّه كان قد أكثر الأخذ عنه .

الطبقة الثانية الكوفيّة . ومن أشهر علمائها :

١. **الكسائيّ (ت ١٨٩ هـ)**^٤ ، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائيّ ، إمام الكوفيين في النحو ، واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، سمي بالكسائيّ ؛ لأنّه أحرم في كساء ، وكان من أهل الكوفة وكان شيخ القراء فيها . مالت نفسه في الكبر إلى النحو لما بين النحو والقراءة من رِحمٍ .

وتخبرنا كتب الطبقات ، أنّه ذهب إلى البصرة ولقي الخليل وأخذ عنه ، وسأله عن علمه : من أيّ شيء استفاده ؟ فقال له الخليل : (من بوادي الحجاز ونجد وتهامة) . فأسرع إليها الكسائيّ ، وأقام فيها مدة طويلة ، وكتب فيها عن العرب الخُصّ كثيراً من أشعارهم ثمّ عاد إلى بغداد يحمل زاده الجديد ، فوجد الخليل بن أحمد قد مات . فناظر سيبويه مناظرته المشهورة . وخلا له الجو بعد ارتحال سيبويه عن البصرة ، فقرأ كتاب سيبويه عليّ الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١١ هـ) ثمّ استقلّ عن مذهب البصريين في بعض أصول مذهبهم وفي كثير من الفروع . حتى كوّن من الكوفيين جبهة قوية ، ثبتت أمام الجبهة البصريّة ، ووقفت منها موقف النّد للنّد ، مما جعله يُعتبر المؤسس الحقيقيّ للمذهب الكوفيّ في النحو ، من مؤلفاته معاني القرآن ، مختصر في النحو ، والمصادر والحروف ، وغيرها .

الطبقة الخامسة من البصريين . ويمثلها كل من :

^١ - بغية الوعاة ص ٤١٤ ونزهة الألباء ص ٨١ وطبقات النحويين ص ٦٠

^٢ - مراتب النحويين ص ٧٤

^٣ - مراتب النحويين ص ٧٤

^٤ - بغية الوعاة ص ٢٣٦ ونزهة الألباء ص ٦٠

١. **الأخفش الأوسط (٢١١هـ)** ، هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش ، سمي بأوسط لأنه كان قبله الأخفش الكبير شيخ سيبويه الذي مضى الحديث عنه في (الطبقة الثالثة البصريّة) والأخفش الأوسط هو الأشهر ذكراً ، ولذا ينصرف الحديث إليه عند ذكر اسم الأخفش مجرداً من الوصف .
قرأ على سيبويه ، وكان أسنّ منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وهو أعلم تلاميذ سيبويه وأعلمهم بكتابه . ولذا كان يقول : ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلاّ عرضه على ، وكان يرى أنّه أعلم به مني ، وأنا اليوم أعلم به منه .^١ من مؤلفاته : معاني القرآن ، المقاييس ، الاشتقاق .

٢. **قطرب (ت ٢٠٦هـ)** ، هو أبو علي محمد بن المستنير البصريّ المعروف بقطرب ، كان أحد العلماء المشهورين في اللغة والنحو . أخذ عن سيبويه ، وعن جماعة من العلماء . سماه سيبويه (قطرب) لأنه كان يخرج فيراه بالأسحار علي بابيه فيقول له : إنّما أنت قطرب ليل^٢ . صنّف في العربيّة ، الأضداد ، إعراب القرآن ، العلل في النحو ، ومجاز القرآن ، والغريب في اللغة^٣ .

الطبقة الثالثة الكوفيّة . ونكتفي بذكر اثنين من أشهر علمائها :

١. **الأحمر (ت ١٩٤هـ)** ، هو أبو الحسن علي بن المبارك . كان مُحِبّاً للعربيّة ذكياً فطناً حريصاً علي الاستزادة من العلم . فاق أصحاب الكسائيّ ، وتبوّ مكانته ، يقول عنه ثعلب أنّه يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو . صنّف التصريف ، وتقنن البلغاء^٤ .

٢. **الفراء (ت ٢٠٧هـ)** ، هو أبو ذكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلميّ المعروف بالفراء ، ولقّب بذلك لأنه كان يُفري الكلام .

تلقى عن الكسائيّ كما سمع الأعراب . ويرى البصريون أنّه أخذ عن يونس بن حبيب ، وأهل الكوفة ينفون ذلك ، وعلى الرغم من أنّه كان زائد العصبية على سيبويه ، فعند وفاته وجدّ كتاب سيبويه تحت رأسه . اتصل بالخليفة المأمون ن فأنّده لتأديب ابنه واقترح عليه أن يؤلف كتاباً في أصول النحو ، فقدّم له بعد سنتين كتاب (الحدود) مشتمل على ستّة وأربعين حداً في الإعراب . وله من المؤلفات التي وصلت إلينا (معاني القرآن) الذي عالج كثيراً من المسائل اللغويّة والنحويّة . وله مجموعة من المؤلفات الأخرى .

وباستعراض سير علماء طبقات هذا الدور (النشو ، والنمو ، والارتقاء) البصريّ الكوفيّ . يمكننا الآن أن نتلمّس منهج ، وأثر علماء هذا الدور في بلورة الفكر النحويّ بصورة عامة والأصول النحويّة بصورة خاصة ، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

١ . نشأة النحو و تأريخ أشهر النحاة ص ٢٤

٢ . القطرب دويّبة صغيرة تدبّ ولا تفتر ، فتسعى طول نهارها ، ولا تستريح .

٣ . طبقات النحويين ص ١٠٦

٤ . طبقات النحويين ص ١٤٧ ، و البغية ص ٣٣٤

١- تكاملت للبصريين أصولهم في استنباط قواعد النحو ، وذلك بفضل صنيع كل من سيبويه وأستاذه الخليل ويونس فظهرت بذلك بصمات أول مدرسة نحويّة في تأريخ النحو والنحاة ، ذات منهج متضح المعالم ، والقواعد ، والفروع .

٢- استغلّ علم النحو بالمعنى السابق عن المباحث اللغويّة الأخرى من أمثال علم اللغة ، والأدب ، والأخبار .

٣- ابتدأ هذا الدور وأخذ العلماء في درسهم النحويّ ، ومباحثه ، سمتاً آخر غير ما اتجهوا إليه في الماضي ، وكذلك نشطوا في الاستقراء للمأثور عن العرب وفي إعمال الفكر ، واستخراج القواعد ، وربما كان مبعث ذلك النشاط هو حدة التنافس التي اشتعل أوارها بين العلماء في المدرستين ، فرام كل من علماء المدرستين (البصريّة والكوفيّة) الظفر على الآخر .

٤- عنى الكوفيون بالدراسات الصرفيّة على يد أبي جعفر الرّؤاسيّ ، حتى فاقوا فيه البصريين ، وسبقوهم إلى استنباط كثير من قواعده ، فأعْتَبَرُوا المؤلفين الحقيقيين في علم الصرف كما قيل .

٥- ظهور مجموعة من المؤلفات النحويّة والصرفيّة في هذا الدور . أشهرها (الكتاب) لسيبويه ، والذي يُعدُّ أعظم أثر باقٍ في الدراسات النحويّة . ويُمثّل آراء النحويين البصريين المؤسسين ، وبه تخرّج نحاة البصرة ، والكوفة ، وعلى منهجه انتكأت الدراسات النحويّة لاحقاً .

٦- يمكن القول على خلفية ماتقدّم أنّ المذهب الكوفيّ قد استمد من المذهب البصريّ كثيراً من أصوله ، وفروعه ؛ لأنّ كل من الكسائيّ ، والفراء قد درسا كتاب سيبويه ، تعلما منه النحو ، وعلى منهج نحاة البصرة بنو نحوهم ، وبقياسهم قاسوا .

٧- إنّ حركة التناظر ، والجدل في النحو إبان القرن الثالث الهجريّ ، والذي كان يعلو فيه الخلاف في قضايا نحويّة ، كالاختلاف على المصطلحات التي تُسمى بها الأشياء ، مثل (الجرّ) الذي يسميه الكوفيون (الخفض) و (ضمير الفصل) الذي يسميه الكوفيون (عماداً) وغير ذلك من القضايا النحويّة والتي لم تكن بذات أهمية . وقد امتلأت بها المؤلفات النحويّة مضافية بذلك تشويشاً على الفهم ، مؤداه عدم استساغة المادة العلميّة .

٨- إنّ من أكثر المصطلحات الأصوليّة ظهوراً في القديم : هي (السماع . القياس . العلة . الإجماع) وحيث لم يكن هناك أيّ أثر لمصطلحات كـ (الاستصحاب . الاستحسان) مما يدل على إنّها مصطلحات قد نشأت في عصور النحو المتأخرة .

٩- الإقرار بأنّ علم النحو قد نبع في بداياته الأولى . قبل أن يذهب فيه علماؤه المتأخرون ، مذاهب أهل الفلسفة والمنطق . من نُبّع العربيّة الصافية ، وانبثق من طبيعتها ومقوماتها على أيدي العرب أنفسهم ، والذين أبدعوا علم النحو ابتداءً .

وخاتمة القول هكذا نشأ علم النحو أول أمره صغيراً ، شأن كل علمٍ ، وكل فنٍّ ، وقد كانت نشأته في الصدر الأوّل للإسلام . حيث نشأ نشأة عربيّة محضة على مقتضى الفطرة ، ثمّ تدرّج في وضعه ، وتكوينه ، ونموّه ، ونضجه ، وإكتماله شيئاً فشيئاً تمشياً مع سُنّة الترقّي ، حتى كُملت

أبوابه ، غير مقتبسٍ من أيّ لغةٍ أخرى ، لا في نشأته ولا في تطوّره ، وتدرجه ، حتى وصل إلى طور الترجيح والبسط في التصنيف .

أمّا أصوله فقد ترعرعت في كنفه بسيطة ، غير موعلة في الفلسفة ، بسيطة في الفهم عند العلماء الأوائل . وإنّما أكتنفها الغموض ، والصعوبة حينما اتجه بها المتأخرون من علماء النحو إلى وجهة المنطق والفلسفة . كذلك لم يهتمّ الأقدمون من علماء العربيّة بإيجاد حدود تعريفية للمصطلح الأصولي لعلم النحو وذلك بدءاً من أوّل مؤلّف نحويّ .

وخلاصة القول أنّ النحو وليد ظروف المجتمع العربيّ الجديد ، وأنّ أبا الأسود لم يضعه بقواعده ، ومصطلحاته ، وتعريفاته ، وإنّما انحصر دوره في تمهيد السبيل بوضعه للبنات المنهجية الأولى لهذا الفكر .

وكما أنّه ليس من اليسير الحديث عن تطوّر التفكير النحويّ ، بدون الرجوع إلى ما أُلّف من كتبٍ ، أو رسائل في النحو . ومعلوم أنّه لم يبقَ لنا شيء من هذه التآليف ، ولا نجد حول العصر الذي يفصل بين سيبويه ، وأبي الأسود الدؤليّ إلاّ أقوالاً متناثرة . ولعلّ العقبات التي يلاقيها الدارس لهذه الفترة أعسر تذليلاً من الصعوبات التي تعترضه في كشف الغطاء عن بداية النحو ، فمساعي أبي الأسود قد تجسّمت في وثيقة بقيت لنا وهي النصّ القرآنيّ مضبوطاً بالحركات والذي ويمكن من خلاله أن نلمس أثر عمله ومدى تصويره لمظاهر النحو . أمّا آثار خلفه ، باستثناء إعجام المصحف وهي إلى الرسم أقرب منها إلى النحو ، فلا تبرز في أي أثرٍ من الآثار الباقية ، ولا يخفى أنّ دراسة تطوّر التفكير النحويّ بدون الآثار التي تجسّم ذلك التطوّر ، أو تتضمن صده ، عملٌ يكاد يكون مستحيلاً .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

النحو وصلته بأصول الفقه .

المبحث الأول : مَنَهَجُ أصول النحو وفقاً لأصول الفقه.

المطلب الأول : دواعيها وأسبابها .

لقد كان لمنهج البحث الأصولي أثره الكبير في منهج البحث النحوي في ناحيتين :

الأولى : تشخيص الأدلة .

الثانية : أوجه دلالتها .

وربما علل بعض النحويين ذلك : بأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من

منقول .

والناظر إلي ذلك الأمر يجد أن في تشخيص أدلة النحو لدى النحويين ، نفس ما لدى الأصوليين من النصّ (السماع) ، والقياس ، والإجماع ، والاستحسان ، والاستصحاب ، وغيرها ، وكذلك في أوجه دلالتهم نراهم يبحثون . كما بحث الأصوليون . في طرق حمل النصّ ، وثقة نقله ، والرواية عن التواتر والآحاد ، والمرسل والمجهول ، وشروط ذلك كما يتحدثون عن إجماع أهل العربيّة ومتى يكون حجة ؟ ، ومتى تجوز مخالفته ، وعن أنواع من الإجماع أخرى ، كإجماع العرب ، والإجماع السكوتيّ ، وإحداث قول ثالث.

أيضاً نجد أنَّ النحويين قد تكلموا عن أقسام القياس : كقياس العلة ، و قياس الشبه ، و قياس الطرد .

وكذلك تكلموا عن أركان القياس الأربعة : الأصل ، الفرع ، الحكم ، العلة ، وشروط هذه الأركان .

وقد خصَّ النحويون كل ذلك بمباحث غاية في الدقة تحدثوا فيها عمّا تحدث عنه الأصوليون وخاصة العلة .

وكذلك تكلموا عن الاستصحاب بما يشبه كلام الأصوليين ولم ينس بعضهم أنَّ يجعل من أدلته الاستحسان .

وكذلك لم ينسوا أنَّ يختصوا أصولهم بما تختص به أصول الفقه عادة من باب التعارض والترجيح وقد ذكروا في هذا الباب ، تعارض النصوص ، وتعارض الأقيسة ، وتعارض النص والقياس وأمثال ذلك .

بعد هذا العرض الموجز لِمَا يسميه هؤلاء المؤلفون بـ(أصول النحو) يستطيع الباحث ، وبأدنى نظر أنَّ يشخص الأثر الكبير لمنهجة أصول الفقه عليه ، خاصة وأنَّ الذين ألفوا هذه الأصول . وإنَّ إدعى كل منهم أنَّه مبتكرها . كانوا حريصين على الاعتراف باتباعهم حدَّ أصول الفقه .

وحيث يقول ابن جني وهو أوَّل من كتب في هذه الأصول : (لم نر أحداً من علماء البلدين . البصرة والكوفة . تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام ، والفقه .)

ويقول ابن الأنباري : (ألحقنا بالعلوم الثمانية . يقصد علوم الأدب . علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو على حدِّ أصول الفقه . فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا خفاء به ، لأنَّ النحو معقول من منقول كما أنَّ الفقه معقول من منقول .)

ويقول السيوطي عن كتابه الاقتراح : (في علمٍ لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أُنقِّم إلى تهذيبه ، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه)^١ مع أنَّه نقل في كتابه الاقتراح جُلَّ ما قاله ابن الأنباري في (لمع الأدلة) ، وما قاله ابن جني في (الخصائص)

ولذا فكل متتبع لأصول النحو ومباحثه عند مؤلفات العلماء الثلاثة المتقدمين . وبخاصة عند الانباري والسيوطي . يجد أثر أصول الفقه شائعاً في تعريفاتهما ، وتقسيماتهما وشروطهما وأحكامهما ، بل فإنَّ ظاهرة تقليد المؤلفين من النحاة ، للفقهاء و الأصوليين في وضع كتب على غرارهم . في العصور المتأخرة . قد كان شائعاً ، فهذا أبو البركات ابن الأنباري في كتابه الإنصاف يقول : (إنَّه وضعه في المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة)^٢ ومثل ذلك قاله في مقدمة الإغراب في جدل الإعراب^٣ . وتبعه السيوطي في (الأشباه والنظائر النحوية) كذلك .

١ - الاقتراح ص ١٠

٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / خطبة المؤلف .

٣ - مقدمة الإغراب في جدل الإعراب

فإن كانت تلك هي المنهجية التي اتبعها علماء النحو في وضع أصولهم ، على غرار أصول علم الفقه ، تأثراً بالنموذج الجاهز ، والذي روي فيه نموذجاً جاهزاً أمكنهم احتذاءه ، فأصبح بذلك علم أصول الفقه مصدر إلهام للفكر الأصولي النحوي .

وإن كان من غير المهم هنا معرفة تأثير النحاة بالأصوليين ، فإن المهم هو التساؤل الآتي : ما هي الطرق التي اتبعها هؤلاء النحاة في تأصيل هذه الأصول ؟ والحكم بعد ذلك على مقدار قيمتها .

المطلب الثاني : الطرق المتبعة لتأسيس الأصول .

المعروف أنَّ النحو وُلِدَ أشبه ما يكون بالصناعة الكاملة من ناحية المنهج ، والاستنتاج ، في كتب المدرستين وبخاصة في كتاب سيبويه ، ومعاني الفراء . وإذا كانت هناك إضافات تستحق الذكر بعد هذين الكتابين (فهي بلا شك حدثت قبل تأسيس الأصول النحوية وذلك لأنَّ النحو بعد القرن الرابع بدأ يجتر نفسه ، ويدور . كما هو معروف . حول حلقة مفرغة من التعليقات ، والأوهام ولكنها لا تخرج في الغالب عما جاءت به المدرستان من مسائل ، وأحكام)^١ .

والي ذلك يذهب الدكتور مصطفى جمال الدين إلى أنَّ الأصول أياً كانت سواءً للفقه أم للنحو ، أم للأدب أم لأي فن آخر (ما هي إلا مناهج ، وأصول بحث تقوم عليها أحكام ذلك الفن وقضاياها)^٢ .

ولمَّا كانت أصول النحو كمنهج بحثي قد جاءت متأخرة جداً عن دراساته الأولية ، أو فالنقل مباحته التي عُرِفَتْ بدءاً في عصور التقعيد الأولى ، وحيث كان ينبغي أن تكون أصول البحث في رتبة سابقة ، أو موازية للبحث أو المبحوث فيه ، كأساس يراد البناء عليه وإن كُنا لا نغض الطرف عن بعض المصطلحات الأصولية ، والتي رافقت نشأة التقعيد . فماذا يراد إذن بهذه الأصول التي جاءت متأخرة جداً عن النحو ، باعتباره صناعة قائمة ، وباعتبارها أصول مستعارة من أصول علم آخر قام جنباً إلى جنب مع علم النحو ، وبدأ بناء العُلمين معاً يقيمونها في عصر متقارب ، ولا بد أن يكون لكل منهما أسسه ومناهجه الملائمة لطبيعته . ومن هنا يذهب الدكتور مصطفى جمال الدين : إلى أنَّه من حيث الأساس فهناك تفسيران مقبولان لتدوين أصول أي علم بعد قيامه واكتماله ويتمثلان في طريقتين هما^٣ :

١ . النحو وصلته بأصول الفقه . مقال مجلة تراثا العدد ١٥ ص ١٠٣ السنة الرابعة ، د/ مصطفى جمال الدين .

٢ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٤

٣ - النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٤

١- الطريقة التأسيسية النظرية ، وهي أن يكون هذا التدوين (نقدياً نظرياً) وذا طبيعة جدلية منطقية أي : أن واضعي تلك الأصول نظروا في أحكام وسائل الفن القائم ، فلم تعجبهم أصوله ومناهجه المهروزة ، لذلك طفقوا يحققون القواعد والأصول المثلى التي يجب أن يقوم عليها بناء الفن ، سواء أكانت وسائله وأحكامه السابقة صحيحة في معيار هذه الأصول الجديدة أم فاسدة .

ويسوق الدكتور مصطفى جمال الدين مثلاً لهذه الطريقة بما اتبعه الإمام الشافعي . ﷺ . في تأسيس أصوله وبناء فقهه ، مخالفاً فيه الفقه القائم في مدرستي الكوفة والمدينة ، أصولاً وأحكاماً قائلاً : لأن أصول الشافعي ومناهجه الجديدة تبطل من أصول مالك . ﷺ . ما كان يعتمد من إجماع أهل المدينة ، والمصالح المرسله ، وسنة الصحابة ، وغيرها ، وتبطل من أصول العراقيين ، و أبي حنيفة . ﷺ . وطلابه ، ما كانوا يرونه من الإجماع السكوتي ، والاستحسان ، والرأي ، وما كانوا يشترطونه للسنة من شروط تضيق دائرة الاعتماد على الحديث النبوي (ولذلك كانت تسمى هذه الطريقة أحياناً بطريقة الشافعية ، و أحياناً (بطريقة المتكلمين)^١ .

٢. الطريقة الوصفية التسجيلية ، وهي أن يكون هذا التدوين في جملته وصفاً لخطوات أصحاب الفن القائم وطبيعته حينئذ طبيعة تاريخية ، أي إن واضعي تلك الأصول رجعوا إلى مسائل هذا العلم وأحكامه فلاحظوا أن العلماء السابقين كانوا يبنون حكمهم في هذه المسألة على هذا الأصل ، وفي تلك المسألة على ذلك الأصل ، وفي ثالثة على أصل ثالث ، وهكذا إلى أن استقرؤا مسائل العلم كلها ، وضموا الأصول المتشابهة بعضها إلى بعض فحصل لهم نتيجة استقراءهم الشامل وملاحظتهم الدقيقة مجموعة من أصول هذا العلم ومناهجه .

ويسوق الدكتور مصطفى جمال الدين مثلاً لهذه الطريقة وهو ما دُوت به أصول الفقه عند الحنفية ، وسميت بـ (طريقة الفقهاء) على أساس أن المأثور عن أقطاب المذهب وفقهائه كأبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن . هي كتب الفقه فقط . وكانت هذه الكتب تضم المسائل التي تُعرض لهم فيحكمون فيها ، وقد يختلفون فيما بينهم فيحتج كل منهم لرأيه ، ومن هذه الحجج استنتاج فقهاء المذهب . بعد ذلك . الأصول التي كان الفقهاء الثلاثة يبنون أحكامهم عليها ولذلك تجد أصول الفقه عند الأحناف كثيرة الاستشهاد بفروع المذاهب الفقهية^٢ .

وعلى هاتين الطريقتين (التأسيسية النظرية) و (الوصفية التسجيلية) يبني الدكتور مصطفى جمال الدين رأيه قائلاً : (إن أصول النحو ليست نظرية ولا وصفية وذلك تأسيساً على ما ساقه من تفسيرات للطريقتين المتقدمتين قائلاً : إنما هي عمل تقليدي صرف لأصول علم آخر يبعد كثيراً بطبيعته ومصادر أحكامه عن علم النحو)^٤ . نافياً كونها ليست تأسيسية نظرية لسببين هما :^٥

١ - النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٤

٢ - النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٤

٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٤

٤ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٥

٥ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٥ . ص ١٠٦

السبب الأول . إنّ بناء هذه الأصول لم يعملوا عمل الشافعيّ ، فيغيروا من مناهج النحو ومسائله ومصادره أحكامه التي كانت قائمة في مدرستي الكوفة والبصرة النحويتين ، كما فعل الشافعيّ ، مع أصول مدرستي الكوفة والمدينة الفقهيتين فيقدموا لنا نحواً جديداً على غرار فقه الشافعيّ مناهجه ، وجدة مناهجه بل كل ما أحدثوه أنّهم عمدوا إلى تلك المسائل والأحكام السابقة فبحثوا في عللها ، وأسبابها وتجادلوا في ذلك ثم طال بهم الجدل حتى انتقلوا من علة الحكم إلى علة العلة وعلة علة العلة ، التي سميت أحياناً بالعلل الأول ، والعلل الثانوي ، والعلل الثالث وأحياناً بالعلل القياسية والعلل الجدليّة . والتي رفضها ابن مضاء القرطبيّ (ت ٥٩٢هـ) في كتابه الردّ على النحاة ، وقبّل منها العلة الأولى في رفع (زَيْدٌ) من (قَامَ زَيْدٌ) لأنّه فاعل وذلك لأنّ ما عدا هذه العلة (لا يزيدنا علماً بأنّ الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم .)^١

والحق في ذلك مع ابن مضاء لأنّ هذه التعليقات المتتالية إنّشأها لهذه الصناعة اللغويّة ، بمصطلحات صناعاتٍ أخرى . كل امتيازاتها أنّها كانت أكثر جلبية منها فظهرت كتبهم النحويّة المتأخرة خليطاً من فنون مختلفة .

السبب الثاني . إنّ بناء هذه الأصول كانوا يصرحون بأنّ طريقتهم في جمعها هي (طريقة الفقهاء) أي أنّهم جمعوها مما تفرّق من مناهج النحاة السابقين ، كما جمع الأحناف أصولهم مما تفرّق من مناهج فقهاء المذهب .

يقول ابن جنيّ . وهو أقدم واضعي هذه الأصول . وأكثرهم دقة وملاحظة واستيعاباً . بعد بحث مستفيض في تخصيص العلل (وأعلم إنّ هذه المواضع التي ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا . يعني البصريين . وعَنَوْهَا ، وإنّ لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنّهم لمّا أرادوا وإيّاها نووا ، ألا ترى إنّهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا : إنّ عِلَّةً (شدّ و مدّ) ونحو ذلك في الإدغام ؛ إنّما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ...)^٢ ثم يضرب أمثلة أخرى يقول في نهايتها : (فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقاً قدّمناه نحن مجتمعاً)^٣

ثم يشبّه عمله هذا بعمل الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة فيقول : (وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن . رحمه الله . ، إنّما ينزع أصحابنا منها العلل ، لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضه إلى بعض الملاطفة والرفق ، ولا تجد له عِلَّةً في كلامه مستوفاة محررة ، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكّور .)^٤

١. الردّ على النحاة ص ٢٠

٢. النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٧

٣. الخصائص ١/٤٤ وما بعدها .

٤. الخصائص ١/١٤٤

٥. الخصائص ١/١٦٣

أمّا الدكتور مصطفى جمال الدين ، فينفي عن أصول النحو العربيّ كونها ليست وصفية تاريخية بقوله : (لأنّها . مع التصريح الواضح من ابن جنيّ أنّه اتبع في تأسيس أصوله (طريقة الفقهاء) وهي وصفية تاريخية نجد إنّ أصوله النحوية أصول من تأخر عنه ليست لها تلك الطبيعة الوصفية التسجيلية لأصول الأحناف وذلك لأنّ ملاحظاته وملاحظات أصحابه ، في الواقع لم تأخذ طريقها الطبيعيّ فتعمد إلى مسائل النحو الذي يؤرخون له ، ومواضع الخلاف بين أقطابه كعيسى بن عمر الثقفيّ (ت ١٤٩ هـ) والخليل بن احمد (ت ١٧٠ هـ) وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) من البصريين والفراء (ت ٢٠٨ هـ) وهشام الضرير من الكوفيين ، وطرائق كل فريق من هؤلاء للاحتجاج لرأيه ، ليستنتجوا من إحصائها وتصنيفها أدلة علماء النحو وأصولهم التي بنوا عليها مسائله ، كما صنع فقهاء الحنفية في استنتاج أصولهم من كتب أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وإنّما عكسوا القضية فركبوا الطريق من نهايته وعمدوا إلى أدلة أصول معرفة لعلم آخر هو الفقه، فجعلوها بداية شوطهم وحملوها فروع علم آخر لا يمت إليها بصلة بحجة (أنّ كلا منهما معقول من منقول) كما يقول ابن الأنباريّ ولو أنّهم ركبوا الطريق الصحيح لما وجدوا في كتب قدمائهم شيئاً من هذه الأصول ، عدا السماع والقياس^١.

وتأسيساً على ما تقدم ذكره ، فالننظر في قيمة هذه الأصول التي نقلها علماء النحو من الفقه إلى النحو ولنرى هل وفقوا في هذا النقل ؟ وليكن مبتدئنا النصّ أي السماع .

^١ - النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٨

المبحث الثاني : السماع بين النحاة والفقهاء .

المطلب الأول : السماع في مرحلة النشأة .

تنشأ الدراسة اللغوية عادة من تأملات يسيرة في اللغة المحكية ، ثم يتسع مداها فتنقل من التأملات إلى الملاحظات ، فالاستقراء ، فوضع القواعد والأصول.

وكل هذا يحتاج إلى جهد ، وزمنٍ غير قصير ، إذ لابد للغوي في البدء من جمع للمادة اللغوية ، وهذا بدوره ليس بعمل سهل ، إذ نجده مضطراً ليكون عمله دقيقاً إلى تصنيف ما جمع من اللغة ثم تقسيم الرقعة المكانية التي يدرسها إلى مناطق ذات لغة فصيحة وأخرى دونها ، وثالثه لا تعتمد لغتها ويقوده أي . اللغوي . هذا إلى وضع معايير للفصاحة يرجع إليه في تصنيفه وتقسيمه .

ولاشك أن اللغة المحكية أو المنظومة ذات قوانين يراعيها المتكلم بدقة ، ويصدر عنها في كلامه ولكنه لا يشعر بالعناء ، بل إنه لا يكاد يفكر فيها لأنها عنده لا تزيد على عادات اعتادها منذ أن تعلم اللغة من المحيط الذي حوله ، وعمل اللغوي أن يكشف عن تلك القوانين المرعية ، وأن يوضح القواعد التي يتقيد بها المتكلم الأصيل .

وهذا ما يستلزم من اللغوي أن يكون دقيق الملاحظة ثاقب النظرة متصفاً بالصبر والأناة حتى ينفذ ما وراء الظواهر الصوتية ويقف على الحقيقة المستترة فيها .

(وعليه يكون السماع عملية صعبة ، فهو مجموعة من الأعمال ، تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد ويقوم بين البدء والانتها ، والتصنيف ، والتقسيم ، والاستقراء على أن السماع لا يقف عند حدود الاستنباط بل تناط به أعباء أخرى ، ومن غير العسير تحديد المهمات التي توكل إليه .)^١

والسماع في مرحلة النشأة (لا يزيد على استنباط القوانين في اللغة المحكية ولكنه في المراحل المتأخرة يصبح طريقة من طرائق الاستدلال الكثيرة ، كالقياس والعلة ، والسبر ، والتقسيم ،

^١ . أصول النحو محمد خير الحلواني ص ١٦

والاستدلال بالأولى ، فيستعمل لتحقيق قاعدة أو إنكار ظاهرة وبهذا يفقد أهميته لأتّه قام بما أوكل إليه في مرحلة نشأة العلم.^١

إذاً فالقواعد العامة للنحو قد وصل إليها النحاة من خلال ملاحظاتهم اليسيرة لتراكيب اللغة ، فقد اهتموا إلى قوانين المرفوعات ، كالفاعل والمبتدأ والخبر ، وقوانين المنصوبات ، كالمفعولات ، والحال والتمييز ، وقوانين الاسم المجرور بالحرف ، أو بالإضافة اهتموا إليها من الملاحظات الأولى في مرحلة النشأة .

وكلما أوغل اللغويون في الدرس وقفوا أمام ظواهر تحتاج إلى مزيد من التأمل ، والتتبع ، والاستقراء ، فالنحويّ المعروف عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) يعرف أنّ (ليس) يأتي بعدها اسمان ، أولهما مرفوع وثانيهما منصوب ، ذاك هو استقراءه ، ولكنّه سمع أنّ نحوياً آخر هو أبو العلاء (ت ١٥٤هـ) يجيز رفع الاسم الثاني ، إذا نقض نفي (ليس) بأداة الحصر (إلا) ، تقول (لَيْسَ الرَّجُلُ إِلَّا الْكَرِيمُ) ، فأتاه كالمستكر ، وقال له : (ما شئ بلغني أنّك تجيز : (ليس الطيبُ إِلَّا المسكُ) فأجابه أبو عمرو (دُهِبَ بِكَ يَا أبا عَمْرٍ ، نِمْتُ وَأَدْلَجَ النَّاسُ ، ليس في الأرض حجازي إِلَّا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إِلَّا وهو يرفع .)^٢

فأبو عمرو هنا يحتج لما أجاز به وصل إليه استقراءه من لهجات العرب وعيسى بن عمر ينكر الظاهرة في البدء لأتّه لم سمعها ولم يستقرئها ، حتى إذا وقفه أبو عمرو على الحقيقة أخذ بها .

ويتجلى لنا السماع في كتاب سيبويه ، والذي يُعدُّ بعد مَجْمَعاً للتراث النحويّ في مرحلة زمنيّة تقع بين سنة تسع وستين ، و سنة ثمانين ومائة للهجرة ، بما يحويه من المادة اللغويّة المجموعة من آي القرآن وشواهد الشعر ، وما لا يحصى من كلام العرب وأحاديثهم ، ومع ذلك كله فإنّ سيبويه لم يكن يأخذ كل ما يقع له من كلام العرب ، وإنّما كان منهجه أنّ يأخذه إمّا من أفواه الفصحاء من البداية ، وأمّا من شيوخه الذين سمعوه من العرب . وإنّك لو اجد في كتابه كثيراً من عبارة (سمعناه ممن يوثق بعربيته) ، أو قوله : (إنّنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : ...)

وهذا ما يمكن أن يقال عن مفهوم السماع . أمّا فيما يخصّ النصّ أو السماع بين النحاة والفقهاء فهناك نصوص مشتركة بين الفقهاء والنحاة والتي سيأتي الحديث عنها في المطلب الثاني .

المطلب الثاني : النصوص المشتركة بين النحاة والفقهاء فيما يخصّ أصل السماع.

أ . القرآن والسنة .

١ . أصول النحو محمد خير الحلواني ص ١٦

١ . أمالي القالي ٣/٣٩ ، و طبقات النحويين ، واللغويين ص ٢٨ ، والمزهر ٢/٢٧٧-٢٧٨

أولاً . القرآن : وهو أهم الأدلة السمعية المشتركة وأهميته تتبع من كونه النص المتواتر وصوله إلى كل من النحوي والفقهاء . أمّا استفادة كل منهما من هذا الدليل المقطوع به تختلف باختلاف طبيعة المُستدلّ عليه عندهما ويتضح ذلك من خلال الآتي :

إنّ النحو يمكن أن يستنبط من كل آية في كتاب الله ، وذلك لأنّ طبيعة أحكامه تتعلّق بلفظ القرآن ونظمه وليس الآخر كذلك بالنسبة للفقهاء لأنّ أحكامه لا تصدر إلّا عن الآيات المتعلقة بأفعال المكلفين والمعروفة بآيات الأحكام وهي آيات معروفة ومرصودة في القرآن الكريم .
(فمصدر النحويّ من القرآن إذا غيّر مصدر الفقيه ، لأنّ نظر هذا يتعلّق بالشكل ونظر ذلك يتعلّق بالمضمون ، ويحتج هذا بكل ما في كتاب الله ، ويحتج ذلك ببعض آياته)^١

ودلالة النص القرآنيّ على المطلوب تختلف بين الفقيه والنحويّ فهي عند النحويّ (دلالة قطعية)^٢ وعند الفقيه (دلالة ظنيّة)^٣ لأنّ حكم النحويّ برفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً لا يختلف بين أن تكون الآية (نصاً) في مدلولها أو (ظاهر نصّ) ولكن حكم الفقيه يختلف بين النصّ والظاهر ، حتى اضطرّ الأصوليون لأنّ يبحثوا كثيراً في دلالات الصيغ من الأمر والنهي ، والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد ، وفي دلالات التثنية ، والإشارة والإيماء ، وفي مفاهيم الشرط والوصف والحصر والغاية وأمثال ذلك مما هو معروف وكل دلالاتها ظنيّة ، لأنّها كلها من ظواهر الكتاب .

من أجل ذلك كان ينبغي أن تكون (قواعد الاستنباط) من هذا النصّ تختلف بين مستنبط ومستنبط .

كما و إنّ مسألة الاختلاف وحجيتها ، مسألة لا تبحث عادة في أصول الفقه ، وربما في الفقه إلّا نادراً ، مثل جواز القراءة في الصلاة بإحدى هذه القراءات ، ولكنّ هذه المسألة سهلة جداً بالنسبة للنحويّ ، لأنّ أكثر القراءات متواترة ومرفوعة إلى الرسول ﷺ . وحتى لو افترضنا بأنّ القرآن لم ينزل إلّا بواحدة منها ، تبقى الأخريات من أقوى الحجج النحويّة لأنّها نصوص عربيّة فصيحة ، ورواتها من الصحابة والتابعين قوم فصحاء وفي قمة العصر الذي يحتج به عادة النحاة^٤ .

ولكنّ النحاة . مع ذلك . لم يبحثوا في حجّة القراءات ، ولم يحققوا فيها كما حقق الأصوليون في حجّة الظواهر ، بل إنّ النحاة وبخاصة نحاة البصرة لم يجعلوا القراءات مع تواترها أولى بالاحتجاج من شواهدهم التي أقاموا عليها قواعدهم وردّوا منها متهمين أصحابها باللحن أو الشذوذ ، لأنّها تخالف القاعدة التي بنوها علي الشاهد أو الشاهدين ، وربما كان هذا لشاعر مجهول أو امرأة

١ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٦

٢ . إفادة علم اليقين إذا دلّ على معنى يحتمل غيره

٣ . احتمال اللفظ لأكثر من معنى .

٤ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٠٨

من أسد أو تميم غير معروفة ، حتى انتقد ذلك الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) في أثناء شرحه لقوله تعالى في أول سورة النساء : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ﴿ النساء . ١ ﴾ وقراءة حمزة (ت ١٥٨هـ) ^١ ومجاهد (ت ١٠٠هـ) ^٢ لها بجر (الأرحام) التي رفضها البصريون لأنها مخالفة لقاعدتهم بعد جواز العطف على الضمير من غير إعادة حرف الجر ، وتجوز سيبويه لذلك مستشهداً ببيتين مجهولي القائل مثل :

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتننا * فاذهب فما بك والأيام من عجب .

بجر (الأيام) عطفاً على (بك) فعلق الفخر الرازي (والعجب من هؤلاء النحاة أن يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنّهما من أكابر علماء السلف في علم القرآن) ^٣

وقبل الرازي كان الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) يقول عن الاحتجاج بمثل هذه الأشعار على صحة الشيء المشتبه في القرآن : (لأن غاية ذلك يستشهد عليه ببيت شعر جاهلي أو لفظ منقول عن بعض الأعراب ، أو مثل سائر عن بعض أهل البادية...) ^٤.

ومن نماذج ما ردّ به النحاة بعض القراءات الصحيحة واتهامهم لقرائها وهم من فصحاء العرب .

١- ردّوا قراءة نافع المدني (ت ٩٩هـ) ^٥ وابن عامر الدمشقي (ت ١١٨هـ) ^٦ في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ ﴿ الأعراف - ١٠ ﴾ لأنها بالهمز حتى قال المازني : (إن نافعاً لم يدر ما العريّة) ^٧ وحجتهم في ذلك إن القاعدة تقتضي أن حرف العلة إذا كان زائداً يقلب عند التفسير (همزة) مثل (صحيفة و صحائف) (وعجوز وعجائز) ولكنّه إذا كان أصلياً لا يقلب مثل (معيشة ومعاش) . وعليه قراءة الجمهور. ولكن استقرأهم كان ناقصاً والقاعدة غير مطّردة فالعرب تجمع (مصيبة) على (مصائب) و (منارة) على (منائر) مع أنّ همزتها مقلوبة عن حرف أصلي .

١ . حمزة بن حبيب بن عمار ابن إسماعيل الإمام القدوة شيخ القراءة عنه أخذ القرآن كثيرون منهم الكسائي . أنظر

سير أعلام النبلاء ٩٠/٦ . ٩١ . ٩٢

٢ . هو مجاهد بن جبر الإمام شيخ القراء والمفسرين أبو الحجاج المكيّ الأسود مولى السائب أبي السائب المخزوميّ

. أنظر سير أعلام النبلاء ٤٥٠/٦ . ٤٥١

٣ . تفسير الرازي ١٦٢/٩

٤ . التبيان في تفسير القرآن للشيخ الطوسي محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) مطبعة الآداب . النجف الأشرف .

٥ . نافع بن جبیر ابن مطعم بن عدّي بن نوفل بن عبد مناف الفقيه الإمام الحجة . أنظر سير أعلام النبلاء ٥٤١/٦

٦ . هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم الإمام الكبير مقرئ الشام وأحد الأعلام ، روي أنّ سمع قراءة عثمان بن

عفان ، وثقه الكسائي وغيره . أنظر سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٥

٧ . صبح الأعشى . للقلقشندي . المطبعة الأميرية . مصر . ١٧٩/١

٢- ردّوا قراءة ابن عباس (ت ٦٨هـ)^١، وعروة بن الزبير (ت ٩٣هـ)^٢، ومقاتل (١٥٠هـ)^٣ ومجاهد (ت ١٠٠هـ) ، وابن أبي عبله (ت ١٥٢هـ)^٤، وغيرهم في قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ (الضحى ٣) بالتخفيف ، بحجة أنّ العرب أماتت ماضي (يَدَعُ) ومفرده مع أنّ هؤلاء الذين قرءوها بالتخفيف هم من العرب ، ومن فصحاءهم ، ومن يحتج بكلامهم ومع أنّ الفعل جارٍ على القياس ، وبعض اللغويين يثبتون ذلك استناداً إلى حديث رسول الله ﷺ . (لِيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيَخْتَمُنَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيْكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ)^٥ ومع أنّهم يروون عن إمام النحاة أبي الأسود الدؤلي :

ليت شعري عن خليلي * غاله في الحبّ حتى ودعه

٣- إنّ البصريين حين أسسوا قاعدة عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور ردّوا قراءة ابن عامر المتواترة ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ (الأنعام . ١٣٧) وقراءة غيره ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ (إبراهيم . ٤٧) مع أنّ لهما شواهد شعريّة ونثرية يذكرها الكوفيون وشراح ابن مالك عادة . ولكن البصريين غالوا في ردّها جميعاً وماورد في الشعر أجازوه للضرورة حتى اتهم الزمخشريّ في (الكشاف) عبد الله بن عامر . وهو أحد القراء السبعة ، ومن كبار التابعين ، ومن صميم العرب الذين يحتج بكلامهم . بقوله : (إنّ الذي حمّله على ذلك أنّ رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء مما يوحي بأنّه اخترع القراءة من نفسه)^٦ وقد ناقشه الأستاذ سعيد الأفغانيّ في كتابه (في أصول النحو) مناقشة جيدة ختمها بقوله : (وكان على الزمخشريّ ، وهو أعجميّ تخرّج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص ، أنّ يتحرى لنقد رجل عربيّ قويم الملكة ، فصيح اللسان حجة في لغة العرب شيئاً غير هذه الخطايبات)^٧

ثانياً : السّنة .

١ . هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن عم الرسول ﷺ حبر الأمة وفقه العصر وإمام التفسير صاحب النبي نوحاً من ثلاثين شهراً وحَدَّث عنه بجملة صالحة قرأ على أبي يزيد . أنظر سير أعلام النبلاء ٣/٣٣١ وما بعدها .
٢ . هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد الإمام علم المدينة الفقيه . أحد الفقهاء السبعة حدّث عن أبيه بشي يسير لصغره وعن أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق . أنظر سير أعلام النبلاء ٤/٤٢١ وما بعدها
٣ . هو مقاتل بن حيّان الإمام المحدث الثقة أبو بسطام النبطيّ البلخيّ حدّث عن الشعبيّ ومجاهد والضحاك وعكرمة . أنظر سير أعلام النبلاء ٦/٣٤١
٤ . هو أبو اسحق العقيليّ الشاميّ المقدسيّ من بقايا التابعين روى عن مالك بن أنس . أنظر سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٣
٥ . رواه مسلم عن ابن عمر . رضي الله عنه . أنظر باب فضل يوم الجمعة ووجوبها رياض الصالحين ت/ عبد الله أحمد أبو زينة ط/ وكالة المطبوعات ودار القلم . بيروت ١٩٧٠م . ص ٣٤٩
٦ . الكشاف . للزمخشريّ . الاستقامة ١٣٦٥ هـ ٢/٧٠
٧ . في أصول النحو ص ٤٤

وأما سنة الرسول ﷺ . والمفروض أنَّها من أوسع المصادر المشتركة بين الفقيه والنحويِّ فإنَّنا نجد الفوارق الآتية بينهما :

١- ما تقدَّم في الكلام عن القرآن من تعلق نظر الفقيه بالمعنى والمضمون ، وتعلق نظر النحويِّ بشكل السنة ونظمها على أنَّ الفقهاء يوسِّعون دائرة السنة لتشمل فعله . ﷺ . وتقديره والنحو لاعلاقة له بالفعل والتقدير^١ .

٢- إنَّ النحاة السابقين لم يشاركوا الفقهاء بالاحتجاج بالسنة القوليَّة مع أنَّ الرسول ﷺ . أفصح من نطق بالضاد وذلك لسببين ادعاهما أبوحيان وغيره من المتأخرين : وقوع التصحيف ، واللحن في بعض الأحاديث . وإنَّ كثيراً ممن يوثق بدينه ينقل الحديث بالمعنى ، وأساس الحكم النحويِّ قائم على صحة اللفظ وإنَّ صدر عن كافر متبدع ، لذلك أهمل النحاة الاستشهاد بالحديث حتى قال أبوحيان الأندلسيَّ (ت ٧٤٥هـ)^٢ : (إنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو ، والمستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨١ هـ) من أئمة البصريين والكسائي ، والفراء (ت ٢٠٨ هـ) ، وعلى بن المبارك الأحمر ، وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك . يقصد الاحتجاج بالحديث . وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد و أهل الأندلس .)^٣

وربما كان في إهمال النحاة الاحتجاج بالسنة أثره البالغ في إفقاد النحو مصدراً واسعاً من المصادر الموثوقة في اللغة ، في حين استفاد أصحابهم اللغويُّون من احتجاجهم بالسنة فأثروا معجماتهم بمفردات عربيَّة سليمة.

٣- كذلك لم يعتمد النحاة في تحقيق ما احتاجوا به من شواهد الشعر والأمثال ، كما اعتمد الفقهاء ، والمتحدثون في تحقيق السنة النبويَّة سنداً ومتناً .

لذلك نجد أنَّ كثيراً من شواهد النحاة مجهول القائل والرواية بل نجد فيما احتجوا به نفس السببين اللذين أنكروهما على الأحاديث ، من وقوع التصحيف واللحن ، والنقل بالمعنى أحياناً كما أنَّهم لم يتحرَّجوا في الاحتجاج بما نقله مثل حماد الراوية (ت ١٩٧ هـ)^٤ الذي كان كما يقول يونس

١ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١١٣

٢ . هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسيَّ كان نحويِّ عصره ، ولغويِّه ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه . من أشهر تصانيفه البحر المحيط ، وغاية الإحسان في النحو .

٣ . شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسيَّ نقلاً عن النحو وصلته بأصول الفقه ص ٩

٤ . هو حماد بن درهم الأندلسيَّ روى عن أنس ، وابن سيرين ، وعاصم بن بهدلة ، وغيرهم كما روى عن الثوريِّ (

ت ١٩٧ هـ)

بن حبيب (يُلْحَن ويكسر الشعر، ويكذب ، ويصخّف)^١ ويروى أنّ الكميت امتنع عن إملاء شعره عليه ، وقد طلب منه ذلك وقال له : (أَنْتَ لَحَانٌ وَلَا أُكْتَبُكَ شِعْرِي)^٢

إذاً لما كان الأمر كذلك فَلِمَ استعار واضعوا هذه الأصول من أصحاب الفقه كل ما قالوه في طرق حمل النصّ ؟ ووثّقه النقلة ، والرواة ، والتواتر والآحاد ، والمرسل ، والمجهول ، وأمثالها مما لم يلتزموا به في نقلهم لغة العرب الأمر الذي دعا الفخر الرازيّ إلى أن ينحو باللائمة على أصحابه الأصوليين لأنّهم لم يقوموا بهذه المهمة بدلاً من النحاة . وقد نقل النحاة المتأخرون نصّ قوله هذا قال : (والعجب من الأصوليين أنّهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنّه حجة في الشرع ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة والنحو وكان هذا أولى ، وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا في أحوال اللغات والنحو وأن يفصحوا عن جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك في رواة الأخبار ولكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه فإنّ اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص .)^٣

وبالنظر إلى ما تقدّم من قولٍ للرازيّ من إقامة الدلالة على خبر الواحد بأنّه حجة في الشرع ، وعدم إقامة الدلالة عليه في اللغة والنحو وهما أولى بذلك لهو دليل على أنّ النحاة لم يقوموا بتحقيق نصوصهم التي يحتجّون بها مع شدة الحاجة إلى ذلك . وننتهي من هذا كله إلى أنّ السماع في تاريخ النحو العربيّ كان في وعي النحاة كاملاً ناضجاً ولا يحط منه أنّهم لم يحيطوا بكل شيء أو أنّهم أخلّوا ببعض ما صار إليه علم اللغة المعاصر . لأنّ القوم عاشوا في زمنٍ غير زماننا ومع هذا لم يقدم زماننا على ما جدّ فيه من مزايا الفكر المعاصر شيئاً يذكر فضلاً على ما قدّمه نحائنا القدماء .^٤

١ . مراتب النحويين . أبو الطيب اللغويّ . ص ٧٣

٢ . الموشح . للمرزبانّي . السلفيّة . مصر . ١٣٤٣ هـ ص ١٩٥

٣ . تفسير الفخر الرازيّ ١٦٢/٩

٤ . أصول النحو العربيّ محمد خير الحلوانيّ ص ٨٥

المبحث الثالث : القياس بين النحاة والفقهاء .

تعريفه :

يُعرّفُ القياس عند النحاة كما يُعرّف عند الأصوليين بـ(حمل غير المنقول علي المنقول ، في حكم لعله جامعة .)

وربما فضل الأصوليون أن يقولوا : (حمل غير المنصوص على المنصوص)^١، أو حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما ، أو ما يشبه ذلك مما يتضمّن أركانه الأربعة : الأصل والفرع، والحكم ، والعلة المشتركة .

المطلب الأوّل : لمحة تاريخيّة عن نشأة القياس .

قد يبدو للباحث أنّ القياس نشأ عند الطرفين في عصر متقارب وقد يكون الفقهاء أسبق من النحاة قليلاً ، وكانت نشأته عندهما نشأة بدائيّة ، قوام القياس فيها على (المشابهة بين الحادثتين .) ومن يقرأ رسالة الشافعيّ . وهي أقدم تدوين منظّم لأصول الفقه . يجد القياس عنده مرادفاً للاجتهاد ، وليس واحداً من مجالاته ولا يجد فيها ما نجده في أصول الفقه المتأخرة من أركان القياس وشرائطها ، ومسالك العلة ، وقوادحها ، وأمثال ذلك من دقة اقتضاها تطوّر الفقه الإسلاميّ^٢.

ولا يبعد في نظر الباحث ، في تلك الفترة المتقاربة أنّ النحاة لم يأخذوا نصّ القياس الذي كان يستعمله الفقهاء ، وإنّما تأثروا جميعاً ، بما جدّ في الحياة العقليّة للمسلمين يومئذ في جميع فروع المعرفة ، وبخاصة أنّ مدارج العلم آنذاك كانت هي المساجد في البصرة والكوفة وغيرها ، حيث أنّ المسجد الواحد يحتوي حلقات مختلفة ، للحديث ، والفقه ، والتفسير ، وعلم الكلام ، والقراءة ، والنحو وأنّ بعض الطلاب في بداية نشأته العلميّة ينتقل عادة بين هذه الحلقات فيأخذ عن شيوخها طريقة أدائهم ، وأسلوب تفكيرهم ، ومن ثمّ تنطبع في ذهنه بعض مصطلحاتهم ، وهو بعد تخصصه في واحد من علوم تلك الحلقات . وحينما ينتقل ليكون شيخاً على حلقة بعد إجازته . يظهر تأثير جولاته السابقة في حلقات العلم على أسلوبه وطريقة تفكيره ، وبعض مصطلحاته .

ولا يجد الباحث سبباً لإصدار بعض العلماء والمؤرخين على أنّ النحاة في تلك الفترة قد أخذوا القياس عن الفقهاء ، والقياس في اللغة أكثر طبيعة منه في الشريعة وأقرب إلى واقع اللغة منه إلى واقع الشريعة .

ولكن الذي يؤخذ على النحاة الأوائل الذين قعدوا للنحو أنهم لم يبذلوا جهداً في تأصيل هذا القياس . بل في أصولهم عموماً . حيث نجد أنّ الفقهاء قد بذلوا جهداً عظيماً في تأصيل قياسهم وأصولهم الفقهيّة .

١ . الرسالة . للإمام الشافعيّ . ت/ أحمد محمد شاكر . القاهرة . ١٣٥٨ هـ ص ٧٧٤

٢ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١١٠

وبإلقاء نظرة تاريخية فاحصة لما حدث من تطور في تأصيل القياس عند النحاة ، والفقهاء (نجد أنه حين نشأ عند الفقهاء في أوائل القرن الثاني ، واختلفت مدارسهم في طريقة الأخذ به ، واضطرب كثيراً من العراقيين أهل المدينة ، فاختلف بالرأي حيناً ، وبالاستحسان ، والمصلحة المرسله حيناً آخر وبقي على هذا الاضطراب ، واختلاف المدارس في تطبيقه من وفاة إبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ) ^١ رأس (مدرسة الرأي) بالكوفة إلى وفاة محمد بن الحسن (١٨٩هـ) تلميذ أبي حنيفة في آخر هذه الفترة جاء دور الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) وهو نتاج المدرستين معاً ، فنقد فقه العراقيين بنفس القوة التي نقد بها فقه أهل المدينة ووضع حداً لاضطراب القياس في الفترة السابقة وشاعت (رسالته) التي بعثها إلى عبد الرحمن بن المهدي (ت ١٩٨هـ) وفيها خطته في أصول الفقه الاعتماد على القياس فقط ونتجت عن حملة الشافعي والرد عليها هذه الثروة الهائلة من الكتب الأصولية المعروفة ^٢)

المطلب الثاني : القياس في الجانب النحوي والفقه .

أولاً . أمّا القياس في الجانب النحوي ، فقد اقترن باسم عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي (ت ١٧٧هـ) في الكلمة المشهورة التي قالها عنه ابن سلام (ت ٢٣٢هـ) ورددها بعده الآخرون بأنه : (أول من صحح النحو ومدّ القياس والعلل) ثم تلميذه من بعده عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) الذي قيل أنه وضع كتابين في النحو سمي أحدهما (الإكمال) والآخر (الجامع) ولكن لم يصلنا هذان الكتابان ولا مقتطفات منها في الكتب المتأخرة ، كما لم يصلنا شيء عن (القياس) الذي مدّه ابن أبي اسحق ، والحقيقة إن الذي وصل إلينا هو ما بعد هذه الفترة مما أفاض عبقرى البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٦هـ) الذي قام على نحوه كتاب سيبويه (ت ١٨١هـ) ومن تعريف طريقته في القياس والتعليل .

ويلاحظ من خلال سلسلة الدراسات النحوية القديمة أنه لم يحدث أن كتب أحد النحاة ممن تأخر عن الخليل ، ما يشفي الغليل عن أصول هذا القياس واختلاف النحاة في مدرستي البصرة ، والكوفة في طريقة الأخذ به مع إمكانية أن يستخرج اتباع المدرستين النحويتين ، كما استخرج اتباع المدرستين الفقهيتين أصول هذا النحو والقياس من كتاب سيبويه وشرحه ومن (معاني الكسائي) و (معاني الفراء) و (مقتضب المبرد) و (مجالس ثعلب) ، والكتب النحوية المتأخرة عنها ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، وكل ما حدث أن أنبري نحوي في القرن الرابع ، وآخر في القرن السادس ، وثالث في القرن العاشر ، ووجدوا أمامهم صنيع الفقهاء وما حرروه من أصول القياس ومسالك علته فأخذوا يستعبرونها لقياسهم النحوي . كأن لم تكن هناك فوارق بين اللغة والشرعية .

^١ . هو إبراهيم بن يزيد النخعي الأعور (٤٧ هـ . ٩٦ هـ)

^٢ . أنظر في تاريخ هذه الفترة القسم الأول من كتاب الدكتور مصطفى جمال الدين (القياس حقيقته وحجبيته .

مطبعة النعمان . النجف الأشرف . بغداد ١٩٧٢ م .

وإذا حكمنا بصحة تشابه أركان كل من القياس النحويّ ، والقياس الفقهيّ (الأصل . الفرع . العلة . الحكم) فكيف نحكم أو كيف نعقل أن تكون شروط هذه الأركان نفس الشروط ، وقواعدها نفس القواعد ومسالك العلة^١ نفس المسالك وقوادحها نفس القوادح ، مع اختلاف في طبيعة (الأصل) وطبيعة (الحكم) الذي يبني عليه ؟

وحيث إنّ الطرق التي يمكن بها تشخيص علة الحكم وقوادحها و القوادح عن الأصوليين نوعان هما :

الأول . نوع مقطوع بدلالته ؛ لأنّ تشخيص علته جاء من الشارع وذلك بنصّ الشارع على العلة ، أو إيماءه إليها أو قيام الإجماع على إنّ العلة كذا .

الثاني . نوع دلالاته على العلة ظنيّة ؛ ولأنّ الشارع لم يشر إليها ، وإنّما استنبطها الفقيه بطرقه الظنيّة ، كالمناصفة^٢ ، والشبه ، والطرّد ، والدوران ، والسبر^٣ ، والتقسيم^٤ .

وهذه المسالك بنوعها هي ما ذكره للقياس النحويّ ، ويرى الباحث أنّ المعقول من المسالك المظنونة ، والمفيد منها في المسألة النحويّة ليس غير (المشابهة) و (الاطراد) وهذا ما حصل بالضبط في أوليات الاستنباط النحويّ حينما سأل يونس بن حبيب شيخه ابن أبي إسحق : هل يقول أحدٌ (الصويق) يعني (السويق) ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، ثمّ أردف : (وما تريد إلى هذا عليك باباب من النحو يطرد و ينقاس)^٥ ، ويتبعهما الدوران لأنّه ؛ طرد وعكس فهذه هي المسالك المعقولة للقياس النحويّ .

وفي أركان القياس نجد الأصوليين لا يقيسون (الأصل) على أصل آخر ، لأنّه إذا جعلنا أحدهما مقيساً والآخر مقيساً عليه ، فإنّ ظهر حكم الفرع بنتيجة القياس موافقاً لحكم الأصل ، بطلت فائدة القياس ، لأنّ الحكم في كل منهما معلوم بالنصّ ، وإنّ ظهر مخالفاً فقد أبطلنا النصّ الوارد في الفرع بالقياس ، وهو منفي إجماعاً كذلك هم لا يقيسون . أي الفقهاء . الأصل على الفرع

^١ . المراد بها الطرق الدالة عليها ، إذ لا يكفي في القياس مجرد وجود العلة الجامعة في الأصل والفرع ، بل لا بدّ من دليل عليها ك(الإجماع . النصّ . الإيماء . السبر . التقسيم . المناصفة)

^٢ الملائمة بين العلة والحكم . أنظر الوجيز في أصول التشريع الإسلاميّ ص ٤١٣

^٣ . السبر لغة الاختيار ومنه سمي ما يعرف به طول الجرح وعرضه مسباراً ويقولون : (هذه القضية يسبر بها غور العقل) ، أي يختبر . أنظر الوجيز في أصول التشريع الإسلاميّ ص ٤١٣

^٤ . التقسيم لغة هو الإفتراق ، ولذلك عبّر بعض الأصوليين عنه بالافتراق (وحاصل هذا المسلك أنّ الناظر يحصر الأوصاف الموجودة في الأصل المقيس عليه بأن يقول مثلاً : علة تحريم البيع في الربويات الطعم ، أو الاقتيات ، أو الادخار ، أو الكيل ، وهذا هو التقسيم ، ثم يختبر الصالح للعلة من غيره . وهذا هو السبر فيعين الصالح كالطعم مثلاً ، ويبطل ما عداه بالطرق المعتمدة . أنظر الوجيز في التشريع الإسلاميّ ص ٤١٤

^٥ . طبقات فحول الشعراء . محمد بن سلام . دار المعارف . ط / ١٩٥٢ م ص ١٥

، للسبب نفسه ، ولا الفرع على الفرع . إلا ما قيل عن بعضهم . لما فيه من التشريع الباطل ، لأنّه من دون مستند^١ .

ويمكن القول بأنّ هذه اللوازم كلها لا تتنافى عند النحاة . لذلك نراهم يحملون الفرع على الأصل ، والأصل على الفرع ، كما يحملون الأصل على الأصل ، والفرع على الفرع وقد ذكر السيوطي لذلك أربعة أنواع وهي :

النوع الأوّل . حمل فرع على أصل ، كإعلال (الجمع) لإعلال (المفرد) مثل (قيمة و قيم) أو تصحيحه لصحته مثل (ثور و ثورة)^٢

النوع الثاني . حمل أصل على فرع ، كإعلال (المصدر) لإعلال (فعله) مثل : (قام ، قياماً) أو تصحيحه لصحة فعله كـ (قاوم ، قواماً)^٣

النوع الثالث . حمل النظير على نظيره ، كما منعوا (أفعل التفضيل) من رفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل التعجب) و أجازوا تصغير (أفعل التعجب) حملاً على اسم التفضيل.^٤

النوع الرابع . حمل ضد على ضد ، ومن أمثلته النصب بـ (لَمْ) حملاً على الجزم بـ (لَنْ) وأولهما لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل^٥ .

على أنّ هذه الأنواع الأربعة . من وجهة فنيّة . نوع واحد ، لأنّها كلها في المصطلح القياسي من باب (حمل الأصل على الأصل) ولعل الذي أشبه السيوطي فيها كلمتا (الفرع) و (الأصل) فهما تردان في باب القياس بمعنى المقيس ، والمقيس عليه ، وفي باب الاشتقاق بمعنى ، المشتق والمشتق منه ، وكون المصدر (أصل) الاشتقاق والفعل (فرعه) عند البصريين ، وكون المفرد (أصل) التصريف والمثني والجمع (فرعان) مسألة لا دخل لها مطلقاً في باب القياس ، فالأصل والفرع في تنويع السيوطي من باب القياس والأصل والفرع في أمثلته من باب الاشتقاق والتصريف^٦

ويقول ابن جيّي : (إنّ النحويين شبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاد الفرع في الأصل ، ألا ترى أنّ سيبويه أجاز في قولك : (هذا الحسنُ الوجهُ) أنّ يكون الجرّ في موضعين : أحدهما الإضافة والآخر تشبيهه بـ (الضارب الرجل) الذي إنّما جاز فيه الجر تشبيهاً بـ (الحسن الوجه)^٧

١ . التقرير والتحرير في شرح التحرير . لابن أمير الحاج . من علماء الحنفية (ت ٨٧٩هـ) المطبعة الأميرية . مصر .

ط / ١٢١٦ هـ ٣١ / ١٤٠

٢ . الاقتراح ص ٦٣

٣ . الاقتراح ص ٦٣

٤ . الاقتراح ص ٦٥

٥ . الاقتراح ص ٦٦

٦ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٢٦

٧ . الخصائص ١ / ١١٦

ثم نسب إلى ابن جنّي هذا الوضع الدائر إلى العرب ، وذلك في دفاعه عن رأي سيبويه بـ) أن العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما وعمّرت به الحال بينهما ألا تراهم لما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ولما شبّهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: (عليه السلام والرحمت)^١ وقال أيضاً في موضع آخر: (وهذا يدلّك على تمكن (الفرع) عندهم ، حتى أنّ أصولها التي أعطتها حُكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت في فروعها ما كانت هي أدلته إليها وجعلته عطية منها لها.)^٢

والمعلوم أنّ كلام العرب ثابت بالاستقراء إذ أنّهم لم يشبّهوا شيئاً بشيء ولم يفترضوا أنّ أحدهما أصل والآخر فرع وإنّما النحويّ الذي شبّه الفعل بالمضارع بالاسم فأدعى أنّه أعرب لذلك ثمّ شبه اسم الفاعل بالفعل فأدعى أنّه أعمل لذلك والحقيقة كما يرى الباحث : أنّ العرب قد نطقوا بالفعل المضارع مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجزوياً ، ونطقهم بذلك يكفي في الدلالة على إعرابه من دون حاجة إلى قياسه على الاسم ولا تأتي النوبة إلى القياس إلّا بعد فقدان النصّ (السماع)

ومما يجدر بنا ذكره في هذا السياق هو ما بين القياس النحويّ ، والفقهيّ من فوارق إذ نجد أنّ من الفوارق المهمة بين القياس النحويّ والفقهيّ هي (مسألة الاستقراء) حيث نجد أنّ المحقّقين من النحاة حين يعرفون النحو يقولون : (هو علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب) ويقول ابن السراج : (هو علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء (كلام العرب)^٣ .

فالقياس النحويّ إذاً قائم على الاستقراء ولا تكاد تتم لهذا الأصل فائدته دون الاعتماد على أصل آخر هو ، الاستقراء وهذا أمرٌ معروف عند النحويين عموماً حتى قال بعض المحدثين : (لست أعقل النحو إلّا استقراء ثم قياساً)^٤ .

ثانياً . أمّا الأمر بالنسبة للقياس الفقهيّ فهو عندهم عملية اجتهاديّة تتم دون الحاجة إلى الاستقراء ، لا التام منه ، ولا الناقص وذلك لأنّ المشرّع عند الفقهاء (واحد) ونصوصه معروفة ومضبوطة في كتاب الله وسنة نبيه ويمكنهم القياس على أيّ نصّ تظهر لهم علته .

أمّا المشرعون عند النحاة فلا يحصون عدداً ، ولهجاتهم مختلفة لذلك فعمليّة الاستنباط عندهم بحاجة إلى التتبع والإحصاء ، والفرز والملاحظة ، ثم استنتاج العلة حتى يصحّ القياس عليها ، ولا يصحّ لهم القياس على أيّ نصّ عربيّ كما يصحّ ذلك عند الفقهاء)^٥

١. الخصائص ٣٠٤/١

٢. الخصائص ٣٠٤/١

٣. الأصول لابن السراج ت/ د/ عبد المحسن الفتليّ ط/ ١٦٧٢م . النجف الأشرف .

٤. في أصول النحو . الأستاذ الأفغانيّ . ص ٧٨

٥. النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٢٧

المبحث الرابع : الإجماع بين النحاة والفقهاء .

تعريفه .

الإجماع لغة هو العزم والتصميم علي أمر ويعني الاتفاق مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (يونس ٧١) وقوله ﷺ . (مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ)^١ والفرق بين العزم والاتفاق أنه في حالة العزم يتوقع الإجماع من شخص واحد ، ولا يتصور هذا في الحالة الثانية^٢.

ويعدُّ هذا الأصل من طرائق الاستدلال التي انتقلت إلى النحو من علم الفقه خاصة فقد اقتبس النحاة طرائق الفقهاء واستخدموها في استنباط القواعد اللغوية (وربما كان سببويه أول من استخدم الإجماع في أصوله ويعني به ما اتفق عليه النحويون قبله ولكنه غالباً ما يقرن إلى إجماع العرب على الظاهرة)^٣

ونجده أكثر وضوحاً وجلاءً عند المبرد وقد تمسك به مصرحاً بأن إجماع النحويين حجة على من خالفهم^٤.

أمّا ابن جنّي فنجدّه يفرّق بين الإجماع في اللغة والإجماع في الفقه ، حيث يرى أنّ الإجماع في اللغة غير ملزم للمخالف . أمّا الإجماع في الفقه فهو ملزماً وعلّة ذلك ؛ أنّ الرسول ﷺ . قال : (مَا اجْتَمَعَتْ أُمَّتِي عَلَىٰ خَطِئٍ) وهذا يتعلّق عنده بأمر الدين ، ولم يأت مثله في أمور اللغة . وابن جنّي لا يسمح بالخروج عن هذا الأصل دوماً حيث يقول : (إِلَّا أَنَّنَا . مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبّه . لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدّم نظرها ، وتنازلت أواخر على أوائل وأعجازاً على كلال كل ؛ إلّا بعد أن يناهضه علم العربيّة اتقاناً ، ويثابته عرقاناً ، ولا يُخلد إلى سائح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره . فإنّه إذا فعل ذلك سُدّ رأيه ، وشُيع خاطره ، وكان بالصواب مئنةً ، ومن التوفيق مَظِنَّةً)^٥.

أمّا المتأخرون فقد جعلوا لهذا الأصل في اللغة اعتباراً مقدراً حيث لم يجيزوا الخروج عليه فهذا ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) يقول : (مخالفة المتقدمين لاتجوز)^٦ أبو البقاء العبريّ مثله : (وخلاف الإجماع مردود)^٧ وقد ذكر النحاة لهذا الأصل ثلاثة أنواع :

النوع الأول: إجماع العرب .

النوع الثاني : إجماع البلدين .

١ . الحديث رواه الخمسة . نيل الأوطار ١٩٥/٤ باب وجوب النية من الليل في الفرض دون النفل .

٢ . أصول الفقه الاسلامي مصطفى شلبي ص ١٧١

٣ . أصول النحو العربي محمد خير الحلواني ص ١٢٧

٤ . المقتضب ١٧٥/٢

٥ . الخصائص ١٨٩/١ . ١٩٠ .

٦ . الاقتراح ص ٣٦

٧ . الاقتراح ص ٣٧ . ٣٨

المطلب الأول : إجماع العرب .

أمّا إجماع العرب ، فقد سبق أن كل قبيلة تتكلم بلغتها ، ولهجتها بطريقة عفوية ، ولاشك أن هناك قبائل أخرى تختلف معها في طريقة النطق ، أو الاشتقاق ولم تكن هذه القبيلة ولا غيرها . حين تتكلم . بصدد أن تُدرك علل كلامها وإذا افترضنا إنها كانت بهذا الصدد ، فهل أدركت ثم عللت ؟ وأخيراً هل أجمعت ؟ ، ثم ما قيمة هذا الإجماع ؟ مع علمنا باختلاف القبائل ، وهذه كلها أسئلة يتوقف إمكان الإجماع على الإجابة عنها .

وإذا قد فهمنا في الفقهيات أن المسلمين الذين حرمت عليهم الخمر . أو أن فقهاءهم . يدركون علة ذلك أو يتخيلونها، لأنهم في صدد البحث عنها ، فيقولون هي (الإسكار) مثلاً ، وقد يجمعون على ذلك فيكون المسلك لمعرفة العلة حينئذ إجماع المسلمين أو إجماع الفقهاء ، ولكن كيف يتيسر ذلك في اللغة ؟

ويذهب الدكتور مصطفى جمال الدين مقررًا أن إجماع العرب لا يمكن أن يكون دليلاً (مستقلاً) عن السماع والقياس لسببين :

أولهما . عدم إمكانه ، مستنداً في ذلك على رأي السيوطي : (إجماع العرب حجة ولكن أنى لنا بالوقوف عليه)^١ وقد كانت تجربة العرب الأصوليين قبله في (إجماع الأمة قليلة الجدوى لعدم إمكانه ، إلا فيما هو ضرورة من ضروريات الدين ، وهي في غنى عن الإجماع ؛ لتوافر النصوص فيها كذلك ضاق هذا الإجماع عند المذاهب الفقهية المختلفة . فأصبح يعني إجماع الصحابة ، أو إجماع الخلفاء الراشدين ، أو إجماع أهل المدينة ، أو إجماع الإمامة ، أو إجماع العترة ، أو إجماع المذاهب الأربعة إلى آخر ما ادعاه الأصوليون من صور الإجماع كل ذلك من أجل أنهم لم يتمكّنوا من تحصيل (إجماع الأمة) فكيف يمكن لمقلّديهم من النحويين تحصيل إجماع الأمة . كل ذلك من أجل أنهم لم يتمكّنوا من تحصيل إجماع العرب ، على قولٍ ما ، مع أننا نعلم أن استقراءهم ، سواء أكانوا في البصرة أم الكوفة كان استقراءً ناقصاً ، لأنّه مقصور على قبائل بعينها في كل من المصّرين^٢ .

ثانيهما . عدم الحاجة لهذا النوع من الإجماع مستنداً على ذلك في أن أساس الأحكام النحوية هو السماع من العرب ، والسماع ، عندهم ، يكفي أن تمثله القبيلة والقبيلتان بل والشاهد والشاهدان ، فلم الإجماع أذن^٣ ؟

١ . الإقتراح . السيوطي . ص ٥٣

٢ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٠

٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٠

ولم تجد نحوياً اشترط (للسمع) أن تُجْمَع عليه العرب ، فإذا قال سيبويه^١ مثلاً عن الفعل المضاعف مثل (ووددت) ، أنه إذا تحرّك الحرف الأخير فالعرب مجمعون على الإدغام . أو قال في المفرد المنادى (كل العرب ترفعه بغير تنوين)^٢ أو قال : (وليس من العرب إلا هو يقول) تنبأً (مُسَيْلَمَةُ^٣ فليس معناه : أنه يحتجّ بالإجماع ، باعتباره دليلاً مستقلاً عن السماع ، بلا أنه يريد أن ينفي عن السماع الذي أحتجّ به النذرة ، أو الشذوذ ، إلى حدّ أن العرب كلها تنطق به . تماماً كما لو قال الفقيه مستدلاً بحديث ما : (أجمعت الصّحاح على نقله) أو (المحدّثون قاطبة يروونه ذلك) أو (لا أحد منهم إلا ويروي ذلك) وليس معنى هذه العبارات أنه يستدل به (الإجماع) بل بالنصّ المستفيض)^٤ .

وبهذين السببين المتقدمين يقرر دكتور مصطفى جمال الدين: أن إجماع العرب لا يُمكنه أن يكون دليلاً مستقلاً عن السماع والقياس .

المطلب الثاني : إجماع البلدين .

ويقصد بهما : البصرة والكوفة ، وأوّل من بحث في هذا النوع من الإجماع ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ في (خصائصه) ، حيث نجده يقول : (أعلم أنّ إجماع أهل البلدين ، إنّما يكون حجة ، إذا أعطاك خصمك يده : ألا يخال المنصوص ، والمقيس علي المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك ، فلا يكون إجماعهم حجة عليه)^٥

وهذا يعني أن ترتيب الأدلة من حيث حجيتها عند ابن جنيّ : النصّ أولاً ثمّ القياس على النصّ ، ثمّ الإجماع ، وقد كان ترتيبها عند الأصوليين أن يقع الإجماع بعد النصّ ، ثم يأتي القياس ، على أصل ثبت بالنصّ أو الإجماع .

ولعلّ المرجع إلي مخالفة ابن جنيّ ترتيب الأصوليين أنّ حُجِّيّة الإجماع عندهم تستند إلي قوله . ﷺ . : (لا تَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ)^٦ والذي أعطى لإجماعهم العصمة عن الوقوع في

١ . الكتاب ١٥٨/٢

٢ . الكتاب ٣٠٤/١

٣ . الكتاب ١٢٦/٢

٤ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٠

٥ . الخصائص ١٨٩/١

٦ . وفي لفظ (لا تجتمع هذه الأمة على ضلالة) . وفي رواية (لا تجتمع أمتي على ضلالة) ، وروي (لا تجتمع على خطأ) ، وفي لفظ (لم يكن الله ليجمع هذه الأمة على خطأ) . (قال ابن بدران في شرح الروضة : رواه أحمد وأبو داود والطبراني في معجمه الكبير والحاكم ٣٣٩/١ روضة الناظر ، وقال في الفتح الكبير رواه أبو داود عن أبي مالك الأشعري) نقلاً عن أصول الفقه وابن تيمية د/ صالح بن عبد العزيز ط/ ١٩٨٠م ج/١ ص ٢٧٧

الخطأ ، (وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم . أي النحاة . لا يجتمعون على الخطأ) .^١

من أجل ذلك قُدم القياس على إجماعهم ، وسوّج لكل قانس بلغ شأوهم ، أن يخالف إجماعهم ، وذلك لأنّ النحو (علمٌ منتزَعٌ من استقراء هذه اللغة ، فكل مَنْ فُرق له عن عِلّةٍ صحيحة ، وطريقٍ نَهْجَةٍ . أي بيّنة واضحة . ، كان (خليل) نفسه ، و(أبا عمرو) فكره^٢ .

ثمّ ذكر بعد ذلك أنّه (مما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلي آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خرب) فهذا يتناوله آخر عن أوّل ، وتالٍ عن ماضٍ ، على أنّه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنده إلي آخره)^٣ ثمّ يذكر بعد ذلك حجته في مخالفة هذا الإجماع .

أمّا الذين تأخروا عن ابن جنيّ من مؤلفي هذه الأصول فإنّ السيوطي . كعادته . نقل قوله ولم يُعقب ، وأبن الأنباري ، في (لمع الأدلّة) ، حصر أدلة النحو في ثلاثة : النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال ، وذكر الاستحسان وأدلة أخرى ولم يرتضها ، ولم يذكر في كتابه الإجماع لا بنفي ، ولا إثبات ، ولكنّه في كتابه (الإنصاف) أحتجّ كثيراً بالإجماع ، أو بخلاف الإجماع ، لأراء البصريين والكوفيين ، أو للردّ عليها .

ويبدو للباحث أنّه لم يكن يقصد من ذكر (الإجماع) في الإنصاف ، إلّا معناه اللغويّ الاتّفاق على الأمر ، لا المعنى الاصطلاحيّ الذي يقصد منه ، أنّ الإجماع دليل مستقل عن النقل ، والقياس وذلك للآتي :

١- لأنّ المسائل التي ذكر فيها الإجماع كانت أدلتها عند الطرفين : (البصريين والكوفيين) أمّا منصوص عليها ، أو مقيسة ، وذكر الإجماع فيها إنّما هو من باب إلزام الخصم بأنّه متفق مع خصمه على صحة النصب ، أو صحة القياس وليس هذا من باب الاحتجاج بالإجماع ، على أنّه دليل مقابل للنصّ أو للقياس عليه .

٢- إنّ ابن الأنباري لو كان يذهب إلي حُجّة الإجماع ، لذكره في موضوعه الطبيعيّ ، وهو كتاب (لمع الأدلّة) مع أنّ هذا الكتاب وضعه . كما يقول في مقدمته . بعد وضعه كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) .

٣- إنّ كتاب الإنصاف ، كتاب في مسائل الخلاف ، وما من مسألة فيه إلّا كانت مسرحاً لخلاف بين نحاة المصريّين ، أو بين نحاة كل مصر منهما ، أحياناً ، فكيف قطع بعدم وجود المخالف ؟.

المطلب الثالث : الإجماع السكوتيّ .

١ . الخصائص ١/١٨٩ .

٢ . الخصائص ١/١٨٩ .

٣ . الإقتراح ص ٥٦ .

وهذا النوع من أنواع الإجماع عندهم ذكره السيوطي ، على أساس أنه صورة من صور إجماع العرب وعرفه بما يلي :

(أن يتكلم العربي بشيء ، ويبلغهم . يعني العرب . ويسكتون عليه)^١ ، ثم استشهد له باستدلال ابن مالك في التسهيل على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق :

فأضبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش ، وإما مثلهم بشر

ولعل الذي قرب استدلاله بالإجماع : (أن الفرزدق له أصداد من الحجازيين ، والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا له بذلة ، يُشنعون بها عليه ، مبادرين لتخطئته ، ولو جرى شيء من ذلك لنقل ، لتوافر الدواعي على التحدث بمثل ذلك ، إذا اتفق . ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله)^٢

ولعل ما نقله السيوطي مستشهداً له باستدلال ابن مالك لا ينهض أن يكون دليلاً قوياً وذلك للآتي^٣ :

١. إن بين زمان الحادثة ، ومدعي هذا النوع من الإجماع . ابن مالك . قرون طويلة فمن أدراه بأن كل من الحجازيين ، و التميميين قد بلغه قول الفرزدق ؟ ، أو أن كل واحدٍ منهما لم يعترض على هذا القول حين بلغه .

٢. المفروض أن الإجماع هنا صورة من صور إجماع العرب ، لا إجماع أهل الحجاز ولا بني تميم ، فلا بد أن يبلغ هذا القول جميع العرب فيسكتوا .

وعلى فرضية أن عنصر الرضى لابد أن يتوافر في سكوت الساكت حتى يتم الإجماع فمن أدركنا . على فرض . أنهم سمعوا ، وسكتوا على قول الفرزدق غير معترضين أن سكوتهم كان عن رضى بقوله إذ يحتمل أن كل قبيلة سمعته ، ظنت أنه يتكلم بلغة قبيلة أخرى ، فلم تعترض عليه .

٣. وكذلك يحتمل أن من سمعه ، ولم يعترض ، اعتبره من أخطاء الفرزدق وتجنب الاعتراض أمّا لعدم اهتمامه ، أو اعتماداً على اعتراض غيره ، كما سكت معاصره عبد الله بن أبي إسحاق حين اعترض الفرزدق ، وخطأه بقوله :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا * بِحَاصِبٍ مِنْ نَدِيفِ الْقَطَنِ مَنُثُورٍ .

عَلَى عَمَائِمِنَا تَلْقَى وَأَرْجِلُنَا * عَلَى زَوَاحِفٍ تَرْجِي مَخَّهَا رِيْرُ .

فقال : إنما (ريْرُ) بالضم ، ثم حاول أن يُصلح له البيت على النحو التالي :

على زواحف ترجيها محاسير^٤

٤. و لعلهم سكتوا خوفاً من لسان الفرزدق لأنه هجا ابن أبي إسحاق حين اعترضه

١ . الاقتراح للسيوطي ص ٥٦

٢ . الاقتراح للسيوطي ص ٥٦

٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٤ . ١٣٥ . ١٣٦ .

٤ . الشعر والشعراء . ابن قتيبة . دار إحياء الكتب العربية . القاهرة . ط / ١٣٦٤ هـ ص ٣٥

ولو كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مولى هَجَوْتَه * وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

فهذه الاحتمالات ، أو أكثرها واردة على مثل هذه الحادثة وأمثالها ومع ذلك لا يمكن التحقق من أنَّ قول الفرزدق بلغ كل العرب ، وأنَّهم حين بلغهم سكتوا ولم يعترضوا وإنَّ سكوتهم كان عن رضي بقوله : حتى يتمَّ هذا الإجماع .

ونافلة القول في هذا إنَّ (ما) هنا تسمى (الحجازية) ، ولابد أنَّ الفرزدق نطق بها على لغتهم ، لأنَّهم هم الذين يعملونها ، والتميميون ، يخالفون في ذلك ، فكيف يُعتبر سكوتهم عن رضى ، حتى يكون إجماعاً .

أمَّا الإجماع السكوتي عند الفقهاء هو : (أنَّ يبدي بعض مجتهدى العصر رأيهم في المسألة بفتوى ، أو قضاء عمل ، وينشر هذا الرأي بين أهل عصرهم وتمضي مدة التأمل فيه من غير ضعف ، أو مهابة ويسكت الباقيون بعد بلوغهم ذلك عن إبداء رأيهم في المسألة بالموافقة ، أو المخالفة)^١ ويشترط الذين يرون وقوع الإجماع بالسكوت أنَّ يكون ذلك من قبل استقرار المذاهب الفقهيَّة لأنَّه إذا كان بعد ذلك لم يدلَّ سكوتهم على موافقتهم إذ قد يكون سكوتهم لمعرفتهم برأي مذهبهم في الحادثة^٢ .

المبحث الخامس : الاستحسان بين النحاة والفقهاء .

١ . أصول التشريع الإسلامي د/ بدران أبو العينين بدران ص ١١٤

٢ . أصول الفقه الإسلامي د/ حسين حامد حسان ص ٢٩٧

تعريفه .

هو في اللغة مشتق من الحسن وعدّه الشيء حسناً سواء كان الشيء من الأمور الحسيّة أو المعنويّة^١ ، لقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ (الزمر ١٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرٌ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ (الأعراف ١٤٥) وقوله ﷺ . : (مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا ، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ) .^٢

وقد اختلف علماء أصول الفقه حول تعريف الاستحسان في اصطلاحهم ، حول عدة تعريفات نختار منها :

١. أنّه ترجيح أحد الدليلين على الآخر ، وهذا ما أخذ به فقهاء المذهب الحنبليّ كما هو واضح من أقوال أئمتهم .

٢. ولدى فقهاء المذهب المالكيّ أكثر من تعريف للاستحسان :

حيث عرّفه الباجي : (بأنّه العدول إلى أقوى الدليلين) .^٣

وأوّل من حمل لواء الاستحسان من الفقهاء هو الإمام أبو حنيفة إمام المذهب الحنفيّ فلذلك فإنّ مؤلفات هذا المذهب مليئة بتعريف الاستحسان نذكر بعضاً منها :

حيث أنّ جمهورهم يعرفه بأنّه : (هو القياس الخفي)^٤ والقياس الخفي كل دليل في مقابلة قياس ظاهر^٥ .

وقد عرّفه الشيخ عبد الوهاب خلاف ، بقوله : (أنّه عدول المجتهد عن مقتضى قياس جلي إلى مقتضى قياس خفي ، أو حكم كلي ، إلى حكم استثنائي لدليل انقذح في عقله وصحّ لديه هذا العدول)^٦

والاستحسان الذي أخذ به الحنفيّة والمالكيّة والحنابلة لا يعتبر خروجاً عن النصوص الشرعيّة ، فهو يعتمد أساساً على القياس ، أو الإجماع ، أو الضرورة ، أو العرف ، وكلها مصادر معترف بها .^٧

وقد اشتهر عن الإمام مالك . ﷺ . قوله : (تسعة أعشار العلم في الاستحسان)^٨

١ . سلم الوصول ص ٢٩٦

٢ . أخرجه الإمام أحمد من كتاب السنّة من حديث وائل بن مسعود (٣٦٠٠) وكذا أخرجه البزار والطيالسي والطبراني . أنظر المقاصد الحسنة ص ٣٦٧

٣ . الموافقات للشاطبيّ ص ٢٠٨ ويقول السرخسيّ في مبسوطه (هو ترك القياس ولأخذ بما هو أوفق للناس) .

٤ . أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب - خلاف ص ٧٩

٥ . الوجيز في أصول الفقه د / عوض احمد إدريس ، جامعة النيليين ط / ١٩٩٨ م ص ٦٣٠٦٥ .

٦ . أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٨٠

٧ . الوجيز في أصول الفقه ص ٦٩

٨ . الموافقات ٢٠٩٩/٤ ، وأنظر أحكام الفضول للباغيّ ص ٦٥

أما استتكار العمل بالاستحسان من بعض الفقهاء فهو شئ طبيعي ، وخاصة من الذين أنكروا القياس من قبل وهم الظاهرية والشيعة.^١

وقد ردّه الشافعي^٢ وكتب فيه (إبطال الاستحسان) ولذلك لم يعتبره ابن الأنباري ، والسيوطي من أدلة النحو ، لأنهما شافعيان .

أما في النحو فربما كان ابن جني أول من أفاد منه ، ولكنه بين أن علته (ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف)^٣ ثم ضرب له أمثلة كثيرة نكتفي هنا بنقل مثال واحد ، نحو قولهم : (الفتوى ، والبقوى ، والتقوى) ، على أساس أن القياس يقتضي أن تكون بالياء (الفتيا و البقيا) ، ولكنهم تركوا القياس هذا للتفريق بين الاسم والصفة .

ثم رأى أن هذا التفريق علة خفية غير مطردة ، لأننا نراهم يفرقون بينهم ، الاسم والصفة . أحياناً وضرب لذلك أمثلة منها :

أنهم يجمعون (حسن) علي (حسان) وهي صفة ، كما يجمعون (جبل) على (جبال) وهي اسم ، ولو كان التفريق بين الاسم والصفة واجباً ، لاطردا في جميع الباب ، كاطراد رفع الفاعل ، و نصب المفعول.^٤ وقد عَقَّب على قول الشاعر :

أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا^٥

بقوله : (فَأَلَحَقَ نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا إذن استحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : (أَقَائِلُنْ يا زيدون) ، ولا (أْمُنْطَلِقُ يَا رِجَال) ، إنما تقوله بحيث سمعته ، تعتذر له ، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم علي ضعف منه ، واحتمال بالشبهة له).^٦

ولما كان كثير من الأصوليين والنحويين . ومنهم ابن جني . اختار القول بتخصيص العلة وعدم النقض ، أي بمعنى أن يبقى القياس عاماً جاريّاً في كل موضوع ، وجدت فيه العلة وذلك في نحو قوله في باب تخصيص العلل : (أعلم أن محصول مذهب أصحابنا ، ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل ، وذلك أنها وإن تقدّمت علل الفقه ، فإنّها أو أكثرها إنما تجري كمجرى التحقيق والفرق ، ولو تكلف نقصها لكان ذلك ممكناً ، وإن كان على غير قياس)^٧

١ . الوجيز في أصول الفقه ص ٧٠

٢ . ضحى الإسلام ١٥٦/٢

٣ . الخصائص ١٣٣/١

٤ . الخصائص ١٣٣/١ وما بعدها

٥ . قبله : (أ رأيت إن جاءت به أملودا * مُرَجَلًا ويلبسُ البرودا) ، والبيت من مشطور الرجز وقد نُسِبَ إلى رؤية بن العجاج ، ولا يوجد في ديوانه ، ولكنه نُشِرَ في زيادات الديوان ، وقد أورده السكري في أشعار الهذليين لرجلٍ منهم مع أبياتٍ أخرى وقد تقدّم ذكر أحدها .

٦ . الخصائص ١٣٤/١

٧ . الخصائص ١٤٤/١ وما بعدها

وقال في باب الاطراد والشذوذ : (وأعلم أنَّ الشيء إذا اطرَد في الاستعمال وشذَّ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به في نفسه لكنَّه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ألا ترى إنَّك إذا سمعت (استحوذ و استصوب) ، أديتهما بحالها ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما)^١ .

فإذا كان ما ساقه ابن جني من أمثلة راجع إلي القول بتخصيص العلة القياسية ، فهي إذاً ليست من باب الاستحسان المصطلح عليه ؛ لأنَّ الاستحسان شيء و تخصيص العلة شيء آخر ، وأصحاب ابن جني . من الحنفية . الذين تابعهم في تأصيل الاستحسان في النحو . لأنَّهم أصلوه في الفقه . هؤلاء في الوقت الذي يلتزمون فيه بصحة القول بالاستحسان ، يذهبون إلي فساد القول بتخصيص العلة^٢ .

وإذا افترضنا بأنَّ القول بالاستحسان قول بتخصيص العلة القياسية وأنَّ الاستحسان دليل من أدلة النحو ، كالقياس والسمع ، ثم نتساءل إذا كانت هذه أمثلة الاستحسان عند ابن جني ، أيَّ المواضع التي يشذُّ فيها الحكم القياسي ولا تطرد علة ، وإذا كان الحكم عند ابن جني في هذه المواضع ، تسمع ولا يقاس عليها ، أيَّ أننا لا يمكن أن نستفيد منها حكماً نحوياً فيما لا نصَّ فيه ، كما يستفيد الأحناف من استحسانهم (حكماً شرعياً فيما لا نصَّ فيه) فكيف يكون هذا الاستحسان من أدلة النحو ومصادر أحكامه^٣ ؟ .

وإذا كان الاستحسان كما مضى مخالفاً لوظيفة الأصول المشابهة له ؛ لأنَّه (أصل غير منتج) فجعله في أصول النحو و أدلته إرباك لهذه الأصول^٤ .

^١ الخصائص ص ٩٩/١

^٢ أصول السرخسي . محمد بن أحمد السرخسي . دار الكتاب العربي . ط/ ١٣٧٢ هـ ٢ / ٢٠٨ وأنظر . أصول البذوي ٣٢/٤

^٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٧

^٤ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٨

المبحث السادس : الاستصحاب بين النحاة والفقهاء .

وهو من وضع متأخري الشافعية ، لذلك لم نجد له ذكراً في رسالة الشافعي ولا في كتب محمد بن الحسن . ويعتبر من مصادر الفقه الإسلامي المختلف فيها ، ويختلف ترتيبه بين المصادر حسب نظرة الكتاب له ، فالبعض يأتي به في المرتبة الثالثة بالنسبة للمصادر المختلف فيها والبعض الآخر يأتي به في آخر القائمة ؛ باعتباره نهاية المطاف في البحث عن مصادر الأحكام^١ .

المطلب الأول : تعريفه لغة واصطلاحاً .

أولاً . تعريفه لغةً . في اللغة مأخوذ من الصحبة ، والملازمة ، وعدم المفارقة و (السين والتاء) تدلان على الطلب فيكون معنى الاستصحاب طلب الصحبة واستمرارها .
ثانياً . تعريفه اصطلاحاً . في اصطلاح الفقهاء يعني بقاء ما ثبت في الماضي ، والحاضر والمستقبل .

وعرّفه الإمام الشوكاني : (بأنّه إنّ ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاءه في الزمن المستقبل ، مأخوذ من (المصاحبة) وهو بقاء ذلك الأمر ما لم يوجد ما يغيّره)^٢ .
وعرّفه الإمام الغزالي بأنّه : (عبارة عن التمسك بدليل عقليّ ، أو شرعيّ مع العلم بانتفاء المغير)^٣ .

وعرّفه الإمام محمد عبد الغني الباجقنيّ بأنّه : (يراد به استمرار الأمر على ما هو عليه إلى أن يقوم الدليل على تغييره عما كان عليه)^٤ .
وعرّفه الآمديّ بأنّه (ما تحقق وجوده أو عدمه في حالة من الأحوال فإنّه يستلزم ظنّ بقاءه)^٥ .

والظاهر أنّ الاستصحاب عند الأصوليين من الفقهاء يستند إلى قاعدة قد تكون مسلّمة عند العقلاء وهي (عدم نقض اليقين بالشك) وتؤيدها روايات كثيرة ، لذلك قال ابن القيم في توجيه بعض الأمثلة : (لما كان الأصل بقاء الصلاة في ذمته أمر الشاك أن يبني على اليقين وي طرح الشك)^٦ .

١ . الوجيز في أصول الفقه . د/عوض أحمد إدريس ص ٧٩

٢ . إرشاد الفحول إلى أحكام الحق من علم الأصول . للإمام الشوكاني ص ٢٣٧

٣ . المستصفي من علم الأصول للإمام محمد بن محمد الغزاليّ ت/ الشيخ محمد مصطفى أبو العلا ط/ ١٩٧١م ، وطبعة أخرى ١٩٣٧م .

٤ . المدخل إلى أصول الفقه المالكيّ أ / محمد عبد الغني الباجقنيّ ص ١٠٣

٥ . إعلام الموقعين ابن القيم الجوزيّة ١/ ٢٢٩

٦ . إعلام الموقعين ابن القيم الجوزيّة ١/ ٣٤٠ . وأنظر فوائد الأصول ص ٣٢٩ وما بعدها .

ويحاول الدكتور مصطفى جمال الدين^١ من خلال ما تقدّم أن يوجد أركان ، أو عناصر تحدد ، وتضبط عملية الاستصحاب وذلك من خلال :

١. اليقين السابق وهو العلمُ بواقع الحال السابقة للشيء .
 ٢. الشكُّ اللاحق وهو عندهم أعمُّ من الشكِّ المنطقيّ أيّ تساوي الاحتمالين الظنُّ والوهم .
 ٣. فعليّة اليقين والشكِّ ، ويعنون بذلك أنّ اليقين السابق مازال قائماً بالنفس في ظرف وجود الشكِّ اللاحق ، أيّ أنّ ما حصل من شكٍّ متأخر يعارض بقاء المتيقن واستمراره فقط ، لا أنّه يسري إلى اليقين السابق ، في ظرف وجوده فيزله من أساسه ؛ لأنّه حينئذٍ لا يبقى شيء يمكن استصحابه .
- ونخلص مما تقدم من تعريفات إلى القول : بأنّ الاستصحاب هو بقاء ما كان على ما كان حتى يدل الدليل على التغيير . فكل أمرٍ عُلِمَ وجوده ثمَّ حصل الشكُّ في عدمه ، حكم ببقائه بطريق الاستصحاب لذلك الوجود السابق ، ويمثل له الفقهاء بالآتي :
- إذا ثبت دَيْنٌ في ذمة شخصٍ معينٍ ثمَّ إدعى ذلك المدين سداد الدين لا تقبل منه دعواه حتى يقيم البينة فيظل الدين باقياً في ذمته بطريق الاستصحاب حتى تقوم البينة على سداذه^٢ .

المطلب الثاني : حجّيته عند النحاة والفقهاء .

وقد اختلف الفقهاء في حجّية اختلافات متباينة . فمنهم من اعتبره حجة مطلقاً سواء في النفي ، أو الإثبات . ومنهم من اعتبره حجة للدفع لا للإثبات ، أيّ أنّه يصلح فقط للدفع به من إدعى تغيير الحال لابقاء الأمر على ما كان عليه ، ومنهم من لم يعتبره حجة مطلقاً ، سواء كان لإثبات أمرٍ لم يكن ، أو كان لابقاء ما كان (وهو قول جمهور الحنفية)^٣ و صاحبنا ابن جنيّ منهم .

لم يذكر ابن جنيّ الاستصحاب ، كما ذكر الاستحسان ، ربما لأنّ أصحابه من الحنفية . كما مرّ . لم يعتبروه من أدلة الفقه ، وإنّ ذهب بعض المتأخرين إلى أنّه حجة دافعة لاحجة مثبتة ؛ أي حجة لدفع ما يخالف الأمر الثابت بالاستصحاب وليس هو حجة على إثبات أمر لم يقم دليل على ثبوته^٤ .

ولكن أبْن الأنباريّ والسيوطيّ . وهما شافعيّان . أثبتا الاستصحاب وأنكرا الاستحسان وهذا ما يدعوا للتساؤل : هل كانت هذه الأصول النحويّة قائمة على تتبع منهج النحو الكوفيّ ، والبصريّ لمعرفة أدلتها ، أو على تقليد مناهج الفقه الحنفيّ ، والشافعيّ لتطبيق أصولها ؟ .

١ . النحو و صلته بأصول الفقه ص ١٤١

٢ . الوجيز في أصول الفقه ص ٨٠

٣ . الوجيز في أصول الفقه ص ٨٠

٤ . سلم الوصول . للشيخ عمر عبد الله . الإسكندرية . مطبعة المعهد . ص ٣٠٧

ويعرفه الأصوليين من النحاة بما يشبه تعريف الأصوليين من الفقهاء بأنه : (إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل .)^١

ويضرب ابن الأنباري لذلك مثلاً فيقول : (ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن نقول في فعل الأمر: الأصل في الأفعال البناء ، وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم ، فكان باقياً على أصله في البناء .)^٢

ويرى الدكتور مصطفى جمال الدين ، عدم منطقيّة تطبيق الاستصحاب هنا حيث لا يوجد (يقين) يشكّ في استمراره أو بقاءه مع ملاحظة الآتي :

الملاحظة الأولى . أن الأفعال كلها محكومة بالبناء يقيناً ، وفعل الأمر واحد منها فلا يشكّ عن هذا الحكم ، فالمسألة إذن خاضعة للقياس ، المنطقيّ ، حيث أن صيغة الأمر ، فعل ، وكل فعل مبني ، إذن صيغة الأمر مبنية ، وكذلك إذا كان المقصود أن كل فعل غير مشابه للاسم المبني ، وفعل الأمر غير مشابه للاسم ، إذن هو مبني.^٣

الملاحظة الثانية . إن كان المقصود من الاستصحاب هنا : (في كلام ابن الأنباري) إننا علي يقين من أن الأفعال كلها مبنية ، لأنها لا تحتل المعاني الإعرابيّة كالأسماء ثم حصل لنا شكّ أو يقين آخر بأن بعضها يتحمل المعاني الإعرابيّة لمشابهته الاسم ، فذلك يقتضي نقض اليقين السابق ، أي نقض الأصل لأنّ الذي حصل إن كان يقيناً فقد نقضنا اليقين السابق بيقين مثله ، وإن كان شكاً ، فليس هو شكّ في استمرار اليقين السابق حتى نستصحبه ، وإنما هو شكّ في اصل وجود اليقين ، أي إن الزمن الذي تيقنا به أن الأفعال كلها مبنية انتقض هو نفسه فقد ظهر لنا فيه أن بعض الأفعال غير مبني ، فزال ذلك اليقين^٤ .

الملاحظة الثالثة . وإذا كانت المسألة خالية من اليقين أصلاً ، وكلها ظنون يختلف فيها النحاة بحسب اجتهادهم وإن سموها أصولاً . فالبصريون يرون (أن أصل الإعراب للأسماء فقط) . والكوفيون يرون (أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال وأصل البناء للحروف) وليست هناك قاعدة عقلية أو غير عقلية تقول : (ولا تنقض الظنّ بالظنّ) حتى تكون مجالاً للاستصحاب^٥ .

الملاحظة الرابعة . ثمّ يردف الدكتور مصطفى جمال الدين الملاحظة التالية :

قائلاً : (إن بعض النحاة المتأخرين ، ومنهم ابن الأنباري ، والسيوطي وبعض الدارسين المحدثين ، يحملون قدماء النحويين . بصريين وكوفيين . حتى سيبويه والخليل استدلالهم بقاعدة الاستصحاب ، لأنهم قالوا . مثلاً . وهذا (مخالفٌ للأصل) ، أو (موافقٌ للأصل) أو (هو الأصل) أو استند بعضهم بقاعدة ما دون أن يسميها (أصلاً) أو (استصحاباً) كاستدلال

١ . لمع الأدلة . تحقيق الأفغاني . ص ٨٨ و أنظر الاقتراح ص ٧٢

٢ . لمع الأدلة ص ٨٧ . وأنظر الإقتراح ص ٧٢ . ٧٣

٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٢

٤ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٢

٥ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٣

سيبويه بقاعدة : (إنَّ الواو لا تزداد أولاً أبداً) وأمثال ذلك من قواعد أصول استنبطها النجاة من استقراءهم الناقص ، ولا يمكن ، أن يقصد بها الخليل ، أو سيبويه (قاعدة الاستصحاب) ؛ لأنَّ التطور الفكري في عصرهما لم يصل بعد إلي هذه القاعدة ^١ .

فكل ما ساقه الدكتور مصطفى جمال الدين من ملاحظات في سياق الاستصحاب ، تدل دلالة قاطعة على أنَّ الاستصحاب كدليل من أدلة النحو مرده إلي أدلة الفقه ، وعند المتأخرين من الفقهاء ، وليس من المعقول أن يكون (الاستصحاب) أصلاً من أصول النحو في زمن لم يُعرَف عند الفقهاء ، مع اعتراف واضعي هذه الأصول النحويَّة بأنَّهم وضعوها طبقاً لأصول الفقه .

نصف إلى ذلك أنَّ هذا المصطلح . الاستصحاب . لم يذكر . كما ذُكر غيره من أصول النحو . ولا مرة واحدة في كتب النحو المتقدمة ، من (كتاب) سيبويه إلي (خصائص) ابن جني ، ولعلَّ أول من ذكره منهم هو ابن الأنباري في القرن السادس الهجري .

وإذا كانت كلمة (الأصل) كما مرَّ ، تعني عدة معاني منها (الدليل) والذي قد يكون نصاً أو قياساً ، ومنها (القاعدة) التي انتهى إلى تعييدها أصحاب الفن في الاستفادة من الدليل ، ومنها (الراجح) الذي يطلق عند التردد بين أمرين كل منهما محتمل . وقد طبَّق النحاة مصطلح (الأصل) تطبيقاً واسعاً في دراساتهم حيث نجدهم يرددونها في كثير من موضوعات النحو قائلين : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، و الأصل في الفعل أن يكون ثلاثياً صحيحاً مجرداً ، والأصل في الأسماء الإعراب ، والأصل في الأفعال البناء . وما كان جارياً على هذا الأصل جعلوه في قاعدة ، وما خرج عن هذا الأصل ، فإنَّ كان غير مطرد اعتبروه شاذاً لا يقاس عليه ، وإنَّ كان مطرداً جعلوا له قاعدة فرعيَّة أخرى فمثلاً الفعل (ضَرَبَ) جارٍ على الأصل والفعل (قَالَ) معدول به عن هذا الأصل ولكنَّهم أخضعوه لأصل آخر مفترض أيضاً ، فقالوا : الأصل في (قَالَ : قَوْل) ، والأصل في (بَاعَ : بَيْع) ليستنتجوا من كل ذلك قاعدة تصريفية مطردة يصحُّ القياس عليها ، تقول (إذا تحركت الواو ، أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً) كما استنتجوا قاعدة : (إذا وقعت الواو أو الياء متطرفة إثر ألفٍ زائدة قلبت همزة) نحو : (كساء و بناء) ، فإنَّ أصلهما (كساو) و (بناي) .

وحين وجدوا المبتدأ في قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ الغاشية ٢٠ ﴿ مَعْدُولاً به عن الأصل المفترض : (الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة) جعلوه ضمن أصل فرعيٍّ آخر ، هو : (حصول الفائدة للمخاطب) .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ * مَا لَمْ تَقَدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً ^٢ .

فليس مرددهم من هذه الأصول المفترضة أذن ، غير بناء نظريتهم النحويَّة الكاملة ، وتأسيس القواعد والضوابط التي لا تشدُّ عنها بنية صرفية وجملة نحوية

^١ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٣

^٢ . ألفية ابن مالك باب المبتدأ والخبر .

ويعتقد الدكتور مصطفى جمال الدين أنَّ مصطلح (موافق للأصل) أو (مخالف للأصل) عند النحاة السابقين لا يقصد به . في اعتقاده . أنَّ (ضَرَبَ) مستصحبه لأئها موافقة للأصل و (قَالَ) : غير مستصحبة ؛ لأئها معزولة عن الأصل ، كما فهم ذلك أستاذنا الدكتور تمام حسان في أصوله^٢ مع كبير إجلالي لِمَا قَدَّمه من جديد في المسألة النحويّة ، ولعلّ ذلك كان اعتماداً منه . والقول للدكتور مصطفى جمال الدين . على ما قاله ابن الأنباريّ في الإنصاف : (مَنْ تَمَسَّكَ بالأصل فقد تَمَسَّكَ باستصحاب الحال) .

ثم يذهب الدكتور مصطفى جمال الدين إلى أنَّ هناك خطأ تطبيقيّ ، غير سليم لمفهوم الاستصحاب قائلاً : (إنَّ المقصود باستصحاب الحال كما^٣ هو واضح من بعض تعريفاته :) الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأوّل (أنَّ يكون للشيء الواحد حالان في زمانين : الحال الأولى ، معلومة ثابتة ، والحال الثانية ، مجهولة مشكوكة ، فنستصحب حال العلم به في الزمان السابق إلى حال الشكل به في الزمان اللاحق ، لنلغي بهذه العملية الاستصحابيّة دور الشكّ الطارئ وقيّمته ، وليس الأمر كذلك بالنسبة لـ (ضَرَبَ) و (قَالَ) فكل ، منهما معلوم الحال في كل من الزمانين : السابق ، واللاحق . لاطرادهما في كلام العرب جاهليين ، وإسلاميين فأين الاستصحاب إذن ؟ .

ثمّ يستطرد الدكتور مصطفى جمال الدين قائلاً : (ولو حدث لـ (ضَرَبَ) أو (قَالَ) نُطِقَ آخر ، يختلف عما كانت تنطق به سابقاً وحصل لنا من ذلك ما يوحي بأنّ هذا النطق المتأخر قد يكون فصيحاً ، فلنا حينئذٍ أنَّ (نستصحب) الحال المعلومة لكل منهما ، ونلغي بذلك دور النطق المتأخر المشكوك بفصاحته وهنا يكون للاستصحاب دور في المسألة النحويّة ، ولكنّ مثل هذا . في حدود ما أعلم . لم يحصل عند النحاة السابقين أي أنّهم لم يجروا الاستصحاب في نفي ما طرأ على اللغة من تطوّر ، أو تغيير ، لأنّهم حددوا الفترة الزمنيّة التي يُحتجُّ بها في الحواضر من الجاهليّة إلى منتصف القرن الثاني ، دون أن يعطوا للسابقين فيها حق الامتياز عن اللاحق ، فإبراهيم بن هرمه (ت ١٥٠ هـ)^٤ . وهو آخر من يُحتجُّ به عندهم . له من قوة الاحتجاج بشعره ما لامرئ القيس ، وغيره من الأوائل . أمّا ما تأخر عن هذه الفترة ، فقد قطعوا بعدم فصاحته ، ولم يحتاجوا فيه إلى الاستيعاب لعدم وجود الشك بفصاحته^٥ .

خاتمة في تقويم العلاقة القائمة بين أصول النحو وأصول الفقه .

١ - النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٢٦

٢ . الأصول . د/ تمام حسان . الهيئة المصريّة العامة للكتاب . ط/ ٩٨٢ م ص ٢٠٤

٣ . الأسنويّ على منهاج البيضاويّ ١٣١/٣ وأنظر الجلال الحلبيّ على جمع الجوامع ٢٨٦/٢

٤ . شاعر زمانه أبو بن سلمة بن عامر الفهريّ المدنيّ أحد البلغاء من شعراء الدولتين كان منقطعاً إلى العلويّة .

قال الدارقطنيّ هو مُقَدَّم في اسحق إبراهيم شعراء المحدثين ، وقَدَّمه بعضهم على بشار بن برد . أنظر سير أعلام النبلاء ٦/٢٠٧ ، ط/ ٢ مؤسسة الرسالة ١٩٨٢ م ، بيروت .

٥ - النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٥

بعد هذا العرض الموجز للعلاقة بين أصول النحو والفقه ، يبدو للباحث إنَّ الذين وضعوا هذه الأصول النحويّة ، لم يوفقوا في وضع منهج بحثيّ للفكر النحويّ ، تساعد قدر الإمكان في استنباط أحكامه كما كانت أصول الفقه منهجاً للتفكير الفقهيّ ، وكل ما في الأمر أنَّهم رأوا في أصول الفقه ، أصولاً جاهزة يمكن ضرب الأمثال لها . ولو بالتمحل . من مسائل النحو وأحكامه . ويمكن القول أنَّ بعض هذه الأصول التي تطرقنا إليها في هذا الفصل كالإجماع ، والاستحسان ، والاستصحاب . فهي أقرب إلى الوهم منها إلى الظنّ ؛ لكونها غير صالحة لأنّ تكون دليلاً لاستنباط الحكم النحويّ ، وقد أوحّتها طبيعة تقليد هؤلاء النحاة لمذاهبهم الفقهيّة كما رأينا .

وتأسيساً على ما تقدّم . فإذا أريد وضع أصول يستكشف منها طبيعة استنباط الحكم النحويّ عند مؤسسيه ، فيجب أن تترك هذه المحاولات جانباً ، ويَعْمَد الدارسون المحدثون إلى المرجعيّات الأساسيّة المعتمدة للفكر النحويّ مثل كتاب سيبويه وشروحه ، ومقتضب المبرد ، ومعاني الفراء ، ومجالس ثعلب ، وأمثالها من كتب تمثل الفروع النحويّة في فترتين من ألمع فترات الدرس النحويّ في مدرستي البصرة والكوفة . ويستنتج من بناء أصحابها أحكامها على النصوص المسموعة ، وما استعانوا به من تعليل أقيستهم وطرق احتجاجهم وتأخذ بنظر الاعتبار النقود المتأخرة المتسمة بالجديّة لمناهج النحاة السابقين ، وتُكْتَب بذلك كله أصول النحو الصحيحة الملائمة لطبيعة أحكامه أدلته ، وليس ذلك على جهد الدارسين المحدثين ببعيد .

وقد أكون أكثر طموحاً إذ أحاول بعد ذلك السرد أن أقوم هذه العلاقة القائمة بين أصول الفقه والنحو ، ثم مدى التزام تلك العلاقة بمنهجية دقيقة للبحث ابتدعها النحاة ، أو نقولها نقلاً حرفياً ، ثم نفذوا أسسها ، وساروا على خطتها المرسومة ، وإن كانت من صنع الاجتهاد المخلص للنحاة بقصد الوصول إلى غايتهم في استنباط القواعد . بصرف النظر عن حديث المناهج وتقنين التفكير لأنّ هؤلاء العلماء كانوا أمام ظروف عمليّة حتمت عليهم هذا النمط من أنواع التفكير الجدليّ العنيف ، حتى صارت مثاراً للانتقاد لطائفة كبيرة من علماء العربيّة القدماء والمحدثين زاعمين أنّها قيود مرهقة ، تستعبد النحاة ، وتهدر الوقت ، وتفسد الأعصاب دون أن يكون وراءها كبير طائل إلّا الرياضة العقليّة ، والله درُّ ابن سنان الخفاجي^١ إذ يقول : (إنَّ النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه ، فأما طريقة التعليل فإنَّ النظر إذا سلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلّا الفذ الفرد .. بل لا يثبت منه شيء ألبته ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك . وربما اعتذر لهم المعتذرون بأنَّ عللهم التي ذكروها ، وأوردوها هي صناعة ، ورياضة يتدرّب بها المتعلّم ، ويقوى بتأملها المبتدئ . فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح ، والقياس السليم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل^٢) وهذا

١ - سرّ الفصاحة ص ٣١

٢ - سرّ الفصاحة ص ٣١

الذي ذكره ابن سنان ، هو ما يجب أن يكون . حتى تتيسر أصول النحو (وتستنبط قواعده منها)
وتصبح بذلك واضحة بسيطة دون تعقيد ومستقيمة دون إلتواء ومنسجمة مع الأسلوب العربي
الفصيح دون انحراف .

ولعلَّ مرد كل ذلك كان من آثار تطبيق المنهج الفلسفي على الدراسة النحويَّة وتوغل النحاة
في بحث أمور لم يكن النحو في حاجة إليها كالإغراق في تعليل الأحكام وتفريق المسائل و (كل
واحد من هؤلاء . النحاة . أخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقيَّ الشائع أيام تدوين النحو ذلك
الجدل الذي نشأ أول ما نشأ للدفاع عن الدين ، وما يتصل به ثُمَّ التزموا حتى غلبهم في سائر
بحوثهم الدينيَّة وغير الدينيَّة وصار أمارَة الثقافة وعنوان المعرفة ، وقد جلبه واذكي شعلته الأجنب
، ولاسيما الفرس وغيرهم ممن اعتنقوا الإسلام ، وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر .
في مقدمتها علم المنطق . بما يحتويه من طرف الاستدلال وإقامة البراهين ، وصنوف الجدل.^١
ويقول ابن الأثير: (لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها وعُلِمَ
بقضية النظر أنَّ الفاعل يكون مرفوعاً ، والمفعول منصوباً ، فالجواب عن ذلك أننا نقول : هذه
الأدلة واهية لا تثبت على محك الجدل ، فإنَّ هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة
قد رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم فاستأجروا لذلك أدلة وعلاً ، وإلاَّ فمن أين
علم هؤلاء أنَّ الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها ؟!)^٢
وهذا الذي أفاض فيه ابن الأثير هو ما يعتقده الباحث من أنَّه لا مجال للفلسفة في علم
النحو لأنَّه ؛ علمٌ يعتمد السماع ، والرواية ، وأدلتُه وعَلَلُه بعد ذلك واهية ؛ لأنَّها لا تنشئ جديداً ،
بل فقط لتبرر ما ورد . ولو أنَّها حذفت لأراحت الدارسين ، إذ لا ثمرة منها إلاَّ إجهاد العقول ،
وإشاعة الجدل العقيم ، والحوار الذي لا طائل تحته .
والذي ذهب إليه ابن الأثير من أنَّ رفع الفاعل ونصب المفعول سماعيَّ محصن ، ولو جاء
عن العرب بعكس ذلك لقبَلناه لهو كلام شديد .

١ - اللغة والنحو بين القديم والحديث أ/عباس حسن ص ١٣٣ دار المعارف - مصر

٢ - المثل السائر ابن الأثير ص ٢٨-٢٩

الفصل الرابع

الفصل الرابع أصول النحو عند ابن جني

من المعلوم أنَّ أئمة دراسة علميَّة ، لابد أن تقوم على مادة تصبح هي موضوع الملاحظة والتصنيف ، ثمَّ التجريد ، والتعميم . وفي الدراسة اللغويَّة نجد أنَّ المادة اللغويَّة المنطوقة ، هي

مادة البحث التي حددها علماء اللغة . كما عرفنا ذلك قبلاً . أو كما يقال اللغة المنطوقة . (ولكنّ السماع عند علماء العربيّة يؤكد أصالة مبدأ دراسة اللغة المنطوقة ، وسبقها على اللغة المكتوبة).^١ غير أنّ علماء العربيّة بعد ذلك أدخلوا النصوص كمصدر من مصادر المادة اللغويّة ولكن الأولويّة ظلّت للسماع الذي انتهى إلى أصل واضح من أصول التفكير اللغويّ عند العرب يعتمد على ما يُسمع من عربيّ فصيح ، شعراً كان أم نثراً ، أو سماع ما ورد في نصّ ثابت معترف بفصاحته .

لكنّ الأصل فيه هو الأخذ المباشر للمادة اللغويّة عن الناطقين بها ، وقد حرصوا جميعاً على توثيق المادة اللغويّة سواءً عند سماعها من مصدرها الأصلي ، أو نقلاً عن المصدر ، ولذلك اشترطوا العدالة ، والضبط وغيرها من شروط الجرح والتعديل عند رواة الحديث النبويّ فيما يُنقل عن المصدر الأصليّ .

وكذلك لم تسلم البيئة اللغويّة التي تُنقل عنها هذه المادة اللغويّة ، فقد أخضعوها هي الأخرى لقواعد عامة اشترطوها أيضاً قبل السماع ، وتتلخص هذه القواعد في أمور ثلاثة هي :

١. الجنس . يشترط فيمن تُؤخذ عنه اللغة أن يكون عربيّ الأصل غير مولّد ، أو كما يقولون من العرب الخلص .

٢- المكان . وهو بيئة وسط الجزيرة العربيّة كبواديّ نجد ، والحجاز ، وتهامة ، ممن لم يختلط بالأمم المجاورة كالفرس ، والروم ، وغيرها .

٣. الزمان . وحدّوه بنهاية القرن الثاني الهجريّ في الحواضر ، ونهاية القرن الرابع في البواديّ^٢ . هكذا كان السماع ، وبهذه الحدود التي أملاها الخوف على العربيّة من اللحن ، والتحريف مصدراً للمادة اللغويّة التي اتخذ علماء العربيّة من القياس منهجاً للنظر فيها ، واستقرارها ، ووصفها .

وهذا ما أراد الباحث أن يقف عليه قبل الولوج في معرفة وضعية مصطلح السماع عند ابن جنيّ ، وما هي الإضافات التي أضافها إليه . والحدود التي وضعها له ؟ .

^١ . العربيّة وعلم اللغة البنيويّ . دراسة في الفكر اللغويّ العربيّ الحديث . د/ حلمي خليل ط/ ١٩٩٦م . دار المعرفة الجامعيّة . الإسكندرية ص ٣٣

^٢ . الإقتراح . السيوطيّ . ت/ محمد حسن إسماعيل الشافعيّ . دار الكتب العلميّة . بيروت . ط/ ١٩٩٨م ص ٢٤

المبحث الأول : السماع عند ابن جني .

تناول ابن جني في كتابه الخصائص أصل السماع وذلك من خلال طائفة من الموضوعات المتفرقة في ثنايا الخصائص وأشهر تلك الموضوعات . تقاود السماع ، تعارض السماع والقياس ، ترك الأخذ عن أهل المدر ، الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع ، الشي يسمع في الفصيح ، لا يسمع من غيره ، الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ، ويجوز أن يأتي السماع بضده .

هذه هي أبرز الموضوعات التي تناولها ابن جني ، في بحثه عن أصل السماع والباحث في هذا المبحث يحاول أن يحدد وبصورة واضحة ، مفهوم ابن جني لأصل السماع.

وباستقراء لكل ما ذكره ابن جني تكشف للباحث أن ابن جني تناول هذا الأصل من خلال ثلاثة محاور هي :

المحور الأول . الخصائص اللغوية للمتكلّم .

المحور الثاني . الخصائص اللغوية للكلام .

المحور الثالث . أقسام السماع عنده :

وقد أمكن الباحث جعلها في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الخصائص اللغوية للمتكلّم .

يؤطر ابن جني الخصائص اللغوية للمتكلّم من خلال مجموعة من الشروط ، فإذا استوفاه المتكلّم جعله من المعدولين الذين يصح الاعتداد بلغتهم والأخذ منهم ، ملتزماً في تلك الشروط منهجية صارمة لم يعفٍ منها حتى أستاذه ابن الشجري ، وهي :

أولاً . الفصاحة والبداوة .

نجد في هذا الشرط أنّ ابن جني كسابقيه من علماء اللغة ، متمسكاً بمبدأ ترك الأخذ عن فسدت لغته من أهل الحضر . وعدم الاعتداد به في توثيق المادة العلمية . فعنده أنّ عريّة البدو تُعدّ القدوة المثلى ، والمثل الرفيع الأعلى من جميع الوجوه .

ويؤسس ابن جني لهذا الشرط ، بوضع علة امتناع يلخصها فيما عرض للغات الحاضرة وأهلها المتحدثون بها ، من اختلال ، وفسادٍ وخطلٍ^١ وابن جني في هذا الشرط لا ينفي عدم وجود من صحة لغته من أهل الحضر تماماً ، بل لا ينفي أنّ تكون الحواضر قد عُدِمَتْ من صحة اللغة ، حتى يبني عليها قاعدة عامة تقول : (أنّ أهل الحواضر لا تؤخذ منهم اللغة ولا يصح السماع منهم) وهو يشير فقط إلى أنّ الانتقال إلى حضارة المدن أثراً غير محمود في التوثيق والأخذ . ويقول في ذلك : (ولو علِم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شئ من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر)^٢

ثانياً . الاختلاط يفقد اللغة صفاتها .

يُبني ابن جني قاعدته لهذا الشرط استناداً على ركائز قوية ، حيث يذهب إلى أنّ أهل البادية قد ترفض لغتهم ، ولا يسمع منها ؛ إذ هي قد خالطت وشاع فيها من أمر الفساد ، كلغة أهل الحضر ، فحينئذٍ ترفض لغتهم ولا يُتلقى منها قائلاً (لو فشي في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل

١ . الخصائص ٥/٢ ، و (الخطل) ، الكلام الفاسد الكثير المضطرب . أنظر المعجم الوسيط م/ ١ ص ٢٤٥

٢ . الخصائص ٥/٢

المدر من اضطراب الألسنة ، وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة ، وانتشارها . لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها.^١

ثالثاً . ليس كل بدويّ فصيحاً .

الفصاحة عند ابن جني غير مرهونة بالبداوة ؛ فليس كل بدويّ عنده فصيحاً حيث يُعبر عن ذلك بقوله : (... وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ؛ لأننا لا نكاد نرى بدويّاً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ، ويقدح فيه ، وينال ويُغضّ منه)^٢

رابعاً . فصاحة البدويّ خاضعة للاختبار .

الفصاحة البدويّة ، والتباعد عن الضعفة الحضريّة عند ابن جني ليست هي إدعاء ، وإنما قبول لغة المدعي لوصف الفصاحة البدويّة ، خاضع عند ابن جني لاختبار لغته جرياً علي سنن المسموع من لغات العرب . ويشير إلى ذلك : بأنّ أحداً من مدعي الفصاحة البدويّة وقد تلقى أكثر كلامه بالقبول إلى أن أنشده يوماً شعراً لنفسه يقول في بعض قوافيه : (أشئوها^٣ و أذأوها^٤). بوزن (أشعها ، وأدعها) . فجمع بين الهمزتين كما ترى ، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياس يُسوغه . وأبدل إلى الهمزة حرفاً لاحظ في الهمز له ، بضدّ ما يجب ؛ لأنّه لو إلقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما ، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لا حظ له في الهمز ، ثمّ يُحقق الهمزتين جميعاً ! هذا ما لا يبيحه قياس ، ولا ورد بمثله سماع .^٥

خامساً . السماع من العربيّ الفصيح .

يقول ابن جني : (إلا أن تسمع من بدويّ فصيح فتقلّبه) ويشدد علي ضرورة الأخذ من اللغة الفصيحة المستحكمة القوية وذلك مخافة أن يكون فيها زيغ حادث لا يعلمه الآخذ في وقته . وتأكيذاً على ذلك يسوق لنا ابن جني ما يُحكى (من أن أبا عمر واستضعف فصاحة أبي خيرة لما سألّه : فقال : كيف تقول : (استأصل الله عِرقاتهم) ، ففتح أبو خيرة (التاء) فقال له أبو عمرو : (هيهات أبا خيرة لأنّ جلدك !)^٦ .

^١ . الخصائص ٥/٢

^٢ . الخصائص ٥/٢

^٣ . مضارع شأى القوم : سبقهم ، وصوابه : أشأها . أنظر الخصائص ٦/٢

^٤ . من داوت للصيد إذا ختلته .

^٥ . الخصائص ٦/٢

^٦ . ذكره ابن النديم في الفهرست وقال : اسمه نهشل بن زيد ، أعرابي بدويّ من بني عديّ ، رجل الحاضرة ، وأفاد ، وأخذ الناس عنه وصنّف في الغريب . أنظر مراتب النحويين هامش ص ٧١

^٧ . الخصائص ١٣/٢

وينقل ابن جني عن ثعلب ، عن بعض أصحابه ، عن الأصمعيّ : أنّه ذكر حروفاً من الغريب . فقال : لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمر الباهليّ ، منها (الجبر) وهو : الملك وذلك في قوله :

أسلم براووقٍ حُبِيت به * وأنعم صباحاً أيّها الجبرّ .

ومنها قولهم : (كأس رنونة) أيّ دائمة ، ومنها قولهم :

بنّت عليه الملك أطنابها * كأس رنونة وطرف طمرّ .

ومنها (الديبُون) ، وهو : اللهو . وهو قوله :

خلّو طريق الديبُون وقد * فات الصبا وتوزّع الفخرّ .

فما سبق ذكره من أمثلة وجب قبولها ، (وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر)^١.

ثمّ يُقيم ابن جنيّ لذلك حجةً مفادها : أنّه متى كان التصرف في الوضع ينقض عليك أصلاً ، أو يخالف بك مسموعاً مقبلاً ، فألغه ولا تطرّ بجنابه^٢ .

سادساً . خبر الآحاد .

يذهب ابن جنيّ إلى أنّ السماع من الواحد ، أو من العدة القليلة ، لا يقنع في قبوله إلا إذا كثر من ينطق به منهم ، وإنّ كثر قائلوه مع ضعفه في القياس فمرّد ذلك إلى وجهين :

الأول : أنّ يكون من نطق به لم يُحكم قياسه على لغة آبائه .

الثاني : وإما أنّ تكون أنت قد قصدت استدراك وجه صحته .

سابعاً . يصحّ الارتجال ممن قويت فصاحته وسمت طبيعته .

يستند ابن جنيّ في ذلك علي ما حكى عن روبة (ت ١٤٥ هـ)^٣ وأبيه ، أنّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سبقا إليها . حيث يقرر أنّ نحو ذلك مقبول من عربيّ فصيح كابن الأحمر ، ومن هو في حاله من الفصاحة . أمّا إذا أتى مثل هذا الكلام ممن لم ترقّ به فصاحته كان مردوداً غير مُتقبّل .

ثامناً . القبول ممن اشتهرت فصاحته .

١ . الخصائص ٢٣/٢

٢ . الخصائص ٢١/٢

٣ . هو روبة بن عبدالله العجاج بن روبة التميمي السعديّ من أعراب البصرة ، كان رأساً في اللغة . أنظر سير أعلام

النبلاء ١٦٢/٦

ويصفه ابن جني بأنه أقوى القياسين حيث يقول : (إن أقوى القياسين أن يُقبل ممن شُهرت فصاحته ما يُورده ، ويحمل أمره علي ما عُرف من حاله ، لا على ما عكس أن يكون من غيره .

ويضرب لذلك مثلاً : (قبول شهادة القاضي ، من ظهرت عدالته ، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به ؛ ألا تراه يُمضي الشهادة ، ويقطع بها وإن لم يقع العلم بصحتها ؛ لأنه لم يأخذ بالعمل بما عند الله ، إنما أمر بحمل الأمور على ما تبدو ، وإن كان في المغيب غيره .)^١

ثم يقول : (ويكفي من هذا ما تعلّمه من بُعد لغة حمير من لغة بني نزار ، رويانا عن الأصمعي أن رجلاً من العرب دخل علي ملك (ظفار) فقال له الملك : ثب . وثب بالحميرية : اجلس . فوثب الرجل فاندقت رجلاه ، فضحك الملك ، وقال : ليست عندنا عربيت ، من دخل ظفار حمر . أي تكلم بلغة حمير . فإذا كان كذلك جاز جوازاً قريباً كثيراً أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا ، وإن لم يكن لها فصاحتنا غير أنها لغة عربية قديمة .)^٢

تاسعاً . عدول الفصيح عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة .

يذهب ابن جني في ذلك إلى أن العربي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة ، عافها ولم يأنس بها حيث يقول : (سألت مرة ابن الشجري أبا عبد الله ، ومعه ابن عم له - دونه في الفصاحة ، وكان اسمه غُصناً . فقلت لهما : كيف تُحقران (حمراء) ؟ فقالا : (حُميراء) . قلت : (سوداء) . قالوا : (سُويداء) . وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب . ثم دسست في ذلك (غلباء) فقال غصن :

(غلباء) وتبعه ابن الشجري . فلما همّ بفتح (الباء) تراجع كالمذعور ، ثم قال : آه ! (غلبي) ورام الضمة في (الياء) فكانت تلك عادة له .)^٣

إن قد يعدل الفصيح عن لغته الفصيحة إلى لغة أخرى غير فصيحة ولكنه سرعان ما يعود إلى لغته الفصيحة كما فعل أستاذه ابن الشجري فيما نقل عنه ابن جني في الرواية السابقة .

المطلب الثاني : الخصائص اللغوية للكلام .

يولي ابن جني في بحثه عن السماع أمر اللغة المسموعة أهمية كبيرة ؛ لأنها تُعد في نظره مصدراً للمادة اللغوية التي تُبنى عليها الأحكام والأدلة ، وقد استخلص الباحث جملة من الشروط التي وضعها ابن جني للغة التي يجب الاعتداد بها والأخذ منها وهي :

١ . الخصائص ٢٧/٢

٢ . الخصائص ٢٨/٢

٣ . الخصائص ٢٦/٢

أولاً : قوة اللغة وشيوع الفصاحة .

يُقرّر ابن جنيّ في هذا الشرط قائلاً : (ينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد ، إلا أن تقوى لغته ، وتشيع فصاحته . وقد قال الفراء في بعض كلامه (إلا أن تسمع شيئاً من بدويّ فصيح فتقلّبه)^١

وابن جنيّ في ضبط هذا الشرط لا يعني حتى أستاذه ابن الشجريّ . في كلام لم يسمعه هو عن العرب الذين صحّت لغتهم كـ (عُقيل) مثلاً ، يقول : (سمعتُ الشجريّ أبا عبد الله غير دفعّة يفتح الحرف الحلقيّ في نحو (يعدو) وهو أي ابن الشجريّ . محموم ولم أسمعها من غيره من (عُقيل) ، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته .

وإن كان ابن جنيّ يلتمس العذر لأستاذه بقوله : (وهو مخموم) : أي مريض بالحمى ، ثم إن ابن الشجريّ . حسب ظنّ ابن جنيّ . قد استهواه كثرت تحريك الحرف الحلقيّ بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين وذلك في نحو قول كثير :

له نعلٌ لا تطبي الكلب ريحها * وإن جعلت وسط المجالس شمت^٢ .

ثانياً . مراعاة أمر لغة للغة أخرى أمر معتمد .

يذهب ابن جنيّ في هذا الشرط إلى أن العرب في تجاورهم ، وتلاقيهم ، وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة . فكل منهم يلاحظ ، ويراعي أمر لغة الآخر ويعتمدها وهذا ما عقد له باباً في الخصائص سماه باب (في العربيّ يسمع لغة غيره أ يراعيها ويعتمدها أم يلغها ؟)

ويمثّل لذلك بقوله : (أخبرنا أبو عليّ^٣ عن أبي بكر عن أبي العباس^٤ عن أبي زيد^٥ قال : سألت خليلاً^٦ عن الذين قالوا : (مرزئت بأخواك) ، (وصرئت أخواك) ، فقال : هؤلاء قولهم علي

١ . الخصائص ٩/٢

٢ . أطباء : دعاه واستماله يريد أنّها من جلد مدبوغ ، فلا يطمع فيها الكلب وذلك أن الكلب إذا ظفر بجلد غير مدبوغ أكله لما فيه من فضلة اللحم . والبيت من قصيدة في مرثية عبد العزيز بن مروان ، يصفه برقة نعله وطيب ريحها .

أنظر الخصائص ٩/٢

٣ . يعني أبو عليّ الفارسيّ .

٤ . يعني ابن السراج .

٥ . يعني المبرد .

٦ . هو أبو زيد سعيد ابن أوس بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ . كان إماماً مشهوراً عالماً باللغة والنحو أخذ عن أبي عمر بن العلاء . من تصانيفه كتاب لغات القرآن . وفعلت وأفعلت (ت ٢١٥ هـ)

٧ . يعني الخليل بن أحمد .

قياس الذين قالوا : في (بيأس : يأس) أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها . ومثله قول العرب من أهل الحجاز : (يَاتَرْنَ) ، (وهَمَّ يَاتَعِدُونَ) ، فَفَرَّوْا مِنْ (يَوْتَرِنَ)^١

ثُمَّ يُعْقَبُ عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ ابْنِ أَحْمَدَ قَائِلاً : (وَإِنْ كَانَ الْخَلِيلُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : تُثَلِّبُ الْيَاءَ أَلْفًا . أَيْ فِي (يِيَّاسَ) . فَالْأَمْرُ أَيْضاً عَائِدٌ إِلَى مَا قَدَمْنَاهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا شَبَّهَ (مَرَزْتُ بِأَخَوَاكَ) بِقَوْلِهِمْ : (يِيَّاسَ ، وَيِيَّاسَ) ، فَقَدْ رَاعَى أَيْضاً فِي (مَرَزْتُ بِأَخَوَاكَ) . لُغَةً مِنْ قَالَ : (مَرَزْتُ بِأَخَوَيْكَ) فَالْأَمْرَانِ إِذَا صَانِرَانِ إِلَى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ . وَلِهَذَا نَظَائِرُ فِي كَلَامِهِمْ)^٢ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي الْوَقْفِ : (رَأَيْتُ رَجُلًا) بِالْهَمْزَةِ . فَهَذِهِ الْهَمْزَةُ بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ ، فِي لُغَةٍ مِنْ وَقَفَ بِالْأَلْفِ ، لَا فِي لُغَتِهِ هُوَ ، أَفَلَا تَرَاهُ رَاعَى لُغَةً غَيْرَهُ^٣ .

ثالثاً . امتناع تراكيب الكلام الخارجة عن السماع .

يَمْنَعُ ابْنَ جَنِّي فِي هَذَا الشَّرْطِ أَنْ يُرَكَّبَ قَوْلٌ خَارِجٌ عَنِ السَّمَاعِ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ أَنْ يُقَالَ لَكَ : كَيْفَ تُضْمِرُ (زَيْدًا) مِنْ قَوْلِكَ (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو) . فَلَا يُمْكِنُكَ أَنْ تُضْمِرَهُ هُنَا حَتَّى تَعْبِرَهُ فَتَقُولَ : (مَرَرْتُ بِهِ وَبِعَمْرٍو) ، فَتَزِيدُ حَرْفَ الْجَرِّ ؛ لَمَّا أَعْقَبَ الْإِضْمَارُ مِنَ الْعُطْفِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ بِغَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ . وَكَذَلِكَ لَوْ قِيلَ لَكَ كَيْفَ تُضْمِرُ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، فِي قَوْلِكَ : (وَاللَّهُ لَا تُقَوِّمَنَّ) ، وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَجْزِ لَكَ حَتَّى تَأْتِيَ (بِالْبَاءِ) الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ ، فَتَقُولَ : (بِهِ لَا تُقَوِّمَنَّ) .

إِذَا فَابِنَ جَنِّي عِنْدَهُ (مَتَى كَانَ التَّنْصَرُفُ فِي الْمَوْضِعِ يَنْقُضُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ أَصْلًا ، أَوْ يَخَالِفُ بِهِ مَسْمُوعًا مَقْيِيسًا فَالْوَاجِبُ الْإِغَاءُ وَعَدَمُ الْإِقْتِرَابِ وَالِدُنُو مِنْهُ)^٤

رابعاً . الاختلاط يفقد اللغة فصاحتها .

يَبْنِي ابْنُ جَنِّي لِهَذَا الشَّرْطِ قَاعِدَةً ذَاتَ رُكَايَزٍ قَوِيَّةٍ ، يَذْهَبُ فِيهَا إِلَى أَنَّ أَهْلَ الْوَبْرِ . الْبَادِيَّةُ . قَدْ تُرْفَضُ لُغَتُهُمْ وَلَا يُسْمَعُ مِنْهَا ؛ إِذْ هِيَ قَدْ خَالَطَتْ ، وَشَاعَ فِيهَا مِنْ أَمْرِ الْفَسَادِ ، كُلُّغَةُ أَهْلِ الْحَضَرِ . فَحِينَئِذٍ تُرْفَضُ لُغَتُهُمْ ، وَلَا يُتَلَقَّى مِنْهَا . قَائِلاً : (لَوْ فَشَا فِي أَهْلِ الْوَبْرِ مَا شَاعَ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْمَدْرِ مِنْ اضْطِرَابِ الْأَلْسِنَةِ وَخِبَالِهَا ، وَانْتِقَاضِ عَادَةِ الْفَصَاحَةِ وَانْتِشَارِهَا ، لَوَجِبَ رَفْضُ لُغَتِهَا ، وَتَرَكَ تَلْقَى مَا يَرِدُ عَنْهَا)^٥

وَقَبْلَ ذَلِكَ أَعْلَنَ مَبْدَأَ (تَتَقِيَّةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ) مِنْذُ أَوَّلِ ظَهْوِهِ فِي مَخْتَمِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ لُغَةِ الْبَدْوِ مِثْلًا أَعْلَى ، يَجْدُرُ بِالْمُسْلِمِ الْمُتَقَفِّ أَنْ يَتَّخِذَهُ قَدْوَةً ، وَإِمَامًا . وَكَانَتْ لَهْجَاتُ الْبَدْوِ ، حَتَّى

١ . الخصائص ١٦/٢

٢ . الخصائص ١٦/٢

٣ . الخصائص ١٧/٢

٤ . الخصائص ١٩/٢

٥ . الخصائص ٥/٢

أواسط القرن الثالث الهجري ، هي النبع القراح الخالد ، الذي يستقي منه النحاة وعلماء اللغة معارفهم عن العربية الفصحى .^١

إذاً فإنَّ الاحتذاء التام للغة البدو الخالصة النقية لا تدانيها لغة أهل الحضر ، لا سيما إذا كانت ألسنتهم لاتزال محتقظة بمظاهر الإعراب والتصريف القديمة ، فابن جني يقرر : أنَّه في كل مكان كثر فيه اختلاط البدو بغيرهم من طبقات السكان ، وكذلك عند تحولهم بوجه خاص إلى الإقامة والاستقرار بالحضر ، فإنَّ لغتهم تفقد من صفاتها وخلوصها قدراً كبيراً ، وحينئذٍ لا يُعتد بها .

خامساً . اتباع اللغة الرديئة ليس خطأ .

يقرر ابن جني في هذا أنَّ الناطق على قياس لغةٍ من (لغات العرب) مُصيب غير مخطئ ، وإنَّ كان غير ما جاء به خيراً منه^٢ .

سادساً : الانتقال من لغةٍ إلى أخرى :

يقرر ابن جني في هذا أنَّ البدوي الفصيح إذا انتقل بلسانه الفصيح إلى لغة فاسدة . لم يؤخذ بهذه اللغة وإنما يؤخذ بلغته الأولى حتى كأنَّه لم يزل من أهلها .

ويبرر ابن جني ذلك . التوقف عن الأخذ بها . مخافة أن يكون فيها زيغ حادث ، لا تعلمه الآن ، ويجوز أن تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فساداً حادثاً لم يكن قبل فيها^٣ .

سابعاً . حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانييتين متراسلتين .

يذهب ابن جني في باب (اختلاف اللغات وكلها حجة)^٤ : (إلى أنَّ سعة القياس تبيح للعرب هنا الاختلاف ، ولا تحظره عليهم ؛ ألا ترى أنَّ لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأنَّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويُخلدُ إلى مثله . وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتهما ؛ لأنَّها ليست أحقُّ بذلك من رسيَّلتها . لكنَّ غاية ما لك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبَلُ لها ، وأشدُّ أنساً بها فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا . ألا ترى إلى قول الرسول ﷺ . (أنزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ)^٥ .

١ . العربية . دراسات في اللغة واللهجات والأساليب . يوهان فك . مكتبة الخانجي . مصر ١٩٨٠م ص ١٦٠

٢ . الخصائص ١٢/٢

٣ . الخصائص ١٣/٢

٤ . الخصائص ١٠/٢

٥ . ورد أصل الحديث هذا الحديث في حديث طويل في صحيح البخاري (كتاب فضائل القرآن)

فأما أن تقلَّ إحداهما جداً ، وتكثر الأخرى جداً ، فإنَّك تأخذ بأوسعهما قياساً ؛ ألا تراك لا تقول : (مَرَرْتُ بِكَ) ، ولا (المَالُ لِكَ) قياساً علي قول قُضَاعَة : (المَالُ لِه) . و (مَرَرْتُ بِهِ) ، ولا تقول : (أَكْرَمْتُكَش)^١ ، ولا (أَكْرَمْتُكَس)^٢ . قياساً على لغة من قال : (مَرَرْتُ بِكَش) ، و (عَجَبْتُ مِنْكَس) .

في ما تقدّم يُقرر ابن جَنِّي أن لكل لغة من لغات العربيّة ضرباً من القياس يؤخذ به . أمّا الاختلاف بينهما فلا يُعتبر حجةً لردّ إحداهما عن الأخرى ولأنّ ليس في ذلك حقٌّ . ولكنّ للسامع الخيار في تقوية إحداهما على الأخرى ، غير مُعتبراً ولا معتقداً أنّ أقوى القياسين هو الداعي لهذا القبول . وكذلك لا يجوز ردّ إحدى اللغتين بالأخرى ، مدلاً على ذلك بحديث الرسول ﷺ . وأنّ القلة والكثرة والتوسع في الرواية وقوة القياس . كل ذلك مُعولٌ عليه في الأخذ (السماع) .

وعليه فإنّ الشروط ، والقواعد ، أو الأحكام التي فصلها ابن جَنِّي لأصل السماع ، فيما يخصّ (الكلام) أو (المتكلّم) تُنبئ بعقلية فذة ومنهجية أصولية غير مسبوقّة . فابن جَنِّي في كل شرطٍ ، أو قاعدةٍ ، أو حكمٍ يُدلل على ما يذهب إليه بالأمثلة والشواهد اللغوية العديدة من (القرآن ، والحديث ، والشعر) وهذا عملٌ غير مسبوق فيه لا من معاصريه من علماء اللغة ، ولا ممن سبقه .

المطلب الثالث : أقسام السماع عند ابن جَنِّي .

يقسم ابن جَنِّي الكلام (المسموع) إلى قسمين :

الأول . المَطْرَد ، ويعرّفه بقوله : (أصل مواضع طرد في كلامهم : التتابع ، والاستمرار ومن ذلك طردت الطريدة . إذا أتبعته ، واستمرت بين يديك . ومنه : مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ؛ ألا ترى أنّ هناك كراً وفرّاً . فكل يطرد صاحبه . ومنه المَطْرَد رُمَحٌ قصير يُطْرَدُ به الوحش . واطرد الجدول . إذا تتابع ماؤه بالريح^٣ . ومنه قول إعرابيٍّ :

مَالِكٌ لَا تَذْكُرُ أَوْ تَزُورُ * بِيضَاءَ بَيْنِ حَاجِبَيْهَا نُورٌ .

تمشي كما يطرد الغدير

ومنه قول الأنصاريّ^٤ :

^١ . هذه (كشكشة ربّعة) والتي تزداد فيها الشين بعد كاف الخطاب في حالة الوقف .

^٢ . هذه (كسكسة هوازن) والتي تزداد فيها السين بعد كاف الخطاب في حالة الوقف .

^٣ . الخصائص ٩٦/١ .

^٤ . الأنصاريّ هو : قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهّبة بخطوط يرى بعضها في إثر بعضٍ

*أَتَعَرَّفُ رِسْمًا كَاطْرَادِ الْمَذَاهِبِ *

أَيَّ كِتَابِ الْمَذَاهِبِ ، وَهِيَ جَمْعُ (مُذْهَبٍ) .

الثاني . الشاذ ، ويعرّفه بقوله : (وَأَمَّا مَوَاضِعُ (شَذَذَ) فِي كَلَامِهِمْ فَهُوَ التَّقَرُّقُ وَالتَّقَرُّدُ ؛ وَشَذَّ يَشْذُ شَذُوزًا وَشَذًّا وَجَمْعُ شَاذٍ شُذَّازٌ)^١ .

ثُمَّ يَحِيلُ ابْنُ جَنِّي كُلَّ مَنْ هَذِينَ الْأَصْلِينَ ، الْمَطْرَدُ وَالشَّاذُّ إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهِ قَائِلًا :
(جَعَلَ أَهْلَ الْعَرَبِ مَا اسْتَمَرَّ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَغَيْرِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الصَّنَاعَةِ مَطْرَدًا ، وَمَا فَارَقَ بَقِيَّةَ بَابِهِ وَانْفَرَدَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ شَاذًّا)^٢

وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ يَقَسِّمُ ابْنُ جَنِّي الْمَسْمُوعَ مِنَ الْكَلَامِ مِنْ حَيْثُ الْإِطْرَادُ وَالشُّذُوزُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَصْرِبٍ ، وَهِيَ :

الضرب الأول . الكلام المطرّد في القياس والاستعمال جميعاً . وهو الكلام :

١. الذي لا يخرج عن القواعد العامة المبنية على الأعم و الأشمل .

٢. والذي كثر استعماله في العربية .

وذلك في نحو : رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وكسر المجرور : ك(قَامَ زَيْدٌ . ضَرَبْتُ عَمْرًا . مَرَرْتُ بِسَعِيدٍ)

الضرب الثاني . الكلام المطرّد في القياس وشاذّ في الاستعمال . وهو الكلام :

١. الذي لا يخرج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل .

٢. ونادر استعماله .

وذلك في نحو : الماضي من (يَزُرُ وَ يَدَعُ) وكذلك قولهم : (مَكَانٌ مُنْقِلٌ) هذا هو القياس ، والأكثر في السماع (بِأَقْلٍ) والأوّل مسموع أيضاً .

الضرب الثالث . الكلام المطرّد في الاستعمال الشاذّ في القياس . وهو الكلام :

١. الذي خرج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل

٢. الذي كثر استعماله .

وذلك في نحو : قولهم : (أَخُوَصَ الرِّمْتُ)^٣ ، و (اسْتَصَوَّبَ الشَّيْءُ) ، ولا يقال : (اسْتَصَبْتُ الشَّيْءَ) . ومنه (اسْتَحَوَذَ ، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ) ، و (اسْتَنَيْسَتِ الشَّاةُ) . وقول زهير :

١ . الخصائص ٩٦/١

٢ . الخصائص ٩٦/١ ، ٩٧

٣ . الرمث : شجر ترعاه الإبل وأخوصه أن يظهر فيه ورق ناعم كأنه خوصة .

هناك إن يُسْتَخْلُوا المال يُخْلُوا^١

الضرب الرابع . الكلام الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو الكلام :

١. الخارج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل .

٢. ولم تستخدمه العرب ، وهو مُجْمَعٌ على رفضه .

وذلك في نحو : تتميم مفعول فيما عَيْنَهُ (واو) نحو : (تَوْبَ مَصُونٌ) ، و (رَجُلٌ مَعُوذٌ مِنْ مَرَضِهِ) . فكل ذلك شاذ في القياس ، والاستعمال . فلا يساغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه ، إلا على وجه الحكاية .

ثم يقرر ابن جني على أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال وشذّ عن القياس ، فلا بدّ من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنّه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره . ألا ترى أنّك إذا سمعت : (اسْتُخُوذَ ، واسْتَصَوِبَ) أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في : (اسْتَقَامَ : اسْتَقَوَمَ) ولا في (اسْتَشَاعَ : اسْتَشَوَّغَ) ، و لا في (اسْتَبَاعَ : اسْتَبَّيَعَ)^٢ .

فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطّرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت على نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من (وَرَرَ و وَدَعَ) ؛ لأنّهما لم يقولوهما ، ولا غَرَوُ أن تستعمل نظيرهما نحو : (وَرَرَ و وَعَدَ) لو لم تسمعهما^٣ .

ومن ذلك استعمالك (أَنْ) بعد (كَادَ) نحو : (كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقْوَمَ) ، هو قليل شاذ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ، ولا مأبياً في القياس .

ومن ذلك قول العرب : (أَقَائِمٌ أَخَوَاكُ أَمْ قَاعَدَانُ ؟) هذا كلام العرب . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : (أَقَائِمٌ أَخَوَاكُ أَمْ قَاعِدٌ هُمَا ؟)^٤ . إلا أنّ العرب لا تقوله إلا (قاعدان) ، فيتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى^٥ .

وفي اطراد السماع في الشيء وعدم اختلافه فيه . يقرر ابن جني على أنّ هذا أصل الخلاف الشاخر بين النحويين ، ثم يجعله على أضرب منها :

١ . واستخوال المال أن يسأل ناقة عارية للبنها أوبارها أو فرساً للغزو عليها . وإخواله أي : إعطاؤه.

٢ . الخصائص ٩٩/١

٣ . الخصائص ٩٩/١

٤ . لأنّه معطوف على الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر ، وإنّما يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً . وابن هشام يرى أنّه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستتر على خلاف القياس ، وكأنّه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في غيرها ، ويرى غيره أنّ (أم) هنا منقطعة ، والتقدير : أم هما قاعدان . أنظر الصبان على الأشمونيّ مبحث المبتدأ والخبر ١٩٠/١ ، البابيّ الحلبيّ .

٥ . الخصائص ١٠٠/١

الضرب الأول . أنْ يكثر الشيء فيسأل عن علته ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول فيذهب قومٌ إلى شئ ، ويذهب آخرون إلى غيره . وحينها يجب تأمل القولين واعتماد أقواهما ، ورفض الرأي الأضعف ، فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً ؛ لأنَّ الحكم الواحد قد يكون مغلولاً بعلتين^١ .

الضرب الثاني . أنْ يُسمع الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شئ أو إفساد غيره . ويستدل به من وجه آخر علي شئ غير الأوّل ، وذلك كقولك : (صَرَيْتُكَ ، وأَكْرَمْتُهُ) ونحوهما مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع . فهذا موضع يمكن أنْ يستدل به على شدّة اتصال الفعل بفاعله^٢ .

المبحث الثاني : القياس عند ابن جنّي .

لقد استقرّ مدوّنوا النحو العربيّ ما وصلهم من كلام العرب ، وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه ، فدققوا علله وصنّفوها ثمّ وضعوا قوانينهم المطّردة ، ولا شكّ في أنّ بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج على هذه القوانين ، فحاول النحاة تسجيله وتذليل بعض أحكامهم باستثناءات وتفرّعات ، وبذلوا في ذلك جهداً صادقاً حتى لا يشدّ على قوانينهم شئ ذو بال ، وحتى تكون محيططة بكلام العرب على قدر الإمكان ومع ذلك شدّت على استثناءاتهم وقبودهم بعض نواذر لا قيمة لها ؛ وإنّما العبرة بما اطّرد في أكثر كلامهم^٣ .

والأمر في القياس على هذه الوتيرة ، نظّمه وحرّر قواعده ، وأحسن تطبيقه البصريون . على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه ولا مطّرد ؛ بل تجد فيه ظاهرة غريبة جداً ، وهي إطلاقهم . وهم المتقيدون بالسماع . الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب . فقد ذهبوا إلى قياس (مَفْعَل و فِعَال) على نحو : (مَتْنَى و ثُلَاث) من خمسة إلى تسعة . على حين لم يسمع عن العرب ذلك إلّا مِنْ واحدٍ إلى أربعة . والبصريون أنفسهم . وهم القياسيون . منعوه ، إلّا المبرّد منهم لعدم السماع ، ولأنّ يكون ذلك من البصريين أخرى إذ هو بمذهبهم أشبه ، وعن مذهب الكوفيين أبعد . وهذا يؤكد أنّه مذهب غير منسجم الأجزاء^٤ .

ويقول المؤرخون من علماء العربيّة إنّ ابن أبي اسحق الحضرميّ وتلميذه عيس ابن عمر كانا أشدّ ميلاً للقياس ، وكانا لا يابهران بالشواذّ ، ولا يتحرجان عن تخطئة العرب ، وكان أبو عمر

١ . الخصائص ١/١٠٨ .

٢ . الخصائص ١/١٠٨ .

٣ . في أصول النحو . الأفغانيّ . المكتب الإسلاميّ . بيروت . ط/ ١٩٨٧م ص ٧٩

٤ . من تأريخ النحو . الأفغانيّ . دار الفكر . ط/ ٢ . ١٩٧٨م ص ٧٤

بن العلاء وتلميذه يونس ابن حبيب البصريان أيضاً على عكسهما ، يُعظمان قول العرب (السماع) ويتحرجان من تخطئتهم ،

أمّا أبو علي الفارسيّ أستاذ ابن جنيّ فقد (أخذ في القياس يفكر فيه ليله ونهاره حتى استقام له منه مذهب وسّع الشقة بين الجامدين على السماع وأنصار القياس)^١. والظاهر أنّ عشق القياس بهره وأخذ على فكره السبل ، فصار يمتحن به كل مسألة تُعرض له ، وعلى رسومه يصدر فتواه ، ويعتقد آراءه ، وقد كان (الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحبّ إليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس) كما قال لتلميذه ابن جنيّ^٢.

فقد حظيت مدرسة القياس من ثمرات تفكير أبي عليّ الفارسيّ بفيضٍ غزير ، حتى قال ابن جنيّ : (أحسب أنّ أبا عليّ قد خطر له وأنتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا)^٣

أمّا ابن جنيّ في بحثه للقياس ، ومن خلال كتابه (الخصائص) . نجده قد تناول القياس كأصل من أصول النحو ، على نحوٍ يُنبئ بعبقريّة هذا العالم . والذي أكسبته صحبته لأستاذه أبي عليّ الفارسيّ . المولع بالقياس . هذا العلم الجُم ، فابن جنيّ حين يُعرض لبحث القياس ، ومن خلال أبواب عدة في كتابه الخصائص . يضع له منهجاً شاملاً لهذا الأصل .

وقد أمكن الباحث جعلها في مطالب توضّح منهجيّة ابن جنيّ في أصل القياس .

المطلب الأوّل : أنواع القياس .

يقسم ابن جنيّ القياس إلى ضربين^٤ :

الأوّل . القياس المعنويّ .

الثاني . القياس اللفظيّ .

ثمّ يبيّن أنّ هذين الضربين من القياس ، المعنويّ واللفظيّ قد فشوا في العربيّة . مبيناً أنّ أقواهما ، وأوسعهما هو القياس المعنويّ ، وإنّ كان لا يُعرّف لنا كل ضربٍ من الضربين ، مكتفياً فقط بالتمثيل لكل ضربٍ .

فيمثّل للقياس المعنويّ ، برفع الفاعل ، ونصب المفعول قائلاً : (رفعتُ هذا ؛ لأتّه فاعل ، ونصبت هذا لأتّه مفعول) معللاً ذلك بأنّه اعتبار معنويّ ، وليس لفظيّ .

١ . من تاريخ النحو . ٧٤ .

٢ . الخصائص ٨٨/٢ .

٣ . الخصائص ٢٠٨ / ١ .

٤ . الخصائص ١٠٩ / ١ .

وبيّن أنّ سبب قوة القياس المعنويّ ، إلى أنّ العوامل اللفظيّة في حقيقتها راجعة إلى أنّها معنويّة (ألا تراك إذا قلت : ضَرَبَ سعيدٌ جعفرًا ، فإنّ (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك : (ضَرَبَ) إلّا علي اللفظ ، بالضاد ، والراء ، والباء علي صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل ^١ .

ثمّ يذهب ابن جيّي إلى أنّ القياس اللفظي للمتأمل يجده غير عارٍ من اشتغال المعنى عليه ويدلّ على ذلك بقول الشاعر ٢ :

وَرَجَّ الفتى للخير ما أن رأيتَه * على السنّ خيراً لا يزال يزيد .

فإنّك قائلٌ : دخلت على (ما) وإن كانت (ما) هاهنا مصدرية . لشبهها لفظاً بما النافية التي تُؤكّد بأن من قوله ^٣ :

ما إن يكاد يخلّهم لوجّهم * تخالّج الأمر إن الأمر مشترك .

وشبّه اللفظ بينهما يُصيّز (ما) المصدرية إلى أنّها ، كأنّها (ما) التي معناها النفي (أفلا ترى أنّك لو لم تجذب إحداهما إلى أنّها كأنّها بمعنى الأخرى لم يجر لك إلحاق (إن) بها ^٤ .

ثمّ يقرر ابن جيّي بعد ذلك ، أنّ المعنى أشيع وأيسر حُكماً من اللفظ ؛ لأنّك في اللفظي متصور لحال المعنويّ ، ولست في المعنويّ محتاج إلى تصوّر حكم اللفظي ^٥ .

المطلب الثاني : إثبات العرب للتشابه والتجانس .

يذهب ابن جيّي في ذلك إلى أنّ العرب من شدّة إثارةها للتجانس ، والتشابه أنّ جعلها هذا أنّ تحمل الفرع على الأصل ، والأصل على الفرع ، وكذلك من قوة القياس عند النحويين اعتقادهم أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ثمّ يدلّ على كل ذلك في موضعه.

^١ . الخصائص ١ / ١٠٩

^٢ . هو المعلوط بن بذر القرينيّ ، كما ذكره السيرافيّ في شرح (الكتاب) ، ونقل ذلك البغداديّ في شرح شواهد المغني في مبحث (إن) ، وفي اللسان في (أنن) (للمعلوط بن بذر) ، وفي الحماسة أبيات على هذا الروي منها :

متى ما ير الناس الغني وجاره * فقير يقولوا : عاجزٌ وجليد .

^٣ . البيت لزهير ابن أبي سُلمى من قصيدةٍ مطّلعها :

بأنّ الخيط ولم يأووا لمن تركوا * وزودوك اشتياقاً أية سلّكوا .

وتخالج الأمر : اختلافهم في الرأي . وقوله : إنّ الأمر مشترك : أي لا يجتمعون على رأي واحد .

^٤ . الخصائص ١ / ١١٠ ، ١١١

^٥ . الخصائص ١ / ١١٠ ، ١١١

أولاً . حملهم الفرع على الأصل :

١- أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْرَبُوا الْمُتَنَّى وَالْجَمْعَ بِالْحُرُوفِ فَأَعْطَوْا الرِّفْعَ فِي التَّنْثِيَةِ الْأَلْفَ وَفِي الْجَمْعِ الْوَائِ وَالْجَرَ فِيهِمَا الْيَاءَ . وَبَقِيَ النِّصْبُ لَا حَرْفَ لَهُ يُمَارُ بِهِ ، جَذْبُهُ إِلَى الْجَرَ فَحَمَلُوهُ عَلَيْهِ دُونَ الرِّفْعِ^١ ففعلوا ذلك ضرورة ، ثُمَّ لَمَّا صَارُوا إِلَى جَمْعِ التَّائِيثِ حَمَلُوا النِّصْبَ أَيْضاً عَلَى الْجَرَ ، فَقَالُوا : (صَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ) كَمَا قَالُوا : (مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ) فَعِنْدَ ابْنِ جَنِّي أَنَّ الْضَرُورَةَ هُنَا قَدْ انْتَقَتْ ، حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنْ عَدَمِ فَتْحِ (التَّاءِ) فَيَقُولُوا : (رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ) فَعَدَمَ فَعَلُهُمْ لِهَذَا مَعَ إِمْكَانِهِ وَالْمَقْدَرَةُ عَلَيْهِ ، وَزَوَالَ الضَّرُورَةِ الْعَارِضَةِ فِي الْمَذْكَرِ ، يَدُلُّ عَلَى إِثَارِ الْعَرَبِ وَاسْتِحْبَابِهِمْ لِحَمْلِ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ وَإِنْ عَرِيَ مِنْ ضَرُورَةِ الْأَصْلِ^٢.

٢. وكذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعضٍ ، وذلك في نحو حذفهم الهمزة في (نُكْرِمُ) و (تُكْرِمُ) ، و (يُكْرِمُ) ؛ لحذفهم إِيَّاهَا فِي (أَكْرِمُ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْاسْتِثْقَالِ ، لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ فِي نَحْوِ : (أُكْرِمُ) ، وَإِنْ عَرِيتْ بَقِيَّةُ حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ مِنْ اجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ وَحَدَفَهُمْ أَيْضاً (الْفَاءَ) مِنْ نَحْوِ : (وَعَدَ) ، و (وَرَدَ) فِي (يَعِدُ) ، و (يَرِدُ) ، لِمَا كَانَ يَلِزَمُ . لَوْ لَمْ تَحْدَفْ . مِنْ وَقُوعِ (الْوَائِينَ) (يَاءٌ وَكُسْرَةٌ) ، نَحْوِ : (أَعِدُ) ، و (تَعِدُ) ، و (نَعِدُ) ؛ وَذَلِكَ لِيَسَّيْرَ لِّلْاسْتِثْقَالِ بَلْ لِّلْتَسَاوَى أَحْوَالِ حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ فِي حَذْفِ الْفَاءِ مَعَهَا^٣.

ثُمَّ يَقَرَّرُ أَنَّهُ وَفِي حَالَةِ جَوَازِ حَمْلِ حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَمُرَاتِبُهَا مُتَسَاوِيَةٌ وَإِنْ بَعْضُهَا لَيْسَ أَصْلاً لِبَعْضٍ ، فَفِي حَالَةِ جَوَازِ مَا تَقَدَّمَ ، فَإِنَّ حَمْلَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْمَذْكَرِ . يَعْنِي فِي النِّصْبِ . أَوْلَى ، وَأَجْدَرُ ؛ لِأَنَّ الْمَذْكَرَ أَسْبَقَ رَتَبَةً مِنَ الْمُؤَنَّثِ^٤.

٣. وَمِنْ أَمْثَلَةِ حَمْلِهِمُ الْفَرْعَ عَلَى الْأَصْلِ كَذَلِكَ : مُرَاعَاتُهُمْ فِي الْجَمْعِ حَالَ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقَ مِنَ الْجَمْعِ حَيْثُ تَرَاهُمْ عِنْدَمَا تُعْلَى (الْوَائِ) فِي الْوَاحِدِ يُعْلَوُهَا أَيْضاً فِي الْجَمْعِ . وَذَلِكَ فِي نَحْوِ (قِيَمَةٌ وَ قِيَمٍ) ، و (دِيَمَةٌ وَ دِيَمٍ) . وَعِنْدَمَا تَصْحُ فِي الْوَاحِدِ صَحْوُهَا فِي الْجَمْعِ ، فَقَالُوا : (رَوْجٌ وَ رَوْجَةٌ) و (ثَوْرٌ وَ ثَوْرَةٌ)^٥.

ثانياً : حمل الأصل على الفرع .

^١ . قَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي مَبْحَثِ إِعْرَابِ الْمُتَنَّى فِي بَابِ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ : (وَحُمِلَ النِّصْبُ عَلَى الْجَرَ فِيهِمَا . يَعْنِي التَّنْثِيَةَ وَجَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمَ . لِمُنَاسَبَةِ النِّصْبِ لِلْجَرَ دُونَ الرِّفْعِ ؛ لِأَنَّ كِلَا مَنَّهُمَا فَضْلَةٌ ، وَمِنْ حَيْثُ الْمَخْرَجُ ، لِأَنَّ الْفَتْحَ مِنْ أَقْصَى الْحَقِّ ، وَالْكَسْرَ مِنْ وَسْطِ الْفَمِّ ، وَالضَّمَّ مِنَ الشَّفَتَيْنِ .

^٢ . الْخَصَائِصُ ١ / ١١١

^٣ . الْخَصَائِصُ ١ / ١١٢

^٤ . الْخَصَائِصُ ١ / ١١٢

^٥ . الْخَصَائِصُ ١ / ١١٤

١. أَنَّ العربَ يَعْلُونَ المصدرَ للإِعْلَالِ فعله ، ويصححونه لَصِحَّتِهِ . وذلك في نحو : (قُمْتُ : قِيَامًا) و (قَاوَمْتُ : قِيَامًا) ، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل فهل بقي في وضوح الدلالة على إثباتهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة^١ .

٢. وكذلك تعويضهم في المصدر ما حذفوه في الفعل ؛ فقالوا : أكرم يُكرم ، فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكْرَام ؛ فدلَّ هذا على أَنَّ هذه المُثُل كُُلُّها جارية مجرى المثال الواحد ؛ ألا تراهم لمَّا حذفوا (ياء) (فرازين)^٢ عَوَّضُوا منها الهاء في نفس المثال فقالوا : (فرازنة) وكذلك لمَّا حذفوا (فاء) (عِدَّة) عَوَّضُوا منها نفسها التاء^٣ .

ثالثاً . أَنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

يقرر ابن جني أَنَّ من شِدَّةِ قوة القياس عند النحويين اعتقادهم ، أَنَّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب . وذلك في نحو قولهم : كيف تبني من (ضَرَبَ) مثل : (جَعْفَرِ) : (ضَرَبَ) هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله (ضَيَّرَ) ، أو (ضَوَّرَ) أو (ضَرُوب) أو نحو ذلك ، لم يُعْتَقَد من كلام العرب ؛ لأنَّه قياس على الأقلِّ استعمالاً ، والأضعف قياساً^٤ .

المطلب الثالث : متفرقات في القياس .

أولاً . جواز القياس على الأقلِّ ومنعه فيما هو أكثر .

يذهب ابن جني في هذا إلى إِنَّ هذا باب ظاهر التناقض إلَّا أَنَّهُ مع تأمله فهو صحيح وذلك أَنَّ يَقْلَ الشيء وهو قياس ، ومع ذلك يكون غيره أكثر منه ، إلَّا أَنَّهُ ليس بقياس^٥ .

ثانياً : ما كان قليلاً وهو قياس . نحو : النسب إلى (شَنْوَة : شَنَّى) فلك من بعد أن تقول في الإضافة . أي النسب . إلى (قَنْوَبَة : قَنْبِي) ، وإلى (رَكْبَة : رَكْبِي) وإلى (حَلُوبَة : حَلْبِي) ؛ قياساً على (شَنَّى) ، وذلك أَنَّهُم أجروا (فَعُولَة) مجرى (فَعِيلَة) ؛ لمشابهتها إيَّاه من عِدَّة أوجه منها^٦ :

١ . الخصائص ١/١١٣ .

٢ . الواحد فرازين . وهو في الشطرنج بمنزلة الوزير للسلطان ، وهو معرَّب فرزين في الفارسيَّة . والوارد في اللسان والقاموس جمعه على فرازين .

٣ . الخصائص ١/١١٤ .

٤ . الخصائص ١/١١٤ .

٥ . الخصائص ١/١١٥ .

٦ . الخصائص ١/١١٥ .

١. أنَّ كل واحدة من (فَعُولَة) و (فَعِيلَة) ثلاثيَّ ، أي دون اعتداد المدَّة .
٢. أنَّ ثالث كل واحدةٍ منهما حرف لين ، يجري مجرى صاحبه . ألا ترى إلى اجتماع (الواو و الياء) رُفِين ، وامتناع ذلك في (الألف) .
٣. جواز حركة كل واحدة من (الياء والواو) مع امتناع ذلك في (الألف) .
٤. أنَّ في كل واحدة من (فَعُولَة و فَعِيلَة) (تاء التأنيث) .
٥. اصطحاب (فَعُول و فَعِيل) على الموضع الواحد ، نحو: (أَثِيم و أَثُوم) و (رَجِيم و رَحُوم) .

وعلى ذلك لما استمرَّ حال (فَعِيلَة و فَعُولَة) هذا الاستمرار ، جرت (واو) (شَنْؤَة) مجرى (ياء) (حَنِيفَة) . فكما قالوا : (حَنْفِيَّ) قياساً . قالوا : (شَنْئِي) أيضاً قياساً وعليه يُقرر ابن جَنِّي أنَّ الإنسان إذا قاس على جميع ما تقدّم ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس ، مقبولاً فلا غَرْو ، ولا ملام .

ثالثاً . ما كان كثيراً ولا يجوز القياس عليه . وذلك لأنّه لم يكن هو علي قياس ، فقولهم في (نَقِيف : نَقْفِي) وفي (قُرَيْش : قُرَشِي) و في (سُلَيْم : سُلَمِي) فهذا وإن كان في أكثر من (شَنْئِي) فإنّه عند سيبويه ضعيف في القياس . فلا يجوز على هذا في (سعيد : سَعْدِي) ولا في (كَرِيم : كَرَمِي) . وأعلم أنَّ من قال في (حَلُوبَة : حَلَبِي) قياساً علي قولك : في (حَنِيفَة : حَنْفِي) ، فإنّه لا يجوز في النسب إلى (حَرُورَة : حَرَرِي) ، و لا في (صَرُورَة : صَرَرِي) و لا في (قَوْلَة : قَوْلِي) وذلك أنَّ (فَعُولَة) في هذا محمولة الحكم على (فَعِيلَة) ، وأنت لا تقول في الإضافة إلى (فَعِيلَة) إذا كانت مُضَعَّفَة ، أو مُعْتَلَة (العين) إلّا بالتصحيح ؛ نحو قولهم في: (شديد : شَدِيدِي) ، و في (طَوِيلَة : طَوِيلِي) استثقالاً لقولك : (شَدِيدِي و طَوِيلِي) . فإذا كانت (فَعُولَة و فَعِيلَة) لا تقول فيها مع التضعيف ، و اعتلال (العين) إلّا بالإتمام ، فما كان محمولاً عليها أولى بأن يصحَّ ولا يعلَّ وعلّة ذلك ثابتة في التصريف^١ .

رابعاً . إذا تعارض السماع والقياس . يذهب ابن جَنِّي إلى أنّه في حالة تعارض السماع ، والقياس تنطق بالمسموع ، وعلى ما جاء عليه ؛ لأنّك إنّما لا تقيس عليه غيره ؛ ألا تراك لا تقول في (استقام : استقوم) ، ولا في (استباح : استبيع) أمّا قوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ المجادلة . ١٩ ﴿ فهذا ليس بقياس لكن لا بد قَبُولِه^٢ .

خامساً . ما ورد شاذاً عن القياس ومطرّداً في الاستعمال . ومن ذلك قولهم : (الحَوَكَة و الحَوْنَة) فهذا من الشذوذ عن القياس ، وهو في الاستعمال مُنْقَاد غير متأبٍ ؛ ولا تقول على هذا في جمع (

١. الخصائص ١/ ١١٧

٢. الخصائص ١/ ١٢٣

قَائِم : قَوْمَة) ولا في (صَائِم : صَوْمَة) ، ولو جاء على (فَعَلَة) ما كان إلا مُعَلًّا . وقد قالوا على القياس : (خانة)^١ .

سادساً . إذا شُدَّ الشَّيْءُ في الاستعمال وقوي في القياس^٢ . يُقرر ابن جني في هذا إنَّ الشيء إذا شُدَّ في الاستعمال ، وقوي في القياس . كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإنَّ لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله . ومن ذلك في اللغة التميمية في (مَا)^٣ هي أقوى قياساً ، وإنَّ كانت الحجازية أسير استعمالاً وإنَّما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ (هَلْ) في دخولها على الكلام مباشرة كلِّ واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ . كما أنَّ (هَلْ) كذلك . إلاَّ إنَّك إذا استعملت شيئاً من ذلك الوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة الحجازية . أي في إعمال (مَا) عمل ليس . ألا ترى أنَّ القرآن نزل بها . وأيضاً فمتى رابك في الحجازية رَيْبٌ من تقدِّم الخبر ، أو نقضُ النفي ، فزعت إلى التميمية . أي في عدم إعمال (مَا) عمل ليس . فكأنَّك من الحجازية على حرد ، وإنَّ كثرت في النظم والنثر^٤ .

سابعاً . أنَّ الفصحى من العرب قد يتكلَّم باللغة غيرها أقوى في القياس .

وذلك فيما حكاه عن أستاذه أبي على الفارسي . رحمه الله . قال : عن أبي بكر^٥ عن أبي العباس^٦ ، أنَّ عُمارة^٧ كان يقرأ ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ . (يس ٤٠) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردتُ ﴿ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ قال : فقلت له فهلاً قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . فقله : أوزن ، أي أقوى وأمكن في النفس أفلا تراه جنح إلى لغةٍ غيرها أقوى في نفسه منها .

ثامناً : إذا أداك القياس إلى شيء ما ثُمَّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فإذا حصل هذا فيقرر ابن جني أن تدع ما كنت عليه ، إلى ما عليه العرب ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مُحَيَّر : تستعمل أيهما شئت . فإنَّ صحَّ عندك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك

١ . الخصائص ١ / ١٢٣

٢ . الخصائص ١ / ١٢٤

٣ . الحجازيين أعملوا (ما) النافية وذلك بشروط ، أمَّا التميميون فقد أهملوها لعدم إختصاصها بالأسماء فجعلوا المرفوع مبتدأ والمنصوب خبر على نزع الخافض . أنظر حاشية الصبان على الأشموني . فصل في (ياء و لا و لات و إن) المشبهات بليس ١ / ٢٤٧ البابي الحلبي .

٤ . أي كأنَّه غاضب على الحجازية غير مطمئن إليها يخرج منها ما تهيأت له الفرصة ، أو أنَّه على المنع لها والتحرَّج منها .

٥ . يعني أبي بكر ابن السراج .

٦ . يعني أبي العباس ابن المبرد .

٧ . هو بن عقيل بلال بن جرير .

أنت ، كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه ، لشاعرٍ مُولّدٍ ، أو لساجعٍ ، أو لضرورة ؛ لأنّته قياس كلامهم^١.

تاسعاً : إذا فشي الشيء في الاستعمال وقوي في القياس . يقرر ابن جني أنّ ذلك ما لا غاية وراءه ، وذلك نحو : منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجرّ بحروف الجرّ ، والجزم بحروف الجزم . وغير ذلك مما هو فاشٍ في الاستعمال قوي في القياس^٢.

عاشراً : صَغُفُ الشيء في القياس ، وقِلَّتُهُ في الاستعمال . يُقرر ابن جني في ذلك أنّه مردول مطروح ؛ غير أنّه قد يجي منه الشيء إلّا أنّه قليل . وذلك في نحو : ما أنشد أبو زيد من قول الشاعر :

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا * صَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسِ الْفَرَسِ^٣.

قالوا أراد : (اضْرِبْ عَنْكَ) فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ومن الضعف في القياس ، وذلك أنّ الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق والتسديد^٤ . وما يردّ في هذه اللغة مما يضعف في القياس ، ويقلّ في الاستعمال كثير جداً .

حادي عشر : ما يجوز في القياس وإن لم يردّ به استعمال . أي أنّ العرب قد تمتنع من الكلام فيما يجيزه القياس . وذلك في نحو : الأفعال التي وردت مصادرها ورفضت هي . نحو : قولهم : (فَاظْ الْمَيْتُ ، يَفِيْظُ ، فَيُظَا ، و فَوْظًا) . ولم يستعملوا من (فَوْظًا) فعلاً . وكذلك (الأَيْن) ، (للأعياء) لم يستعملوا منه فعلاً قال أبو زيد : وقالوا : (رَجُلٌ مُدْرِهِم) ولم يقولوا : (دُرِهِم)^٥.

ومنه كذلك ، خبر العَمْرُ والأَيْمَن من قولهم : (لَعَمْرُكَ لِأَقْوَمَن) ، و (لِأَيْمَنُ اللَّهِ لِأَنْطَلِقَن) . فهذان مبتدآن محذوفان الخبرين ، وأصلهما لو خُرَجَ خبراهما . لَعَمْرُكَ ما أَقْسِمُ بِهِ لِأَقْوَمَنَ وَلِأَيْمَنُ اللَّهِ ما أَخْلِفُ بِهِ لِأَنْطَلِقَنَ ، فحذف الخبران وصار طول الكلام بجواب القسم عَوْضًا^٦.

ومنه امتناعهم من استعمال (اسْتَحَوَذَ) معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مَصْحَاحاً ليكون دليلاً على أصول ما غيّر من نحوه كـ (اسْتَقَامَ وَاسْتَعَانَ)^٧.

١ . الخصائص ١/١٢٦

٢ . الخصائص ١/١٢٦

٣ . قونس الفرس : عظم ناتبي بين أذني الفرس ، وقيل مقدم رأسه . أنظر القاموس المحيط ٢/٢٥٢

٤ . الخصائص ١/١٢٦

٥ . الخصائص ١/٣٩٢

٦ . الخصائص ١/٣٩٣

٧ . الخصائص ١/٣٩٤

وعليه يقرر ابن جني ؛ أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربيّة مجرى اجتماع الضدين علي المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنّهما إذا كانا يتعقبان في اللغة علي الاستعمال جزيًا مجرى الضدين اللذين يتناولان المحلّ الواحد . فكما لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، و أن يكفي بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحلّ الواحد الضدّ الواحد دون مراسلة .^١

ثاني عشر . ما يَحْتَمِلُه القياس ولم يرد به السماع كثيرًا . من ذلك القراءات التي تؤثر روايةً ولا تتجاوز ؛ لأنّها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله : «بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» فالسُّنَّةُ المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه وتعالى ، والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها . نعم وهناك من قوّة غير هذا المقروء به ما لا يشكُّ أحدٌ من أهل هذه الصنّاعة في حُسْنِه ؛ كأن يُقرأ «بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» برفع الصفتين جميعاً على المدح ، ويجوز (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) بنصبهما جميعاً عليه ويجوز (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) برفع الأوّل ونصب الثاني ، ويجوز (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) بنصب الأوّل ورفع الثاني . كلّ ذلك على وجه المدح ، وما أحسنه هاهنا .^٢

ثالث عشر . ما يحكم به القياس ولا يسوغ به النطق . يعني ابن جني في ذلك أن القياس قد يحكمك بنطق كلمة ولكن نطقها هذا قد لا يكون مستساغاً البتة . وذلك في نحو : الثّقاء الساكنين المعتلين في الحشو كمفعول مما عينه حرف علة ؛ نحو (مَقُولٌ وَ مَبِيعٌ) ألا ترى أنّك لما نقلت حركة (العين) من (مَقُولٌ وَ مَبِيعٌ) إلى (الفاء) ، فصارت في التقدير إلى (مَقُولٌ وَ مَبِيعٌ) تصورت حالاً لا يمكنك النطق بها فاضطّرت حينئذٍ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين .

وكذلك في نحو (فاعِلٌ) مما أعتلت عينه ، نحو : (قَائِمٌ وَبَائِعٌ) ألا تراك لما جمعت بين (العين وألف فاعل) ولم تجد إلى النطق سبيلاً حرّكت (العين) فأنقلبت همزة .^٣

فيما تقدّم ومما رصده الباحث من مفاهيم ومتفرقات للقياس لدى ابن جني . يؤكد على أن ابن جني قد أولى هذا الأصل النحويّ حقّه من البحث المستفيض ، مدلاً في كل ما ذهب إليه بأدلة لغويّة ، وصرفيّة ، ونحويّة ودلاليّة تؤكد على عمق فكره التحليلي ، مستقلاً في ذلك عصارة علم السابقين كـ (أبي اسحق . سيبويه . أبي علي الفارسيّ . ابن الشجريّ) وغيرهم . واصلًا إلى ما يريد تقريره في سهولة ويسر .

١ . الخصائص ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ ،

٢ . الخصائص ٣٩٨/١ ، ٣٩٩ ،

٣ . الخصائص ٤٩٣/٢ ،

المبحث الثالث : الإجماع عند ابن جني .

لقد سبق للباحث أن أوضح ، أن الإجماع كأصل من الأصول النحويّة ، لا يمكن انفصاله عن أصلي السماع والقياس . أي لا يمكنه أن يكون دليلاً مستقلاً عنهما . وقد ذكرنا لذلك سببين :

الأول . لعدم إمكانه ، إلاّ فيما هو ضرورة من ضروريات الدين وهي في غنى عن الإجماع .

الثاني . لعدم الحاجة لهذا النوع من الإجماع ، أي إجماع الأمة ، وذلك لأنّ أساس الأحكام النحويّة هو السماع من العرب ، والسماع عندهم يكفي أنّ تمثله القبيلة أو القبيلتان ، بل الشاهد والشاهدان ؛ فلم الإجماع إذن ؟ .

وعليه لم يوجد من اشتراط للسماع إجماعاً من العرب لذا فقد ضاق الإجماع عند أصحاب المذاهب الفقهيّة قبلاً ؛ حيث أصبح يعني ، إجماع الصحابة إجماع الخلفاء الراشدين ، إجماع أهل المدينة ، إجماع الإماميّة ، إجماع العترة إجماع المذاهب الأربعة ، إلى آخر ما ادّعاه الأصوليون من صور الإجماع ، وكل ذلك من أجل أنّهم لم يستطيعوا تحصيل (إجماع الأمة)^١ مع الوضع في الاعتبار أنّ العلماء كان استقراءهم للغة ، مقصوراً على قبائل بعينها .

وقد ركّز ابن جنيّ في بحثه عن الإجماع على حجّيته ، واشتراطاته لهذه الحجّية ، متخذاً من ذلك مساراً توضيحياً في الوصول لمبتغاه في بحثه عن أصل الإجماع .

المطلب الأوّل : حُجِّيَّتُهُ .

يقيد ابن جنيّ حُجّية الإجماع بقوله : (أعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خَصْمُكَ يده ، ألا يخالف هذا الإجماع المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ، فأما لأنّ لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه)^٢ ثمّ يؤكد لمّا ذهب إليه من تقييد واشتراط على حُجّية الإجماع من أنّه لم يردّ ممن يطاع أمره في قرآن و لا سنّة ، أنّهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النصّ عن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . من قوله : (أُمّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ)^٣ .

فابن جنيّ فيما سبق قد قصد بـ (إجماع أهل البلدين) ، البصرة والكوفة ، وبقوله (المنصوص) ، قصد المسموع ، وبقوله : (المقيس على المنصوص) قصد ، القياس .

١ . النحو صلتها بأصول الفقه ص ١٩

٢ . الخصائص ١/١٨٩

٣ . روي الحديث بعدّة طرق وفي بعضها (لا تجتمع أمتي على خطأ) ويستدل بهذا الحديث الأصوليون على حُجّية الإجماع . وفي أسانيده بعض المقال ، غير أنّه قيل : إنّ معناه روي من طرق عدّة بلغت مبلغ = التواتر المعنوي . أنظر شرح ابن السبكي لمنهاج البيضاوي . في مبحث الإجماع . نقلاً عن الخصائص ١/١٨٩

وعليه فإن ترتيب الأدلة النحويّة عند ابن جنيّ . من حيث حجيتها . تأتي على النحو التالي :
النصّ أولاً ، ثمّ القياس على النصّ ، ثمّ الإجماع . وقد كان ترتيبها عند الأصوليين : (أن يقع الإجماع بعد النصّ ، ثمّ يأتي القياس على أصل ثبت بالنصّ أو الإجماع)^١.

ويذهب الدكتور مصطفى جمال الدين في أن السرّ في مخالفة ابن جنيّ لترتيب الأصوليين لأدلة النحو ؛ أن حُجّية الإجماع عندهم تستند إلى قوله . ﷺ : (لا تَجْتَمِعُ أُمْتِي عَلَى ضَلَالَةٍ) . والذي أعطى لإجماعهم العصمة عن الوقوع في الخطأ ، وقول ابن جنيّ : (ولم يَرِدْ ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة) أنّهم . أي النحاة . لا يجتمعون على خطأ . فمن أجل ذلك قدّم ابن جنيّ القياس على الإجماع ، وسوّج لكل قائل بلغ شأوهم أن يخالف إجماعهم^٢ ، وذلك ؛ لأنّ النحو (علمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علّة صحيحة ، وطريق نهج كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره)^٣

ورغمًا عما ذهب إليه ابن جنيّ من تقديم للسمع والقياس على الإجماع . فهو لا يرفضه ، ولا يقول بعدم حجّيته ، بل فهو لا يسمح (بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها ، وتقدّم نظرها وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجاز على كلال)^٤.

ويذكر ابن جنيّ بعد ذلك (أنّه مما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)^٥ . فهذا يتناوله آخر عن أوّل

١ . النحو وصلته بأصول الفقه صد ١٩

٢ . النحو وصلته بأصول الفقه صد ١٩

٣ . يريد إمام نفسه كالخليل إمام النَّاس ، وكأبي عمرو بن العلاء في ذلك . وقد عبّ الإمام الشاطبيّ . رحمه الله . على هذا القول بقوله : (فهو قول مردود ، وسبيله في ذلك سبيل النُّظَام وبعض الخوارج ، والشّيعَة ، بل نقطع بأنّ الإجماع في كل فنّ حجة شرعيّة) حواشي يس على الألفية ٢/٢٠٤ ، نقلاً عن الخصائص الحاشية ١/١٩٠

٤ . الخصائص ١/١٩٠

٥ . أورد السيرافيّ هذا الرأي وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعني ابن جنيّ ؟ وقد كانت وفاة السيرافيّ سنة ٣٦٨ هـ ووفاته ابن جنيّ سنة ٣٩٢ هـ ، والسيرافيّ في درجة أبي على الفارسيّ أستاذ ابن جنيّ . وعلى كل حال فقد تعاصر ابن جنيّ والسيرافيّ دهرًا ، فلا ضير أن يكون رأي ابن جنيّ عُرف في حياة السيرافيّ واستحقّ منه العناية بذكره . وبهذا يتّمسّ لابن جنيّ دعواه انفراده بهذا الرأي وأنّه لم يسبق به . وهذه عبارة السيرافيّ : (ورأيت بعض النحويين قال : (هذا جحر ضبّ خرب) قولاً شرحته وقويته بما يحتمله . زعم هذا النحويّ : أنّ المعنى هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ الجحر . والذي يقوي هذا أنّنا إذا قلنا : (خرب الجحر) ، صار من باب (حسن الوجه) وفي (خرب) ضمير (الجحر) مرفوع ؛ لأنّ التقدير كان خرب جُحْرُه) ويقول ابن هشام في المغني في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن (أنكر السيرافيّ وابن جنيّ الخفض على الجوار وتأوّلوا قولهم : (خرب) على = أنّه صفة لـ (ضبّ) وقد علمت أنّ نسبة هذا الرأي للسيرافيّ من قبل أنّه قوّاه وأيده . وإذا صحّ أنّ الرأي لابن جنيّ في الأصل كان تقديم السيرافيّ على ابن جنيّ في عبارة (المغني) لتقدّم وفاته أنظر السيرافيّ في شرح الكتاب باب (مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك) نقلاً عن الخصائص ١/١٩١ (الحاشية)

، وتالٍ عن ماضٍ ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنده ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه ^١ .

موضحاً حجته في مخالفة هذا الإجماع ، وذلك أنّ نحو هذا الموضع في القرآن نيفاً على الألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير ، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقُبل .

ويُلخّص ابن جبّي قوله في هذه المسألة أنّ أصل (هذا جُحْرٌ صَبٌّ حَرْبٍ جُحْرُهُ) ، فيجري مجرى (حَرْبٍ) وصفاً على (صَبٍّ) وإن كان في الحقيقة (للجُحْرِ) كما تقول : (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٌ أَبُوهُ) فتجري (قَائِماً) وصفاً على (رَجُلٍ) وإن كان القيام (للأب) لا (للرجل) لما ضمن من ذكره ^٢ . أي ضميره . والأمر في هذا أظهر أنّ يُؤتى بمثالٍ له ، أو شاهد عليه . فلما كان أصله كذلك حُذف (الجحر) المضاف إلى (الهاء) وأقيمت (الهاء) مقامه فارتفعت ؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلمّا ارتفعت استمرّ الضمير المرفوع في نفس (حَرْبٍ) فجري وصفاً على (صَبٍّ) ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف ، على ما أدينا . وقلّت آية تخلو من حذف المضاف وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع ^٣ . وعلى نحو هذا حمل أبو علي . رحمه الله .

قول أمرؤ القيس :

كَأَنَّ ثُبَيْرًا فِي عَرَانِينَ وَبُلْه * كَبِيرٌ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ .

قال لأنّه أراد (مزمل فيه) ثمّ حذف حرف الجرّ ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطّرد ، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به ^٤ . ومثل قول لبيد :

أَوْمُذْهَبٌ جُدَّدَ عَلَى أَلْوَاخِهِ * النَّاطِقُ الْمَبْرُورُ وَالْمَخْتوم .

أي المبرور به ، ثمّ حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول .

وحين تصل إلى هذا الحدّ من قول أبي الفتح ، تعجب ممن فهم عن هذا الرجل قوله بحجية الإجماع لأنّه . وهو من نعرف عنه جلاله قدر ، ودقة ملاحظته ، وتمكناً من زمام قول . لا يمكن

^١ . الخصائص ١/١٩١

^٢ . يريد أنّ المسوغ لمجيء (قائم) وصفاً (للرجل) وهو ليس بوصف له في الحقيقة بل الموصوف حقيقة (الأب) هو تضمّن الأب ذكر الرجل .

^٣ . الخصائص ١/١٩٢

^٤ . الخصائص ١/١٩٣

أن يصل إلى رأي لا محصل منه ! وذلك لأنه إما أن يكون إجماع البلدين عنده حجة ، فبعد عصر انعقاده لا يصح له ولا لأي مجتهد آخر ، بلغ مبلغ الخليل أن يخرق هذا الإجماع لأية علة فُرقت له ، وهذا هو معنى حجّة الإجماع عند من يعترف به . وإما أن يكون جائزاً له أو لغيره أن يخرجوا علي إجماع البلدين ، لإمكان وقوعهم في الخطأ ، وهو رأي شديد جداً.^١

المطلب الثاني : ما يرد عن العربيّ وهو مخالف للجمهور .

ويرى ابن جنيّ أنّه قد يرد عن العربيّ ما هو مخالف لما عليه الجمهور (فإذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربيّ وفيما جاء به . فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس ، إلّا أنّه لم يرد به استعمال إلّا من جهة ذلك الإنسان ، فإنّ الأولى في ذلك أن يُحسن الظنّ به ، ولا يُحمل على فساده . فإن قيل : فمن أين ذلك له ، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه ؟ قيل قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها)^٢

ويذهب الدكتور مصطفى جمال الدين في توضيح مفهومه للاشتراط الذي وضعه ابن جنيّ لحجية الإجماع في قوله : (أن يعطيك خصمك يده ألا يخالف هذا الإجماع ...) بقوله : أنا أفهم من اشتراط ابن جنيّ ذلك أنّه قصد به إضعاف القول بحجية الإجماع ، وذلك لأنّنا نفهم من حجية الإجماع أنّه بعد انعقاده يكون حجّة علي المجتهدين الذين يستطيعون أن يقيسوا ، لا على المقلدين ، أو المبتدئين في النحو ، وإلّا فإذا جاز لكل مجتهد فُرقت له علة صحيحة أن يخالف إجماع المجمعين ، فلا خصوصية حينئذٍ لقصر الحجية علي (إجماع البلدين) ذلك لأنّ إجماع أهل البرة وحدهم حجّة عليك إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص . وإجماع أهل الكوفة ، أو بغداد ، أو الأندلس ، أو مصر ، كذلك حُجّة ، إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، بل إنّ عليك إذا لم يخالف المنصوص والمقيس ، فإذا انعقد في نفسك قياس على خلاف ما قاسوا ، لم يُعدّ قولهم حُجّة . فما معنى حصر الحُجّة إذن بإجماع البلدين وحده^٣ ؟ .

المبحث الرابع : العلة عند ابن جنيّ .

قد يكون النصّ على العلة من قبل الشارع ، أو الإيماء إليها ممكناً ؛ لأنّ الأحكام الشرعيّة قوانين يراد بها تنظيم علاقات الأفراد والمجتمعات ، ولا بدّ أن تكون مبنية على أسباب ؛ ولأنّ

١ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٢

٢ . الخصائص ١/١٩٣

٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٢

نصوص الشارع فيها متوفرة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . وفي بعضها يذكر الشارع حكمه في الحادثة ، ويريد أن يُعرّف المكلفين بالوجه الذي من أجله شرع لهم هذا الحكم ، فينصّ على العلة أو يُمى إليها كقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَّهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (النساء . ١٦٠) وقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾ (المائدة . ٣٢) وقوله تعالى : ﴿ كَفَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ (الحشر.٧).

فإذا كان النصّ على العلة من قبل الشارع ، أو مجرد الإيماء إليها ممكناً ، فهل يعقل أن العربيّ حين يتكلّم بلغته . فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، ويرفع اسم كان ، وينصب خبرها ، ويغرب بعض الألفاظ ، ويبني بعضها ، ويشق ويصوغ ، ويذكر ويؤنث ، ويحذف ويضم ، وأمثال ذلك . ينصّ على الأسباب التي جعلته ينطق بلغته على هذه الكيفية ؟ بل له أن يراعي أو يدرك تلك الأسباب حتى ينصّ عليها في بعض ويومي إليها في البعض الآخر . أو أن العربيّ . كغيره من الأجناس الأخرى . يتكلّم بلسان قومه بصورة عفوية دون أن يخطئ في حركاته ، وأشتقاقاته ، وتركيباته ، كما لا يخطئ غيره من المتكلمين باللغات الأخرى ؛ لأنهم يصدرون في كل ذلك عن مخزون ما ألفوه من صياغة وتركيب^١ .

فإن كان هذا أو ذاك . أي النصّ على العلة قديماً . فقد وجد طريقه في مؤلفات أصول النحو عند المتقدمين ، والمتأخرين . فإنّ هذه التعليقات في جملتها عند الأقدمين قد اتصفت بكونها بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللغة ، ومن حسنها الذي ينفر من القبح . على أنّه إن كانت هذه العلل غير فلسفية في طبيعتها فإنّ هذا لا يعني أنّها . في نشأتها . بنت التفكير النحويّ الصّرف إذ حسبها أنّها (علة) يُسأل عنها وتستقصى أسبابها لتكون أسبابها مقتبسة من أسلوب الفكر المتطلّع إلى ما وراء الطبيعة . أي من أسلوب الفكر الفلسفيّ . وحسبها أنّها تعتمد القياس لتكون متأثرة بالمنطق وليس في هذا شيء من العجب ، فلقد تأثر النحو بالفلسفة والمنطق منذُ عصرٍ مُبكرٍ عن طريق المتكلمين وعلماء الجدل^٢ .

ويُعدُّ عبد الله بن اسحق (ت ١١٧هـ) أوّل من بحج النحو ومدّ القياس والعلل^٣ ، وأرجع ابن جنيّ التعليل إلى أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) فقد روى ما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو أن رجلاً يمانياً يقول : (فلانٌ لغوب) ، جاءته كتابي فاحتقر ، فقال له أبو عمرو : أتقول : (جاءته كتابي) ؟ قال : نعم أليس بصحيفة ؟^٤ . وعلق ابن جنيّ على هذا بقوله : (أفتترك تريد من

^١ . النحو وصلته بأصول الفقه صد ١٣٠

^٢ . النحو وصلته بأصول الفقه صد ١٣٠

^٣ نزهة الألباء صد ٢٣

^٤ . الخصائص ١ / ٢٤٩

أبي عمرو وطبقته وقد نظّروا وتدرّبوا ، وقاسوا أن يسمعوا إعرابياً جافياً غفلاً ، يُعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربيّ ذلك ، ووقفهم على سمّته وأمّه ^١ .

لقد كان الفارسيّ أستاذ ابن جيّ شديد الاعتداد بالعلّة ، يُسرّع إلى اقتناصها والقول فيها ، فكان يذكر من العلل ما يحضره في الحال ، ثمّ إنّه يعاود النظر والروية فيما أفتى ، حتى إنّه جعل للأول تسمية (الجواب الميدانيّ) الذي يقدّحه على زناد فكره في الحال . وقد روي عنه : أنّه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله في علّة نصب المستنثى فقال له أبو علي : انتصب لأنّ التقدير : (استنثي زَيْداً) ، فقال له عضد الدولة : وهلا قدّرت (امتنع) فرفعت (زَيْداً) ؟ فقال له أبو علي : هذا الجواب ميدانيّ ، إذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح إنّ شاء الله ^٢ .

ويمكن القول إنّ التعليل . بحقّ . نما وترعرع واستوى على سوقه ، وأتى ثماره يانعة على يدي أبي علي الفارسيّ وتلميذه ابن جيّ ، حتى إنّ ابن جيّ فسح الطريق للعلماء أن يتفرّعوا في تعليلاتهم ، ولم يُضَيّق عليه الخناق ، ولم يلزمهم بعلل الآخرين ، فكل من ظهرت له علّة صحيحة وطريق نهجة ، فهو خليل نفسه ، وأبو عمرو فكره . ولعلّ في هذه الفكرة ما يشهد لابن جيّ بالعقلية المتسعة الأفق التي تتأى عن أن تحجر واسعاً ، أو أن تقلّص لاحقاً ^٣ .

إذاً فلننظر في منهجية ابن جيّ في بحثه في العلة وأثر أستاذه الفارسيّ عليه وأثر مذهبه الحنفيّ كذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأوّل : العلة النحويّة بين المتكلمين والفقهاء .

يحاول ابن جيّ بدءاً في حديثه عن العلة بيان انتمائها وتبعيتها إذ هل هي أقرب إلى علل علماء الكلام أم إلى علل الفقه هي أقرب ؟ مبيناً في ذلك أنّ علماء الكلام (إنّما يحيلون على الحسّ ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس) ^٤ .

أمّا علماء الفقه فالعلل عندهم (إنّما هي أعلام وإمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحجّ ، وفرائض الطهور ، والصلاة ،

^١ الخصائص ٢٤٩/١

^٢ . العلة النحويّة . د/ مازن المبارك . دار الفكر العربيّ . بيروت . ص ٥١

^٣ . مجلة التراث العربيّ . دمشق . ع/ ٨٦ . ربيع الآخر ١٤٢٢ هـ . أغسطس ٢٠٠٢ م (مقال . مظاهر التعليل النحويّ في كتاب التزييل والتكميل . د/ وليد السراقبيّ) .

^٤ . الخصائص ٤٨/١

والطلاق وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علّة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد ، ولا يُعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات إلى غير ذلك.^١

ويقرر ابن جني بعد ذلك البيان أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتقّهين^٢ ثمّ يُدلل على ذلك بما ينقل من تعليل أبي اسحق في رفع الفاعل ونصب المفعول ، حيث يقول أبو اسحق^٣ : (إنّما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثمّ سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكس الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ؛ وذلك ليقّل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون.^٤) ومن ذلك قولهم : إنّ (ياء) نحو : (مِيزَان . مِيعَاد) انقلبت عن (واو) ساكنة ؛ لثقل (الواو) الساكنة بعد الكسرة ، كذلك قلب (الياء) في نحو (مُوسِر . مُوقِن) (واو) لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في ثقل (الياء) الساكنة بعد الضمة ؛ لأنّ حالها في ذلك حال (الواو) الساكنة بعد الكسرة^٥ .

وقد تجد في علل الفقه ما يصحّ أمره ، وتُعرف علته ، نحو رجم الزانيّ إذا كان مُحصّناً ، وحده إذا كان غير مُحصّن وذلك لتحصيل الفروج وارتفاع الشكّ في الأولاد والنسل ونظائر هذا كثيرة جداً . فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب .

ثمّ يستفهم ابن جني قائلاً : لم جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يستفد من طريق الفقه ، ولا يخصّ حديث الفرض والشرع بل ، هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به . ويضرب لذلك مثلاً قائلاً : (ألا ترى أنّ الجاهليّة الجاهلاء كانت تُحصّن فروج مفارشها وإذا شكّ الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به خلقاً قادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نصّ ولا شريعة ، فكأنما الشريعة وردت فيما هذه حاله بما كان معلوماً معمولاً به . حتى إنّها لو لم ترد بإيجابه لما أخلّ ذلك بحاله ، لاستمرار الكافّة على فعاله^٦ . فما هذه صورته من عللهم جار مجرى علل النحويين .

فكل ما تقدّم عند ابن جني أمر يدعو الحسّ إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه ، ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلّا والنفس تقبله ، والحسّ مُنطوٍ على الاعتراف به ؛ ألا

١ . الخصائص ١ / ٤٨ .

٢ . الخصائص ١ / ٤٨ .

٣ . يعني الزواج .

٤ . الخصائص ١ / ٤٩ .

٥ . الخصائص ١ / ٤٩ .

٦ . الخصائص ١ / ٥١ .

ترى أنَّ عوارض ما يوجد في هذه اللغة شئ سبق وقت الشرع ، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ، فجميع علل النحو إذاً مواطنه للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا انقياد فهذا فرق ^١ .
ويذهب ابن جني إلى أنَّ اللغة مليئة بأشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة ، ولا يُعرف لها سبباً ، ولا يُجد للإحاطة بعُللها مذهباً ، ومن ذلك :

إهمال ما أهمل وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله ، ومثاله : الاختصار في بعض الأصول على بعض المثل ، ولا يُعلم قياساً يدعو إلى تركها . ومن أمثلة ذلك :

١. أن يأتيوا في الرباعي بمثال (فَعَلَّ ، أو فَعَّلَ ، أو فَعِلَ ، أو فَعُلَ)
٢. ومنه أن عدلوا (فَعَلَّ عن فاعل) في أحرف محفوظة وهي : (ثَقُلَ . رُحِلَ . عُمِرَ . غَدِرَ زُفِرَ . جُشِمَ . قُتِمَ) ولم يعدلوا في نحو (مَالِك . حَاتِم . خَالِد) وغير ذلك ، فيقولوا : (مُلْك ، حُتْم ، خُلْد) . ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل في هذه الأسماء التي رأيت دون غيرها ^٢ .

وبعد حديث طويل عن إهمال ما أهمل يقرر ابن جني أنَّ سببه يرجع إلى (لضرب من ضروب الاستثقال والاستخفاف) ^٣ ومن ذلك أنَّك لا تجد في الثنائي . علي قلة حروفه . ما أوله مضموم ، إلا القليل وإنما عامته على (الفتح) نحو : (هَلْ . بَلْ . قَدْ) ، أو على (كسر) نحو : (إِنْ . مِنْ) ولا يُعرف (الضم) في هذا النحو إلا قليلاً قالوا : (هُوَ) . وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد عامته على الفتح إلا الأقل وذلك نحو : (همزة الاستفهام) ، و (واو العطف) وقليل منه مكسور : ك (باء الإضافة ولامها) ^٤ .

وأخيراً يُرجح ابن جني علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعُلل المتكلمين ، مقررًا أنَّ علل النحويين على ضربين :

الضرب الأول . واجب لا بد منه لأنَّ النفس لا تطيق في معناه غيره . ك (قلب الألف واواً للضمة قبلها وياءً للكسرة قبلها) كقولك : (ضَارِب : ضَوِيرِب) ونحو قولك في تحقير (قِرْطَاس : قُرَيْطِيس) ومن ذلك أيضاً امتناع الابتداء بالساكن ^٥ . فهذا ونحوه مما لا بد للطبع منه فقلب الألف على هذا الحدِّ علته الكسرة ، والضممة قبلها . فهذا علّة برهانية ولا لبس فيها و لا توقف للنفس عنها ^٦ .

١ . الخصائص ٥١/١

٢ . الخصائص ٥٢/١

٣ . الخصائص ٦٩/١

٤ . يعني (باء الجرِّ) ، و (لام الجرِّ) .

٥ . الخصائص ١٤٥/١

٦ . الخصائص ٨٨/١

الضرب الثاني . ما يمكن تحمّله إلاّ أنّه على تجشم واستكراه له . وذلك نحو قلب (واو) (عصفور) ونحوه (ياء) إذا انكسر ما قبلها نحو : (عُصْفِير و عَصَافِير) ؛ ألا ترى أنّه قد يمكنك تحمّل المشقة في تصحيح هذه (الواو) بعد الكسرة وذلك بأن تقول : (عُصْفِير و عَصَافِير) وكذلك نحو : (مُوسِر و مُوقِن) و (مِيزَان و مِيعَاد) ؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنتك منه وذلك قولك فيما تقدّم : (مِوزَان . مِيسِر . مُقِين) وكذلك : (رِيح و قِيل) ؛ لو كنت قادراً أن تقول : (قُول و رُوح) . ولكن مجئ الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ومثله لا يكون^١ .

وخلاصة القول أنّ ابن جنيّ قد ماز وبصورة جلية علل النحو من علل الفقهاء والمتكلمين ، ثمّ أنحى باللائمة علي من ضعفوا علل النحاة ؛ لأنّ علل النحاة تأنس بها الفطرة ، ويألفها الحسّ والشعور ، ويميل إليها الطبع وهي موطنه له وأنّ علل الفقهاء لا تتقاد هذا الانقياد ، فعلة النحاة علل حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء وتفصح عنها ، وهي ليست من المنطق الصوريّ ، بل من المنطق الماديّ .

المطلب الثاني : تخصيص العلة .

يتناول ابن جنيّ في هذا الموضوع الاحتياط في وضع العلة ، وكيف حاله ، والطريق إلى استعمال مثله . أيّ تطبيقاته . والنظر فيما يلزمك إيّاه الخصم فيما تُؤرد من علة ، والاستظهار بذكره في إضعاف ما تنصبه من علة ، وإسقاط الالتزامات التي يروم خصمك الاعتراض بها عليك ، وإفساد ما قررته من عقد علتك^٢ .

في هذا الموضوع بدءاً يُقرر ابن جنيّ ، جواز تخصيص العِلل^٣ ؛ لأنّ ذلك مذهب أصحابه الحنفية إذ أنّه مبني علي جواز تخصيص العِلل وذلك (أنّها وإنّ تقدّمت علل الفقه فإنّها أو أكثرها إنّما تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً . وإنّ كان على غير قياس . ومستثلاً^٤ .

١ . الخصائص ٨٨/١

٢ . الخصائص ١٦٣/١

٣ . محل تخصيص العلة أنّ يخلف الحكم مع وجود العلة . ومن أمثلة هذا في الفقه أنّ يُعلل الربا بالطعم ، فيورد هذا العرايا ؛ وهي بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، ففيها الطعم ، والتعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين في الفروع ، فقد وجدت العلة وتخلّف الحكم . ويختلف الفقهاء في هذا : فمنهم من يراه قدحاً في العلة ويسميه نقصاً ، ومنهم من لا يراه نقصاً ويعود به على العلة بالتخصيص . أنظر الخصائص ١٤٥/١

(الحاشية)

٤ . الخصائص ١٤٥/١، ١٤٤

فلو تكلفت تصحيح (فاء) مِيزان ومِيعاد ، لقدرت علي ذلك فقلت : (مِوزان و مِوعاد) وكذلك لو أثرت تصحيح (فاء) (مِيسر و مِوقن) لقدرت على ذلك فقلت : (مِيسر و مِيقن) . وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول ، أو ألغيت العوامل : من الجوار ، والنواصب ، والجوازم ، لكنت مقتدراً على النطق بذلك وإن نفى القياس تلك الحال وليست كذلك علل المتكلمين ؛ لأنها لا قدرة على غيرها ؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره ، وكون الجسم متحركاً لا ساكناً في حال واحدة فاسد لا طريق إلى ظهوره ، ولا إلى تصويره.... ؛ فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين . وإن تقدمت علل المتفقهين.^١

ويذهب ابن جني إلى أن العلل التي يجوز تخصيصها في نحو الآتي :

ك) صحّة (الواو) إذا اجتمعت مع (الياء) ، وسبقت الأولى منهما بالسكون ، نحو : (حَيَوَة) ، وعَوَى الكلب (عَوِيَة) .

ك) صحّة الواو والياء في نحو : (غَزَوْا و رَمَيَا) .

ك (صحّة الواو في نحو : (اجْتَبَرُوا و اَعْتَنُوا) .

فيما تقدّم إنّما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ؛ لأنّه لم يَحْتَطْ في وصف العلة ، ولو قدّم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنّه إذا عقّد هذا الموضع قال في علة قلب الواو ألفاً : إنّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين نحو : (قام ، و باع ، و غَزَا ، و رَمَى) . فإذا أدخل عليه فقل له : قد صحّتا في نحو : (غَزَوْا و رَمَيَا) . أخذ يتطلب ويتعذّر فيقول : إنّما صحّتا في نحو : (غَزَوْا و رَمَيَا) ؛ مخافة أن تُقلباً ألفين فتحذف إحداها فيصير اللفظ بهما : (غَزَا و رَمَى) ، فتلتبس التنثية بالواحد .

وبناءً عليه يذهب ابن جني إلى أن عدم الاحتياط في أوائل التعليل لمثل ما تقدّم وغيره مما جعل له علة هو الذي اضطر المعلنين إلى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعذّر والتمحل .

وحتى لا يكون أمر الاحتياط في أوائل التعليل مُلقًى من ابن جني جُزافاً ، فهو يضع له قياساً وعياراً يحتزیه المعلّل إذا سئل عن اعتلال ما جاء به . فإذا سئل عن علة قلب (الواو والياء) (ألفاً) ، يُجاب : بأنّهما متى تحركتا حركة لازمة ، وانفتح ما قبلهما وعري الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحّة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحّة منبهة على أصل بابه ، فإنّهما يقلبان ألفاً . وهذا ما يعده ابن جني تحوطاً في وصف العلة ، ومسقطاً

^١ . الخصائص ١٤٥/١

للاعتراض بصحة الواو والياء في نحو : (حَوْبَة و جَيْل) ، إذا كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة . إنّما منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في : (حَوَابَة و جَيَّال)^١ .

وكذلك الاحتياط يسقط عن المعلل الاعتراض بصحة (الواو و الياء) في نحو : (عَوْر و صَيْد) بأنّهما في معنى ما لا بدّ فيه من صحة (الواو و الياء) ، وهما : (أَعُوْر و أَصَيْد) .

فالاحتياط في وصف العلة عند ابن جني أمرٌ مُسْقِطٌ للالتزامات و إلاّ لاضطرّ المعلل إلى تخصيص العلة . فتقديم الاحتياط يُضَرِّفُ عن المعلل السؤال ؛ لأنّه متى قال لك : فقد صحّت الواو و الياء في نحو : جَيْل و حَوْبَة . قلت : هذا سؤال يُسْقِطُهُ ما تقدّم إذا كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تحتط بما قدّمت للجأت إلى التخلّ و الاعتذار^٢ .

وكذلك يذهب ابن جني إلى أنّ الاحتياط في وصف العلة موجود في العلل الكلاميّة أيضاً (ألا ترى أنّك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحلّ الواحد ، لو اجتمعاً لوجب أن يكون المحلّ الواحد ساكناً متحركاً في حال واحدة . ولولا قولك : في حال واحدة لفسدت العلة ألا ترى أنّ المحلّ الواحد قد يكون ساكناً متحركاً في حالين اثنتين)^٣ .

إذاً ففوة الحاجة إلى الاحتياط في تخصيص العلة أمرٌ ضروريّ عند ابن جني . لذا نجده يؤكد على أنّ العلة إذا جرت في معلولها ، واستتبت على منهجها ، قوي حكمها و احتمى جنابها ، ولم يسمع أحداً أن يعرض لها إلاّ بإخراجها شيئاً إن قدر على إخراجها منها . فأما أن يفصلها ويقول : بعضها هكذا ، وبعضها هكذا فمردود عليه ، ومردود عند أهل النظر فيما جاء به . وذلك أنّ مجموع ما يورده المعتلّ بها ، هو حدّها ووصفها^٤ .

وابن جني فيما تقدّم يُقرُّ بأنّه قد تأثر بأصحابه البصريين ونلاحظ ذلك من خلال قوله : (أعلم أنّ هذه المواضع التي ضممتها ، وعقدت العلة على مجموعها ، قد أرادها أصحابنا وُعنوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدّمة ، فإنّهم لها أرادوا ، وإياها نوا)^٥ ، وقوله : (وكذلك كُتِبَ محمد بن الحسن . رحمه الله . إنّما يُنتزع أصحابنا^٦ منها العلل ، لأنّهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه ،

١ . الخصائص ١/١٤٧

٢ . الخصائص ١/١٤٩

٣ . الخصائص ١/١٤٩

٤ . الخصائص ١/١٥١

٥ . يعني البصريين .

٦ . الخصائص ١/١٦٢

٧ . يعني الحنفيّة .

فَيُجْمَع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق ، ولا تجد له عِلَّة في شئ من كلامه مستوفاة محررة
(^١).

المطلب الثالث : العِلَّة الْمُوجِبَة والعِلَّة الْمُجَوِّزَة .

قسَّم ابن جَبِّي العِلل من حيث الوجوب والجواز إلى ضربين :

الضرب الأول . العِلل الْمُوجِبَة . وهي الأكثر عند ابن جَبِّي ، ويمثِّل لها بـ(نصب الفُضْلة ، أو ما شابه في اللفظ الفُضْلة ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجرّ المضاف إليه ، وغير ذلك (فعِلل هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب .)^٢

الضرب الثاني . العِلل الْمُجَوِّزَة . ولا يُقرُّ ابن جَبِّي بتسميتها عِللاً ، وإنَّما يسميها أسباباً قائلاً:
(وضربٌ يسمى عِلَّة وإنَّما هو في الحقيقة سبب يجوِّز ولا يوجب^٣ . من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة^٤ ، هي عِلَّة الجواز لا عِلَّة الوجوب ... وأنَّ كِلَّ مُمَالٍ لِعِلَّة من تلك الأسباب الستة لك أنَّ تترك إمالته مع وجودها فيه فهذه إذاً عِلَّة الجواز لا عِلَّة الوجوب.)^٥

ومن أمثلة عِلل الجواز : أنْ يقال لك : ما عِلَّة قلب واو (أَقَّتت) همزة ؟ فتقول : عِلَّة ذلك أنَّ الواو انضمت ضمّاً لازماً ، وأنت مع هذا تُجيز ظهورها (واواً) غير مبدلة ، فتقول : (وقَّتت) فهذه عِلَّة الجواز إذاً لا عِلَّة الوجوب ... وذلك أنَّ الجواز معنى تعقله النفس ؛ كما أنَّ الوجوب كذلك . فكما أنَّ هنا عِلَّة للوجوب فكذلك هنا عِلَّة للجواز^٦ .

كذلك من عِلل الجواز أنْ تقع النكرة بعد المعرفة التي يتمُّ الكلام بها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذٍ مخيراً في جعلك تلك النكرة إنْ شئت (حالاً) وإنْ شئت (بدلاً)

١ . الخصائص ١/١٦٣

٢ . الخصائص ١/١٦٤

٣ . قال في الاقتراح عقب هذا الكلام : (فظهر بهذا الفرق بين العِلَّة والسبب ، وأنَّ ما كان موجباً يسمى عِلَّة ، وما كان مجوزاً يسمى سبباً ، قال ابن علان في شرح الاقتراح : (ما كان موجباً للحكم يسمى عِلَّة ؛ لأنَّ ذلك شأنها :أنَّه يجب معلولها عند وجودها إنْ يوجد مانع . وما كان مجوزاً يسمى سبباً ؛ أنَّ = = المسبب قد يختلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع .) ؛ لأنَّ السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب ، كوجوب الراحلة : من أسباب جواز الحجِّ لا وجوبه . الخصائص ، الحاشية ١/١٦٤

٤ . وهي : ١- انقلاب الألف عن الياء . ٢- صيرورتها إلى الياء . ٣- كونها بدلاً عن مكسور من واو أو ياء . ٤- وجود ياء قبلها أو بعدها . ٥ . وجود كسرة قبلها أو بعدها . ٦- التناسب . أنظر الأشموني في مبحث الإمالة ،

وشرح ابن يعيش ٥٥/٩

٥ . الخصائص ١/١٦٤

٦ . الخصائص ١/١٦٥

؛ فتقول علي هذا : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ) ، علي (البدل) ، وإن شئت قلت : (مَرَرْتُ بِرَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا) ، علي (الحال) . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عُقِيب المعرفة على هذا الوصف عِلَّةً لجواز كلِّ واحدٍ من الأمرين لا عِلَّةً لوجوبه ؟ . وكذلك كلُّ ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحدِّ ، فوقعه عليه لجواز ما جاز منه ، لا عِلَّةً لوجوبه^١ .

وما يمكن ملاحظته على هذا التقسيم ، الذي ذهب إليه ابن جني . أنه تقسيم فيه أثر القسمة الفقهيَّة وإن كان ابن جني قد قسَّم العِلَّةَ قبلاً . في المطلب الأول . إلى ضربين : الأول . ضربٌ واجبٌ لابد منه والثاني . ما يمكن تحمله على تجشم واستكراه ، وقد مضى تفصيل الباحث لهذين الضربين في المطلب الأول من هذا المبحث .

المطلب الرابع : تعارض العِلل .

الحديث في مفهوم تعارض العِلل عند بن جني يندرج تحت موضعين :

الأول : الحكم الواحد تتجاذب وجوده العِلتان أو أكثر .

الثاني : الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما عِلتان مختلفتان .

أمَّا الأول . فهو كرفع المبتدأ ؛ فالبصريون يعتلّوا لرفعه بالابتداء ، والكوفيون يعتلّوا برفعه إمّا بالجزء الثاني الذي هو مُرافعه عندهم ، وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه

وكذلك رفع الخبر ، ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إنَّ وأخواتها ، وكذلك نصب ما انتصب ، وجَرَّ ما انجَرَّ ، وجزم ما أنجزم ، مما يتجاذب الخلاف في عِلله ، فكل واحدٍ من هذه الأشياء له حكمٌ واحدٌ تتنازعه العِلل^٢ .

أمَّا الثاني . فهو كإعمال أهل الحجاز (ما النافية) للحال ، وترك بني تميم إعمالها ، وإجرائهم إيّاها مجرى (هَلْ) ونحوها مما لا يعمل فكأنَّ أهل الحجاز لمّا رأوها داخلة على المبتدأ ، والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إيّاها ، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبّهان بها . وكأنَّ بني تميم لمّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرةً لكل واحدٍ من جزأَيها كقولك : (مَا زَيْدٌ أَخَوُكَ) ، و (مَا قَامَ زَيْدٌ) أجروها مجرى (هَلْ) ؛ ألا

١ . الخصائص ١/١٦٥ .

٢ . الخصائص ١/١٦٦ .

تراها داخلة على الجملة لمعنى النفس دخول (هَلْ) عليها للاستفهام ؛ لذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين ^١.

ويُبيّن ابن جنيّ أنّ الذي تقدّم هو طريق اختلاف العِلل لأحكام في الشيء الواحد ، فأما أيّها أقوى ، وبأيّها يجب أن يؤخذ ؟ فعنده شيء آخر مُبيّن أنّ هذا ليس موضعه ^٢.

وعليه يذهب ابن جنيّ إلى أنّ الخلاف بين العلماء أعمّ منه بين العرب ، ويُرجع السبب في ذلك إلى أنّ العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتّقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه . وكلّ ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قوياً ، وبعضه ضعيفاً ^٣.

المطلب الخامس : متفرقات في مبحث العِلّة .

أولاً : تُعَدّي العِلّة ^٤. يقول ابن جنيّ : أنّ العِلّة إذا لم تتعدّ لم تصح ، عليه فإنّه يصفها بالقاصرة والواقفة ، وأنّ هذا من أوجه فساد العِلل .

ومن أمثلة ذلك : قول من أعتلّ لبناء نحو : (كَمْ . مَنْ . مَا . إذْ) ونحوها أنّ هذه الأسماء لمّا كانت على حرفين ، شابها ذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو : (هَلْ . بَلْ . قَدْ) ونحوها ، فلمّا شابها الحرف من هذا الموضع ، وجب بناءها كما أنّ الحروف مبنية . وهذه عِلّة غير متعدية ؛ وذلك أنّه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين ؛ نحو : (يَدٌ . أَخٌ . دَمٌ . فَمٌ) ونحوها .

ثمّ يتساءل ابن جنيّ قائلاً : فإن قيل : هذه الأسماء (يَدٌ ، دَمٌ ، أَخٌ ، فَمٌ) لها أصل في الثلاثة ، وإنّما حذف منها حرف فهو لذلك متعدّ ، فالجواب أنّ هذه زيادة في وصف العِلّة لم تأت بها في أول اعتلاك ، فقد كان يجب على هذا أن يُبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة . وألاً يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثياً ، كما لم يمنع من بناء (زَيْدٌ) في النداء كونه في الأصل معرباً .

ومن أمثلة العِلّة غير المتعدية كذلك : قول أبي اسحق : في التتوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ، نحو : (جَوَارٍ . غَوَاشٍ) ، أنّه عوض من ضمة (الياء) . وهذه عِلّة غير جارية . أي غير متعدية . ألا ترى أنّها لو كانت متعدية لوجب أن تُعَوّض من ضمة (ياء) (يرمي) فتقول : (هذا يرمي ، ويقضي ، ويستقضي) . فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التتوين ، ففي هذا جوابان :

^١ . الخصائص ١/ ١٦٧

^٢ . الخصائص ١/ ١٦٨

^٣ . الخصائص ١/ ١٦٨

^٤ . الخصائص ١/ ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢

الأول . أن يقال له : عَلَّتْكَ أَلْزَمْتُكَ إِيَّاهُ ، فلا تَلُمُ إِلَّا نَفْسَكَ .

الثاني . أن يقال له : أن الأفعال إنما يمتنع منها التنوين اللاحق للصرف ، فأما التنوين غير ذاك فلا مانع له ، ألا ترى إلى تنوينهم الأفعال في القوافي لمّا لم يكن ذلك الذي هو علم الصرف كقول جرير :

أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَاتِبِينَ * وَقَوْلِي إِنْ أَجَبْتَ لَقَدْ أَصَابُنِي .

ومع هذا فهل التنوين إلا نونٌ ؟ ، وقد ألحقوا الفعل النونين الخفيفة والثقيلة .

ويقُرُّ ابن جَنِّي بِالْإِذَا بِأَلْزَامِهِ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ بِهِ مَا يَصِحُّ تَصَوُّرُ الْعِلَّةِ ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ

ثَانِيًا . عِلَّةُ الْعِلَّةِ^١ . يَقُولُ ابْنُ جَنِّي أَنَّ هَذَا مَوْضِعٌ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُ أَنَّ الَّذِي سَمَاهُ ابْنُ السَّرَاجِ عِلَّةُ الْعِلَّةِ إِنَّمَا هُوَ يَجُوزُ فِي اللَّفْظِ ، فَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَإِنَّهُ شَرَحَ وَتَفْسِيرَ وَتَتْمِيمَ لِلْعِلَّةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لِمَ ارْتَفَعَ الْفَاعِلُ ؟ قِيلَ : لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، وَلَوْ شَاءَ لَأَبْتَدَأَ هَذَا فَقَالَ : فِي جَوَابِ رَفْعِ (زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِنَا : (قَامَ زَيْدٌ) إِنَّمَا ارْتَفَعَ لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، فَكَانَ مُغْنِيًا عَنْ قَوْلِهِ : إِنَّمَا ارْتَفَعَ بِفَعْلِهِ ، حَتَّى تَسْأَلَهُ فِيمَا بَعْدَ عَنِ الْعِلَّةِ الَّتِي ارْتَفَعَ لَهَا الْفَاعِلُ .

ثُمَّ يَسْتَرْسِلُ ابْنُ جَنِّي فِي دَحْضِهِ لِمَسْأَلَةِ عِلَّةِ الْعِلَّةِ بِقَوْلِهِ : لَوْ شَاءَ لِمَاظَلَهُ فَقَالَ لَهُ : وَلِمَ صَارَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ مَرْفُوعًا ؟ فَكَانَ جَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ : أَنَّ صَاحِبَ الْحَدِيثِ أَقْوَى الْأَسْمَاءِ ، وَالضَّمَّةُ أَقْوَى الْحَرَكَاتِ فَجَعَلَ الْأَقْوَى لِلْأَقْوَى . وَكَانَ يَجِبُ عَلَى مَا رَتَّبَهُ . ابْنُ السَّرَاجِ . أَنْ تَكُونَ هُنَا عِلَّةٌ ، وَعِلَّةُ الْعِلَّةِ ، وَعِلَّةُ عِلَّةِ الْعِلَّةِ ، وَأَيْضًا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ هَذَا الْمَوْضِعَ إِلَى مَا وَرَاءَهُ فَيَقُولَ : وَهَلَا عَكَسُوا الْأَمْرَ فَأَعْطَوْا الْأَسْمَاءَ الْأَقْوَى الْحَرَكَاتِ الضَّعِيفَةَ ، لئَلَّا يَجْمَعُوا بَيْنَ ثَقِيلَيْنِ . فَإِنْ تَكَلَّفَ مُتَكَلِّفٌ جَوَابًا عَنْ هَذَا تَصَاعَدَتْ عِدَّةُ الْعِلَلِ .

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ فِي قَوْلِكَ : (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا .) لِمَ نَصَبْتَ (زَيْدًا) ؟ لَقُلْتَ : لِأَنَّهُ مُسْتَثْنَى ؛ وَلَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَقُولَ : وَلِمَ الْمُسْتَثْنَى ؟ فَيَكُونُ مِنْ جَوَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَلَوْ شِئْتَ أَجَبْتَ مُبْتَدَأً بِهَذَا فَقُلْتَ : إِنَّمَا نَصَبْتُ (زَيْدًا) فِي قَوْلِكَ : (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ . وَعَلَى ذَلِكَ قَسْ .

ثُمَّ يَقَرَّرُ ابْنُ جَنِّي بِأَنَّ الْعِلَّةَ الْحَقِيقِيَّةَ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ لَا تَكُونُ مَعْلُولَةً . وَأَنَّ الَّذِي أَرَادَهُ ابْنُ السَّرَاجِ مِنْ قَوْلِهِ : عِلَّةُ الْعِلَّةِ إِنَّمَا غَرَضُهُ فِيهِ أَنَّهُ تَتْمِيمٌ وَشَرَحٌ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الْمَقْدَمَةِ عَلَيْهِ .

ثَالِثًا : حَكْمُ الْمَعْلُولِ بِعِلَّتَيْنِ^٢ . وَيَجْعَلُهُ ابْنُ جَنِّي فِي ضَرْبَيْنِ :

١ . الخصائص ١/٧٣ ، ١٧٤ .

٢ . الخصائص ١/١٧٤ . ١٨٠ .

الضرب الأول . ما لا نظر فيه . ويمثّل له بنحو : قولهم : (سيّ و ريّ) وأصله (سيّو و ريّو) فانقلبت (الواو) (ياء) . إنّ شئت . ؛ لأنّها ساكنة غير مُدْغمة . وبعد كسرة . إنّ شئت . ؛ لأنّها ساكنة قبل (الياء) . فهاتان علّتان ، إحداهما كعلّة قلب (ميزان) ، والأخرى كعلّة (طيّاً و ليّاً) مصدرني : (طَوَيْتُ و لَوَيْتُ) ؛ وكل واحدة منهما مؤثّرة .

الضرب الثاني . ما يحتاج إلى نظر . ويمثّل له بـ (باب ما لا ينصرف) ، وذلك أنّ علّة امتناعه من الصرف إنّما هي : لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل ، فأما السبب الواحد فيقلّ عن أن يُتِمَّ علّة بنفسه . حتى ينضمّ إليه الشبه الآخر من الفعل .

رابعاً . إدراج العلّة واختصارها . يقصد ابن جيّ من إدراج العلّة واختصارها ، ترك بسطها والإسراع في إيرادها وذلك بحذف بعض مقوماتها وهو أمر متبع عند النحويين ، حال وجود ما يتعبهم تداركه من وصف العلّة ، والتعذر منه فيلجأون إلى الإدراج و الاختصار .

وذلك كسائل سأل عن قولهم : (آسيثُ الرجلِ ، فأنا أواسيه ، وآخيته ، فأنا أوأخيه) ، فقال : وما أصله ؟ فقلت (أوأسيه ، و أوأخيه) وكذلك نقول ، فيقول لك : فما علّته في التغيير ؟ فنقول : اجتمعت الهمزتان ، فانقلبت الثانية (واواً) ؛ لانضمام ما قبلها . وفي ذلك شيئان : أحدهما : أنّك لم تستوفِ ذكر الأصل ، والآخر : أنّك لم تتقصّ شرح العلّة .

أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلائّ أصله (أوأسيوك) لأنّه (أفأعلك) من (الأسوة) فقلبت (الواو) (ياء) لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك (أوأخيك) أصله (أوأخوك) لأنّه من (الأخوة) ، فانقلبت الواو لما ذكرنا .

وأما تقصّي علّة تغيير الهمزة بقلبها (واواً) فالقول فيه : أنّه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين ، الأولى منهما مضمومة ، والثانية مفتوحة وهي حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فانقلبت الثانية على حركة ما قبلها . وهي الضمّة . (واواً) . ولا بدّ من ذكر جميع ذلك ، وإلاّ أخللت .

خامساً . دَوُرُ الاعتلال .^٢ يريد ابن جيّ بدور الاعتلال ، أن يُعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر . وهذا من مصطلحات المتكلمين ، ولهم فيه تقاسيم وبحوث ، والدوران هو حدوث الحكم بحدوث العلّة ، وانعدامه بعدمها ، كما في حرمة النبيذ تدور مع الاسكار وجوداً وعدمًا^٣ . وينقل لنا ابن جيّ في هذا الموضع ما ذهب إليه محمد بن يزيد المبرّد ، في وجوب إسكان (اللام) في نحو : (ضَرَبَ . ضَرَبْتُ) إلى أنّه لحركة ما بعده من

^١ . الخصائص ١ / ١٨١ ، ١٨٢ ، والإدراج في اللغة : الطي ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى

السرعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق التي يسرع الناس فيها . أنظر اللسان مادة (درج) .

^٢ . الخصائص ١ / ١٨٣ ، ١٨٤

^٣ . الخصائص ١ / ١٨٣ (الحاشية)

الضمير ، وذهابه أيضاً في حركة الضمير من نحو هذا ، أنَّها إنَّما وجبت لسكون ما قبله ، فتارة اعتلَّ لهذا بهذا ، ثمَّ دار تارة أخرى ، فأعتلَّ لهذا بهذا .

وعليه يذهب ابن جني إلى أنَّ في ظاهر ذلك اعتراف بأنَّ كلَّ واحد منهما ليست له حال مستحقَّة تخصُّه في نفسه ؛ وإنَّما استقرَّ على ما استقرَّ عليه لأمرٍ راجع إلى صاحبه .

ومثله ما ذهب إليه سيبويه في جرِّ (الوجْه) من قولك : (هذا الحُسْنُ الوجْه) . وذلك أنَّه أجاز فيه الجرَّ من وجهين . أحدهما : طريق الإضافة الظاهرة ، والآخر : تشبيهه بالضارب الرجل ، ونحوه مما كان الثاني منهما منصوباً ؛ لتشبيههم إيَّاه بـ (الحسن الوجْه) ؛ أفلا ترى كيف صار كلَّ واحدٍ من الموضعين علَّةً لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعاً .

وعليه يقرر ابن جني أنَّ ما أجازهُ أبو العباس المبرِّد في باب (صَرَبْتِ و صَرَبْتُ) من تسكين اللام لحركة الضمير ، وتحريك الضمير لسكون اللام أمرٌ شنيع الظاهر وأنَّ العذر فيه أضعف منه ، وذلك أنَّ الشئ لا يكون علَّةً نفسه ، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علَّةً علَّته أبعد .

أمَّا قول سيبويه فقرر ابن جني أنَّه ليس كذلك ، مبرراً ذلك بأنَّ الفروع إذا تمكَّنت قويت قوَّة تسوِّغ حمل الأصول عليها . وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوَّة الحكم .

سادساً . فساد علل النحويين^١ . عقد ابن جني لهذا الموضوع باباً سماه (الردَّ على من اعتقد فساد علل النحويين) . واصفاً ذلك المعتقد بأنَّه ضعيفٌ في نفسه عن إحكام العلَّة ، وبأنَّه لا يعرف أغراض النحاة فيما أوردوه من علل حتى يصفها هذا المعتقد بالضعف والسقوط .

ويدحض ابن جني قولهم فيما نقلوه عن النحاة . إنَّ الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَبٌ ، وقد تر الأمر بضدِّ ذلك ؛ ألا ترانا نقول : (ضَرِبَ زَيْدٌ) . فنرفعه وإنَّ كان مفعولاً به ، ونقول : (إنَّ زَيْدًا قَامَ) ، فننصبه وإنَّ كان فاعلاً ، ونقول : (عَجَبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ) . فنجرُّه ، وإنَّ كان فاعلاً . وما يجري هذا المجرى . بقوله : بأنَّ الذي ذهبوا إليه فيما تقدَّم لهو أمرٌ متعَبٌّ ، ولو أنَّهم بدءوا الأمر بإحكام الأصل لسقط عنهم هذا الهوس وهذا اللغو فلو عرفوا بأنَّ الفاعل عند أهل العربيَّة ، ليس كلُّ من كان فاعلاً في المعنى ، وأنَّ الفاعل عندهم إنَّما هو كلُّ اسمٍ ذكرته بعد الفعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأنَّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، وكذلك القول على المفعول ، أنَّه إنَّما يُنْصَبُ إذا أُسْنِدَ الفعل إلى الفاعل ، فجاء هو فضلة ، وكذلك لو عرفوا أنَّ الضمَّة في نحو : حيثُ وقبلُ وبعدُ ليست إعراباً وإنَّما هي بناء . فلو أنَّهم عرفوا ما تقدَّم . لسقطت عنهم دعواهم فيما ادعوا من فساد في علل النحويين .

^١ . الخصائص ١ / ١٨٤ ، ١٨٦

سابعاً . الزيادة في صِفَةِ الْعِلَّةِ ^١ . ينقل ابن جني عن أصحابه البصريين جواز الزيادة في صِفَةِ الْعِلَّةِ ، بشرط أن تكون الزيادة مُثَبَّتة لحال المزيد عليه . وذلك لغرض الاحتياط . ومن ذلك قولك في جواب من سألَكَ عن عِلَّةِ انتصاب (زَيْد) ، من قولك : صَرَيْتُ زَيْداً : إِنَّهُ إِنَّمَا انتصب ؛ لَأَنَّهُ فَضَّلَ ، ومفعول به . فالجواب قد استقلَّ بقولك : لَأَنَّهُ فَضَّلَ ، وقولك من بعد : ومفعول به ، تأنيس وتأييد لا ضرورة بك إليه ؛ ألا ترى أَنَّكَ في تقول في نصب (نفس) من قولك : (طَبْتُ نَفْساً) : إِنَّمَا انتصب لَأَنَّهُ فَضَّلَ ، وإن كانت النفس هنا فاعلة في المعنى . فقد علمت بذلك أَنَّ قولك : ومفعول به زيادة على الْعِلَّةِ تطَوَّعت بها ، وأيضاً أَنَّ فيه ضرباً من الشرح ، وذلك أَنَّ كون الشيء فَضَّلَ لا يدلُّ على أَنَّهُ لا بد من أن يكون مفعولاً به . ألا ترى أَنَّ الفضلات كثيرة ؛ كـ (المفعول به . الظرف . المفعول له . المفعول معه . المصدر . الحال . التمييز . الاستثناء) فلمَّا قلت : (ومفعول به) مَيَّزْتَ أَيُّ الفضلات هو .

أمَّا إِنَّكَ لو استظهرت في الزيادة بذكر ما لا يؤثر في الحكم كان ذلك منك خطأً ولغواً من القول ، ألا ترى أَنَّكَ لو سئلت عن رفع (طَلَحَ) من قولك : (جَانَنِي طَلَحُ) فقلت : ارتفع لإسناد الفعل إليه ، ولَأَنَّهُ مؤنث ، أو لَأَنَّهُ علم ، لم يكن ذكرك التأنيث والعلمية ، إِلَّا كقولك : ولَأَنَّهُ مفتوح (الطاء) ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال . فأعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم ، مما يَعْرِى من ذلك .

وخلاصة القول ، حَسْبُ الباحث أن يقول : أَنَّ (أصل الْعِلَّةِ) من الأصول النحوية التي قد وَجَدَتْ لها حيزاً معتبراً ، وقيمة واضحة في مباحث الأصول عند ابن جني ، ولعلَّ في ذلك ملمح من ملامح تأثره بعلم الكلام ، والفقه ، ورغبته في التطلع إلى البحث في الْعِلَّةِ بطريقة لا تخلو من ملاحظة التأثير بهما . وذلك مع جنوحه للسهولة واليسر في الشرح والتبيان بطريقة سلسلة وواضحة مع كثرة إيراده للأدلة ، مع ملاحظة أَنَّ اتساعه في إيراد البراهين والأمثلة والأدلة كان أكثر ما يكون في التعليل للْعِلَّةِ .

^١ . الخصائص ١/ ١٩٤ ، ١٩٦ .

المبحث الخامس : الاستحسان عند ابن جني .

سبق للباحث أن أشار ، إلى أن الاستحسان من أدلة الحنفية ، لذا فقد أخذ به ابن جني في أصوله النحوية ، وعقد له باباً في خصائصه وأعتبره من أدلة النحو لأنه حنفي . وعرفه بما يشبه تعريف أصحابه من الحنفية ، فقال : وجماعه إن علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف ^١ .

ثم ضرب له أمثلة كثيرة منها :

ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة . ومنه قولهم : (الفتوى و البقوى و النقوى و الشروى) ونحو ذلك والقياس يقتضي أن تكون بالياء (الفتيا و البقيا و التقيا) فقلبوا الياء واواً من

^١ . الخصائص ١ / ١٣٣

غير استحكام عِلَّة ، أكثر من أنَّهم أرادوا الفرق بين الاسم ، والصفة ، وهذه ليست عِلَّة معتدَّة ، إنَّما هو استحسان لا عن عِلَّة ضرورة ^١ .

ويرى ابن جني أنَّ هذا التفريق عِلَّة خفيفة غير مطردة لأنَّنا نراهم لا يفرقون بينهما . الاسم والصفة . أحياناً من ثَمَّ ساق لذلك أمثلة منها : أنَّهم يجمعون (حَسَن) جمع تكسير على (حَسَان) . وهي صفة . ، كما يجمعون (جَبَل) على (جِبَال) . وهي اسم . ، ولو كان التفريق بين الاسم والصفة واجباً لاطردا في جميع الباب كاطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ^٢ .

ومن الاستحسان قولهم : (صَبِيَّة و قِنِيَّة و عَذْي و نَاقَة عَلِيَّان) ، فهذا كُلُّه استحسان لا عن استحكام عِلَّة . وذلك أنَّهم لم يعتدُّوا الساكن حائلاً بين الكسرة والواو ؛ لضغفه ، وكلُّه من الواو .

و من الاستحسان كذلك قولهم : (رَجُلٌ غَذِيَّانٌ ، وَعَشِيَّانٌ) ^٣ ؛ وقياسه (غَذْوَانٌ وَعَشْوَانٌ) ؛ لأنَّهما من (غَذَوْتُ وَعَشَوْتُ) ومثله (دَامَتِ السَّمَاءُ تَدِيمٌ دَيْمًا) ، وهو من (الواو) ومن ذلك (استحوذ) ، و (أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ) . ومنه قول الشاعر ^٤ :

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصِّدُودَ وَقَلَّمَا * وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

إلى آخر ما ذكر من أمثلة تتعلَّق بخروج بعض الكلمات العربيَّة عن قياسها .

ويذهب الدكتور مصطفى جمال الدين إلى أنَّ الأمثلة التي ذكرها ابن جني في باب الاستحسان . والتي سبق له أنَّ ذكرها في أبواب أخرى ، كـ (باب تخصيص العِلل ^١ ، ١٤٥/١) ، و (باب الاطراد والشذوذ ^٢ ، ٩٩/١) . تعود للقياس ، وهي بالقياس أشبه بالاستحسان ، وذلك أنَّ خروج مثل (فتوى و غَذِيَّان و ديمًا و استحوذ وأغْيَلَت) وأمثالها عن أبوابها يعتبر شذوذاً ، وعدم اطراد للعِلَّة القياسية في هذه المواضع ، وهنا يأتي النزاع الذي أثاره الأصوليون وتبعهم فيه النحاة أنَّه : إذا

١ . الخصائص ١ / ١٣٤

٢ . الخصائص ١ / ١٣٤

٣ . وصف من غدى . بكسر الدال . : تغدى .

٤ . وصف من عشى . بكسر الشين . : تعشى .

٥ . نُسِبَ هذا البيت في الكتاب ١٢/١ إلى عمر بن ربيعة ونسبه الأعلام إلى المزار الفقعسي ، وهو في شرح شواهد المغني للبغدادي في مبحث (ما) .

٦ . قال في باب تخصيص العِلل : (أعلم أنَّ محصول مذهب أصحابنا ، ومُتَصَرَّفُ أقوالهم مبني على جواز تخصيص العِلل ، وذلك أنَّها وإنَّ تقدمت عِلل الفقه ، فإنَّها ، أو أكثرها ، إنَّما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ، وإنَّ كان على غير قياس) . أنظر الخصائص ١ / ١٤٥

٧ . قال في باب الطراد والشذوذ : (أنَّ الشيء إذا اطرَد في الاستعمال ، وشذَّ عن القياس ، فلا بدَّ من اتباع السمع الوارد به في نفسه ، لكنَّه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ن ألا ترى أنَّك إذا سمعت (استحوذ و استصوب) أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ، ألا تراك لا تقول في (استقام : استقوم) ، ولا في (استساغ : استسوغ) ... إلى آخره . أنظر الخصائص ١ / ٩٩

اطردت العلة القياسية في أكثر أمثلة الباب ، ودار الحكم معها حيث تدور ، ولكنه تخلف في بعض الأمثلة ، مع وجود العلة ، فهل يعتبر هذا التخلف (نقضاً) للعلة ، بمعنى أنه يكشف أن ما افترضناه علة لم يكن في الواقع علة ، فيبطل القياس ؟ أو أن ذلك يعتبر (تخصيصاً) لعموم العلة ، ويبقى القياس جارياً في كل ما اطردت علة ، عدا الأمثلة الشاذة ^١ .

وكثير من الأصوليين والنحويين . ومنهم ابن جني . اختار القول بتخصيص العلة وعدم النقص ، بمعنى أن يبقى القياس عاماً جارياً في كل موضوع وجدت فيه العلة ، أمّا الشواذ التي كانت موارد لتخصيص العموم ، فهي صحيحة أيضاً . استناداً إلى نصوصها المسموعة . ولكنها تظل مقصورة على موارد ، ولا يقاس عليها ^٢ .

وابن جني بعد ذكره للأمثلة التي خرجت علي أبوابها ، علل ذلك بأنه : (يخرج ليُعلم به أنه أصل (استقام) : (استقام) ، وأصل (مقام) : (مقومة) ، وأصل (يحسن) : (يؤحسن) ، ولا يقاس عليه ، ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحكم علة ، وإنما خرج تنبيهاً وتصرفاً ، واتساعاً ^٣ .

فإذا تم هذا وكانت هذه الأمثلة راجعة إلى القول بتخصيص العلة القياسية فهي إذن ليست من باب الاستحسان المصطلح عليه ، أن الاستحسان شيء ، وتخصيص العلة شيء آخر وأصحاب ابن جني من الحنفية . الذين تابعهم في تأصيل الاستحسان في النحو ؛ لأنهم أصلوه في الفقه . هؤلاء في الوقت الذي يلتزمون به صحة القول بالاستحسان ، ويذهبون إلى فساد القول بتخصيص العلة ^٤ .

ويرى الدكتور مصطفى جمال الدين : أنه وفي حالة الفرض بأن القول في الاستحسان ، قول بتخصيص العلة القياسية . كما يراه بعضهم . وإن كان ذلك خطأ عند أصحاب ابن جني من الأحناف . فلنناقش الذين يذهبون إلى أن هذا الاستحسان دليل من أدلة النحو ، كالقياس ، والسماع ، فنسألهم : إذا كانت هذه أمثلة الاستحسان عند ابن جني ، أي المواضع التي يشد فيها الحكم القياسي ، ولا تطرد علة ، وإذا كانت هذه المواضع . عنده . نسمعها ولا نقيس عليها ، أي أننا لا يمكن أن نستفيد منها (حكماً نحوياً فيما لا نص فيه) كما يستفيد الأحناف من استحسانهم (حكماً شرعياً فيما لا نص فيه) ، فكيف يكون هذا الاستحسان من أدلة النحو ، ومصادر أحكامه ^٥ ؟ .

وتأسيساً عليه أن كل ما يفيد هذا الباب الذي عقده ابن جني للاستحسان ، هو تفسيره لشذوذ هذه الأمثلة ، وقد يكون بعض هذا التفسير مقبولاً في الأسباب التي دعت العربي للخروج عن سنن

^١ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ٢٣

^٢ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ٢٣

^٣ . الخصائص ١ / ١٤٤

^٤ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ٢٤

^٥ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ٢٤

القول التي سار عليها ، ولكن ليس هذا هو الغرض من الاستحسان باعتباره (أصلاً) فأصول ليست بصدد أن تقول لنا : أن هذا العربي ترك نهج القياس الذي سار عليه و (اسْتَحْسَن) هنا أن يضيف نون التأكيد إلى اسم الفاعل^١ ، وإنما بصدد هي بصدد أن تقول : أن النحوي يستطيع أن يترك القياس ، ويستحسن إضافة نون التوكيد إلى اسم الفاعل ، وابن جنّي يُصرّح بأن ذلك غير ممكن ، فلا يصحّ أن تقول^٢ : (أَقَائِمَنْ يَا زَيْدُونَ) ، ولا : (اْمُنْطَلِقَنَّ يَا رِجَال)^٣.

وعليه يرى الباحث أن الاستحسان إذا كان مخالفاً لوظيفة (الأصول) على حدّ ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جمال الدين ، فيكون أمر بقاءه ضمن الأصول النحويّة أمر غير ذي جدوة ؛ لأنّه (أصلٌ غَيْرُ مُنْتَجٍ) وجعله في أصول النحو وأدلّته إرباك لهذه الأصول أمّا إذا كانت وظيفته تفسيريةً فليكن في غير هذا الموضوع من مواضع الدراسات النحويّة .

المبحث السادس : العامل عند ابن جنّي .

فكرة العامل في النحو لم تقف عند علماء البصرة ، والكوفة وحسب ، بل تعدّتهم لتكون محوراً لدراسات المتأخرين من النحاة على اختلاف بيئاتهم منشغلين بها رأياً ، ودراسة ، وتأليفاً باسطين فيها فكرهم . كلٌ حسب رؤيته ، حيث تكاد تلك الرؤى تتفق فيما بينهم على وجود أصل للعامل النحويّ ، إذ أنّه العمود الفقريّ الذي تدور حوله كثير من أبحاثهم النحويّة الرئيسة والفرعيّة. ويُعدُّ العامل النحويّ من أكثر قضايا النحو على الإطلاق استنفاداً لجهود العلماء قديماً وحديثاً ، ولعلّ مرجعيّة ذلك ؛ أنّ النحو قائمٌ عليها أنّ موضوعاته مصنّفة على مقتضاه .

لم يخصص ابن جنّي للعامل النحويّ مبحثاً منفصلاً كما خصّ بذلك بقية المباحث الأصوليّة كما تقدّم .

وقد يرى كثير من الباحثين أنّ ابن جنّي من الرافضين لفكرة العامل النحويّ وذلك من خلال فهمهم لمّا أورده ابن جنّي في الخصائص في باب (في مقاييس العربيّة) بقوله : وإنما قال النحويون : عامل لفظيّ ، وعامل معنويّ ؛ ليُزَوَّك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ؛ كـ (مَرَزْتُ بَرِيْدَ) ، و (لَيْتَ عَمراً قَائِماً) ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به ؛ كرفع

١ . كما في قول الشاعر : (أَقَائِلَنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَ) والذي عده ابن جنّي استحسان لا عن قوة عِلّة ولا عن

استمرار عادة . أنظر الخصائص ١ / ١٣٦

٢ . الخصائص ١ / ١٣٦

٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ٢٤

المبتدأ ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع ، والنصب ، والجَرّ ، والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه ، لا لشيء غيره . وإنّما قالوا لفظيّ ، ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بِمُضَامَّةِ اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ^١ .

وإنّ كنا نراه يورد في كثيرٍ من مباحثه ما يدل على عدم رفضه لأصل العامل كيف لا وأنّ أستاذه أبو علي الفارسيّ . قطب نحاة بغداد . والذي تشير إليه بعض الدراسات ، وكتب التراجم أنّ له في العوامل مؤلّف^٢ .

على كلّ فإنّ العامل لم يجد له حيزاً منفصلاً في مباحث الأصول عند ابن جنّي ولعلّ ذلك ما دفع كثيراً من الباحثين بالذهاب إلى القول بعدم حُجِّيّة العامل عند ابن جنّي .

^١ . الخصائص ١/١٠٩ ، ١١٠ .

^٢ . هدية العارفين . البغداديّ . ط/١٩٨١م . دار العلوم الحديثة بيروت ص ٢٧٢ .

الفصل الخامس

الفصل الخامس

أصول النحو عند ابن الأنباري

سبق للباحث من خلال دراسته لحياة ابن الأنباري العلميّة ، الوقوف علي مؤلفاته النحويّة ، وذهبنا إلى إنّها كالمصب العظيم الذي تلقي فيه شتى الروافد ، وذلك لما تشتمل عليه من آراء ، وأفكار تمثل مختلف الاتجاهات والمدارس النحويّة التي كانت سائدة في عصره ، وأنّها قد عكست كذلك مختلف التيارات الفكرية التي تعرّض لها النحو ، وتأثّر بها في تلك الفترة ، كالفقه ، والمنطق ، والفلسفة . وقد كان لثقافته أثرها الكبير في ذلك .

ويعتبر كتابه (لمع الأدلّة) في أصول النحو مصدر مهم لهذه الدراسة ويُعدّ من الكتب القليلة التي أُلّفت في أصول النحو ، بل يزعم المؤلّف : أنّه أوّل من صنّف في هذه الصناعة^١ والكتاب وثيقة ثمينة للتدليل علي ما بلغه الفكر النحويّ في القرن السادس الهجريّ من تقدم ورقي

١ . لمع الأدلة ص ٢٣

، ثمّ هو إلى ذلك كله يبيّن العلاقة التي قامت بين الفقه والنحو في ذلك القرن بفضل أوضاع علميّة ، ودينيّة معينة . تلك العلاقة التي كان النحاة يتشوّفونها ، وينظرون إليها ويفكرون في إقامتها منذ زمنٍ طويل بفعل ما كان يسيطر عليهم من نوازع وعوامل دينيّة .

ويذهب الدكتور جميل علوش في كتابه (ابن الأنباريّ وجهوده في النحو)^١ إلى استخلاص جملة أهداف من خلال استقرائه لمقدمة كتاب (لمع الأدلّة لابن الأنباريّ) وهي :

١. الرغبة في مواصلة السير في طريق الابتكار ، والابتداع التي انتهجها من قبل بتأليف كتابي (الأنصاف في مسائل الخلاف) و (الإغراب في جدل الإعراب) .

٢. محاولة سدّ ثغرة كان يحسّها في البناء النحويّ بفضل حدة ذهنه ، وسعة اطلاعه .

٣. تلبية طلب أهل الفضل ، والاستبصار الذين سألوه التأليف في أصول النحو ، والوقوف عند حسن ظنهم .

٤. ولعلّه كما أوضح . يعني ابن الأنباريّ . كان يريد أن يُعيّن علاقةً ثابتةً وواضحةً بين الفقه والنحو ، وأن يطبق عليهما نفس الموازين لما لمسه من مناسبة بينهما (لأنّ النحو معقول من منقول ، كما أنّ الفقه معقول من منقول)^٢ .

ويمتاز كتاب (لمع الأدلّة) بمجموعة من الخصائص تتمثّل في كون مؤلفه قد اعتمد هيكله تقسيم تشابه تقسيمات الفقهاء في أصول الفقه . فقد نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح القارئ لأصول ابن الأنباريّ يحسّ بأنّه يقرأ كتاباً من كتب الفقه ، وأنّه (أمام فقيه حاذق لا إمام نحويّ ، أو لغويّ مدقق)^٣ كما يقول الدكتور عطية عامر .

التزامه بمنهجية محكمة في شرح أهدافه ، ثمّ تحديد منهجه تحديداً تاماً في الفصل الأول ، والثاني . فقد تحدّث في الفصل الأول عن معنى أصول النحو ، وفي الثاني عن أقسام هذه الأصول ، ثمّ هو إلى ذلك بعيد عن الطفر ، أو الانتقال من موضوع إلى موضوع أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي . فالكتاب يكوّن وحدة متماسكة إلى الحدّ الذي تسمح به ظروف المؤلف في القرن السادس الهجريّ .

و يشير ابن الأنباريّ إلى أنّه قد أضاف بهذا المؤلف جديداً إلى علوم اللغة العربيّة لأنّه لم يسبق لعالمٍ أن ألّف في هذا الموضوع أو حاول أن يشير إليه^٤ .

١ . ابن الأنباريّ وجهوده في النحو ص ١٣٦ . ١٣٧

٢ . لمع الأدلّة . مقدمة المحقق . ص ٦ . ٧

٣ . لمع الأدلّة في أصول النحو ت/دكتور عطية عامر . الكاثوليكيّة . بيروت . ١٩٦٣ م ص ٧

٤ . لمع الأدلّة ص ٥

والكتاب يتكوّن من ثلاثين فصلاً تدور حول أصول النحو وأدلته من قياس ، واستحسان واستصحاب حال ، متتبّعاً إيّاها بالشرح والتفصيل مما يجعله قنطرة ماثلة ، ومعلّمة بارزة في تاريخ أصول النحو العربيّ .

ويذهب الدكتور عطية عامر إلى أنّ علم أصول النحو ، علّم حاول ابن الأنباريّ به أن يضع للغة العربيّة أصولاً و قواعد تماثل تلك الأصول والقواعد التي وضعها الفقهاء للفقهاء ، وأنّ يحدد القوانين التي يجب أن يراعيها ، ويسير عليها النحويون عندما يحاولون أن يعالجوا أمراً من أمور اللغة العربيّة بالدراسة والتأليف فهو مدين للفقهاء بالاسم ، كما أنّه مدين لهم بالمنهج ، بل أنّ تعريفه لأصول النحو يطابق تعريف الفقهاء لأصول الفقه^١ .

وكذلك يذهب الدكتور عطية عامر: إلى أنّ ابن الأنباريّ مولى بتقليد الفقهاء ، وأنّ تقليده للفقهاء لم يختصر على كتاب لمع الأدلّة ، وإنّما يُعلِن هو نفسه . في مقدمة كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف . (أنّ جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتقهيّن سألوني أنّ ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل علي مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعيّ وأبي حنيفة) وهو نصّ صريح يفضح ولع ابن الأنباريّ بتقليد الفقهاء ، ويكشف عن غرامه بطريقتهم^٢ .

المبحث الأوّل : السماع عند ابن الأنباريّ .

يُعرّف عند ابن الأنباريّ بمصطلح النقل وقد تعددت مباحثه عن أصل (النقل) في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) ، و (لمع الأدلّة في أصول النحو) ، من خلال طائفة من المباحث والموضوعات المتفرّقة وقد تمثّلت في تعريفه لأصل (النقل) ، وأقسامه ، وشروط أقسامه ، وقبول نقل أهل الأهواء ، وقبول المرسل والمجهول ، وجواز الإجازة ، والاعتراض على الاستدلال بالنقل ، والرد على من أنكر القياس . ومن خلال تلك الموضوعات يحاول الباحث أن يحدد مفهوم ابن الأنباريّ لمصطلح (النقل) بصورة جلية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأوّل : ماهية النقل وشروطه عند ابن الأنباريّ .

١ . لمع الأدلّة ص ٦

٢ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١ ، مقدمة المؤلف ، دار الجيل ت/محمد محي الدين ط/ ١٩٨٢م

٣ . لمع الأدلّة ص ٧

أولاً . ماهية النقل وشروطه .

أ . ماهيته : يعرف ابن الأنباري مصطلح (النقل) بأنه : (الكلام العربيّ الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة)^١ .

ب . شروطه : من خلال تعريف ابن الأنباري (للنقل) نستشف أنه قد حدد للنقل شروطاً والتي يمكن تحديدها بالآتي :

١. أن يكون الكلام المنقول عربياً ، فليس لهذا التعريف علاقة بالكلام غير العربيّ حيث يقول : (فعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم)^٢ .

٢- جعله للفصاحة حدّاً للكلام المنقول ، وعليه خرج بحدّ الفصاحة . في هذا التعريف . الكلام العامي ، والركيك ، وكل ما لا يستوفي شروط الفصاحة ، وذلك مع عدم تعرّضه لتحديد مفهوم الفصاحة .

٣. كما يشترط (للنقل) أن يكون صحيحاً ، ويشير إلى ذلك بقوله في مكان آخر من كتابه لمع الأدلة في (شرط نقل الأحاد) قائلاً : (ويشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً أو امرأة ، حراً كان أو عبداً ، كما يشترط في ناقل الحديث عن النبي ...)^٣ .

٤. الكثرة : ويعني بها تواتر عدد كبير من النقلة على رواية واحدة ، ويقصد الرواة من التشديد على الكثرة الوقوف في وجه التحريف والتزييف . واعتداداً بهذه الكثرة لا يرى ابن الأنباري قيمة لما ورد على سبيل الندرة والشذوذ^٤ .

هذه هي الشروط الأربعة التي ضبط بها ابن الأنباري مفهومه لحد (النقل) .

المطلب الثاني : أقسام النقل وشروطها .

يُقسّم ابن الأنباري (النقل) إلى قسمين هما :

الأول . نقل التواتر .

الثاني . نقل الأحاد .

أولاً . نقل التواتر . ماهيته وأقوال العلماء فيه وشروطه .

أ . ماهيته : يُعرّفه ابن الأنباري بقوله : (فأما التواتر فلغة القرآن ، وما تواتر من السنّة ، و كلام العرب وهذا القسم . التواتر . دليل قطعيّ من أدلّة النحو ، يفيد العلم)^١

١ . لمع الأدلة ص ٢٨

٢ . لمع الأدلة ص ٢٨

٣ . لمع الأدلة ص ٣٥

٤ . لمع الأدلة ص ٢٨

ب . أقوال العلماء فيه : لقد أولى ابن الأنباري جلَّ اهتمامه لآراء العلماء في موضوع تواتر النقل ما بين الضرورة ، والنظر وذلك في ثلاثة أقوال وهي :

القول الأول . ذهب أكثر العلماء إلى إنَّه ضروري . وقد استدلوا على ذلك ، بأنَّ العلم الضروري : هو الذي ليس بينه وبين النَّظر ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل عن الحواس الخمس (السَّمْع . البَصَر . الشَّم . الذَّوْق . اللمس) وهذا كله موجود في خبر التواتر ، فكان ضرورياً^٢ .

القول الثاني . ذهب فريق آخر من العلماء إلى إنَّه نظري وقد استدلوا على ذلك بأنَّ بينه وبين النَّظر ارتباطاً ؛ لأنَّه يُشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب ، دون غيرهم ، فلمَّا اتفقوا علِم أنَّه صدق^٣ .

القول الثالث . زعمت طائفة قليلة من العلماء ، أنَّه لا يفضي إلى عِلْمِ البتَّة مستدلين بشبهة يصفها ابن الأنباري بأنَّها ضعيفة ؛ وهي أنَّ العلم لا يحصل بنقل كل واحدٍ منهم ، فكذلك بنقل جماعتهم ثُمَّ يذهب إلى أنَّها شبهة ظاهرة الفساد ؛ لأنَّه يثبت للجماعة ما يثبت للواحد ؛ لأنَّ الواحد لو رام حَمْلَ حِمْلٍ ثَقِيلٍ لم يمكنه ذلك ولو اجتمع علي حَمْلِهِ جماعة لأمكن ذلك ، فكذلك هاهنا .

ج . شروط نقل التواتر : ويبين فيه ابن الأنباري جملة من آراء العلماء وهي :

١ . أنَّ أكثر العلماء ذهبوا إلى أنَّ شرط التواتر أنَّ يبلغ عدد النَّقلة ، إلى عددٍ لا يجوز لمثله الاتفاق على الكذب ، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنَّة ، وكلام العرب ؛ فإنَّهم انتهوا إلى حدِّ يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب^٤ .

٢ . وذهب بعضهم إلى أنَّ شرط نقل التواتر أنَّ يبلغ عددهم ثلاثمائة وثلاثة عشر^٥ .

٣ . وذهب آخرون إلى أنَّ شرطه أنَّ يبلغ عددهم سبعين^٦ .

٤ . وذهب فريق آخر إلى أنَّ شرطه أنَّ يبلغوا اثني عشر^٧ .

أمَّا ابن الأنباري وبنظره فيما تقدّم مما نقله من أقوال للعلماء في شرط نقل التواتر فإنَّه قد رجَّح الرأي الأوَّل قائلاً : (والصحيح عندي هو الأوَّل . أمَّا تعيين تلك الأعداد فإنَّما اعتمدوا فيها على قصصٍ ليس بينها وبين حصول العِلْم بأخبار التواتر مناسبة ، وإنَّما اتفق وجودها مع هذه الأعداد ، فلا يكون حُجَّة^٨ .

١ . لمع الأدلة ص ٣٢ . ٣٣

٢ . لمع الأدلة ص ٣٣

٣ . لمع الأدلة ص ٣٣

٤ . لمع الأدلة ص ٣٣

٥ . لمع الأدلة ص ٣٤

٦ . لمع الأدلة ص ٣٤

٧ . لمع الأدلة ص ٣٥

٨ . لمع الأدلة ص ٣٥

٩ . لمع الأدلة ص ٣٣

وقد وجّه له انتقاد من قبل العلماء في تطبيقه لمصطلح التواتر في المسائل النحويّة ؛ وذلك لأنّه لم يدرك الفروق الشاسعة بين طبيعة اللغة وطبيعة الفقه ، واختلاف الأغراض من نقل نصوص كل منهما ، ولأنّ مبدأ التواتر في النقل لا يصلح لأنّ يُطبّق علي اللغة والنحو ، وقد ثبت فسادُه في الماضي ، فيما نقل السيوطيّ عن الإمام فخرالدين الرازيّ قوله : (أقصى ما في الباب أن يُقال : نعلم قطعاً أنّ هذه اللغات بأسرها غير منقولة على سبيل الكذب ، ويُقطع بأنّ فيها ما هو صدق قطعاً ؛ لكنّ كل لفظة عيّناها فإنّا لا يمكننا القطع بأنّها من قبيل ما نُقل صدقاً ، وحينئذٍ لا يبقى القطع في لفظٍ معيّن أصلاً . وهذا هو الإشكال على من ادعى التواتر في نقل اللغات .)^١

وفي نفس هذا السياق يذهب أحد العلماء المحدثين ، وهو الدكتور محمد عيد فرج إلى القول بأنّ : (مبدأ التواتر كان أساساً دينيّاً استُخدِم في غير موطنه ، ولم يُتَح له الاستمرار والشهرة في دراسة اللغة ما أُتيح له في رواية الحديث ، كما أنّه . لغربته عن اللغة . لم يؤدّ دوره العلميّ بطريقةٍ طبيعيّة مفيدة ، فكان سبيلاً للاضطراب والمنازعات والجدل حول النصوص .)^٢

ثانياً . نقل الأحاد . ماهيته وشروطه .

أ . ماهيته : ويُعرّفه ابن الأنباريّ بقوله : (أمّا الأحاد ، فما تفرّد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به)^٣ . أمّا إفادته فقد اختلف العلماء فيها إلى ثلاثة طوائف وهي :

١ . الأكثرون إلى أنّه يفيد الظنّ .^٤

٢ . البعض إلى أنّه يُفيدُ العلمَ ، ويصف ابن الأنباريّ هذا الرأي بأنّه ليس بصحيح ؛ وذلك لتطرق الاحتمال فيه .^٥

ب . شروط نقل الأحاد : يشترط ابن الأنباريّ علي ناقل اللغة ، أن يكون عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حرّاً كان ، أم عبداً . كما يُشترطُ في ناقل الحديث عن النبي ﷺ . لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله ، فأشترطُ في نقلها ما أشترطُ في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله ، فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يُقبل نقله .^٦

وكذلك يُقبل نقل العدل الواحد ، ولا يُشترط أن يوافقه في النقل غيره ؛ لأنّ الموافقة لا تخلو ، إمّا أن تشترط لحصول العلم ، أو لغلبة الظنّ . بطل أن يكون لحصول العلم ، لأنّ العلم لا

١ . المزهر في علوم اللغة . السيوطيّ . ١ / ١١٧

٢ . الرواية والاستشهاد باللغة . د/ محمد عيد فرج . دار نشر الثقافة . القاهرة ط/ ١٩٧٢ م ص ٨٩

٣ . لمع الأدلّة ص ٣٣

٤ . لمع الأدلّة ص ٣٤

٥ . لمع الأدلّة ص ٣٤

٦ . لمع الأدلّة ص ٣٥

يُحْصَلُ بنقل اثنين فوجب أن تكون لغلبة الظنّ ، وغلبة الظنّ قد حصلت بخبر الواحد من غير موافقة^١ .

وزعم فريق من العلماء إلى أنّه لا بد من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه ؛ لأنّ النقل ينتزّل منزلة الشهادة ، والشهادة يُشترطُ فيها الموافقة ، وكذلك النقل^٢ .
ويذهب ابن الأنباريّ إلى أنّ هذا الزعم فاسدٌ ؛ لأنّ النقل مبناه على المساهلة بخلاف الشهادة ، ولهذا يُسمع من النساء على الانفراد مطلقاً ، ومن العبيد ، وتقبل فيه العنينة ، ولا يُشترط فيه الدعوى ، وكل ذلك معدوم في الشهادة ، فلا يُقاس أحدهما بالآخر^٣ .
واستناداً لما تقدّم يمكن القول بأنّ ابن الأنباريّ قد أقرّ بنقل التواتر والآحاد وذلك وفقاً للشروط التي حددها لكلٍ منهما مما اختاره من أقوال للعلماء بعد مناقشات لتلك الأقوال .

المطلب الثالث : قبول النقل وجواز الإجازة .

أولاً . قبول النقل . ناقش ابن الأنباريّ مسألة قبول النقل في مبحثين هما : قبول نقل أهل الأهواء و قبول نقل المرسل والمجهول .

١. قبول نقل أهل الأهواء . يقرّ ابن الأنباريّ بقبول نقل أهل الأهواء حيث يقول : (أعلم أنّ نقل أهل الأهواء مقبولٌ في اللغة وغيرها ، إلّا أنّ يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابيّة من الرافضة؛ وذلك لأنّ المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه ، ولهذا قال بعض أكابر أهل العلم : إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أنّ من كذب فسق ، فكيف لا تقبل رواية الخوارج وهم يرون أنّ من كذب كفر . والذي يدل على قبول نقلهم ، أنّ الأئمة أجمعت على قبول صحيح مسلم^٤ ، والبخاري^٥ وقد رويّا فيهما عن قتادة^٦ ، وكان قدرتي^٧ ، وعن عمران بن

١ . لمع الأدلّة ص ٣٦

٢ . لمع الأدلّة ص ٣٦

٣ . لمع الأدلّة ص ٣٦

٤ . الخطابيّة نسبة إلى الخطاب محمد ابن أبي زينب الأسديّ . وقد زعم أنّ أئمة الشيعة أنبياء ثمّ غلا فزعمهم آلهة ، فلما وقف الإمام جعفر الصادق علي غلوه في حقّه تبرأ منه ، ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . أنظر الملل والنحل . للشهرستانيّ . ص ٣٨٠

٥ . هو مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيريّ النيسابوريّ . ولد عام ٢٠٢ هـ وتوفي عام ٢٦٢ هـ له مؤلفات عدة أشهرها صحيح مسلم ، وهو ثاني كتب الحديث في الإسلام . أنظر وفيات الأعيان ٢٨٠/٤ ، ٢٨١

٦ . هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ ولد في بخارى عام ١٩٤ هـ وتوفي عام ٢٥٦ هـ أنظر وفيات الأعيان ٣٢٩ / ٣ . ٣٣١

٧ . هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة البصريّ الأكمه ، تابعي وكان من أجمع الناس للحديث توفي ١١٧ هـ أنظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ . ٢٤٩

حطان^٢، وكان خارجياً ، وعن عبد الرازق وكان رافضياً^٣ وفي العدول عن قبول نقلهم طرق الإجماع^٤.

وزعم بعض العلماء أنه لا يُقبل نقل أهل الأهواء ؛ لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه فلا يُقبل رواية المبتدع لبدعته ، كان ذلك أولى . وهذا ليس بصحيح ؛ وذلك لأن الفاسق ارتكب محذور دينه ، وأمّا المبتدع فما ارتكب محذور دينه مع العلم بالتحريم ، وليس بدعته حاملة له على الكذب ، فوجب أن يُقبل نقله فإن كانت بدعته تخرجه عن الدين لم يُقبل نقله ؛ لاتصافه بالكفر^٥.

وتأسيساً على ما تقدّم يرى ابن الأنباري أن النقل من المبتدع جائز ، ما لم يكن ابتداعه حاملاً له على الكذب الظاهر ، أمّا إن كانت بدعته تخرجه عن الدين لم يُقبل نقله ؛ بسبب كفره . وفي ردّه على كيفية قبول شهادة أهل الذمّة بعضهم على بعض . والشهادة أضيق باباً من النقل والرواية . يقول ابن الأنباري (لا نسلم أن شهادة أهل الذمّة مقبولة أصلاً ؛ لأن الله شهد عليهم بالكذب ، فقال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران ٧٥) ولو أن يحيى بن معين^٦ ، أو بعض عدول المسلمين ، طعن في شخص لم يُقبل قوله ، فما ظنك فيمن شهد الله عليه بالكذب^٧.

٢. قبول نقل المرسل والمجهول . يُعرّف ابن الأنباري المرسل بأنه : هو الذي انقطع سنده ، نحو أن يروي ابن دُرَيْدٍ^٨ عن أبي زيد^١ . أمّا المجهول فيعرّفه : بأنه هو الذي لم يُعرف ناقله نحو أن يقول أبو بكر ابن الأنباري^٢ : حدثني رجلٌ عن ابن الإعرابي^٣.

١ . هم منكرو القدر القائلون بأن العبد يخلق أفعاله ، وأنه مخير غير مسير . أنظر التبصير في الدين . للإسفرائيني (٤٧١هـ) ص ٣٨٥ وفجر الإسلام ص ٣٤٧

٢ . هو عمران بن حطان السدوسيّ الوائليّ ويكنى أبو السّمّاك (ت ٨٤هـ) خارجيٌّ مشهور خطيب كبير وشاعر مفلّح ، تابعيٌّ روى الحديث عن الصحابة ، وقد روى أصحاب الحديث عنه

٣ . هو عبد الرازق بن همام الحميريّ أبو بكر الصنعانيّ (١٢٦هـ . ٢١١هـ) أحد الأئمة الأعلام الحفاظ كان يحفظ سبعة عشرة ألف حديث له مصنّف في الحديث ، وكتاب في تفسير القرآن . أنظر الأعلام للزركليّ .

٤ . لمع الأدلّة ص ٣٦ . ٣٧

٥ . لمع الأدلّة ص ٣٨

٦ . هو أبو ذكريا يحيى بن عوف الغطافيّ البغداديّ (١٥٨هـ ٢٣٣هـ) محدثٌ مشهور قال عنه أحمد بن حنبل : (كل حديث لا يعرفه يحيى فليس بحديث) مات بالمدينة فغسل على أعواد النبي . صلى الله عليه وسلم . وحمل على سريره ، ونودي بين يديه (هذا الذي يذُبُّ الكذب عن الرسول . صلى الله عليه وسلم . أنظر خلاصة تذهيب الكمال ص ٣٦٨

٧ . لمع الأدلّة ص ٣٨

٨ . هو أبو بكر محمد ابن دريد الأندليّ ولد بالبصرة سنة ٢٢٣هـ فلم يُذكر أباً زيد المتوفى سنة ٢١٥هـ فبينهما راوٍ أو أكثر ، وهذا هو (الانقطاع) كان إماماً في اللغة ، والأدب اشتهر بمقصورتها الدر يديّة ، وقالوا فيه (أعلم الشعراء وأشعر العلماء) . أنظر الأعلام للزركليّ .

وكل واحدٍ من المرسل ، والمجهول غير مقبولٍ ؛ لأنَّ العدالة شرط في قبول النَّقل ، وانقطاع سند النَّقل والجهل بالنَّقل يوجبان الجهل بالعدالة ، فإذا النَّقل لم يذكر اسمه ، أو ذكر اسمه ولم يُعرف ، لم تُعرف عدالته ، ولا يُقبل نقله^٤ .

ويرد ابن الأنباري رأي من ذهب إلى القول بقبول نقل المرسل ، والمجهول دافعاً لحجتهم القائلين فيها : (بأنَّ الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يُتهم في إسناده ، وكذلك في إرساله ؛ لأنَّ التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده ، وإذا لم يُتهم في إسناده فكذلك في إرساله ، وكذلك النَّقل عن المجهول صدر من لا يُتهم في نقله ، لأنَّ التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول ، لتطرقت إلى نقله عن المعلوم^٥) .

جاء ردّ ابن الأنباري وتفنيد حجة القائلين : بقبول نقل المرسل والمجهول في الآتي : أن قولهم : (أنَّ الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يُتهم في إسناده وكذلك في إرساله) اعتبار فاسدٌ ؛ لأنَّ المسند قد صرح فيه باسم النَّقل ، وأمكن الوقوف على حقيقة حاله ، بخلاف المرسل . وكذلك أيضاً النَّقل عن المجهول لم يصرح أيضاً فيه باسم النَّقل ، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم النَّقل ، فبان أنَّه لا يلزم من قبول السند قبول المرسل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول^٦ .

وعليه فإنَّ ابن الأنباري لا يقرُّ بجواز قبول نقل المرسل ، والمجهول ؛ وحجته في ذلك أنَّ العدالة شرطٌ في قبول النَّقل ، وأنَّ العدالة عنده لا تتحقق إلاَّ باتصال السند ، والمعرفة بالنَّقل .

ثالثاً . جواز الإجازة^٧ . ينقل ابن الأنباري في هذا الموضوع أقوال العلماء وآرائهم في جواز قبول الإجازة وعدمه و ذلك من خلال رأيين هما :

الرأي الأول . القائلون بجوازه . يرى أصحاب هذا الفريق من العلماء جواز نقل الإجازة مستدلين بأنَّ الرسول - ﷺ . كتب كتباً إلى الملوك ، وأخبرت بها رسله ، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه ،

^١ . هو أبو زيد سعد ابن أوس الأنصاري (١١٩ هـ . ٢١٥ هـ) عالم بالنحو واللغة من مدرسة البصرة وكان سيبويه إذا قال : (سمعت الثقة ، عنى أبا زيد)

^٢ . هو أبو بكر محمد ابن القاسم بن بشار الأنباري (٢٧١ هـ . ٣٢٨ هـ) النحوي من كبار علماء مدرسة الكوفة .

^٣ . هو أبو عبد الله محمد بن زياد (١٥٠ هـ . ٢٣١ هـ) من كبار علماء مدرسة الكوفة راوية نسابة علامة باللغة .

أنظر الأعلام للزركلي .

^٤ . لمع الأدلة ص ٤٠

^٥ . لمع الأدلة ص ٤٠

^٦ . لمع الأدلة ص ٤٠ . ٤١

^٧ . الإجازة في فنِّ الحديث (أن يُجيز المحدث لمعين في معين مثل : أن يقال أجزت لك الكتاب الفلاني أو ما اشتملت عليه فهرستي هذه إلخ فيروي طالب الإجازة الكتاب عن المحدث بسنده . أنظر كتاب علوم الحديث

المعروف بمقدمة ابن الفلاح ص ١٣٤

وكتب صحيفة الزكاة والديات ، ثُمَّ صار النَّاسُ يخبرون بها عن الرسول ﷺ . ولم يكن ذلك إلاَّ بطريق المناولة ^١ ، والإجازة فدلَّ على جوازها ^٢ .

الرأي الثاني . القائلون بعدم جوازه . ويرون أنَّ نقل الإجازة غير جائزٍ ، ويحتجون بأنَّه لا يجوز أن يقول أخبرني فلان ، ولم يوجد ذلك ، لأنَّ قوله أخبرني فلان ، ولم يوجد ذلك ، كذب ^٣ .

أمَّا ابن الأنباري فيرد على القائلين بعدم الجواز بقوله : أنَّ ما ذهبتم إليه ليس بصحيح ؛ لأنَّه يجوز لمن كتَبَ إليه إنسانٌ كتاباً ، وذكر له فيه أشياء ، أن يقول : أخبرني فلان في كتابه كذا وكذا ، ولا يكون كاذباً وكذلك هاهنا ^٤ .

وعليه فإنَّ ابن الأنباري يُعتبر من العلماء المجيزين والمقرِّين بقبول جواز الإجازة .

المطلب الرابع : الاعتراض على الاستدلال بالنقل ^٥ . يُبين ابن الأنباري في هذا الموضوع

أنَّ الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين هما : الإسناد والمتن .

أولاً . الاعتراض على الإسناد . ويكون من وجهين :

الوجه الأول . أن تطالبه بإثبات الإسناد ، وقد ذهب قومٌ إلى أنَّه ليس له أن يطالبه بإثبات الإسناد ، وإنَّما عليه أن يطعن فيه إن أمكنه ؛ وهذا ليس بصحيح ؛ لأنَّه لو لم يكن له ذلك لأدى إلى أن يروي كل من أراد ما أراد ، وهذا غاية الفساد . والجواب عن الغاية بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتابٍ معتمدٍ عند أهل اللغة ^٦ .

الوجه الثاني . أن يطعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته . والجواب أن يبين له طريقاً آخر ^٧ .

ثانياً . الاعتراض على المتن . ويكون من خمسة أوجه :

^١ . المناولة المقرونة بالإجازة أنواع : منها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً به ويقول : هذا سماعي أو روايتي عن فلان فأروه عني ، ثُمَّ يملِّكه إيَّاه . أنظر علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص

١٤٦

^٢ . لمع الأدلة ص ٤١

^٣ . لمع الأدلة ص ٤١

^٤ . مع الأدلة ص ٤١

^٥ . الإغراب في جدل الإغراب ص ٤٦

^٦ . الإغراب في جدل الإغراب ص ٤٦ . ٤٧

^٧ . الإغراب في جدل الإغراب ص ٤٧

الوجه الأول . أن تختلف الرواية ، مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز مدّ المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر^١ :

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي * فَلَا فَقْرٌ يَدَوُّمُ وَلَا غِنَاءُ

فمدّ (غنى) وهو مقصور ، فدلّ على جوازه . فيقول له البصريّ : الرواية (غناء)

بفتح الغين ممدود .

الوجه الثاني^٢ . أن يستدل بما لا يقول به . مثل أن يقول البصريّ : الدليل على أن (واو) (ربّ) لا تعمل وإنّما العمل لـ (ربّ) المقدّرة ، أنّه قد جاء (الجرّ) بإضمارها من غير عوض منها في نحو قوله^٣ :

رَسُمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ * كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ

فيقول له الكوفيّ : إعمال حرف الجرّ مع الحذف من غير عوض لا تقول به ، فكيف يجوز

لك الاستبدال به ؟

الوجه الثالث . أن يشاركه في الدليل . مثل أن يقول البصريّ : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنّه تسمى مصدراً ، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل ؛ فلو لم يصدر عنه الفعل وإنّما لما سمي مصدراً .

فيقول له الكوفيّ : هذا حُجّة لنا في أنّ الفعل أصل للمصدر ، فإنّه إنّما سمي مصدراً لأنّه صدر عن الفعل كما يقال : (مَرْكَبٌ فَارَةٌ وَ مَشْرَبٌ عَذْبٌ) أي : (مركوب فاره و مشروب عذبٌ)^٤.

الوجه الرابع . التأويل^٥ . مثل أن يقول الكوفيّ : (الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر^٦ :

وممن ولدوا عامرٌ * ذو الطول وذو العرض

فترك صرف (عامر) وهو منصرفٌ ؛ فدلّ على جوازه .

فيقول له البصريّ : إنّما لم يصرفه لأنّه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في

١ . لم يُعرف له قائلٌ ويتمثّل به في عدّه من كتب النحو .

٢ . لمع الأدلّة ص ٤٨

٣ . قاله جميل بن معمر الغوريّ صاحب بثينة ، يستشهدون به على شيئين : الأول . الجرّ برَبٍّ محذوفة ، وهو الموضوع هنا . والثاني . أنّ (مِنْ جَلِّ) تأتي بمعنى : (مِنْ عَظَمِ) وتأتي بمعنى : (مِنْ أَجْلِ) . والمعنى الثاني ظاهر هنا ، أمّا الأول ففهموا منه : (كدت أقضي مِنْ عَظَمِ أمره في عيني)

٤ . لمع الأدلّة ص ٤٨

٥ . الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٩ . ٥٠

٦ . قاله ذو الإصبع العدوانيّ من كلمة مشهورة سائرة في رثاء قومه عدوان بعد أن وقع شرٌّ بينهم فقتلوا وأولها : عذير الحي من عدوا * ن به كانوا حية الأرض . أنظر الأغاني ٢/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٢٩٣

كلامهم كقول الشاعر^١ :

قامت تُبَكِّيه على قبره * مَنْ لي مِنْ بَعْدِكَ يا عامرُ

تركنتي في الدارِ ذا غربةٍ * قد ذلَّ مَنْ ليس له ناصِرُ

فقال : (ذا غربة) ولم يقل : (ذات غربة) لأنه حملة على المعنى كأنه قال : (تركنتي إنساناً ذا غربة) و (الإنسان) يُطلق على الذكر ولأنثى فيقول له الكوفي : قوله : ((ذو الطول وذو العرض) يدلُّ على أنه لا يذهب به إلى القبيلة ؛ لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال : (ذات الطول وذات العرض) .

فيقول له البصريُّ : قوله (ذو الطول) رجع إلى الحي ، ونحو هذا في التنقل من معنى إلى معنى قول الشاعر^٢ :

إنَّ تميماً خلقت ملُوماً

قوماً ترى واحدهم صهميماً

والصهميم الذي لا ينتهي عن مراده .

الوجه الخامس : المعارضة^٣ . مثل أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين : الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى ، قول الشاعر^٤ :

وقد نغنى بها ونرى عصوراً * بها يقتدُّننا الخُرَدُ الخِذالُ

فيقول له البصريُّ : هذا معارضٌ بقول الشاعر^٥ :

ولكنَّ نصفاً لو سببت وسبني * بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشم

^١ . يرويه ابن عبد ربّه في العقد الفريد عن أبي عبد الله البلخي قال : وقعت إعرابية على قبر ابن لها يقال له عامر فقالت إلخ أمّا بقية أصول العقد الفريد التي اعتمدها الناشرون فتروي البيت (تركنتي في الدار لي وحشة) وتروي المطلع (أمت أبكيه على قبره) أنظر العقد الفريد ٣/٣٥٩ وعلى الرواية الثانية يصبح البيت لا شاهد فيه .
^٢ . الملموم : المجتمع بعضه إلى بعض ، وصخرة ملومة : مستديرة صلبة . الصهميم : الخالص في الخير والشرّ مثل الصميم . قال ابن الأنباري : (خلقت) أراد به القبيلة ، ثم قال : (ملوماً) أراد به الحي ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع ، فقال ك (قوماً ترى واحدهم صهميماً) أنظر الإنصاف ص ٢٩٥

^٣ . لمع الأدلة ص ٥٢

^٤ . نفنى : نقيم ، الخرد : جمع خريدة وهي الفتاة البكر الحبيبة المستترة ، والخدال : جمع خدلة وهي من النساء الممثلة السلق المستديرتها ، والبيت قد نسبته سيبويه في الكتاب ٤٠/١ إلى المزار الأسدي ، أمّا ابن الأنباري فقد نسبته في الإنصاف ص ٦٢ إلى رجلٍ من بني أسد ولم يسمه .

^٥ . قائله الفرزدق والنصف : الإنصاف ، والبيت يستشهد به النحاة على إعمال ثاني الفعلين المتنازعين ، وهو هنا (سبني) ولو أعمل الفعل الأول لقال : (سببت وسبوني بني عبد شمس) . أنظر الإنصاف ص ٦٦/١

المطلب الخامس : معارضة النقل بالنقل^١.

يرى ابن الأنباري أنه وفي حال تعارض نقلان في مسألة واحدة يؤخذ بأرجحهما ، وأن الترجيح يكون في شيئين هما : الإسناد والمتن .

أولاً . الترجيح في الإسناد . وذلك أن يكون رواية أحد النقلين أكثر من رواية الآخر ، مثل أن يُستدل على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) ، يقول الشاعر ٢ :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدّثه * عن ظُهر غيّب إذا ما سائل سأل

فيقول له المعتز : الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً تحدّثه) بالرفع ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة^٣ (ت ٢٧٠ هـ) ومن رواه بالرفع أعلم منه ، وأحفظ فكان الأخذ برواية من روى بالرفع أولى من الأخذ برواية من روى بالنصب .

ثانياً : الترجيح في المتن . وذلك أن يكون أحد النقلين وفق القياس ، والآخر على خلاف

القياس ، وذلك مثل أن تُستدل على إعمال (أن) مع الحذف من غير بدل منها بقول الشاعر^٤ :

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى * وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِي

فيقول له المعتز : أين الرواية (أحضر الوعى) بالرفع وهو على وفق القياس ، فكان الأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية النصب لمخالفة القياس .

ويذهب ابن الأنباري في التدليل على أن إعمال (أن) الخفيفة مع الحذف جازياً على

غير القياس بذكره للآتي :

١- أنها قد أُعْمِلَتْ على التشبيه (بأن) المشددة أنها تكون مصدرية كما (أن) المشددة مصدرية ، ألا ترى أنك تقول : (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقَوْمَ زَيْدٌ) . فيكون المعنى : (عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ) .

٢. أن المشددة لا تعمل مع الحذف ، فإن الخفيفة أولى أن لا تعمل مع الحذف وذلك لوجهين^٥ :
الوجه الأول . أن (أن) المشددة هي الأصل ، وأن (أن) الخفيفة فرعٌ عليها ولا خلاف أن الأصل أقوى من الفرع وإذا لم يعمل الأصل مع الحذف مع كونه أقوى ، فلأن لا يعمل الفرع مع كونه أضعف كان ذلك من طريق الأولى^٦.

١ . لمع الأدلة ص ٨١ ، ٨٣ .

٢ . قائله عدي بن زيد العبادي .

٣ . هو أبو طالب المفضل بن سلمة ، لغوي كبير ، كوفي المذهب . أنظر الفهرست لابن النديم ص ٧٣ . ٧٤

ونزهة الألباء ص ١٢٣

٤ . قائله طرفة بن العبد البكري .

٥ . لمع الأدلة ص ٨٣

٦ . لمع الأدلة ص ٨٣

الوجه الثاني . أنَّ (أنَّ) المشددة من عوامل الأسماء و (أن) الخفيفة من عوامل الأفعال وإذا لم تعمل (أنَّ) المشددة مع الحذف وهي أقوى ، فلأن لا تعمل (أن) الخفيفة مع الحذف وهي أضعف كان ذلك أولى ^١.

عرض ومناقشة ابن الأنباري لأصل النقل (السماع) يدل على اتزان فكره ورجاحة عقله ، محاولاً بذلك العرض الشيق أن يسلك الطريق القويم وصولاً لمبتغاه . ولعل في ذلك إشارة واضحة لإتباعه الأسلوب العلمي المنهجي ، إذ الغاية من خوضه غمار تلك التجربة الفريدة في علم أصول النحو هي الوصول إلى عقول طلابه بأيسر الطرق ، لذا جاء عرضه لأراءه المختلفة في المسألة الواحدة متسقاً ومقنعاً في اختياره من جملتها ما يكون منها أقرب للعقل والنطق . وبموجب هذه الطريقة جاء تقسيمه لأصل النقل (السماع) إلى متواتر وآحاد كما ذكرنا آنفاً ، وحدد بموجب ذلك طرق النقل ، وصفات الناقل ، كل ذلك ليجعل طريق النقل بيناً والسير فيه مأموناً ، وليغلق بذلك الأبواب على أهل الوضع والانتحال.

ولما كان الهدف من تأليف كتابي (الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة) عند ابن الأنباري ، هو التركيز في الصنعة الأصولية للنحو العربي فلم يُستغرب أن تكون أدوات البحث التي اختارها لهذه الصنعة من الشاكلة التي تعينه على مسالك هذه الصنعة فأتخذ من أدوات البحث لدى علماء أصول الفقه ، أصحاب هذا المضمار . السابقين المتمرسين . منهجاً له لأنهم الأكثر فهماً ، والأسبق في ذلك . وكل ذلك لا يخجب ما في بحثه من عناصر تمت للبحث الأصولي النحوي المستقل ، فضلاً عما به من مواضع جديدة غير مسبوقة في هذا الميدان ، من أم أفكار عالمنا الجليل ابن الأنباري .

^١ . لمع الأدلة ص ٨٣

المبحث الثاني : القياس عند ابن الأنباري .

أفرد ابن الأنباري لمبحث القياس في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة) حيزاً كبيراً اشتملت في مجملها على تعريفه وأقسامه وما يُلحق به ويتفرّع عنه من وجوه الاستدلال ومن ردود علي من أنكره وفي بيان الشبهات التي تورّد عليه والاعتراض على الاستدلال بالقياس وأوجهه وما إلى ذلك من موضوعات تتصل بهذا الأصل النحويّ . والتي سيتناولها الباحث بالمبحث والمناقشة من خلال المطالب عدة مطالب .

المطلب الأول : تعريفه وأركانه .

أولاً . تعريفه .

١- لغة - يُعرّف ابن الأنباري القياس في اللغة بقوله : أعلم أنّ القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر (قَاسَ) الشيء بالشيء (مُقَاسَةً) و (قِياساً) أي : قدرته ، ومنه (المقياس) ، أي : المقدار . وقَيَّسَ رمحٌ ؛ أي : قدر رمح .

١ . لمع الأدلة ص ٤٢

٢. اصطلاحاً^١ - هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلّة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع . وقيل : هو ربط الأصل بالفرع بجامعٍ وقيل . وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامعٍ . وعرفه أيضاً بقوله : هو حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان في معناه : كرفع الفاعل ، ونصب المفعول في كل مكانٍ ، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ؛ وإنما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب^٢ .

يُلاحظُ من خلال التعريف الاصطلاحيّ ، أن ابن الأنباريّ لم يكتفِ بتعريف اصطلاحيّ واحد لمصطلح القياس ؛ بل حدّاه بثلاثة تعريفات ، واصفاً إياها بالمتقاربة في مدلول معناها . تلخيص التعريف الاصطلاحيّ للقياس (بأنّه حمل نمطٍ من القول على الآخر لعلاقةٍ وقد تسمى هذه العلاقة (علة) كما تسمى (جامعاً) ، وأن الغاية منه هي : التوصل إلى الحكم في حالة لم يُسبق أن ورد فيها حكم ، فيكون اللجوء إلى القياس ضرورة تملئها أبنية اللغة المتجددة^٣ .

ثانياً .

أركان القياس^٤ . الحاصل أنّ ابن الأنباريّ لم يسمها أركاناً ؛ بل أنّه قد اشترط لإجراء أيّ قياسٍ أربعة أشياء حددها بـ (أصل . فرع . علة . حكم) ثمّ شرع في بيان تركيب القياس من الأركان الأربعة ، موضحاً لها بقوله وهي (أن تركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله ، فتقول : اسمُ أسند الفعل إليه مقدّماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل إذاً :

- فالأصل هو الفاعل .
- والفرع هو ما لم يسمّ فاعله .
- والعلة الجامعة هي الإسناد .
- والحكم هو الرفع .

وعلى هذا النحو تتركّب كل قياسٍ من أقسيّة النحو^٥ .

وبشأن ما تقدّم يطرح ابن الأنباريّ تساؤلاً مفاده : لم كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجباً للرفع دون النصب ، وهلا كان الأمر بالعكس ؟ ثمّ يجيب عليه بقوله : (لما كان إسناد الفعل إلى الفاعل أقلّ ، و وقوعه علي المفعول أكثر والرفع أثقل ، والنصب أخفّ . أُعطي

١ . لمع الأدلّة ص ٤٢

٢ . الإعراب في جدل الإعراب ص ٤٦

٣ . ابن الأنباريّ وجهوده في النحو ص ١٤٧

٤ . لمع الأدلّة ص ٤٢

٥ . لمع الأدلّة ص ٤٢

الأقل الأثقل ، والأكثر الأخف ؛ معادلة بينهما . ولو عُكس ذلك عدولاً عن المعادلة التي تقتضيها قضية المعدلة ، واستكتاراً لما يستتقل في كلامهم وتركاً للمناسبة ، وخروجاً عن قانون الحكمة ^١ .

المطلب الثاني : موقف ابن الأنباري من منكري القياس .

يقف ابن الأنباري موقفاً متشدداً من منكري القياس في النحو ذاهباً إلى أن هذا أمر غير متحقق ؛ لأنَّ النحو كله قياس ، ولهذا قيل في تعريفه : (النحو عِلْمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب) ^٢ .

وعليه يذهب إلى أن منكر القياس منكر للنحو . وأنه لا يُعْلَمُ أحدٌ من العلماء قد أنكر النحو . وذلك لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة ^٣ . معدداً إياها على هذا النحو :

١. أن أئمة الأمة من السلف ، والخلف أجمعوا قاطبة . والإجماع حُجَّة قاطعة . على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأنَّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه .

٢. أن الأمة قاطبة مذهبهم من الصدر الأول من الصحابة ، والتابعين ، والسلف الصالح ، ومن بعدهم ، مع تكرار الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه ، ولهذا سموه أدباً ^٤ .

٣. أن الرسول ﷺ . سمع رجلاً يُلْحِنُ فقال : (أَصْلِحُوا أَخَاكُمْ ، رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ) ^٥ وروي عنه أنه قال : (أَرَشُدُوا أَخَاكُمْ فَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ) وظاهر الأمر يقتضي الإيجاب ؛ فإن لم يُحْمَلْ على الإيجاب فلا بد أن يُحْمَلَ على الاستحباب ، ولو كان علماً منكراً لما كان مستحباً بل ما كان مباحاً ^٦ .

٤. أن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب . رضي الله عنه . يقول : (تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ كَمَا تَتَعَلَّمُونَ حِفْظَ الْقُرْآنِ . وَكَتَبَ أَيْضاً إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (ت ٤٢ هـ) ^٧) ... أما بعد فتقوها في السنة وتفقوها في العربية) ^٨ .

١ . لمع الأدلة ص ٤٣

٢ . لمع الأدلة ص ٤٤

٣ . لمع الأدلة ص ٤٤

٤ . إرشاد الأريب ١/ ٨٢

٥ . لمع الأدلة ص ٤٥

٦ . مرَّ سيدنا عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . على قومٍ يسيئون الرمي فغضب وقرعهم ، فقالوا : إِنَّا قَوْمٌ مُتَعَلِّمِينَ فَأَشْتَدُّ غَضَبِيهِ ، وقال : (والله لخطأكُم في لسانكم أشدُّ علي من خطأكُم في رميكم ، سمعْتُ رسولَ الله ﷺ . يقول : رحم الله امرأً أصلح من لسانه .) . أنظر إرشاد الأريب ١/ ٦٧

٧ . لمع الأدلة ص ٤٦

٨ . هو أبو عبد الله بن قيس بن سليم ، صحابيٌّ مشهور توفي بالكوفة . (٤٢ هـ)

٥- أنَّ عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (٢١١ هـ . ٧٣ هـ) كان يَضْرِبُ وَلَدَهُ على اللَّحْنِ ، ولو لا أنَّ الإعراب عنده في الظاهر واجبٌ ، وإلَّا لم يَضْرِبْهُ على تركه الإعراب ؛ لأنَّ حدَّ الواجب ما استحقَّ العقاب بتركه ٢ .

٦- لو لم يكن من الدلالة على صحته ، إلَّا أنَّ واضع قواعد فصوله مرتبة على فروعه ، وأصوله على ابن أبي طالب . رضي الله عنه . لكان ذلك كافياً ٣ .

وجاء ردّه على فئة من المنكرين قالوا : (أنَّهُم لا ينكرون ثبوت النحو استعمالاً ونقلًا بل ينكرونه قياساً وعقلاً) بأنَّ قولهم فيما ذهبوا إليه باطلٌ ؛ وذلك لأننا أجمعنا على أنَّه إذا قال العربيُّ : (كَتَبَ زَيْدٌ) فإنَّه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصحُّ منه الكتابة ، سواء كان عربياً ، أو أعجمياً نحو : (زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَبَشِيرٌ ، وَأَزْدَشِيرٌ) ، وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء ، والأفعال . الرافعة والناصفة والجارة والجازمة فإنَّه يجوز إدخال كل عاملٍ منها على ما لا يدخل تحت الحصر ، فإنَّه يتعذَّر في النَّقْل دخول كل عاملٍ من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولاً له ٤ .

المطلب الثالث : الردُّ على شبهاتٍ حول القياس .

يفترض ابن الأنباري في هذا الموضوع أنَّ منكري القياس لم يسكتوا عن ما ساقه لهم من أدلّة وحجج ، وبراهين تقدّم أقوالهم فيما ذهبوا إليه من مزاعم في إنكار القياس ، والتي أوضحناها في المطلب السابق . مبيناً لأوجه إعتراضهم ، ومن ثمَّ الردُّ عليها وذلك من خلال ثلاثة أوجه وهي :

الاعتراض الأول ٥ . (أنَّه لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ؟ ، فإنَّه ليس حمل الاسم المبني لشبه الحرف في البناء بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الإعراب . وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الحرف) .

جاء ردُّ ابن الأنباري على الاعتراض الأول قائلاً : أنَّ إعتراضكم هذا ظاهر الفساد ؛ لأنَّ الاعتبار في كون أحدهما معمولاً على الآخر أن يكون المحمول خارجاً عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، والمحمول ضعف لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، والمحمول عليه أقوى ؛ لأنَّه لم يخرج عن بابه وأصله إلى شبه المحمول ، فلمَّا وجب حمل أحدهما على الآخر ،

١ . لمع الأدلّة ص ٤٦

٢ . لمع الأدلّة ص ٤٦

٣ . لمع الأدلّة ص ٤٧

٤ . لمع الأدلّة ص ٤٧

٥ . لمع الأدلّة ص ٤٩

كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف وعلى هذا يخرج ما ذكره من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، وذلك أن الاسم لما خرج عن أصله إلى شبه الحرف ضعف في بابيه ، والحرف لما لم يخرج عن أصله قوي في بابيه ، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البناء لضعفه في بابيه ونقله عن أصله أولى من حمل الحرف على الاسم في الإعراب لقوته في بابيه ، وعدم نقله عن أصله .

وأما الدليل على خروج الاسم عن أصله وبابه إلى شبه الحرف ، هو إن الاسم المبني يشبه الحرف ، نحو الاسم الموصول إنما بُني لأنه لا يفيد إلا بكلمتين ، كما أن الحرف لا يفيد إلا بكلمتين ، ولا خلاف في أنه ليس الأصل في الاسم أنه لا يفيد إلا بكلمتين بل أصله أن يفيد مع اسم واحد ، أو فعل واحد نحو : (زَيْدٌ قَائِمٌ) و (قَامَ زَيْدٌ) فلما كان الاسم الموصول لا يفيد إلا بكلمتين كالحرف ، دلّ على أنه قد خرج عن بابيه إلى شبه الحرف .

وكذلك القول في ما لا ينصرف ، لما خرج عن أصله إلى شبه الفعل من جهتين ضعف في بابيه والفعل لما لم يخرج عن أصله قوي في بابيه ، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل ما لا ينصرف على الفعل في حذف التنوين لضعفه في بابيه ، وخروجه عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التنوين لقوته في بابيه وعدم نقله عن أصله^١ .

وأما الدليل على خروج الاسم الذي لا ينصرف عن بابيه إلى شبه الفعل ، هو أن ما لا ينصرف ، إنما مُنع من الصرف لوجود علتين من العلل التسع^٢ ، ولا خلاف في أنه ليس الأصل في الاسم أن تكون فيه علة من هذه العلل التسع ؛ لأنها فروع كما أن الفعل فرع ، وإذا اجتمع منها علتان في اسم علمنا أنه خرج إلى شبه الحرف^٣ .

الاعتراض الثاني^٤ . (إن كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ، فإن كان وجه المشابهة يُوجب الجمع فوجه المفارقة يُوجب المنع) .

جاء ردّ ابن الأنباري على الاعتراض الثاني قائلاً : أن اعتراضكم هذا ظاهر الفساد أيضاً ؛ لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص ، وهو إما معنى الحكم ، وإما ما يُوجب غلبة الظن والافتراق لا في معنى الحكم ولا ما يُوجب غلبة الظن لا يؤثر في جواز الجمع . وعلى هذا يخرج ما مثلتم به من قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع ، فإنه وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه من وجه إلا أن الوجه الذي يُوجب القياس من المشابهة أولى من الوجه الذي يمنع من

١ . لمع الأدلة ص ٥١

٢ . العلل التسع هي (الجمع . الوصف . التأنيث . المعرفة . العجمي . العدل . التركيب . الألف والنون الزائدتين . وزن الفعل)

٣ . لمع الأدلة ص ٥٢

٤ . لمع الأدلة ص ٥٢ . ٥٣

جواز القياس من المفارقة ؛ وذلك أنَّ المعنى الموجب للقياس من المشابهة هو الإسناد ، وهو المعنى الخاص ، الذي هو معنى الحكم في الأصل ، وأمَّا المعنى الذي يُوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ، و لا له أثر في الحكم بحال فهذا كان قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه ^١ .

الاعتراض الثالث . (إنه لو كان القياس جائز لكان ذلك يؤدي إلى تناقض الأحكام .)

جاء ردُّ ابن الأنباريِّ علي هذا الاعتراض قائلاً : اعتراضكم هذا ظاهر الفساد أيضاً ؛ لأنَّه لا يمكن أن يُلحق بهما ، وإنَّما يُلحق بأقواهما ، وأكثرهما شبهاً له ؛ لأنَّه لا يتصور أن يستويا من كل وجه ، بل لا بدُّ أن يزيد أحدهما على الآخر فلا يؤدي ذلك إلى تناقض الأحكام . وعلى هذا يخرج ما مثلتم به من حمل (أن) الخفيفة المصدرية على (أن) المشددة المصدرية في العمل . وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل ؛ فإنَّ (أن) الخفيفة المصدرية وإنَّ أشبهت (أن) المشددة المصدرية ، كما أشبهت (ما) في المصدرية إلا أنَّ أشبهها لـ (أن) المصدرية أكثر من شبهها لـ (ما) المصدرية لأنَّها أشبهتها لفظاً ومعنى وأن كان لفظها ناقصاً مخففاً . والذي يدلُّ على اعتبار هذا الشبه أنه يقبح أن تقول : (إنَّ أن يقوم زيدٌ يعجبني ، كما تقول يقبح : (إنَّ أن زَيْدًا قائمٌ يعجبني) في معنى : (إنَّ قيامَ زَيْدٍ يعجبني) وأمَّا (ما) فإنَّها أشبهتها معنى لا لفظاً ، فهذا كان حملها على (أن) أولى من حملها على (ما) ^٢ .

وبهذه الردود التي أوردها ابن الأنباريِّ في المطلبين السابقين ، في ما ساقه من أدلَّة وبراهين يكون قد قطع الطريق على منكري القياس بمختلف صنوفهم ، مُغلباً أدلَّته وبراهينه التي ساقها على اعتراضات المنكرين وأدلَّتهم مستخدماً للمنهج التعليميِّ الواضح ، والذي لم يألُو فيه جهداً ، ولم تقتِر له فيه همة ، بل إنَّ افتراضاته التي افترض أنَّها تأتي من معارضيهِ تنمُّ عن مدى رحابة صدره وعدم اعتداده بأدلَّته التي يسوقها دون النظر إلى أدلَّة معارضيهِ مقدماً لنا عرضاً عملياً واقعياً حافلاً بالشواهد والأدلَّة بكل تفاصيلها وجزئياتها تحقيقاً لعنصر العِلْمِيَّة ، وأنسجاماً مع قواعد المنهج العلميِّ القويم الذي رسمه لمؤلفاته .

المطلب الرابع : أقسام القياس .

يُقسَم ابن الأنباريِّ القياس إلى ثلاثة أنواع :

١. قياس عِلَّة .

١ . لمع الأدلَّة ص ٥٢

٢ . لمع الأدلَّة ص ٥٣

٣ . أيُّ أنَّه يُنظَر ويقَعَد ويعتمد الأقيسة المنطقية والأدلَّة العقلية ويشرح ما يقصده من قول على الوجه الذي يقتضيه العقل .

٢. قياس شبه .

٣. قياس طرد .

أولاً . قياس العلة . وهو : أن يُحمل الفرع على الأصل في العلة . نحو : حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلّة الإسناد ^١ . ويذهب ابن الأنباري إلى أنّه معمول به بالإجماع عند العلماء كافة .

ويستدل على صحة العلة بتحقيق شيئين هما : التأثير و الأصول .

١. أمّا التأثير . فهو وجود الحكم لوجود العلة ، وزواله لزوالها ، وذلك مثل : أن يدلّ على بناء قبل على الضمّ باقتطاعها عن الإضافة ، فإذا طُوِّبَ بالدليل على صحة العلة قال : الدليل على صحتها التأثير ؛ وهو وجود الحكم لوجودها ، وهو البناء ^٢ وعدمه لعدمها . ألا ترى أنّها قبل اقتطاعها عنها كانت مُعَرِّبَةً ، فلمّا اقْتُطِعَتْ من الإضافة صارت مبنية ثُمَّ لو أعدنا الإضافة لعادت مغربة ، ولو اقْتُطِعَتْ عنها عن الإضافة لعادت ^٣ .

إذاً الحكم وجوداً وعدمًا يرتبط ارتباطاً مباشراً بوجود العلة .

٢. أمّا شهادة الأصول . فمثل أن يدلّ على بناء (كَيْفَ ، وأَيْنَ ، وأَيَّانَ ، ومَتَى) لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طُلِبَ منه صحة هذه العلة قال : الدليل على صحة هذه العلة أنّ الأصول تشهد ، وتدلّ على أنّ كل اسم تضمّن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً .

يُفَنِّدُ ابن الأنباري حتمية شهادة الأصول القائلة : (بأنّ كل اسم تضمّن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً ، وقد أعربوا (أيّاً) مع تضمّن حرف الاستفهام) بقوله : إنّما بقّوا (أيّاً) وحدها علي إعرابها مع تضمنها معنى الحرف ؛ تنبيهاً على أنّ الأصل في الأسماء الإعراب كما أنّهم بقّوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد . مع مشابهة الاسم الموجبة للإعراب . على البناء تنبيهاً على أنّ الأصل في الأفعال البناء ، وقالوا : إنّما أعربوها حملاً على نظيرها ونقيضها فنظيرها (جزء) ونقيضها (كلّ) وبنو الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد ؛ لأنّ نون التوكيد أكدت فيه الفعلية ، فردته إلى أصله وهو البناء ^٤ . على أنّ (أيّاً) جاءت شاذة في بابها والشواذ لا تورّد نقضاً على القواعد المطّردة ألا ترى أنّ الأصل في كل (واوٍ) تحرّكٌ ت وانفتح ما قبلها أن تقلّب (ألفاً) ، ولا يجوز أن يورد (القَوَد) و (الحَوَكَة) نقضاً لشذوذه في بابها فكذلك ها هنا ^٥ .

١ . لمع الأدلّة صد ٥٤

٢ . أي الحكم ، أمّا العلة فالقطع عن الإضافة .

٣ . لمع الأدلّة صد ٥٤

٤ . لمع الأدلّة صد ٥٥

٥ . لمع الأدلّة صد ٥٥ و (الحوكة) يقال : هم أناسٌ ليس عليهم حوكّة ، أي : هؤلاء القوم لا يشبهونهم أنظر

المعجم الوسيط ٢٠٨/١ و (القود) القصاص أنظر المعجم الوسيط ٧٦٥/٢ .

وعليه يقرر ابن الأنباري صحّة جواز العمل بقياس العِلّة ؛ لأنّه موجباً للظنّ^١.
ثانياً : قياس الشبه . وهو أنّ يُحمَلَ الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العِلّة التي طُبّقَ عليها الحكم في الأصل^٢.

ويستدلّ عليه بإعراب الفعل المضارع . بأنّ إعرابه يتخصص بعد شياعه ، كما أنّ الاسم يتخصص بعد شياعه ؛ فكان مغرباً كالاسم^٣. ويدلّل ابن الأنباري على إعراب الفعل المضارع بالآتي :

١. أنّك تقول : (يقومُ) فتصلح للحال ، والاستقبال ، فإذا دخلت عليه (السين وسوف) اختصّ بالاستقبال ، كما أنّك تقول : (رَجُلٌ) فيصلح لجميع الرجال ، وإذا دخلت عليه (الألف و اللام) فقلت : (الرّجل) اختصّ بـ(رَجُلٍ) بعينه فلمّا اختصّ هذا الفعل بعد شياعه كما أنّ الاسم اختصّ بعد شياعه ، فقد شابه الاسم و الاسم مغربٌ ، فكذلك ما شابهه .

والعِلّة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس في المثال المتقدم هي : الاختصاص بعد الشيا ع .

٢. أو يدلّ على إعرابه بأنّه تدخل عليه (لام الابتداء) كما تدخل على الاسم والاسم مغرب وكذلك هذا الفعل . وبيانه نقول : (إنّ زَيْدًا لَيَقُومُ) . كما نقول : (إنّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) ، و (قَائِمٌ) مغرب .

والعِلّة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس فيما تقدّم هي : دخول (لام الابتداء) عليه
٣- أو يدلّ على إعرابه بأنّه يدلّ على الحال ، والاستقبال فأشبهه الأسماء المشتركة والأسماء المشتركة مغربة وكذلك ما شابهها .

والعِلّة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس في المثال السابق هي : الاشتراك .
٤- أو يدلّ على إعرابه بأنّه على حركة الاسم ، وسكونه فإنّ قولك : (يَضْرِبُ) على وزن (ضارب) ، و كما أنّ (ضارباً) مغرب وكذلك ما أشبهه^٤.

والعِلّة الجامعة بين الأصل والفرع في القياس في المثال المتقدم هي : جريانه على الاسم المعرب في حركته ، وسكونه .

الفرق بين قياس الشبه وقياس العِلّة .

يُفرّق ابن الأنباري بين كلّ من قياس الشبه ، وقياس العِلّة بقوله : أنّه ليس شئ من العلل في الأقيسة المتقدّمة ، هو العِلّة التي وجب لها الإعراب في الأصل . أي إعراب الفعل المضارع . لأنّ العِلّة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم ، إنّما إزالة اللبس ؛ لأنّ الاسم

١ . (الظنّ) معرفة أدنى من اليقين ، تحتل الشكّ ، ولا تصل إلى مستوى العلم ، ويعرّفه الجرجاني في كتابه (

التعريفات) بأنّه الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض .

٢ . لمع الأدلّة ص ٥٦

٣ . لمع الأدلّة ص ٥٦

٤ . لمع الأدلّة ص ٥٧

يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول والمفعول بالمضاف إليه ، وكذلك أيضاً يقع اللبس في قولك : (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !) إذا كنت متعجباً و (مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟) إذا كنت مستفهماً ، و (مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ .) إذا كنت نافياً . فإنك لو لم تُعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام ، والاستفهام بالنفي ، فأعربوا الأسماء لإزالة اللبس ، وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه ، إلا أن قياس الشبه لا بد فيه من إشارة إلى طريق غلبة الظن^١ .

ثم يقرر ابن الأنباري بموجب ما تقدّم ، بأن قياس الشبه صحيح ، ويجوز التمسك به وذلك للآتي^٢:

١. أنه يوجب غلبة الظن كقياس العلة .
 ٢. لأنّ مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه .
 ٣. لو لم يدلّ على جواز التمسك به إلا أنّ الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنيّة ، ولم يُنكر ذلك منهم ، ولا غيّر مُعَيَّر لكان كافياً .
- ثالثاً . قياس الطرد . وهو الذي يوجد معه الحكم ويُفقد الإخالة في العلة .
- الاختلاف في حُجّيته : بحسب ابن الأنباري ، إنّ العلماء قد اختلفوا في حُجّية قياس الطرد على قولين هما :

الأول . أنه ليس بحجة ؛

أ . واستدلوا على ما ذهبوا إليه . بأنّ مجرد الطرد لا يُوجب غلبة الظن . ألا ترى أنّك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف ، لما كان ذلك يغلب على الظن ، أنّ بناء (ليس) لعدم التصرف ، ولا إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف . بل نعلم يقيناً أنّ (ليس) إنّما بُني لأنّ الأصل في الأفعال البناء ، وأنّ ما لا ينصرف إنّما أُعرب ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب . وإذا علّم بطلان هذه العلة مع اطرادها علّم أنّ مجرد الطرد لا يُكتفى به ، فلا بدّ من إخالة أو شبهه^٣ .

ب . كذلك أنّ ما يدلّ على أنّ الطرد لا يكون علة ؛ أنّه لو كان علة لأدى إلى الدور ، ألا ترى أنّه إذا قيل له : ما الدليل على صحّة دعواك ؟ فيقول : إني أدعي أنّ هذه علة في كل موضع آخر . فإذا قيل له : ما الدليل على أنّها علة في كل آخر ؟ فيقول : دعواي أنّها علة في مسألتنا ، فدعواه دليل على صحّة دعواه . فإذا قيل له : ما الدليل على أنّها علة في الموضعين جميعاً ؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنّها علة ، فإذا قيل له : فإنّ الحكم قد يوجد مع الشرط

١ . لمع الأدلّة ص ٥٧

٢ . لمع الأدلّة ص ٥٨

٣ . لمع الأدلّة ص ٥٨

، كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أنّ الحكم يثبت معها في المحل الذي هو فيه ؟ فيقول : كونها علة . فإذا قيل له : وما الدليل على كونها علة ؟ فيقول وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه . فيصير الكلام دواراً ، ولا يفلح طارد مع هذه المطالبات أبداً^١ .

الثاني . أنه حجة^٢ . واستدلوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص ، وهذا موجود هاهنا . وربما قالوا : عجز المعترض دليل على صحة العلة . وربما حرروا عبارة فقالوا : نوع من القياس ، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخاله ، أو شبهه . وابن الأنباري لا يرى فيما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني وجه صحة فأخذ يُفند أدلتهم التي استدلوا بها على صحة دعواهم قائلاً :

أمّا قولهم : (الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقص) فلا حجة لهم فيه ، فإنّهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة وادعوا هاهنا أنّه العلة نفسها ، فليس من ضرورة أن يكون دليلاً على صحة العلة ، أن يكون هو العلة ، بل ينبغي . على قولهم . أن يثبتوا العلة ثمّ يدلوا على صحتها بالطرد ؛ لأنّ الطرد نظر ثانٍ بعد ثبوت العلة ، فكان ينبغي أن يثبتوا العلة ثمّ يطردوها^٣ .

أمّا قولهم : (إنّ عجز المعترض دليل على صحة العلة) قلنا : لا ، بل عجزكم عن تصحيح العلة عند المطالبة ، دليل على فسادها^٤ .

أمّا قولهم : (نوع من القياس ، فوجب أن يكون حجة كما لو كان في إخاله أو شبهه) قلنا . والكلام لابن الأنباري . هذا تمسك بالطرد في إثبات الطرد ، فإنّ ما فيه إخاله أو شبهه لم يكن حجة لكونه قياساً نعتاً و تسميةً ، وإنّما كان حجة لما فيه من الإخاله والشبه الم أغلب على الظن ، وليس ذلك موجوداً هنا ، فوجب أن لا يكون حجة^٥ .

المطلب الخامس : الاعتراض على الاستدلال^٦ بالقياس .

يبين ابن الأنباري أنّ الاعتراض على الاستدلال بالقياس يكون من سبعة أوجه وهي :

١ . لمع الأدلة ص ٥٩

٢ . لمع الأدلة ص ٥٩

٣ . لمع الأدلة ص ٥٩

٤ . لمع الأدلة ص ٦٠

٥ . لمع الأدلة ص ٦٠

٦ . المقصود بالاستدلال طلب الدليل كما أنّ الاستفهام طلب الفهم ، والاستعلام طلب العلم : وقيل الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار ، ولاستيقاد بمعنى الإيقاد . قال تعالى : ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ﴾ «البقرة ١٧٠» ، والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم في مستقرّ العادة اضطراباً . أنظر الإغراب في جدل الإغراب (حاشية ص ٤٥)

الأول . فساد الاعتبار^١ . وهو أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب . مثل أن يقول البصري : الدليل على (أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر) أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نردّه عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألا يجوز (قياساً على مدّ المقصور^٢) فيقول له المعترض : هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب ، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز قال الشاعر^٣ :

نصروا نبيهم وشدّوا أزره * بحنين حين تواكل الأبطال
فترك صرف (حنين) وهو منصرف ، وقال شاعر^٤ :

طلب الأرزاق بالكتائب إذ هوت * بشبيب غائلة الثغور غدور

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف . وقال شاعر آخر^٥ :

أنا أبو دهب وهبّ لوهب * من جمح والعزّ فيهم والنسب

الثاني . فساد الوضع^٦ . وهو أن يُعلّق علي العلة ضد المقتضى مثل أن يقول الكوفي : (إنّما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما الأصل) .

فيقول له البصري : قد علّقت علي العلة ضد المقتضى ، لأنّ التعجب إنّما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل ، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع ؛ فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمة المحل فلا يُنّ لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم المحل كان ذلك بطريق الأولى والجواب أن يبين عدم الضدية أو يُسلم له ذلك ، ويبين أنّه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر .

الثالث . القول بالموجب^٧ . وهو أن يُسلم للمستدل ما اتخذه موجباً للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجّه في عموم الصور كان المستدل منقطعاً ؛ فإنّ توجّه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً ، وذلك مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في

١ . الأغراب في جدل الإعراب ص ٥٤ . ٥٥

٢ . الإعراب في جدل الإعراب ص ٥٤

٣ . القائل هو حسان ابن ثابت ، واستشهد به ابن الأنباري في كتابه الإنصاف وقال : ترك صرف (حنين) ، وهو منصرف قال تعالى : ﴿ ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ﴾ «التوبة ٢٦» ولم يرو أحد من القراء أنّه لم يصرفه . أنظر الإعراب في جدل الإعراب (حاشية ص ٥٤)

٤ . القائل هو الأخطل وشيب هو ابن يزيد الشيباني (٢٦ هـ . ٧٧ هـ) بطل الخوارج الثائرين وقائدهم بايعه بالخلافة (٢٠ رجلاً) ثم أوقع بالحجاج غير مرّة ، ثم أمر عبد الملك الحجاج بجيش من الشام فتكاثروا عليه وقتل أكثر أصحابه ، ونجا في عدد قليل فنفرت به فرسه وعليه الحديد الثقيل ، فألقته في الماء فغرق . أنظر الأعلام للزركلي

٥ . قائله أبو دهب الجمحي وهب بن زمعة ، شاعر أموي توفي باليمن عام ٦٣ هـ .

٦ . الإعراب في جدل الإعراب ص ٥٥ . ٥٦

٧ . الإعراب في جدل الإعراب ص ٥٦ . ٥٧

الحال ، إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً ، وذو الحال اسماً ظاهراً نحو : (رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ)
فيقول : جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال .
فيقول له الكوفي : (أنا أقول بموجبه ، فإنَّ الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال
مضمراً .

والجواب أن يُقدَّر العِلَّة على وجه لا يمكنه أن يقول بالموجب ، بأن يقول : (عنيثُ به ما
وقع الخلاف فيه وعزفته بالألف واللام فتناوله اللفظ وانصرف إليه) وله أن يقول (هذا قولٌ
بموجب العِلَّة في بعض الصور مع عموم العِلَّة في جميع الصور فلا يكون قولاً بموجبها) .

الرابع . المنع للعِلَّة^١ . وقد يكون المنع للعِلَّة في الفرع والأصل .

١. **أما المنع في الأصل .** مثل : أن يقول البصري : (إنَّما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم
وهو عامل معنوي فأشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

فيقول له الكوفي : (لا أسلم أنَّ الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ)

٢. **أما المنع في الفرع^٢ .** مثل : أن يقول البصري : (الدليل على أنَّ فعل الأمر مبني أنَّ (دراكِ
و نزالِ و تراكِ) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال ، مبنية لقيامها مقامه ولولا أنَّه مبني لما بُني ما
قام مقامه .

فيقول له الكوفي : (لا أسلم أنَّ نحو : دراكِ و نزالِ و تراكِ ؛ إنَّما بُني لقيامه مقام فعل
الأمر ، وإنَّما بُني لتضمَّنه لام الأمر .

والجواب عن منع العِلَّة أنَّ يُدَلَّ على وجودها في الأصل وفي الفرع بما يظهر به فساد المنع

الخامس . المطالبة بتصحيح العِلَّة . (تمَّ بيانه في المطلب الرابع من هذا المبحث في قسم قياس
العِلَّة .)

السادس . النقض^٣ . وهو وجود العِلَّة و لا حكم ، على مذهب من لا يرى تخصيص العِلَّة ، وذلك
مثل : أن يقول : (إنَّما بُنِيَتْ (قِطَامِ ، وَحِزَامِ ، وَرَقَاشِ) لاجتماع ثلاث علل وهي : التعريف
والتأنيث و العدل ، عن (قاطمة ، و حازمة ، و راقشة) فيقول : هذا يُنْتَقَضُ بـ (أذربيجان) فإنَّه
فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني ، بل هو معربٌ غير منصرفٍ .

والجواب عن النقض أنَّ يمنع مسألة النقض إنَّ كان فيها منع أو يدفع النقض باللفظ أو
بمعنى في اللفظ .

١ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٥٨

٢ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٥٨

٣ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٦٠ . ٦١

أ. فالمنع^١ مثل : أن يقول : (إنما جاز النصب في نحو: يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ) حملاً على الموضع لأنه وصفٌ لمنادى مفرد مضموم .) فيقول : هذا يُنْقَضُ بقولهم : (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) فإنَّ (الرَّجُلُ) وصف لمنادى مفرد مضموم لا يجوز فيه النصب) فيقول : (لَا أَسْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ) ، ويمنع على مذهب من يرى جوازه .

ب. وأما الدفع باللفظ^٢ . مثل أن يقول في حدِّ المبتدأ : (كل اسمٍ عربيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً) فيقول : (هذا يُنْقَضُ بقولهم : (إِذَا زَيْدٌ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ) ف (زَيْدٌ) اسم قد تعرى عن العوامل اللفظية ومع هذا فأنت لا تقول إنه مبتدأ .) فيقول : (قد ذكرت في الحدِّ ما يدفع النقض أني قلت (لفظاً وتقديراً) وهو وأن تعرى لفظاً فإنه لم يتعرَّ تقديراً ؛ لأنَّ التقدير فيه (إِذَا جَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي) وإنما حذف اللفظ لمل في اللفظ من الدلالة عليه.)

ج. وأما الدفع بمعنى في اللفظ^٣ . مثل : أن يقول : (إنما ارتفع) يَكْتَبُ (في نحو : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتَبُ) لقيامه مقام الاسم وهو (كاتب) فيقول : (هذا يُنْقَضُ بقولهم : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَتَبَ) فإنه فعلٌ قام مقام الاسم وهو (كَاتَبَ) ، وليس بمرفوع)

فيقول : (قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً وهو الفعل المضارع نحو : (يَكْتَبُ) و (كَتَبَ) فعل ماضي ، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب ، مُنِعَ الرفع الذي هو نوع منه ، فكأنما قلنا : هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع ، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب)

وفي هذا يردُّ ابن الأنباري قول من ذهب إلى أنَّ النقض غير مقبولٍ كوجه في مواجهة الاعتراض على الاستدلال بالقياس ، وقولهم بتخصيص العلة . قائلاً : أنَّ ما ذهبوا إليه ليس بصحيح ؛ لأنَّ العلة المَحْذُومَةَ إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم فإذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لم يغلب على الظن كونها علة °.

السابع . المعارضة^٤ . وهو أن يُعارض بعلة مبتدأة ، مثل : أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين (إنما كان إعمال الفعل الأول أولى من الثاني ؛ لأنَّ الأول سابق على الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل ؛ فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به .

فيقول البصري : (هذا معارضٌ بأنَّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله نقض معنى ، فكان إعماله أولى .)

١ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٦٠ .

٢ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٦١ . ٦٢ .

٣ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٦١ .

٤ . المخيلة : أي المناسبة . أنظر الاقتراح للسيوطي ص ٧٢ .

٢ . قوة الابتداء والعناية به .

٦ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٦٢ .

أمّا ابن الأنباريّ فيقرر أنّ حكم المعارضة بالقياس كحكم المعارضة بالنقل .

المطلب السادس : ما يُلْحَقُّ بالقياس ويتفرَّعُ عليه مِنْ وجوهِ الاستدلال^١

في هذا الموضوع يذهب ابن الأنباريّ ، إلى أنّ هناك وجوه كثيرة للاستدلال مما يجعلها تخرج عن حدِّ الحصر ؛ ولكنّه يذكر خمسةً منها ، مما يكثر التمسك به وهي :

١. الاستدلال بالتقسيم .

٢. الاستدلال بالأولى .

٣. الاستدلال بالعكس .

٤. الاستدلال ببيان العِلَّة .

٥. الاستدلال بالأصول .

وسنشرع في بيان كل واحدٍ منها على حدة كما بيّنه ابن الأنباريّ .

أولاً . الاستدلال بالتقسيم . وعنده على ضربين :

الضرب الأول . أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلّق الحكم بها فيبطلها جميعاً . فينبطّل بذلك قوله

وذلك مثل أن يقول : لو جاز دخول اللّام في خبر (لكنّ) لم يخلُ إمّا أن تكون ، (لام التوكيد) ، أو (لام القسم) . بطل أن تكون (لام التوكيد) ؛ لأنّ (لام التوكيد) إنّما حَسُنَتْ مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى ؛ أنّ كل واحد منهما للتوكيد ، وأمّا (لكنّ) فمخالفة لها في المعنى . وبطل أن تكون (لام القسم) ؛ لأنّ (لام القسم) إنّما حَسُنَتْ مع (إنّ) لأنّ (إنّ) تقع في جواب القسم ، وأمّا (لكنّ) فمخالفة لها في ذلك . وإذا بَطَل أن تكون (لام التوكيد) ، وأن تكون (لام القسم) ، بَطَل أن يجوز دخولها في خبرها^٢ .

الضرب الثاني . أن يذكر جميع الأقسام التي يجوز أن يتعلّق الحكم بها فيبطلها إلّا الذي يتعلّق به الحكم من جهته ، فيصحّ قوله . وذلك مثل أن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب في نحو : (قَامَ القَوْمُ إلّا زَيْدًا) :

أ . إمّا أن يكون بالفعل المُتَقَدِّمُ بنقوية (إلّا)^٣ .

ب . وإمّا أن يكون بـ (إلّا) ؛ لأنّه بمعنى أَسْتَثْنَى^١ .

١ . لمع الأدلّة ص ٧٢ . ٧٨

٢ . لمع الأدلّة ص ٧٣ . ٧٤

٣ . ذكر هذا الرأي أبو علي الفارسيّ في كتاب الإيضاح . أنظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ت/ د . عطية عامر

ج . وإِما أَنْ يكونَ لِأَنتَها مركبة من (إِنْ) و (لا)^٢ .

د . وإِما أَنْ يكونَ التَّقْدِيرُ فيه : (إِلَّا أَنْ زَيْدًا لَمْ يُمْ)^٣ .

وعليه يشرع ابن الأنباري في إبطال الآراء الأربعة المتقدمة الواحد تلو الآخر على نحو ما سنبينه .

١ . بطل أَنْ يكونَ العامل هو (إِلَّا) بمعنى استثنى وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول . أَنَّ هذا يبطل بقولهم : (قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) . فَإِنَّ نصب (غير) لا يخلو إِمَّا أَنْ يكونَ بنفسه ، أو بتقدير (إِلَّا) ، أو بالفعل المتقدم . بطل أَنْ يكونَ منصوباً بنفسه ؛ لِأَنَّ الشيء لا يعمل في نفسه . وبطل أَنْ يكونَ بتقدير (إِلَّا) لِأَنَّكَ لو قَدَّرْتَ (إِلَّا) لصار التقدير : (إِلَّا غَيْرَ زَيْدٍ) . وهذا التقدير يفسد المعنى ، وإذا كان يفسد المعنى وجب أَنْ يكونَ باطلاً . وإذا بطل أَنْ يكونَ منصوباً بتقدير (إِلَّا) وجب أَنْ يكونَ منصوباً بالفعل المتقدم^٤ .

الوجه الثاني . أَنَّهُ لو كانَ العامل هو (إِلَّا) بمعنى (استثنى) لوجب النَّصب في النفي . بمعنى استثنى . كما هو في الإيجاب^٥ .

الوجه الثالث . أَنَّ هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أَنَّهُ لا يجوز أَنْ يقال : (مَا زَيْدًا قَائِمًا) على معنى (نَقِيْتُ) ، على إعمال معنى الحرف وكذلك هاهنا^٦ .

الوجه الرابع . أَنَّهُ لو جاز النَّصب بتقدير : (اسْتَثْنَيْ) لجاز الرَّفع بتقدير : (امْتَنِع) لاستوائهما في حُسْنِ التقدير ، وهنا القول : حُكِيَ عن عضد الدولة^٧ وقد سأل أبا علي الفارسي (٢٨٨ هـ . ٣٧٧ هـ) وهما في المِيزَان^٨ عن نصب المستثنى في الواجب ، فقال : انتصب ؛ لِأَنَّ التقدير فيه : (اسْتَثْنَيْ زَيْدًا) فقال له عضد الدولة : وهلا قَدَّرْتَ : (امْتَنَعَ زَيْدٌ) فرفعت ؟ فقال له أبو علي : هذا جوابٌ مِيزَانِيٌّ ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح^٩ .

١ . ارتضى ذلك بعض الكوفيين ، وأبو العباس المبرد ، وأبو اسحق الزجاج من البصريين . أنظر حاشية لمع الأدلة

صد ٧٤

٢ . ارتضى هذا الرأي الفراء ومن تابعه من الكوفيين ، وقد ذهب هذا الفريق إلى أَنَّ (إِلَّا) مركبة من (إِنْ) ، و (لا) ، ثم خفت (إِنْ) و أدغمت في (لا) ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (أَنْ) ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا) . أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٠ المسألة ٣٤

٣ . ذهب إلى هذا الرأي الكسائي . أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٠ المسألة ٣٤

٤ . للمزيد . أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٣ المسألة ٣٤

٥ . لمع الأدلة صد ٧٥

٦ . لمع الأدلة صد ٧٥

٧ . هو أبو شجاع فناخسرو بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي .

٨ . اسم مدينة في بلاد فارس .

٩ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٣ . ٢٦٤ المسألة ٣٤ ، ويريد أَنَّ هذا الجواب سريع غير مبني على الدقة التي تحتل النقاش ، وهو لذلك غير مطرد و لا مُتَعَكِّس .

٢ . وبطل أن يكون العامل فيه (إلا) ؛ لأنها مركبة من (إن) و (لا) فخفت (إن) ورُكبت مع (لا) وذلك من وجهين :

الوجه الأول^١ . أن (إن) إذا خُففت لا تعمل علي مذهب من ذهب إلى هذا القول .
الوجه الثاني^٢ . أن الحرف إذا رُكِب مع حرفٍ غيره خرج كل واحدٍ منهما عن حُكمِهِ ، وثبت له بالتركيب حُكمٌ لم يكن له في حالة الأفراد ، وهو لا يقول في (إلا) كذلك ، بل يزعم أن كل واحدٍ من الحرفين باقٍ على أصله ، وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب ، فينصب باعتبار (إن) ويرفع باعتبار (لا) ، ويعمل عملين كـ (حتى) فإنها تعطف تارةً وتجرُ تارةً و (حتى) تخرج عما ذكرنا ؛ فإنه ليس بمركب ، وإنما هو حرفٌ واحدٌ يعملُ بتأويل حرفين فإن ذهب به مذهب العطف لم يتوهم غيره ، وإن ذهب به مذهب حرف الجرِّ لم يتوهم غيره بخلاف (إلا) فإنها مركبة عنده من (إن) و (لا) وهما منطوقٌ بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوقٌ به ، فبان الفرق بينهما .

٣ . وبطل أيضاً أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله : (إلا أن زيداً لم يَفْعَمْ) ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب أنه (لم يفعل) ، أو (أن) ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه (لم يفعل) فيبطل بقولهم : (قامَ زيدٌ لا عمرو) ، وإن أراد أن (إن) هي الموجبة للنصب . كان اسمها وخبرها في تقدير اسم ، فلا بد أن يُقدَّر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف^٣ . وإذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا) بمعنى : (استثنى) ، أو لأنها مركبة من (إن) و (لا) ، أو لأن التقدير : (إلا أن زيداً لم يَفْعَمْ) . وجب أن يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية (إلا)^٤ .

ثانياً . الاستدلال بالأولى^٥ : وهو أن يبين في الفرع المعنى الذي يُعلّق الحكم به في الأصل زيادة ، وذلك مثل أن يدلّ على بناء (أسماء الإشارة) ، و (ما التعجبية) فيقول : أجمعنا على أن الاسم يُبنى إذا تضمّن معنى حرف منطوق به ، وإذا بني الاسم لتضمّن معنى حرف منطوق به ، فلا بُدّ أن تبني (أسماء الإشارة) و (ما التعجبية) لتضمّن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى . وبيان ذلك هو أن الحرف إذا كان منطوقاً به أمكن أن يُستغنى به عن الاسم ، ألا ترى أن همزة الاستفهام ، التي بُنيت (أينَ و كيفَ و متى) وما أشبهها لتضمّن معناها ، قد كان يمكن أن يُستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام ، وأما إذا لم يكن الحرف منطوقاً به فإنه لا يمكن أن يُستغنى به عن الاسم بحالٍ من الأحوال . وإذا بُني الاسم لتضمّن معنى الحرف ،

١ . لمع الأدلة ص ٧٥

٢ . لمع الأدلة ص ٧٥ . ٧٦

٣ . لمع الأدلة ص ٧٦

٤ . لمع الأدلة ص ٧٦

٥ . لمع الأدلة ص ٧٦ . ٧٧

وقيامه مقامه علي طريق الجواز ، فلأن يُبَيَّنَ لذلك علي طريق الواجب كان ذلك من طريق الأولى .^١

ثالثاً . الاستدلال بالعكس^٢ . وهو نحو أن يقول : لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً ؛ لأنَّ الخلاف لا يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين ، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول ، ولما لم يكن الأول منصوباً دلَّ على أنَّ الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني .

رابعاً . الاستدلال ببيان العلة . ويكون من وجهين^٣ :

الوجه الأول . أن يُبينَ علة الحكم ، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوحد بها الحكم . وذلك مثل أن يستدل مَنْ أَعْمَلَ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول : إِنَّمَا أَعْمَلَ اسم الفاعل في محلَّ الإجماع ؛ لجريانه على الفعل في حركته وسكونه ، وهذا جارٍ على حركته وسكونه فوجب أن يكون عاملاً .

الوجه الثاني . أن يُبينَ العلة ، ثُمَّ يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم . مثل أن يستدل مَنْ أَبْطَلَ عمل (إن) المخففة من الثقيلة فيقول : إِنَّمَا عَمِلَتْ لشبهها بالفعل ، وقد عدم بالتخفيف فوجب أن لا تعمل .

خامساً . الاستدلال بالأصول^٤ . مثل أن يُسْتَدَلَّ على إبطال مذهب من ذهب إلى أنَّ رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل النَّاصِبة والجازمة^٥ ، بأنَّ ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول ؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون الرَّفع بعد النَّصب والجزم . وهذا خلاف الأصول ؛ لأنَّ الأصول تدلُّ على أنَّ الرَّفع قبل النَّصب ؛ لأنَّ الرَّفع صفة الفاعل ، والنَّصب صفة المفعول ، وكما أنَّ الفاعل قبل المفعول ، فكذلك الرَّفع قبل النَّصب . وكذلك تدلُّ الأصول على أنَّ الرَّفع قبل الجزم ؛ لأنَّ الرَّفع في الأصل من صفات الأسماء ، والجزم من صفات الأفعال وكما أنَّ رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال ، فكذلك الرَّفع قبل الجزم . فإن قيل : فهب أنَّ الرَّفع مع الأسماء قبل الجزم في الأفعال ، فَلِمَ إِنَّ الرَّفع في الأفعال قبل الجزم ؟ قلنا : لأنَّ إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء ، وإذا ثبت ذلك في الأصل ، فكذلك في الفرع ؛ لأنَّ الفرع يتبع الأصل .

١ . لمع الأدلة ص ٧٧

٢ . لمع الأدلة ص ٧٧

٣ . لمع الأدلة ص ٧٧

٤ . لمع الأدلة ص ٧٨

٥ . ذهب الكوفيون إلى أنَّه يرتفع لتعريفه من العوامل النَّاصِبة والجازمة ، ويرى الكسائي أنَّه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع لقيامه مقام الاسم . أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٠/٢ المسألة ٧٤

المطلب السابع : معارضة القياس بالقياس . بحسب ابن الأنباري أنه إذا تعارض قياسان في مسألة واحدة أخذ بأرجحهما ، والترجيح يكون من طريقين هما :

١- **الموافقة من طريق النقل .** وقد تقدّم الحديث عنه في (المطلب الخامس : معارضة النقل بالنقل)

٢. **الموافقة من طريق القياس :** وذلك مثل : أن يُستدلَّ على أن (إن) تعمل النَّصب في الاسم ولا تعمل في الخبر الرَّفع ؛ لأنها فرعٌ على الفعل في العمل ، فضعفت عن درجته في العمل ، فعملت في الاسم النَّصب ، ولم تقوَ أن تعمل في الخبر الرَّفع ، فبقي مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها^١ .

فيقول له المعترض : هذا فاسدٌ ؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النَّصب إلا ويعمل الرَّفع ، فالقياس يقتضي أنها ترتفع الخبر كما تنصب الاسم . وبيان ذلك أن اسمها مشبّه بالمفعول ، وخبرها مشبّه بالفاعل ؛ لأنها مشبهة بالفعل ، ووجه الشبّه بينها وبين الفعل من خمسة أوجه^٢ :

الوجه الأول . أنها على ثلاثة أحرفٍ ، كما أن الفعل على ثلاثة أحرفٍ .
الوجه الثاني . أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل مبني على الفتح .
الوجه الثالث . أنها تلزم الاسم ، كما أن الفعل يلزم الاسم .
الوجه الرابع . أنها تدخلها نون الوقاية ، نحو : (أني) كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو : (أكرمني) .

الوجه الخامس . أنها في معنى الفعل ؛ لأنها بمعنى الحدث .
ثم يقول ابن الأنباري : إذا ثبت هذا . أي ماتقدم من أوجه شبّه ما بين (إن) و (الفعل) . فقد صرتم إلى ترك القياس ، ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك غير جائز .
وإنما قلنا لمن ذهب إلى أنها تعمل في الاسم النَّصب ، ولا تعمل في الخبر الرَّفع ، مع قوّة مشابقتها للفعل من هذه الأوجه ما قدّمناه ؛ لأنه لا عامل يعمل في الاسم النَّصب إلا ويعمل الرَّفع ، وليس في الأسماء منصوب إلا مفعول أو مشبّه بالمفعول ، ولا خلاف أنه لا يوجد مفعول بغير فاعل ، فكذلك لا يوجد مشبّه بالمفعول بغير مشبّه بالفاعل .
فإن قيل : فإن كان كما زعمتم فهلا كان المرفوع المشبّه بالفاعل مع (إن) قبل المنصوب المشبّه بالمفعول ؟ .

قلنا : الجواب عن هذا من وجهين^٣ :

١ . ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترتفع الخبر نحو : (إن زيداً قائمٌ) وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترتفع الخبر . أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٦ وما بعدها المسألة ٢٢ .

٢ . لمع الأدلّة ص ٨٤

٣ . لمع الأدلّة ص ٨٥

الوجه الأول . أنَّ عمل (إِنَّ) فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع الفرع .
الوجه الثاني . أنَّ (إِنَّ) أشبهت الفعل لفظاً ومعنى من الخمسة الأوجه ، فلو قَدَّم المرفوع فيها على المنصوب مع قوَّة مشابقتها للفعل ، لم يُعَلَم هل هي فعل ، أو حرف أشبه الفعل .

فإن قيل : فالفعل يتصرف وهذه لا تتصرف ، فلا تلتبس بالفعل .

قلنا : لنا أفعال لا تتصرف وهي : (نَعَمْ ، و بئس ، و عسى ، و لئیس ، و فعل التعجب ، وحبذا .) فكانت تلتبس بهذه الأفعال ، فلهذا وجب هاهنا تقديم المنصوب المشبه بالمفعول على المرفوع المشبه بالفاعل .

وهناك طائفة من القوانين التي تدور حول القياس وتتعلق بشروطه وأحكامه ، تناولها ابن الأنباري في غير كتابيه (الإعراب في جل الإعراب ولمع الأدلة) ، وهما الكتابان المعنيان عنده بدراسة الأصول النحويَّة . منها (الخصائص) ، و (البيان في غريب إعراب القرآن) ، وهي على سبيل الذكر لا الحصر :

١. حمل الفرع على الأصل^١ .
٢. المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير^٢ .
٣. المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود^٣ .
٤. حمل الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره^٤ .
٥. حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله^٥ .
٦. ليس من شرط القياس أن يكون المقيس عليه مساوياً للمقيس في جميع أحكامه ، بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه^٦ .
٧. أنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه^٧ .
٨. الفروع تتحط عن الأصول^٨ .
٩. قد يُستعمل الفرع وإن لم يُستعمل الأصل^٩ .
١٠. ليس كل ما حُكي عن العرب يُقاس عليه^{١٠} .

١ . البيان في إعراب القرآن ٧٠/٢

٢ . الإنصاف ١ / ١٠ ، ٢٠ ، ٢١

٣ . الإنصاف ٢ / ٦٤٧

٤ . الإنصاف ٢ / ٦٣٠

٥ . الإنصاف ١ / ١٤٢

٦ . الإنصاف ١ / ١٦١

٧ . الإنصاف ١ / ١٦٦

٨ . الإنصاف ١ / ٦٠ . وأنظر البيان في إعراب غريب القرآن ١ / ٢٦٥

٩ . الإنصاف ١ / ٢٤١

١٠ . الإنصاف ٢ / ٦١٥ . وأنظر لمع الأدلة ص ٢٨

١١. لا يُعْتَدُّ بالقليل والشاذ^١.
١٢. لا يُقَاسُ علي القليل في الاستعمال البعيد في القياس^٢.
١٣. من الألفاظ ما يُحفظ ولا يقاس عليه^٣.
١٤. ما جاء لضرورة شعرٍ أو إقامة وزن ، أو قافية فلا حُجة فيه^٤.
١٥. ما ليس بمقيس يفتقر إلى توفيق من كلام العرب^٥.
١٦. الأسماء الأعلام كثيراً ما يُعَدَّلُ ببعضها عن قياس الكلام^٦.

١. الإنصاف ١/ ٣١٦

٢. الإنصاف ١١/ ١٩٤

٣. الإنصاف ١/ ٣٦٠

٤. الإنصاف ٢/ ٦٢٨

٥. الإنصاف ٢/ ٥٨٢

٦. الإنصاف ١/ ٣٩٧ . ٣٩٨

المبحث الثالث . العلة عند ابن الأنباري .

لقد درج العلماء والدارسون على إلحاق العلة بأصول النحو ، والحديث عنهما من خلال الحديث عن تلك الأصول وهم في ذلك فئتان :

الفئة الأولى : وتعتبر العلة أصلاً في حد ذاتها فتضيفها إلى بقية أصول النحو .

الفئة الثانية : وتعتبرها جزءاً من أصل ، على أساس أنها ركن من أركان القياس الأربعة (الأصل ، والفرع ، والعلّة ، والحكم .)

ويمكن قياس الفرق بين الفئتين ، أنّ الأولى تُلحق العلة بأصول مباشرة . أمّا الثانية فتُلحقها بأصول النحو عن طريق أصل (القياس) . ومهما يكن من أمرٍ فالفئتان تتفقان في النهاية على إلحاق العلة بأصول .

ولقد أصبح هذا الإلحاق من المسلمات التي لا تحتاج إلى مُناقشةٍ ، حيث لم يخالف في ذلك أحدٌ من العلماء ، ولا أعترض عليه مُعترض ، حتى الدكتور خديجة الحديثي ، وهي من القلائل الذين تطرّقوا إلى هذا الموضوع ^١ . مكانة العلة من الأصول . أنكرت أن تكون العلة أصلاً من أصول النحو ، مخالفة في ذلك الفئة الأولى فيما ذهبت إليه ، ولكنها لم تستطع أن تخرج عمّا تصورته الفئة الثانية بهذا الشأن .

ولعلّ السبب في تمسك العلماء والدارسين بهذا الموقف ، وإصرارهم عليه وذهولهم عن غيره ، راجع إلى أنّهم في حديثهم عن العلة ، لم يذهبوا بتفكيرهم إلى أبعد من العلة القياسية . ويذهب الدكتور جميل علوش ^٢ إلى أكثر من ذلك في بيان هذه القضية قائلاً : إنّ لهذه القضية وجهاً غير هذا : ذلك أنّ العلة لا تنحصر في القياس ، فقد بيّن الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) أنّ العلة القياسية هي أحد أنواع العلة ، لا النوع الوحيد الفريد فيها . قائلاً بشأن ما مضى : (وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليميّة ، وعلل قياسية وعلل جدليّة نظريّة) ^٣ .

وعليه يمكن القول بأنّ العلة قد تُلحق بالقياس في أحد وجوهها ، وإن كانت في عمومها منفصلة عنه ضعيفة الصلة به . وهذا ما سيتبعه الباحث بفصلها عن القياس ، وخصها بمبحثٍ منفصل ، وإن كان ابن الأنباري لم يخصصها بمبحثٍ منفصل ، وإنّما تحدّث عنها في ثنايا حديثه عن أصل (القياس) ، وإن كانت مباحثها قد فاقت مباحث القياس منفصلاً وهذا ما أراد الباحث توضيحه من خلال هذه المداخلة قبل أن نعرض لمفهوم ابن الأنباري منها وجهوده الأصوليّة فيها .

١ . تقول الدكتورة خديجة الحديثي : أمّا العلة التي اعتبرها ابن السراج من أصول النحو ودليلاً من أدلّته ، فليس عدّه إيّاها من أدلة النحو صحيحاً ، فليس العلة أصلاً من أصول الفقه ولا أصلاً من أصول النحو ، وإنّما هي ركنٌ من أركان أحد الأصول ، وهو القياس أنظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ١٢٨ . د/ خديجة الحديثي . جامعة الكويت . ط/ ١٩٧٤ م)

٢ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٨٧

٣ . الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ ت/ د / مازن المبارك . دار النفائس . ط/ ٢١ ليدن ١٩٧٣ م .

وأول ما يبدو لنا عند الإقدام على دراسة جهود ابن الأنباري بخصوص العلة نجد أن مباحثه في العلة كانت ذات شقين :

الأول . نظري . أحاطت به موضوعات كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) و كتابه (لمع الأدلة) .

الثاني . عملي تطبيقي . أحاطت به موضوعات كتابه (أسرار العريية) .

وتتمحور دراستنا حول الشق الأول ، النظري . لتكون أقرب إلى الدقة ، حيث أن الشق العملي التطبيقي أقرب إلى بيان التعليقات منه إلى بيان العلة . وفي هذا يُعنى ابن الأنباري بتعريفه لليلة القياسية وتحديد أنواعها ، ووصف حالاتها ، وأوضاعها ، وتبيان مسالكها ، وتحديد شروطها ، ولا يتجاوزها إلى غيرها من العلل الأخرى^١ من تعليمية ، أو جدلية ، أو ما سواهما وذلك وفقاً للمطالب التالية :

المطلب الأول : بماذا يثبت الحكم في محل النص^٢ ؟

وتوضيح ذلك أن نقول في النصوص الواردة عن العرب ، جاء الفاعل مرفوعاً ، والرفع حكم فما مسوغ هذا الحكم ؟

حيث يذهب ابن الأنباري في توضيح قضية إثبات الحكم في محل النص ، وبيان إثباته هل يكون بالنص أم باليلة ؟ بأن هذه القضية محل خلاف بين العلماء وقد اختلفوا فيها على رأيين :
الرأي الأول^٣ . أنه يثبت باليلة لا بالنص وأصحابه هم الأكثرون ، وحجتهم : أنه لو كان ثابتاً بالنص لا باليلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس ؛ لأن القياس (حمل فرع علي أصل بيلة جامعة) فإذا فقدت اليلة لجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقنناً من غير أصل . وذلك محال ، ألا ترى أننا لو قلنا : إنَّ الرفع والنصب في نحو : (صَرَبَ زَيْدٌ خَالِدًا) بالنص لا باليلة ، لبطل الإلحاق بالفاعل ، والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز .

الرأي الثاني^٤ . أنه يثبت بالنص في محل النص وفيما عداها يثبت باليلة ، وذلك نحو : النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها باليلة الجامعة في جميع أبواب العريية . وتمسكوا في الدلالة على ما ذهبوا إليه ؛ بأن النص مقطوع به ، واليلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى

١ . هي العلل التي ذكرها السيوطي في كتابه (الإقتراح) وعزاها إلى الدينوري أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي الحلبي صاحب كتاب (ثمار الصناعة) وعداها أربعة وعشرين علة . أنظر الإقتراح . للسيوطي .

صد ٧٣

٢ . لمع الأدلة صد ٦٨ . ٦٩ .

٣ . لمع الأدلة صد ٦٨ .

٤ . لمع الأدلة صد ٦٨ .

من إحالته على المظنون . ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة ؛ لأتّه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً ، وكون الشيء مقطوعاً به مظنوناً في حال واحدة محال .

ويرد ابن الأنباري رأي الفريق الثاني حاكماً بعدم صحة ما ذهبوا إليه مستدلين بأن النص مقطوعٌ والعلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون بأن قال : . أي ابن الأنباري . الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ، بل هما متغايران فلا منافاة^١ .

ويُستنتج مما تقدّم أن ابن الأنباري وضع يده علي ما يمكن تسميته بالعلة الأصلية في مقابل العلة القياسية ، وهي العلة التي تقتزن بالحكم الذي يتضمّنه الأصل المقيس عليه ، فإذا وُجدت في المقيس أكتسبته نفس الحكم السابق ، وهذا يعني أن العلة ليست مرتبطة بالقياس وأنها كامنة لا محالة في كل حكمٍ إعرابيٍّ من رفع ، أو نصب ، أو جرٍّ ، أو جزمٍ^٢ .

وفي نفس هذا السياق يطرح الدكتور مصطفى جمال الدين وجهة نظره مستدرِكاً ومستقهماً بقوله : (ولكن هل يُعقل أن العربي حين يتكلم بلغته . فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، اسم كان وينصب خبرها ، ويُعرب بعض الألفاظ ، ويبنى بعضها . ينص على الأسباب التي جعلته ينطق بلغته على هذه الكيفية ؟ ؛ بل هل له أن يراعي أو يُدرِك تلك الأسباب حتى ينص عليها في بعض ، ويومي إليها في البعض الآخر ؟! ، أو أن العربي . كغيره من الأجناس الأخرى . يتكلم بلغة قومه بصورة عفوية دون أن يخطي في حركاته واشتقاقاته وتركيباته ، كما لا يخطي غيره من المتكلمين باللغات الأخرى ؛ لأنهم يصدرن في كل ذلك عن مخزون ما ألفوه من صياغة وتركيب . بل هل نحن الذين تكلمنا بلغة العرب . والحديث مازال للدكتور مصطفى جمال الدين . بعد أن عرفنا عللها كما استتبطها النحاة حين نتكلم بهذه اللغة فنرفع ، وننصب ، ونخفض ، ونجزم ننص ، أو نشير إلى أسباب ذلك ؟! وهل يكون كلامنا حينئذٍ لغة عربية عفوية ؟! ، أو هو بحثٌ في اللغة العربية^٣ ؟)

المطلب الثاني : الاستدلال على صحة العلة^٤ .

العلة ليست جوهرًا ملموساً يقع تحت الحواس ، وإنما هي معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطاً تلازمياً ، ولا ينفك عنه بأية حال من الأحوال . وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علة دون حكم

١ . لمع الأدلة ص ٦٩

٢ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٩٤

٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٢٠

٤ . يشير الباحث إلى أن هذا الموضوع قد تقدّم الحديث عنه تفصيلاً في أقسام القياس

ولا حكم دون علة ؛ ولكن ما يدرينا لعل تقديرنا لتلك العلة خاطئ ، فما هي الأدلة التي نتمكّن بها من النفاذ إلى باطن تلك العلة ، والحكم عليها بالصواب أو بالخطأ ^١.

وابن الأنباري يضع للاستدلال على صحة العلة دليلين هما : التأثير ، وشهادة الأصول ويفسّر التأثير بأنّه : (وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها)^٢ ويضرب مثلاً لذلك بالغايات فإنّها تبنى على الضمّ إذا اقتطعت عن الإضافة ، فإذا أُعيدت الإضافة عادت إلى حالها من الإعراب ^٣. ويُفسّر شهادة الأصول بأنّها : (أن يدلّ على بناء (كيف و أين و أيان ومتى) لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طُوّلب بصحة هذه العلة قال : الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدلّ على أن كلّ اسمٍ تضمّن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً)^٤.

ويعود ابن الأنباري ليؤكد هذا التلازم بين العلة والحكم في موضع آخر^٥ ، فيقول : (وليس هكذا العلة المستنبطة ؛ لأنّ دليل صحتها متوقّف على الحكم بها ، ووجوده لوجودها ، فمتى وجدت غير دالة على الحكم عُدم دليل صحتها فبطل كونها علة)^٦

المطلب الثالث : شروط العلة .

لقد حدد ابن الأنباري للعلة شرطين وحيدين هما :

١. الطرد^٧ .

٢. العكس^٨ .

الشرط الأوّل . الطرد .

إذا كانت العلاقة بين العلة والحكم من المتانة ، والوثاقة حيث أسلفنا القول ، وإذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم ويستلزمه ، والعكس بالعكس ، وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ، ومعنى ذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع^٩.

١ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٩٤ . ١٩٥

٢ . لمع الأدلة ص ٥٤

٣ . لمع الأدلة ص ٥٤

٤ . لمع الأدلة ص ٥٥

٥ . ذلك عند تناوله لموضوع (كون الطرد شرطاً للعلة) الوجه الثاني ص ٦٣

٦ . لمع الأدلة ص ٦٣

٧ . الطرد هو ترتّب الحكم على الوصف أي : العلة بأن يوجد الحكم في جميع صور الوصف . أنظر الكشف

٣٦٩/٢

٨ . عرّفه صاحب الكشف : (بأنّه كلما انتفت العلة انتفى الحكم) . أنظر الكشف ٩٠٥/٤

٩ . لمع الأدلة ص ٦٠

وتأسيساً على ما سبق يذكر ابن الأنباري أنَّ العلماء قد انقسموا طائفتين في مسألة كون الطرد شرطاً في العلة أم لا ؟ ، لكل طائفة رأي وهما :

الرأي الأول . يرى أصحابه أنَّ الطرد شرط في العلة ، وذلك بأن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع . ويُمثّلون لذلك (برفع ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وكذلك كل ما دخل عليه حرف الجرّ لوجود عامله ، وإنّما وجب أن يكون الطرد كالعلة العقلية ولا خلاف أنَّ العلة العقلية لا تكون مطردة ، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذاك العلة النحوية .)^١

الرأي الثاني . أنَّ الطرد ليس شرطاً في العلة ، فيجوز أن يدخلها التخصيص ، واستدلوا بأنَّ العلة دليل على الحكم بجعل جاعل ، فصارت بمنزلة الاسم العام ، وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذاك ما كان في معناه ، وكذلك إذا جاز التمسك بالعموم المخصوص فكذاك بالعلة المخصوصة . ويخرج على ما ذكرنا العلة العقلية ؛ لأنَّ العلة العقلية موجبة الحكم وهذه إمارة عليه ، فلا يقاس أحدها على الآخر^٢ .

وذلك مثل أن يقول : إنّما بُنيت (قَطَامٌ^٣ وَحَزَامٌ وَسَكَابٌ) لاجتماع ثلاث علل تمنع من الصرف وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعدل عن (قَاطِمة وَحَازِمة و سَاكِبَة) فهذه العلة غير مُطَرِّدة وذلك ؛ لأنَّه قد يوجد ثلاث علل أو أكثر ولا يجب البناء ، ألا ترى أنَّ (أَذْرِيْجَان)^٤ فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا ليس بمبني^٥ .

وكذلك مثل أن تقول : إنّما أُعْرِيت الأسماء الستة^٦ المعتلة بالحروف تعويضاً عمّا دخلها من الحذف ، وإن لم تطرد هذه العلة لقولهم : (يَدٌ ، وَغَدٌ ، وَدَمٌ) ، فإنَّها دخلها الحذف ولم تُعْرَب بالحروف^٧ .

وكذلك مثل أن تقول : الدليل على أنَّ (حَاشَا) ليس بحرفٍ ، أنّه يدخله الحذف ولو كان حرفاً لمَّا دخله الحذف ، وإن لم يطرد في ربّ ، فإنَّه حرفٌ وقد دخله الحذف ، فقالوا فيه (رُبَّ) بالتخفيف ، وقد قرئ به قوله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (الحجر ٢٠) .

١ . لمع الأدلة ص ٦٠ . ٦١

٢ . لمع الأدلة ص ٦٢

٣ . (قطام) اسم امرأة ، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وأهل نجد يجرونه مجرى ما لا ينصرف . وهي اسم لفرسٍ أحياناً . (حذام) من أسماء النساء ، وقد يسمى بها الفرس أحياناً (سكاب) اسم فرس عُبيد بن ربيعة وغيره .

٤ . اسم بلد في آسيا .

٥ . لمع الأدلة ص ٦١

٦ . وهي (أخوك ، أبوك ، حموك ، فوك ، هنوك ، ذو مالٍ)

٧ . لمع الأدلة ص ٦١

بالتخفيف . وكذلك لَمْ يُطْرَدَ أيضاً في (سَوَفَ) لقولهم في : (سَوَفَ أَفْعَلُ) : (سَوَ أَفْعَلُ) بحذف الفاء ، إلى غير ذلك من الأمثلة^١.

ويردُّ ابن الأنباري على أصحاب الرأي الثاني قائلاً إِنَّ ما ذهبتم إليه من أدلة غير صحيح للآتي :

أولاً : قولكم : (إِنَّ هذه العلة دليل على الحكم فهي بمنزلة اسم العموم) الجواب عليه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول . أننا لا نسلم دخول التخصيص على الاسم ، كما لا نسلم دخول التخصيص على العلة ؛ لأنَّ اللفظ العام هو المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص فإذا دخل التخصيص على اللفظ العام فقد خرج عن كونه عاماً عموماً مخصوصاً ، بل يكون عاماً في الشيء الذي هو متناول له ، ألا ترى أنه لو ورد الاستثناء متصلاً بأن تقول : (أَقْتُلُوا المشركين كافةً إلا أهل الكتاب) لم نقل إِنَّ ذلك لفظٌ عامٌ حصّ ، بل هو لفظٌ متناول المشركين غير أهل الكتاب ، وأنتم لا تقولون في العلة مثل هذا . بل تقولون إنها علة تامة دخلها التخصيص^٢ .

الوجه الثاني . أننا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الاسم يدخله التخصيص ؛ لأنَّ الاسم ما يدلُّ على الحكم بوضع اللغة ، فإذا حصّ في بعض ما تناوله لم يبطل دليل صحته ، فإنه لم يخرج عن كونه موضوعاً للعموم عند عدم التخصيص وليس هكذا العلة المستنبطة ؛ لأنَّ دليل صحتها متوقفٌ على الحكم بها ووجوده لوجودها . فمتى وجدت غير دالة على الحكم عُذِمَ دليل صحتها ، فبطل كونها علة^٣.

الوجه الثالث . أنَّ التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم وقصده ؛ لا أنه شيء يؤثر في نفس اللفظ ويوجد فيه ، فلم يبطل دليل صحته ، فلذلك جاز تخصيص الاسم العام ، بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعها ، فلذلك وجب تناقضها وبطلانها ، فبان الفرق بينهما^٤ .

ثانياً : قولكم : (إِنَّ العلة دليل على الحكم وليست موجبة كالعلة العقلية .) فالجواب عليه : أنَّ العلة النحوية وإنَّ لم تكن موجبة للحكم بذاتها إلا أنَّها لما وُضِعَتْ موجبة ، كما أنَّ العلة العقلية موجبة ، أُجْرِيت مجراها ، وكما أنَّ العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية^٥ .

وتأسيساً على الذي سبق ؛ فإنَّ ابن الأنباري يعارض تخصيص العلة ، ويسوق في معارضته هذه حُجَجاً وأدلة منطقية يُكثِرُ فيها من ألفاظ المناطقة كـ (العموم والخصوص والعام والخاص) وكذلك الأدلة الفلسفية ، ولكنه قد تجاهل الأمثلة التي ساقها على لسان القائلين بالتخصيص ولم يُعلِن عن موقفها منها وكان من واجبه أن يتعرَّض لهذه الأمثلة ، فأما أن يثبت ضعفها وهونها ، أو أن يُسَلِّمَ بصحة موقف خصومه .

١ . لمع الأدلة ص ٦١

٢ . لمع الأدلة ص ٦٢

٣ . لمع الأدلة ص ٦٣

٤ . لمع الأدلة ص ٦٣

٥ . لمع الأدلة ص ٦٣

الشرط الثاني . العكس ^١ .

إذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم في كل موضع فإنَّ القياس المنطقي الذي يترتب على ذلك : (أن يُعَدَمَ الحكم عند عدمها) .

ويذهب ابن الأنباري إلى أنَّ العلماء قد اختلفوا في كون العكس شرطاً في العلة أم لا وذلك على رأيين هما :

الرأي الأول . يرى أصحابه أنَّ العكس شرط في العلة . وذلك بأنَّ يُعَدَمَ الحكم عند عدمها . وذلك نحو : عدم الرفع للفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديرًا ، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديرًا : وقولنا : (لفظاً أو تقديرًا) احتراز من قولهم : (إنَّ الله أَمَكَّنِي مِنْ فُلَانٍ ، وامراً اتَّقَى الله) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ إسناد الفعل إلى الفاعل ، ووقوع الفعل على المفعول إلاَّ أَنَّهُ قد وَجَدَ تقديرًا ؛ لأنَّ التقدير في قولهم : (إنَّ الله أَمَكَّنِي مِنْ فُلَانٍ) : (إنَّ مَكَّنِي الله أَمَكَّنِي مِنْ فُلَانٍ) فحذف الفعل الأول لفظاً وجعل الثاني تفسيراً له . وعلى هذا التقدير قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (التوبة . ٦) أي : (وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ، فحذف الأول وجعل الثاني تفسيراً . والتقدير في قولهم : (امراً اتَّقَى الله) : (رَحِمَ اللهُ امراً) فحذف الفعل لفظاً لدلالة الحال عليه ، فالفعل هاهنا وإنَّ عُدِمَ لفظاً فقد وجد تقديرًا ، فلهذا المعنى قلنا : لفظاً وتقديرًا ^٢ .

وعليه وجب أن يكون العكس شرطاً في العلة ؛ لأنَّ هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية والعكس شرط في العلة العقلية فكذلك ما كان مُشَبَّهاً بها ^٣ .

الرأي الثاني . يرى أصحابه أنَّ العكس ليس بشرط في العلة ، ومعنى عدم العكس أَنَّهُ لا يُعَدَمُ الحكم عند عدمها ، وذلك نحو ما ذهب إليه بعض النحويين من أَنَّهُ لا يُعَدَمُ نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو : (زَيْدٌ أَمَامَكَ) ، من أَنَّهُ منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حُذِفَ الفعل واكتفى بالظرف منه ، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل منه لفظاً وتقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل ^٤ .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه : بأنَّ هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي ، والدليل العقلي يدلُّ وجوده على وجود الحكم ، ولا يدلُّ عدمه على عدم الحكم ، فإنَّ وجود العالم يدلُّ على وجود الصانع ، ولا يدلُّ عدمه على عدمه ^٥ .

يَرِدُ ابن الأنباري على أدلة أصحاب الرأي الثاني بقوله : أن هذا ليس بصحيح ؛ لأنَّ الدليل لو تصوّر عدمه لعدم المدلول ، فإنَّ مدلول العالم العِلْمُ بالصانع ، والعِلْمُ بالصانع نتيجة وجود

^١ . لقد عرّفه ابن الأنباري بقوله : أن يُعَدَمَ الحكم عند عدم العلة . وقد مضى تعريف صاحب الكشاف له .

^٢ . لمع الأدلة ص ٦٤

^٣ . لمع الأدلة ص ٦٤

^٤ . لمع الأدلة ص ٦٤

^٥ . لمع الأدلة ص ٦٤

العالم ، والعالم لن يُتصوّر خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه ، ولو تُصوّر عدمه لُعدم المدلول وهو العلم بالصانع وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقليّ فكذلك هاهنا^١

إذاً كما أخذ ابن الأنباري بمبدأ الطرد في العلة دون التخصيص ، أخذ كذلك بمبدأ العكس مخالفاً الذين لا يعتبرونه شرطاً .

وكذلك يخالف ابن الأنباري أصحاب الرأي الثاني في أنه ليس من شرط انعدام الدليل انعدام المدلول بقوله : لو تُصوّر عدمه لُعدم المدلول . وهو يستعين في الردّ عليهم بالأقيسة المنطقية والحجج الكلامية مُشيداً علي رأيه الذي سار عليه في موضوع العلة من أن العلة النحوية كالعلة العقلية مُوجبة التأثير قطعية الدلالة .

وكأن ابن الأنباري في هذا يوافق ابن جني فيما توصل إليه حيث يقول في خصائصه : (أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية)^٢.

ولعل ما حدا بابن الأنباري إلى اتخاذ هذا الموقف ما لاحظته من أن العلة العقلية تنفرد بميزة هامة لا تكاد تُوجد في أي من العلل الأخرى النحوية والفقهية وهي ميزة الإيجاد^٣.

المطلب الرابع : تعليل الحكم بعلتين وأكثر .

على نمط المسائل السابقة تعرّض ابن الأنباري لموقفين مختلفين للعلماء بهذا الخصوص منهم المانع ومنهم المجيز .

الفريق الأول . المانعون : واحتجوا بأن هذه العلة مشبة بالعلة العقلية ، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان مشبهاً بها .

الفريق الثاني . المجيزون : وأحتجوا بأن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم . وكما يجوز أن يُستدلّ على الحكم بأنواع من الإشارات والدلالات ، فكذلك يجوز أن يُستدلّ عليه

١ . لمع الأدلة ص ٦٥

٢ . الخصائص ٥٣/١

٣ . الكشف . للتهانوي . ١٠٣٦/٤ و (الإيجاد) يعني انبثاق شيء عن شيء آخر انبثاقاً حقيقياً واقعاً كـ (التحرك عن الحركة ، والعالمية عن العلم)

بأنواعٍ من العِلل ، ومثلوا لذلك بكون الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل بعشر عِللٍ أوردوها على النحو التالي^١ :

الأولى . أن تقول : الدليل على ذلك أن يُسكَّن له (لام الفعل) إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : (ضَرَبْتُ) ، ولو لم يتنزّل منزلة جزء منه وإلاّ لما سَكَّن له (لامة) .

الثانية . أن تقول : الدليل على ذلك أنّ الإعراب يقع بعده في الخمسة الأمثلة^٢ ، نحو : (يَفْعَلان وَتَفْعَلان وَيَفْعَلون وَتَفْعَلون وَتَفْعَلين) .

الثالثة . أن تقول : الدليل على ذلك اتصال (تاء التانيث) بالفعل إذا كان مؤنثاً نحو : (قَامَتْ هُنْدُ) .

الرابعة . أن تقول : الدليل على ذلك قولهم في النسب إلى (كُنْتُ) : (كُنْتُي) كقول الشاعر :

فَأُصْبَحْتُ كُنْتِيَّ وَأُمْسَيْتُ عَاجِئاً * وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِئُ^٣

الخامسة . أن تقول : الدليل على قولهم : (حَبَّذا زَيْدٌ) ، فجعلوا (حَبَّذا) مبتدأ مركّب من فعل وفاعل ، و (زَيْدٌ) هو الخبر^٤ .

السادسة . أن تقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا : (لا أَحْبَدُهُ)

السابعة . أن تقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا : (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ) فألغوا (ظَنَنْتُ) و الإلغاء إنّما يكون في المفردات لا في الجمل ، فلو لم يُنزّلوا الفعل والفاعل بمنزلة كلمة وإلاّ لما جاز الإلغاء .

الثامنة . أن تقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا في (فَحَصْتُ) : (فَحَصْتُ) فأبدلوا (التاء) (طاءً) ؛ لتجانس (الصاد) و (الطاء) في الإطباق ، وهذا الإبدال إنّما يكون فيما كان من كلمة واحدة لا من كلمتين .

التاسعة . أن تقول : الدليل على ذلك أنّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل ، فلولا أنّه يُنزّل منزلة الجزء من الكلمة وإلاّ لما كان ممتنعاً .

العاشرة . أن تقول : الدليل على ذلك قولهم للواحد (قَفَا) علي التنثية ؛ لأنّ المعنى : قِفْ ، قِفْ . قال تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ (ق ٢٤) فثنى ؛ وإن كان الخطاب لملك واحد وهو

١ . لمع الأدلّة ص ٦٦ . ٦٧

٢ . يعني الأفعال الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة .

٣ . روي في اللسان مرة : (فَأُصْبَحْتُ كُنْتِيَّ وَأُصْبَحْتُ عَاجِئاً * وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِئاً)

ومرة أخرى : (وما أنا كُنْتِي ولا أنا عَاجِئٌ * وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتِي وَعَاجِئٌ) قال الجوهري : يقال للرجل إذا شاخ : هو كُنْتِي ، كأنّه نُسِبَ إلى قوله : (كُنْتُ في شبابي كذا) وقال ابن بزرج : الكُنْتِي : القوي الشديد ، وقال أبو زيد : الكُنْتِي : المسن . أمّا العاجن : فهو المسن الذي لا يستطيع القيام إلاّ بالاعتماد على يديه . أنظر اللسان ١٣ /

٣٦٩ . ٣٧٠

٤ . وهذا الرأي هو رأي الكوفيين ، أمّا البصريون ، والكسائي من الكوفيين فيعدونها أفعالاً .

مالك خازن النار ؛ لأنَّ المراد به : أَلَقٍ ، أَلَقٍ . فلو لم يُنزل الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة وإلّا لما جازت التنثية .

أمّا ابن الأنباري فيقف مع المانعين معترضاً على المجيزين ؛ بأنَّ العِلَّةَ النحويّة بعد الوضع بمنزلة العِلل العقلية ، فيجب أن تجري مجراها ^١.

المطلب الخامس : إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة .

ويقصد بها . أي الإخالة . (التناسب والانسجام بين الحكم والعِلّة ؛ لأنَّ أحدهما يترتّب على الآخر . ولا يجوز أن يترتّب حُكْمٌ على عِلّة دون أن يكون بينهما نوع من التناسب إلّا في القياس الشرعي حيث يجوز للشارع أن يتحكّم بنصب ما ليس بمخيّلٍ أمارّة ، كما يتحكّم بإثبات الحكم ابتداءً) ^٢.

قد تستبهم الإخالة في العِلّة النحويّة ، ولكنّها تظهر في العِلّة الشرعيّة أو الفقهيّة أكثر وضوحاً وجلاءً ^٣. وقد مثّل لها الفقهاء بتحريم الخمر وعِلّة التحريم هي الإسكار والمناسبة ظاهرة جلية بين التحريم الذي هو الحكم والإسكار الذي هو العِلّة ، فإنَّ النظر في نفس المسكر وحكمه ، ووصفه ، يعلم من كون الإسكار مناسباً لشرع التحريم صيانةً للعقل الشريف عن الزوال ^٤. وهذا كله يسمى بالإخالة أيضاً ؛ لأنّه بالنظر إليه يخال أي يُظنُّ أنّه عِلّة ^٥.

وتُعرفُ الإخالة عند الأصوليين بالمناسبة وتُسمى أيضاً : (بتخريج المناط) ^٦ . وقد تُسمى في أصول الحنفيّة بـ (الملاءمة) ^٧ ويعرّفونها بأنّها : (موافقة الوصف أي العِلّة للحكم بأنَّ يصحّ إضافة الحكم إليه ، ولا يكون نائباً عنه) ^٨. وقد تطلق الإخالة على معنى أخصّ هو : (تعيين العِلّة في الأصل بمجرد إبداء مناسبة بينهما وبين الحكم من ذات الأصل لا بنصٍّ ولا بغيره ، أي كون الوصف بحيثُ تتعين عِلّته) ^٩.

^١ . لمع الأدلّة ص ٦٨

^٢ . المنحول من تعليقات الأصول ص ٣٤٢ . ت/ محمد حسن هيثو . دار الفكر . دمشق . ط/ ١٩٧٠

^٣ . أي أن بعض الأمثلة الشرعيّة أكثر قدرة على إيضاح معنى الإخالة . أنظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٩٨

^٤ . كشف اصطلاحات الفنون . التهانوي . ١٣٦٩/٦

^٥ . كشف اصطلاحات الفنون ١٣٦٩/٦

^٦ . كشف اصطلاحات الفنون ٤٥٤/٢

^٧ . كشف اصطلاحات الفنون ١٣٦٧/٦

^٨ . كشف اصطلاحات الفنون ١٣٦٧/٦

^٩ . كشف اصطلاحات الفنون ١٣٦٩/٦

والذي دعى الباحث للإطالة في توضيح مصطلح الإخالة بهذا القدر ؛ كونه لم يلقَ لدى ابن الأنباري حظه من التعريف والتوضيح وذلك لكونه من المصطلحات المستعارة من أصول الفقه ، والمتسمة بالغموض والغرابة ، لذا كانت الاستعانة بكتب الأصول لتعريفه وتوضيحه قدر الإمكان عملاً طبيعياً .

وعليه فابن الأنباري لا يهتم بوصف الإخالة أو تعريفها بقدر ما يهتم بوجوب إبرازها أو عدم وجوبه : حيث يذهب في ذلك على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب إبرازها وعدمه على رأيين : **الرأي الأول** . يقول أصحابه : أنه لا يجب إبراز الإخالة . واستدلوا في الدلالة على ما ذهبوا إليه ؛ بأنَّ المُستَدِلَّ أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة ^١ . **الرأي الثاني** . يقول أصحابه : بوجوب إبراز الإخالة . و تمسكوا في الدلالة على ذلك : بأنَّ الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم ، وتعلّق به ، وإنّما يكون متعلّقاً به إذا بان وجه الإخالة ، ولا نكتفي في ذلك بما ينطلق عليه القياس من بيان ولا ارتباط ^٢ .

أمّا ابن الأنباري فيذهب في ذلك إلى تأييد أصحاب الرأي الأول القائلين : بعدم وجوب إبراز الإخالة . ومن ثمَّ يردُّ على أصحاب الرأي الثاني القائلين : بوجوب إبراز الإخالة بقوله : أنَّ استدلالكم ليس بصحيح ، ذلك أنَّ المطالبة بوجه الإخالة ، والمناسبة بمنزلة إبانة عدالة الشهود ، فلا يجب ذلك على المدعي ، ولكن على الخصم أنَّ يقدح في الشهود ، فكذاك ليس على المُستَدِلَّ إبراز الإخالة ، وإنّما على المعترض أنَّ يقدح ^٣ .

المطلب السادس : إلحاق الوصف بالعلّة مع عدم الإخالة ^٤ .

ويُقصدُ به الوصف الذي لا يزيد فضل تمكين في العلّة ، ولا تأثير في الحكم . سواء كان مطرداً . أي لازماً لموصوفه . كـ (كون الخمر سائلة أو حمراء) ، أم اتفاقياً . أي عارضاً غير لازم . كـ (كون القاتل أبيض ، أو أسود ، أو من جنس معين من الناس) ^٥ . فإنَّ كل هذه الصفات ليس في ذكرها فائدة ؛ لكونها لا تزيد العلّة فضل تمكين ولا الحكم فضل تأثير ^٦ .

وابن الأنباري قبل أن يُدلي برأيه في هذه المسألة يُبيّن موقف العلماء ، ويُعرض اختلافهم فيها مبيناً أنَّ العلماء قد اختلفوا في ذلك على رأيين :

١ . لمع الأدلّة ص ٧٠

٢ . لمع الأدلّة ص ٧٠

٣ . لمع الأدلّة ص ٧٠

٤ . لمع الأدلّة ص ٧٢ . ٧٣

٥ . أصول التشريع الإسلامي . علي حسب الله . دار المعارف . مصر . ط / ٢١ ١٩٧١ م ص ١٠٤

٦ . أصول التشريع الإسلامي ص ١٠٤

الرأي الأول . يرى أصحابه أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلّة علي الإطلاق ، سواء كان ذلك لدفع نقصٍ أو غيره بل هو حشوٌ في العلّة ، لا يجوز تعليق الحكم به . ومثلوا له بترك صرف (حُبلى) فنقول : إنّما امتنع من الصرف ؛ لأنّ في آخره ألف التانيث المقصورة ، فوجب أن يكون غير منصرف كسائر ما في آخره ألف التانيث المقصورة . فذكرُ المقصورة حشو ؛ لأنّه لا أثر له في العلّة ؛ لأنّ ألف التانيث لم تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة ، وإنّما كانت مانعة للصرف لكونها للتانيث فقط . ألا ترى أنّ ألف التانيث الممدودة سبب مانع من الصرف كالألف المقصورة ، وإنّما قام التانيث بهما مقام سببين بخلاف (التاء) للزومها الكلمة بخلافها ، ألا ترى أنّه ليست لهم (حُبَل) و (حُبلى) كما لهم (طَلَح) و (طَلَحَة) .

واحتجوا بأنّ مثل هذا الوصف لا إخاله فيه ولا مناسبة وإذا كان خالياً عن الإخاله والمناسبة لم يكن دليلاً ، وإذا لم يكن دليلاً لم يَجُزْ إلحاقه بالعلّة ، وإذا ألحق بها كان حشواً فيها ^١ .

الرأي الثاني . ويرى أصحابه أنّ جواز إلحاق الوصف بالعلّة لا يعتبر حشواً إذا ذكر لدفع النقص . وتمسكوا في الدلالة علي رأيهم بأنّ قالوا : الأوصاف في العلّة تقتقر إلى شيئين : أحدهما : أن يكون لها تأثير . والآخر : أن يكون فيها احتراز ، فكما لا يكون ما له تأثير حشواً ، فكذلك ما فيه احتراز حشواً ^٢ .

أمّا ابن الأنباريّ ، والذي يقف عادة مع جمهور العلماء يخالف أصحاب الرأي الثاني ويفند أدلّتهم ، حيث يقول : هذا ليس بصحيح ؛ لأنّ ما له تأثير واحتراز فلوجود الشرطين جُعِلَ علّة ، وما ذكر للاحتراز فقط فقد فُقد فيه أحد الشرطين ، فلا يُعتدّ به ^٣ .

المطلب السابع : العلّة القاصرة .

لقد تناول ابن الأنباريّ تعدي العلّة وقصورها من خلال مبحث في كتابه (لمع الأدلّة) والعلّة القاصرة هي التي لا تتعدى الأصل بخلاف العلّة المتعدية ، وهي التي تتعدى الأصل فتوجد في غيره وتسمى : مؤثرة أيضاً ؛ لأنّها وصف ظهر أثره في جنس الحكم المعلل به ^٤ .

وينقل ابن الأنباريّ كعادته آراء العلماء في مسألة جواز التعليل بالعلّة القاصرة وعدمه ، حيث يذهب إلى وجود رأيين في هذه المسألة هما :

١ . لمع الأدلّة ص ٧٢

٢ . لمع الأدلّة ص ٧٣

٣ . لمع الأدلّة ص ٧٣

٤ . كشاف اصطلاحات الفنون . التهانويّ . ١٠٣٦/٤ ، وجاء في (المستصفى في علم الأصول . للإمام الغزاليّ . المراد بالتعدية : ما يوجد هو أو جنسه في غير الأصل وبالقاصرة ما لا يوجد هو ولا جنسه فيه بل يختص بالأصل . حاشية المستصفى في علم الأصول ٢٧٧/٢ . بولاق . ط/ ١٩٠٤ م .

واستدلّوا على صحتها بأنّها ساوت الرأي الأول . ويقول أصحابه : بجواز التعليل بالعلّة القاصرة وعدم اشتراط التعدية في صحتها . ومثلوا لذلك بقولهم : (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ ، وَعَسَى الْغُؤِزُ أَبُوساً)^١ فَإِنَّ (جَاءَتْ) و (عَسَى) أُجْرِيَا مجرى (صَارَ) فُجْعِلَ لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ، ولا يجوز أَنْ يُجْرِيَا مجرى (صار) في غير هذين الموضعين ، فلا يقال : (مَا جَاءَتْ خَالَتُكَ) أَيْ (صَارَتْ) ، ولا (جَاءَ زَيْدٌ قَائِماً) أَيْ (صَارَ زَيْدٌ قَائِماً) ، وكذلك لا يقال : (عَسَى الْغُؤِزُ أَنْعُمًا) ولا (عَسَى زَيْدٌ قَائِماً) ، بإجرائه مجرى (صار)^٢ .

العلّة المتعدية في الإخالة ، والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل ، فإن لم يكن ذلك علماً للصحة ، فلا أقلّ مِنْ أَنْ لا يكون علماً على الفساد^٣ .

الرأي الثاني . أصحابه إلى أنّها علّة باطلة ؛ لأنّ العلّة إنّما تتراد للتعدية وهذه العلّة لا تعدية فيها ، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها ؛ لأنّها لا ضرورة لها ، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها^٤ .

أمّا ابن الأنباريّ فيقف إلى جانب أصحاب الرأي الأول القائلين بالجواز حيث يقول : أنا لا نُسَلِّم أنّها إنّما تتراد للتعدية ، فإنّ العلّة إنّما كانت علّة لإخالتها ومناسبتها لا لتعديتها ولا نُسَلِّم أيضاً عدم فائدتها ؛ فإنّها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يُعَرَّفُ معناه ، والذي لا يُعَرَّفُ معناه ، وتقيد أنّه ممتنع ردّ غير المنصوص عليه ، وتقيد أيضاً أنّ الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلّة^٥ .

هكذا تتوّع وتشكّل مفهوم ابن الأنباريّ للعلّة ، وعليه يمكننا القول بأنّ مبحث العلّة لدى ابن الأنباريّ يُعَدُّ من أطول المباحث التي تطرّق لها في كتابه (لُمع الأدلّة) وما يمكن ملاحظته على هذا المبحث بجزئياته المتعددة ما يلي :

أولاً . أنّ ابن الأنباريّ في هذا المبحث قد أغفل كثيراً تجريده لمعاني مصطلحاته ، وألفاظه الأصوليّة ، مما حدا بالباحث الرجوع إلى كتب الفقه في الغالب بحثاً عن إيجاد معانيها ، والتي غالباً ما يزداد غموضها في علم أصول الفقه .

ثانياً . إلترامه الشديد بالإيجاز في معالجة موضوعاته ، حيث نجده ينتقل من فصل إلى آخر دون أن يُعْطِيَ الموضوع حقه من البحث المستفيض .

ثالثاً . صعوبة التميّز بين عدد من المصطلحات الأصوليّة وأهمها (الطّرد والتخصيص و التعدي والقصور) .

^١ . قائل هذا المثل الزباء . جعل سيويوه وأب علي الفارسيّ (أبوساً) خبر (عسى) ويروي ابن الأعرابيّ أنّ (أبوساً) منصوب بفعل محذوف . ويروي الكوفيون أنّ (أبوساً) خبر لكان المحذوفة ، والتقدير : أنّ يكون أبوساً) .

أنظر شرح الأشمونيّ ١ / ٤٣٥ . ٤٣٦

^٢ . لمع الأدلّة ص ٨٩

^٣ . لمع الأدلّة ص ٨٩

^٤ . لمع الأدلّة ص ٨٩

^٥ . لمع الأدلّة ص ٨٩

رابعاً . اعتماده في بحثه عن العلة على مصادر فقهيته .

وربما كان لبيئة العمل أثرها فيما تقدّم حيث علمنا أنّ ابن الأنباري كان يمتحن مهنة التدريس بـ (المدرسة النظامية) وحيث أنّه كان يوجه حديثه إلى فقهاء متمرّسين لا إلى نحاة صلتهم بالفقه ضعيفة ، ومعرفتهم به قليلة ، مما يدلّ على ذلك ما ذكره في مقدمة كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) من أنّ طلابه كانوا من الفقهاء المتأدّبين ، والأدباء المتقّهين وقد ورد ذلك في قوله : وبعد فإنّ جماعة من الفقهاء المتأدّبين ، والأدباء المتقّهين المشتغلين عليّ بعلم العربية في المدرسة النظامية^١ ، حيثُ عني بالمتأدّبين دارسي النحو .

إذاً ، فلعلّ الذي كان يحمله على الإيجاز ، ويعفيه من الإسهاب في الشرح ؛ أنّه كان يخاطب بعلمه طلبة ليست مصطلحات هذا العلم بجديدة عليهم ولا هي بالغريبة عنهم وإنّ كان علم أصول النحو نفسه جديداً ، فهم من الفقهاء الذين يطلبون النحو لأنّه جزء من منهجهم العلميّ المقرر . ولذلك فاصطلاحات النحو المقتبسة والمستعارة من علم أصول الفقه لن تكون بأية حال جديدة عليهم ولا غريبة .

المبحث الرابع : استصحاب الحال عند ابن الأنباري .

المطلب الأوّل : مفهوم الاستصحاب عند ابن الأنباري .

إنّ بعض النحاة المتأخّرين ، ومنهم ابن الأنباري والسيوطي ، وبعض الدارسين المحدثين يحملون قدماء النحاة بصريين وكوفيين حتى سيبويه ، والخليل استدلالهم بقاعدة الاستصحاب ؛ لأنّهم جرت على ألسنتهم كلمة (هذا مخالف للأصل) ، أو (موافق) (للأصل) ، أو (وهو الأصل) ، أو استند بعضهم بقاعدة ما ، دون أن يسميها (أصلاً) ، أو (استصحاباً) كاستدلال سيبويه بقاعدة (إنّ الواو لا تزداد أولاً أبداً) وأمثال ذلك من قواعد وأصول استنبطها النحاة من استقراءهم الناقص ، ولا يمكن أن يقصد بها الخليل أو سيبويه (قاعدة الاستصحاب) ؛ لأنّ التطوّر الفكريّ في عصرهما لم يصل بعد إلى هذه القاعدة^٢.

ويؤيد ما ذهب إليه الدكتور خديجة الحديثي أنّ استصحاب الحال لم يكن أصلاً من أصول الفقه إلّا في وقت متأخّر (وهو من وضع متأخري الشافعية)^٣.

لذلك لا نجد لمصطلح الاستصحاب ذكراً في (رسالة الشافعي) ولا في كتب محمد بن الحسن وغيره من أصحاب أبي حنيفة ، ولا عند غيرهم من الفقهاء إلّا في القرن الرابع .

ويعرّف ابن الأنباري استصحاب الحال في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) بقوله : وأمّا استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ عليّ ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل

١ . الأنصاف في مسائل الخلاف ٤٥/١

٢ . الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . د/ خديجة الحديثي . ص ٤٤٨ . ٤٦٤

٣ . نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلاميّ . د/ الشيخ على عبد القادر . مطبعة السعادة . ط/ ١٩٥٦ م ص ٢٦٩

كقولك : في فعل الأمر : إنما كان مبنياً ؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنَّ ما يُعْرَبُ منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدلُّ على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء.^١

واستصحاب الحال عند ابن الأنباريِّ من الأدلَّة المعتمدة . ويزيد علي ذلك في كتابه (لمع الأدلَّة) ؛ أنَّ المراد به استصحاب حال الأصل ، مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، فيبقى كل شيء على حاله حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب.^٢

فما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمَّن معنى الحرف ، فشبه الحرف في نحو : (الذي) وتضمَّن معنى الحرف في نحو : (كَيْفَ)^٣ .

أمَّا ما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو : (يَذْهَبُ) و (يَكْتُبُ) وما أشبه ذلك^٤ .

وإذا تمسكت باستصحاب الحال في الاسم المتمكَّن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنَّما يبنى منها ما أشبه الحرف ، أو تضمَّن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف وإذا تمسكت باستصحاب الحال في الفعل ، أن تقول في فعل الأمر : الأصل في الأفعال البناء ، وإنَّما يُعْرَبُ منها ما يشابه الاسم ، وهذا الفعل لم يُشابه الاسم فكان باقياً على أصله في البناء^٥ .

وللدكتور مصطفى جمال الدين وجهة نظر في كيفية إمكان تطبيق الاستصحاب في الأمثلة المتقدمة مع عدم وجود يقين يُشكِّك في استمراره وبقائه ، مع ملاحظة الآتي :

أولاً . ما المقصود من استصحاب الحال هنا ؟^٦ .

أ . إنَّ كان المقصود أنَّ الأفعال كلها محكومة بالبناء (يقيناً) وفعل الأمر واحد منها ، فلا يشدُّ عن هذا الحكم ، فالمسألة إذن خاضعة للقياس المنطقي (الاقتران) لا الاستصحاب وتكون مقدمات القياس هكذا (صيغة الأمر فعلٌ وكلُّ فعلٍ مبني ، إذن صيغة الأمر مبنية)^٧ .

ب . وإنَّ كان المقصود أنَّ كلَّ فعلٍ غير مشابه للاسم مبني ، وفعل الأمر غير مشابه للاسم إذن هو مبني^٨ .

١ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٤٦

٢ . لمع الأدلَّة ص ٨٦

٣ . لمع الأدلَّة ص ٨٦

٤ . لمع الأدلَّة ص ٨٦

٥ . لمع الأدلَّة ص ٨٧

٦ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٢

٧ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٢

٨ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٢

ج . وإن كان المقصود من الاستصحاب هنا أننا كنّا على (يقين) من أنّ الأفعال كلها مبنية لأنّها لا تتحمّل المعاني الإعرابيّة كالأسماء ، ثمّ حصل لنا (شكٌ) أو . يقين آخر . بل بعضها يتحمّل المعاني الإعرابيّة لمشابهته الاسم فذلك يقتضي نقض اليقين السابق ، أي نقض الأصل ، لأنّ الذي حصل إنّ كان يقيناً فقد نقضنا اليقين السابق بيقين مثله ، وإن كان شكاً فليس هو شكاً في استمرار اليقين السابق حتى نستصحبه ، وإنّما هو شكٌ في أصل وجود اليقين ، أي أنّ الزمن الذي تيقنا به أنّ الأفعال كلها مبنية انتقض هو نفسه ، فقد ظهر لنا فيه إنّ بعض الأفعال غير مبني ، فزال ذلك اليقين ^١ .

ثانياً . على أنّ المسألة خالية من (اليقين) أصلاً ، وكلها ظنون يَخْتَلَفُ فيها النحاة بحسب اجتهادهم وإن سموها (أصولاً) فالبصريون يرون أنّ أصل الإعراب للأسماء فقط ، والكوفيون يرون أنّ أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف ^٢ .

ثالثاً . أنّ كلمة (الأصل) لا تعني الاستصحاب بالضرورة فقد تطلق على معانٍ منها (الدليل) الذي قد يكون نصّاً ، وقد يكون قياساً ومنها (القاعدة) التي انتهت إلى تعييدها أصحاب الفِر في توجيه الاستقادة من الدليل ، كالذي يقوله الأصوليون مثلاً : (الأصل أنّ النصّ مقدّم علي الظاهر) و (الأصل أنّ عامّ الكتاب قطعيّ) وأمثالها ، كما تُطْلَقُ كلمة (الأصل) على (الراجح) عند التردّد بين أمرين كل منهما محتملٌ ، فيقال : (الأصل الحقيقة) عند تردّد اللفظ بين حمله علي الحقيقة أو المجاز ، و (الأصل عدم الاشتراك) عندما يتردّد كون اللفظ مشتركاً أو غير مشترك ^٣ .

ويختم الدكتور جمال الدين مصطفى ملاحظاته قائلاً : (فإذا تنازع الفقهاء في مسألة ما ، وطبقوا عليها واحدة من هذه الأصول ، والقواعد فليس معنى ذلك أنّهم عملوا بالاستصحاب ، وإنّما رجعوا لتطبيق القاعدة على جزئياتها ومصاديقها ، وتعبير النحاة هنا بـ (الأصل) من هذا القبيل ^٤ . ويرى ابن الأنباريّ أنّ استصحاب الحال من أضعف الأدلّة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل . ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه حرف أو تضمّن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم . وعلى هذا قياس ما جاء على هذا النحو ^٥ .

^١ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٢

^٢ . الإيضاح في علل النحو . للزجاجيّ . ت/ د / مازن المبارك . مطبعة المدينيّ ط/ ١٩٥٩م ص ٧٨

^٣ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٤

^٤ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٤٤

^٥ . لمع الأدلّة ص ٨٧

المطلب الثاني : الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال .

يُبيّن ابن الأنباري في هذا الموضوع : أنّ الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال يكون بذكر دليل يدلّ على زوال استصحاب الحال ، مثل أن يدلّ الكوفيّ على زواله إذا تمسك البصريّ به في بناء فعل الأمر ، فيبيّن أنّ فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه ، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء ، وصار مُعَرَّباً بالشبه فكذلك الأمر^١ .

ويجيبُ ابن الأنباري على مذهب الكوفيين بقوله : والجواب أن يُبيّن أن ما تُوهّم دليلاً لم يُوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً^٢ .

المبحث الخامس : الاستحسان عند ابن الأنباري .

الاستحسان كما مرّ من أدلة الحنفية ، وقد ردّه الشافعيّ ولكتب فيه (إبطال الاستحسان) ولذلك لم يعتبره ابن الأنباري من أدلة النحو ؛ لأنّه شافعيّ .

ومن تعاريفه عند الحنفية أنّه : (ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس)^٣ على أساس أنّ العلة القياسية . وإن كانت ظاهرة . إلّا أنّ العمل بها قد يقتضي في بعض الأحيان عُسراً وحرَجاً ، فيتركها المجتهد إلى العمل بعلّة خفيفة ضعيفة (استحساناً) منه لها ؛ لأنّها تُوجِبُ اليسر والسهولة على الناس^٤ .

وابن الأنباري رغماً عن مذهبيّته الشافعية الرافضة للاستحسان كدليل من أدلة أصول الفقه ، إلّا أننا نجده قد خصاه بمبحث في كتابه (لمع الأدلة) مبيناً فيه اختلاف العلماء في مبدأ الأخذ بالاستحسان ما بين أخذاً به وغير أخذ به ؛ لما فيه من التحكم وترك القياس . ومن ثمّ ينقل اختلاف العلماء في تحديد مفهوم الاستحسان على رأيين هما : ترك القياس ، و تخصيص العلة .
الرأي الأول . هو ترك قياس الأصول لدليل ، ومثاله ما ذكر ابن الأنباري من الكلام على مذهب من ذهب إلى أنّ رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، وكذلك مذهب من ذهب إلى أنّه ارتفع بالزائد في أوله ، فإنّه أيضاً مخالف لقياس الأصول ؛ لأنّ الزائد جزء من الفعل المضارع ، إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع^٥ . وإذا كان الزائد جزءاً منه ، فالأصول تدلّ على أنّ العامل يجب أن يكون غير المعمول ، وأن لا يكون جزءاً منه^٦ .

١ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٦٣

٢ . الإعراب في جمل الإعراب ص ٦٤

٣ . المبسوط . للسرخسي . طبعة السعادة . ١٣٢٤ هـ / ١٠ / ١٤٥٠

٤ . النحو وصلته بأصول الفقه ص ١٣٦

٥ . وهي حروف (أنيت) التي تزداد في أول الفعل المضارع وتسمى بأحرف المضارعة .

٦ . لمع الأدلة ص ٧٩

الرأي الثاني . وهو تخصيص العلة وذلك نحو أن تقول : إنما جُمِعَت (أرض) بالواو والنون فقليل : (أَرْضُون) ، عَوْضاً من حذف (تاء التأنيث) ؛ لأنَّ الأصل أن يُقَالَ في (أرض) : (أَرْضَة) فلما حُذِفَت (التاء) جُمِعَت بالواو والنون عَوْضاً عن (تاء التأنيث) المحذوفة وهذه العلة غير مطّردة ؛ لأنها تُنْتَقَضُ بـ (شمسٍ و دارٍ و قَدِرٍ) فإنَّ الأصل فيها (شَمْسَةٌ ، و دَارَةٌ ، و قَدْرَةٌ) ، ولا يجوز أن تُجْمَعَ بالواو والنون فلا يُقَالَ : (شَمْسُون و دَارُون و قَدْرُون)^١ .

ويرى ابن الأنباري أنَّ ما ذهب إليه بعض العلماء من أنَّ الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل ؛ بأنَّه كلام ليس عليه تعويل^٢ .

١ . لمع الأدلّة ص ٧٩ . ٨٠

٢ . لمع الأدلّة ص ٨٠

المبحث السادس : العامل عند ابن الأنباري .

فكرة العامل في النحو ، هي العمود الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسة والفرعية ، وهي فكرة ذات أهمية أساسية في موضوعات النحو ^١ .

لقد أولى ابن الأنباري أصل العامل النحوي قدراً معتبراً من الدراسة النظرية والتطبيقية في كتبه المختلفة . وإن كان هذا لم يظهر لنا في مبحث مُفَصَّلٍ عن العامل ، كدراسته لبقية الأصول النحوية التي تناولها في كتابيه (الإعراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة في أصول النحو) وهما الكتابان اللذان خصاهما بدراسة أصول النحو ، ورغماً عن كل ذلك فللعامل النحوي فكرٌ أصوليٌّ في ذهنية ابن الأنباري ، والعامل النحوي في تضاعيف مصنفاته موجودٌ وبقسميه المعنوي واللفظي .

المطلب الأول : مفهوم ابن الأنباري للعامل .

يقسم ابن الأنباري العامل النحوي إلى قسمين :

١. عامل لفظي : وهو كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظن وأخواتها .
 ٢. عامل معنوي : ولم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين :
الأول . وهو الابتداء . يعني عامل الرفع في المبتدأ .
الثاني . وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ) فارتفع (يَكْتُبُ) لوقوعه موقع (كَاتِب) ^٢ ، وأضاف الحسن الأخفش إليها موضعاً ثالثاً وهو عامل الصفة .
- وابن الأنباري خلافاً لبعض العلماء الذين يعتبرون العامل مؤثراً حقيقياً ، إذ أنه يرى أن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقةً ، وإنما هي أمارات وعلامات ^٣ . وهو ينطلق من ذلك إلى أن التعري من العوامل اللفظية قد يكون عاملاً حيث يقول : إنما قلنا إن العامل هو

١ . أصول النحو العربي . / محمد عيد فرج . عالم الكتب . القاهرة . ١٩٧٣م ص ٢٣٥

٢ . أسرار العربية ص ٦٦

٣ . أسرار العربية ص ٦٨

الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ؛ لأنَّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنَّار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف . وإنَّما هي أمارات ، ودلالات فالأمارات والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنَّه لو كان معك ثوبان ، وأرادت أن تُمَيِّز أحدهما من الآخر ، فصبغت أحدهما وتركت الآخر ، لكان تَرَكُ صبغ أحدهما في التميِّز بمنزلة صبغ الآخر^١

المطلب الثاني : الأصول والمقاييس التي ناقشها بشأن العامل .

من جملة المقاييس والأصول التي ناقشها ابن الأنباري والخاصة بمفهوم العامل النحوي ما يلي :

١- أنَّ الأصل في الأسماء أن لا تعمل وقد أوردته على لسان البصريين للاحتجاج بأنَّ الفعل هو الناصب للمفعول دون الفاعل ، وذلك لأنَّ الفعل له تأثير في العمل ، أمَّا الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنَّه اسم والأسماء لا تعمل وهو باقٍ على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير في العمل^٢.

٢- أنَّ الإبتداء عبارة عن التعري من العوامل اللفظية ، فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً . أوردته في الاحتجاج على الكوفيين في قولهم : (أنَّ كل من المبتدأ والخبر يترافعان)^٣.

٣- أنَّ العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المعمول^٤.

٤- أنَّ العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره لأنَّ عاملاً لا يدخل علي عاملٍ . فلما جاز أن يقال : (كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ) و (إِنَّ زَيْدًا أَخُوكَ) و (ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ) بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر^٥.

٥- أنَّ الأصل في الظرف أن لا يعمل ، وإنَّما يعمل لقيامه مقام الفعل وقد أوردته على لسان البصريين^٦.

٦- لا يعمل من الحروف إلّا ما كان مختصاً . وقد أوردته على لسان البصريين في احتجاجهم في العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)^٧.

٧- أنَّ الفعل لما كان أقوى من حرف المعاني صار يعمل عملين رافع للفاعل وناصب للمفعول أوردته في معرض ردّه على الكوفيين في مسألة العامل في المفعول به^٨.

١ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١

٢ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٠ / ١

٣ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨ / ١

٤ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨/١

٥ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨ / ١

٦ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢ / ١

٧ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٦ / ١

٨. أَنَّ العامل في البديل عندنا غير العامل في المُبدل منه ، وإنَّ العامل في المُبدل منه على تقدير التكرير في البديل ، والذي يدلُّ على ذلك إظهاره في البديل كما أُظهِر في المُبدل منه قال تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ (الأعراف . ٧٥) فقلوه : (لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ) بدل من قوله : (لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا) فإظهر العامل في البديل كما أظهره في المُبدل منه ، فدلَّ على أنَّه في تقدير التكرير ، وأنَّ العامل في البديل غير العامل في المُبدل منه ^٢ ، وقد أوردته في مسألة القول في ناصب الاسم المشغول عنه .

٩. أَنَّ المعمول لا يقع إلاَّ حيث يقع العامل ، وقد أوردته على لسان البصريين في مسألة تقديم خبر ليس عليها ^٣ .

١٠. المعدوم لا يكون عاملاً وكما يستحيل في الحِسِّيَّات الفعلُ باستطاعةٍ معدومة ، والمشي برجلٍ معدومة ، والقطع بسيفٍ معدومٍ ، والإحراق بنارٍ معدومةٍ ؛ فكذلك مستحيل في هذه الصناعة النَّصْبُ بعاملٍ معدومٍ ؛ لأنَّ العِللَ النحويَّةَ مشبهة بالعلل الحسيَّة . أوردته في الرد على قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، بأنَّ الظَّرفَ الواقعَ خبراً ينتصب بفعلٍ محذوف غير مَقْدَرٍ ^٤ .

١١. الأصل في حروف الجرِّ أَنْ لا تعمل مع الحذف ، وإنَّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوضٌ . أوردته على لسان البصريين في مسألة عمل حرف القسم محذوفاً بغير عوضٍ ^٥ .

١٢. أَنَّ الجمع في باب العمل أَضْعَفُ من واجده ؛ لأنَّ الجمع يُبَاعِدُه عن مشابهة الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يُجْمَعُ وإذا بَعُدَ عن مشابهة الفعل بَعُدَ عن العمل ، وإذا عَمِلَ جمع (أَفْعَل) مع بُعْدِه عن العمل ؛ فالواحد أولى أن يعمل . أوردته على لسان الكوفيين في معرض تدليلهم على أَنَّ أَفْعَلَ التفضيل قد ينصب النكرة والمعرفة ^٦ .

١٣. لا يعمل في اسم واحد عاملان ، وقد أوردته على لسان البصريين في احتجاجهم علي عدم جواز العطف علي اسم (إِنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر ، وقالوا الدليل علي أَنَّ ذلك لا يجوز ، أَنَّكَ إذا قلت : (إِنَّكَ وَ زَيْدٌ قَائِمَان) ، وجب أَنْ يكون (زَيْد) مرفوعاً بالابتداء و وجب أَنْ يكون عاملاً في خبر (زَيْد) ، وتكون (إِنَّ) عاملة في خبر (الكاف) وقد اجتمعتا في لفظٍ واحدٍ ؛ فلو قلنا : أَنَّهُ يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ، لأدى ذلك إلى أَنَّ يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال ^٧ .

^١ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٨١

^٢ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٨٣

^٣ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٦٢

^٤ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٤٧

^٥ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٩٦

^٦ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٣٣

^٧ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨٧

١٤- إذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، أورده على لسان البصريين في معرض احتجاجهم بجواز تقديم الحال على العامل إذا كان العامل فعلاً نحو : (رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ)^١

١٥- ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب و لا يعمل الرفع ، أورده في معرض الردّ على الكوفيين في قولهم بأنّ (إنّ) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، وإنّما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها^٢.

١٦- لا يجوز إعمال معاني الحروف ألا ترى أنّك تقول : (مَا زَيْدٌ قَائِمًا) فيكون صحيحاً ؛ فلو قلت : (مَا زَيْدًا قَائِمًا) علي معنى نفيت (زَيْدًا قَائِمًا) لكان فاسداً ، وإنّما لم يجرز إعمال معاني الحروف لأنّ الحروف إنّما وُضِعَتْ نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار ، فإذا أُعْمِلَتْ معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار^٣.

١٧- الأصل في حروف العطف ألا تعمل ؛ لأنّها تدخل تارةً على الاسم ، وتارةً على الفعل ذكره . على لسان البصريين في معرض احتجاجهم في عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد (واو المعية)^٤.

١٨- أنّ (أن) الخفيفة هي الأصل في عوامل النصب في الفعل وجاز أن تعمل (أن) الخفيفة مع الحذف دون (أنّ) الشديدة وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة ؛ لأنّ الشديدة من عوامل الأسماء ، والخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ذكره علي لسان البصريين في معرض احتجاجهم في عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد (فاء السببية)^٥.

١٩- ما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفّض ؛ لأنّه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون حرف خفّض ؛ لأنّها من عوامل الأفعال^٦.

٢٠- أنّ العامل إنّما كان عاملاً لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص ، بطل العمل . ذكره في عرض ردّه علي الكوفيين في مسألة ناصب الفعل المضارع الواقع بعد (لام التعليل)^٧

فيما سبق من استعراض لأصول ابن الأنباري . تستبين لنا موسوعيّة العلميّة ، والتي تعكس لنا كلما عرّفه عصره من العلوم كاللغة ، والنحو والفقه وعلم الكلام والمنطق ، وكل ذلك يتضح لنا من خلال مناقشة ابن الأنباري لآراء العلماء الذين ينقل عنهم في المسائل الأصوليّة المختلفة

١ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥١/١

٢ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٥ /١

٣ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٣ /١

٤ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٦ /٢

٥ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٣ /٢

٦ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٠/٢

٧ . الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٨/١

وفروعها ، حيث يُكثر من الاستعانة بالمنطق ، واستخدام الأقيسة المنطقية ، ويظهر ذلك في طرح المسائل واستخلاص القواعد ، وتعليل الأحكام ، والموازنة بين الآراء المختلفة في المسألة الواحدة . كثيراً ما كان ابن الأنباري يضمن على القارئ ، بتعريف وافٍ لمصطلحاته ، ومثله تماماً دخوله المباشر في مناقشة موضوعاته ، والتي لا تسبقها مقدمات أصلاً ، وهو الأستاذ إذ كان عليه أن يمهّد لدرسه ، فحقاً عليه أن يمهّد لموضوعاته المختلفة لما في ذلك التمهيد من توضيح للفكرة المراد طرحها ومناقشتها ، وخاصة أن كثيراً من الموضوعات والمصطلحات التي تناولها ابن الأنباري جاءت وهي ترفل في ثوب الجدة في باب النحو .

وأكثر ما يُلاحظ فيما تقدم تقسيم ابن الأنباري أصول النحو إلى : نقل (السماع) و قياس و استصحاب حال . ومن ثمّ جعله لهذه الأقسام الثلاثة ، ثلاث مراتب : الأولى لدليل النقل (السماع) والثانية لدليل القياس و الثالثة لدليل استصحاب الحال^١ و هو يعني بذلك : أن دليل النقل (السماع) أرفعها مكانةً ، وأعظمها قيمةً ، وأنه إذا اجتمع مع دليل القياس ودليل استصحاب الحال رجّح عليهما ، وألغى وجودهما . وكذلك دليل القياس بالنسبة إلى ما بعده فأهمية هذه الأدلة متناسبة أسبقيتها في الترتيب^٢ .

كانت له شخصيته العلمية الواضحة ، ونلمس ذلك من خلال سماته وخصائصه في عرضه ومعالجته للمسائل الأصولية ، ومواقفه المتجددة في حشده لآراء الواردة في المسألة الواحدة ودراستها وتمحيصها ، مختاراً أو مؤيداً لإحداها ، أو في إيراده لرأي مغاير تماماً لآراء التي استعرضها ، والأمثلة على ذلك تفوق الحصر . مع ملاحظة تخصيص الباحث فيما سبق ، للعلة مبحثاً منفصلاً وقد بينا مرادنا من ذلك في موضعه .

أيضاً تناولنا لأصل الاستحسان وإن كان من الأدلة غير المعتبرة لمذهب ابن الأنباري الفقهي ، إلا أنه قد خصّه بمبحث في كتابه (لمع الأدلة) وقد رأينا الفائدة في ذكره واستعراض ما جاء فيه للفائدة .

الإجماع كأصل من أصول النحو لم يظهر له أي أثر في كتب ابن الأنباري ، بمعناه الاصطلاحي الذي يقصد منه أن الإجماع دليل مستقل عن النقل والقياس ، وإنما له ظهور . وبكثرة . بمعناه اللغوي والذي يقصد منه : الاتفاق على الأمر .

١ . لمع الأدلة ص ٢٧

٢ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٤٦

الفصل السادس

الفصل السادس

الدراسة المقارنة للأصول المشتركة بين ابن جني وابن الأنباري.

والباحث إذ يحاول في هذه الدراسة المقارنة أن يوازن بين منهجين لعالمين جليلين أسديا للدرس النحوي . وبالأخص أصوله . عصارة فكرهما ، وفي عصرين مختلفين تمام الاختلاف في كافة مناحي الحياة . كما أثبتته الدراسة التمهيدية لهذا البحث . لا أن يصل بتلك المقارنة إلى غاية أيهما كان السابق في التأليف الأصولي للنحو العربي ؟ ، فالأولية الزمانية قد عرفت بدون شك لابن جني ، ولا من شأن هذه الموازنة والمقارنة أن تدلل على تأثر المتأخر زماناً بالمتقدم زماناً ، فلم يرد ما يُفيد أن ابن الأنباري وهو المتأخر قد أفاد من ابن جني وهو المتقدم ، في شيء وذلك حسب ما بأيدينا من مؤلفات .

ولكن هذه الدراسة المقارنة تحاول أن تتلمس وجوه الاتفاق والاختلاف بين منهجي العالمين فيما تناولاه من أصول النحو بالدراسة . فما بين الاتفاق والاختلاف تظهر كثير من الدلالات ، والمؤشرات التي قد تثري البحث العلمي بمنافع شتى ، ربما كانت تخفى على الباحثين في غير هذه الحالة .

وسبيل الباحث في الدراسة المقارنة أن يصف وصفاً استقرائياً ما يأتي :

١. أوجه الاتفاق والاختلاف في تناولهما للأصل النحوي .
 ٢. ما تناوله أحدهما وأغفله الآخر .
 ٣. مدى جدة الطرح في الأصل النحوي لدى كل منهما .
 ٤. الأثر الأصولي الفقهي للمذهب الذي ينتمي إليها كل منهما ، ومدى تحكّمه في طرق التفكير لديهما ، وهل هو سلطة مرجعية وحيدة لديهما ، أم أن هناك مرجعيات أخرى أفاد منها كلاهما ؟
 ٥. المنهجية التي اتبعاها في عرضهما لآراء من سبقوهم من العلماء الأصوليين .
- وذلك من خلال المباحث الأصولية التي اشتركا في تناولها في مؤلفاتهما بالبحث ، حيث أن هناك بعض المباحث التي تناولناها في ثنايا عرضنا لأصولهما دون أن يشتركا في بحثها سويّاً ومن تلك الأصول استصحاب الحال إذ هو من أدلة الشافعية في الفقه ، لذا لم يعتد به ابن جني ويتناوله بالبحث في مؤلفاته . كذلك الاستحسان فهو من أدلة الأحناف فلذا لم يعتد به ابن الأنباري . إضافة للإجماع الذي تحدث عنه ابن جني ولم يخصه ابن الأنباري بأي مبحث في كتبه التي تناول فيها دراسة الأصول . أمّا العامل النحوي فإنه من الأدلة التي ظهرت لنا من خلال الاستقراء في مؤلفاتهما دون أن تظهر لنا فيهما دراسات مفصلة ، إلا بعض القواعد التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف . أمّا ابن جني ففي ثنايا حديثه عن القياس ظهر لنا حديثه عن العوامل النحوية مبيناً أقسامها والقول في إسناد العمل لها .

فلذا سنكتفي في مبحث الدراسة المقارنة بتناول الأصول التي اشتركنا في تناولها معاً وهي :
السماع والقياس والعلة .

المبحث الأول : السماع بين ابن جني وابن الأنباري .

المطلب الأول . السماع عند ابن جني .

لقد استطاع الباحث ، إجمال عرض ابن جني لأصل السماع في ثلاثة موضوعات هي :
الخصائص اللغوية للمتكلم ، والخصائص اللغوية للكلام ، ومن ثم أقسام السماع لدى ابن جني .
وعليه فقد بُنيت مقارنتنا في دراسة هذا الأصل على النقاط التالية :

- بدءاً يُلاحظ أنَّ ابن جني لم يحدِّ السماع بحدِّ لغويٍّ ، أو اصطلاحيّ ، فالحدُّ اللغويّ والاصطلاحيّ ينبني عليهما المفهوم الخاص بالأصل ، مما يزيل عنه اللبس والغموض .
- الشروط التي وضعها للخصائص اللغوية لكلِّ من المتكلم والكلام بلغت في جملتها أحد عشر شرطاً . بحسب الباحث . توصف بأنها كانت محكمة وصارمة في بناء قواعدها وليست نابعة من فراغ ؛ وإنَّما كان يتخيَّر القاعدة ثمَّ يبني عليها الشرط ، وذلك في مجمل الشروط التي اشترطها لخصائص المتكلم والكلام معاً .
- ظهرت في تلك الشروط مرجعيته إلى نهج من سبقوه من علماء العربية ، وذلك فيما يُسمع من العربيّ الفصيح ، شعراً كان أم نثراً ، أو سماع ما ورد في نصٍّ ثابتٍ معترفٍ بفصاحته واعتداده بالبدواة والفصاحة كسمتين من أقوى السمات في مسألة النقل .
- تقسيمه للسماع إلى مطرد وشاذ فيه طرحاً علميًّا جديداً على مصطلح السماع غير مسبوق فيه ، وإنَّ كان قد اكتفى بتعريف كل من الشذوذ والاطراد لُغويًّا دون تعريفهما اصطلاحياً ، مع ملاحظة أنَّ تناوله لقسم الاطراد كان قصيراً وكان في جملته عبارة عن إيرادٍ للشواهد النحوية والصرفية إلاَّ أنَّه قد خصَّ النادر بأربعة أضربٍ جاعلاً لكل منها أمثله .
- عدم اعتداده بخبر الآحاد يُنبئ بتأثره بمنهجيةٍ فقهيةٍ . ذلك فيما ذهب إليه من أنَّ السماع من الواحد ، أو من العدة القليلة لا يُقنع في قبوله .
- اعتمد ابن جني في بحثه عن السماع الأخذ من أستاذه أبو علي الفارسيّ وابن الشجريّ .
- شواهد واستدلالاته لأصل السماع قد شملت القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف ، والشعر العربيّ والأمثال ، وأكثر ما يُلاحظ في شواهد استدلالاته بعلم الصرف واللغة .
- نلاحظ من خلال الاستقراء لموضوعات أصل السماع ، صفاء وسهولة تناول ، والطرح العلميّ دون الإيغال في الجدل ، واجتلاب المعاني الغامضة .
- والخصائص على ما فيه من مباحث تنتمي لأصول النحو ، إلاَّ أنَّ غزارة المادة الخاصة بأصل السماع تصلح مادة قابلة للدراسة المفردة لهذا الأصل في كتاب الخصائص .

المطلب الثاني . السماع عند ابن الأنباري .

• أول ما يُلاحظ أنَّ السماع عند ابن الأنباري عُرفَ (بالنقل) وقد تناول بالبحث والدراسة فيه الموضوعات التالية : تعريفه ، شروطه ، أقسامه ، نقل الإجازة ، الاعتراض علي الاستدلال بالنقل ، معارضة النقل بالنقل .

② جعل للسمع حداً : بأنَّه الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة . ولعله قد اختار لأصل السماع مصطلح (النقل) تأسيساً على ما جاء في تعريفه ؛ ولأنَّ السماع في الأصل عبارة عن الكلام المنقول ، فلا غرابة إذاً في اتخاذ ابن الأنباري (للنقل) مصطلحاً ، بدلاً عن مصطلح (السماع) .

• شروط ابن الأنباري (للنقل) بلغت في جملتها أربعة شروطٍ ، فيما يخص المتكلم أو الكلام ، استمداهما من خلال تعريفه (للنقل) وهي : عروبة الكلام وفصاحته وصحة نقله وكثرته وهي شروط ظاهرة وبيّنة لا غموض فيها . رفضه التام لكل ما لم يرد عن العرب ولم ينقل عنهم .

• أقسام النقل عنده اثنان تواتر وآحاد ، وقد عرّف كليهما وبيّن شروط كل منهما ، وآراء العلماء فيهما ، ونلمس من خلال هذا التقسيم أثر تقسيمات الأصوليين من الفقهاء ، وهو ما ينبئ بتأثره بمدرسته الفقهيّة في هذا التقسيم .

• لا نستطيع تحديد مصادره في أصل (النقل) تحديداً قاطعاً ؛ لأننا نجده دائماً يكتفي بترديد قوله : (فذهب الأكثرون إلى كذا ...) و (ذهب آخرون إلى كذا ...) و (زعمت طائفة قليلة أن ...) و (ذهب قومٌ إلى ...) و (زعم بعضهم ...) و (قال بعض أكابر أهل العلم ...) وأحياناً يعتمد إلى المجهول فيقول : (ولهذا قيل ... ، فإن قيل ...) إلى غير ذلك من العبارات التي لا تدل علي المصدر ، ولا تعينه بأية حالٍ من الأحوال . ولعله لم يكن في حاجة لذكر مصادره ما دامت غايته تدريسيّة بحتة .

• وهذا لا يمنع من الذهاب إلى القول بأنَّ ابن الأنباري لم يستفيد من بعض المصادر في أصل النقل (وإن كان لم يسميها بعينها إلا أننا يمكن أن نلاحظ فيها وبصورة واضحة تأثره بأصول الفقه ؛ ومن ذلك حديثه عن شرط نقل التواتر ، وحديثه عن نقل أهل الأهواء ، ومقارنته بين النقل والشهادة ، و قبول نقل المرسل والمجهول ، ونقل الإجازة والمتن والإسناد وهي من مصطلحات علم الحديث ، وقد سبق لنا بيان الانتقاد الذي وجه لابن الأنباري بهذا الشأن في موضعه .

وتأسيساً على ما تقدّم يمكن القول بأننا لم نلمس أثراً واضحاً وجلياً في مفهوم التأثير والتأثر بين ابن جنيّ وابن الأنباري في أصل السماع ، فقد اختلف المنهج في تناول أصل السماع بينهما وإن كنا نلمس بعض أوجه التشابه في نحو وضع الشروط لأصل السماع ، والعمل بمبدأ التقسيم لأنواع السماع مع اختلاف في المسميات ، وأنَّ ابن جنيّ لم يظهر له أي تأثير بمذهبيّته الفقهيّة في تناوله لأصل السماع ، بينما ابن الأنباري كان تأثره بمذهبيّته الفقهيّة واضحاً في تناوله لأصل

السماع ، وضوح عبارة ابن جني ونقله عن شيوخه وأساتذته وغير ممن سبقه من العلماء كان أحد سمات منهجه ، بينما لا نجد ذلك ظاهراً في منهج ابن جني ، من حيث وضوح العبارة ونقله عن شيوخه وأساتذته .

المبحث الثاني : القياس بين ابن جني وابن الأنباري .

المطلب الأول . القياس عند ابن جني .

لقد أشتُهر عن أبي علي الفارسيّ قوله : (لأنّ أخطي في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطي في واحدة من القياس .)^١ ، وكذلك قد أشتُهر عن تلميذه ابن جنيّ أيضاً قوله : (إنّ مسألة واحدة من القياس أنبل ، وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس .)^٢ ، ويصرّح ابن جنيّ نفسه باهتمام أستاذه بالقياس قائلاً : (أحسب أنّ أبا علي قد خطر له ، وانتزع من هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا .)^٣ ، ويقول الأستاذ الأفغانيّ : (... فإذا وصلنا إلى ابن جنيّ تبيّنا ذروة القياس وفلسفته ، لقد كان أعلى علماء العربيّة كعباً في جميع عصورها وأغوصهم عامة على أسرار العربيّة ، وأنجعهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها .)^٤

فلذا كان مثله الأعلى في القياس أستاذه أبو علي الفارسيّ ، مما جعله يُعنى بالقياس عناية شديدة ، أكدت علي الذهاب في أن يُقال أنّ كتابه الخصائص ، إنّما هو (مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة)^٥ .

فبدءاً نستطيع أن نلاحظ نوعاً من التقرّد لأصل القياس عند ابن جنيّ من خلال ما تقدّم من أقوال تعتبر شاهدة على هذه الخاصية التي ميّزت أصل القياس عن غيره من أصول النحو لدى ابن جنيّ فجاء اهتمامه له بهذه الدرجة العالية ، وذلك من خلال طائفة من المباحث النظرية والتطبيقية في كتابه الخصائص ، الذي حوى مجموعة قيّمة من المباحث في موضوع القياس .

• يلاحظ عدم حدّه للقياس لا لغةً ، ولا اصطلاحاً ، وقد اكتفى بإيراد قول أستاذه في التأكيد على اهتمامه بهذا الأصل ، مما يدل على أنّ أستاذه أبو علي الفارسيّ كذلك لم يهتمّ بأمر التعريف لمصطلح القياس .

قسّم القياس إلى نوعين معنويّ ولفظيّ ، مُكتفياً بإيراد أمثلتهما دون حدّهما تعريفاً ، وتحديد مفهومهما .

تأكيده على شدة قوة القياس لدى النحويين .

• ظهر من خلال تناوله لكافة مباحث القياس ، اهتمامه بعرض أدلته في إسهاب شديد ، وذلك دون تحديد المفاهيم من الناحية النظرية ، وقد اكتفى في كل ما قرر في مسأله التي ناقشها وباستفاضة متناهية بالشواهد اللغوية والنحوية والصرفية .

② مصادره في القياس اتضح فيها أخذه عن بعض العلماء السابقين ك(سيبويه) فقد دافع عنه في رأيه القائل : (بأنّ العرب إذا شبهت شيئاً بشيءٍ مكّنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت به الحال

١ . الخصائص ٨٨/٢ وتروى كلمة أبي علي هذه بوجوه تختلف اختلافاً يسيراً من مصدر إلى آخر . أنظر معجم

الأدباء ٢٥٤/٧ و نزهة الألباء ص ٣١٧

٢ . الخصائص ٣٠٨/٢

٣ . الخصائص ٢٠٨/١ ، ويعني بأصحابه : البصريين .

٤ . في أصول النحو ص ٩١

٥ . المدارس النحوية . د/ شوقي ضيف . دار المعارف . مصر . ط / ١٩٦٨ م .

بينهما ، ألا تراهم لمّا شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمّموا ذلك المعنى بأنّ شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه.^١ وأخذة كذلك عن أساتذته وشيوخه (أبو علي الفارسيّ وابن الشجريّ وغيرهما).

② وضوح عبارته في جميع تقريراته التي أوردها بشأن القياس وأمثلتها كذلك ، فهي لا تحتاج إلى كد للذهن ولا إعمالٍ للفكر .

③ الأثر الفقهيّ في أصل القياس عند ابن جنيّ ندر ظهوره إلّا لمأماً ، وذلك في نحو : (حمل الفرع على الأصل وعكسه .)

• يُلاحظ انفصال مبحث العلة عن القياس .

④ والحقّ يقال أنّ ابن جنيّ قد بذل جُهداً مقدراً في تأصيل القياس النحويّ واضعاً له منهجاً متكاملاً في كتابه الخصائص ، أخصّ مميزاته الوضوح وسهولة استيعابه وهضمه لدى المتلقين .

المطلب الثاني . القياس عند ابن الأنباريّ .

من الجدير بالملاحظة أنّ ابن الأنباريّ كان كثير الاهتمام بالقياس والتحدث عنه ، والإشادة به وحسبنا أنّ نذكر في هذا المجال قولته المشهورة : (أعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأنّ النحو كله قياس .)^٢ ، وقوله كذلك : (إذا بطل أنّ يكون النحو روايةً ونقلًا ، وجب أنّ يكون قياساً وعقلاً .)^٣

تناول ابن الأنباريّ أصل القياس في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) ، و (لمع الأدلّة) وذلك من خلال طائفة من المباحث بيّن فيها موقفه من القياس ، وأقسامه ، وأركانه وكذلك موقفه من منكري القياس ، وردّه على مجموعة من الشبهات التي وردت حول القياس وكذلك تناول ما يلحق بالقياس ويتفرّع عنه .

• أوّل ما يُلاحظ في تناول ابن الأنباريّ لأصل القياس ، حدّه للقياس لغةً واصطلاحاً ، حدّاً يقرب في مجمله من حدّ الفقهاء له .

⑤ كما أنّ الأركان الأربعة التي حددها ابن الأنباريّ للقياس النحويّ هي ذات الأركان التي حددها الفقهاء للقياس الفقهيّ (الأصل ، الفرع ، العلة ، الحكم) ، وإنّ كان ابن الأنباريّ قد سماها بشروط القياس .

⑥ تصدى ابن الأنباريّ لمنكري القياس ، مبطلاً لدعوى الإنكار هذه مُورداً لطائفة من الأدلّة وذلك بعد نقاشٍ مستفيض ، مما يؤكد مدى اهتمامه بهذا الأصل النحويّ .

١ . الخصائص ٢٩٨/١

٢ . لمع الأدلّة ت/ د . عطية عامر ص ٤٤

٣ . لمع الأدلّة ص ٤٥

② تداولت لديه بعض الموضوعات ، وذلك في مثل حديثه عن طرق الترجيح ، فقد ذكره عند حديثه عن معارضة النقل بالنقل ، ثم ذكره مرةً أخرى ودون توضيح عند تناوله لمعارضة القياس بالقياس .

• تناول مجموعة من القوانين التي تدور حول القياس وتتعلق بشروطه ، وأحكامه ، وقد تناولها بالبحث والنقاش في كتبه الأخرى (البيان في غريب إعراب القرآن) و (الأنصاف في مسائل الخلاف) ومن ضمن تلك القوانين (ليس من شرط القياس أن يكون المقيس عليه مساوياً للمقيس في جميع أحكامه ، بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه ^١ . أيضاً قوله : (الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير) . وقد صاغه بقوله : (المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير) ^٢ ، وذهابه إلى أن الفروع تتحط عن الأصول ^٣ ، وغيرها من تلك القوانين .

• قسّم ابن الأنباري القياس إلى ثلاثة أقسام ، قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد ، وقد عرّف ثلاثتها ، وبيّن حُجيتها ولآراء العلماء فيها ، ممثلاً لكلٍ منها بأمثلته .

• يظهر لنا تأثير مدرسة القياس الفقهيّ في عالمنا ابن الأنباري بتأثيرها المباشر والواضح ونكاد نلاحظ ذلك في كافة الموضوعات التي تناولها بشأن القياس ، ونستبين ذلك من خلال عرضه لبعض القضايا الخلافية والتي يورد فيها أقوال أصحابه البصريين ومثال ذلك ما ينقله في الاعتراض على الاستدلال بالقياس حينما ينقل آراء البصريين والكوفيين في هذه المسألة قائلاً : (مثل أن يقول البصريّ : كذا ...) (فيقول له الكوفيّ) ، ومثال هذا النوع من الحوارات الخلافية استعملته مدرسة القياس الفقهيّ في نقلها للخلافات الفقهيّة في مسائلها الفقهيّة ، ومثالها : (قول المستدل في كذا) (فيقول له المعترض كذا.....) أو (قول الشافعيّ في كذا) (فيقول له الحنفيّ : كذا) .

• قد وجد هذا التأثير مردوده في عدم الاستحسان لدى بعض العلماء المحدثين ، وذلك باعتباره أقرب إلى الفرضيات منه إلى الحقائق الثابتة والملموسة ، والحق يُقال أن ابن الأنباري كان بمثابة الفقيه النحويّ والنحويّ الفقيه ، ولا ننسى أنه كان مدرساً بالمدرسة النظاميّة وهي المدرسة التي وكما عرفنا أنّها مدرسة ذات خصوصيّة معيّنة ، وذات رسالة واضحة متمثلة في برعايتها لفكر المذهب الشافعيّ ، والذي ينتمي إليه ابن الأنباريّ فهو دائماً . حتى في درسه النحويّ . في مواجهة عقلية متلقية ذات مذهبية خاصة وموجهة ، حينئذٍ لا ملامة عليه في هذا التأثير كيفما كانت نسبته ، وعليه لا ينبغي أن يُتخذ ذلك التأثير في الاعتماد على الطعن فيه .

١. الأنصاف ١/ ١٦١ .

٢. الأنصاف ١/ ١٠ ، ٢٠ ، ٢١ .

٣. الأنصاف ١/ ٦٠ . وأنظر كذلك إعراب القرآن ١/ ٢٦٥ .

٢٠ مصطلحات كـ (فساد الاعتبار) ^١ و (فساد الوضع) ^٢ و (القول بالموجب) ^٣ و (النقض) ^٤ و (المعارضة) و (عدم التأثير) ^٥ . جميعها من المصطلحات التي استعملها الأصوليون الفقهاء في مباحث العلّة واستعملها ابن الأنباري في مباحث القياس والعلّة ، مما يدلّ على التشارك في المنهج ، إلا أننا نلاحظ الاختلاف الظاهر في عدم نقل ابن الأنباري لتعريفات الأصوليين من الفقهاء نقلاً حرفياً للمصطلح ، وإن كان قد وافقهم في مسمى المصطلح .

• قلة الأمثلة والشواهد التي يستدل بها ، تكذب ذهن أحياناً في فهم ما يسوقه من شرح للمسألة الأصوليّة ، حيث نجده يكتفي بالمثل الواحد في أغلب مسأله .

٢١ لم يظهر له أي أثر في بيان نقوله عن من سبقه من العلماء ، ومنهم ابن جني وإن كنا نلاحظ بعض أوجه الشبه في اشتراكهما في تناول بعض القضايا في نحو (حمل الفرع على الأصل وعكسه) .

٢٢ ظروف العصر وحركته العلميّة والثقافيّة والاجتماعيّة ، هي التي أملت على ابن الأنباري نتاجه في أصول النحو وفقاً لما رأينا .

وفيما تقدّم يمكننا القول بأن كل من ابن جني وابن الأنباري قد بذلا جهداً مقدراً في مبحث القياس ، وقد ظهر لنا الأثر الفقهيّ واضحاً في المنهجية التي تناولوا بها مبحث القياس ، وذلك من خلال استعارتهما لكثير من مصطلحات القياس الفقهيّ ، وإن كانت هذه المنهجية أوضح عند ابن الأنباري منها عند ابن جني ، وكذلك تأثر ابن جني بأساتذته وشيوخه في تناول القياس ، وناقش كثيراً من آراء العلماء الذين سبقوه ، وكذلك ابن الأنباري وإن كان في نقله لآراء العلماء السابقين له لا يصرح بهم ، مكتفياً فقط بطرح آرائهم والردّ عليها إيجاباً أو سلباً . هناك كثيراً من الأوجه التي اتفقا فيها كما استعرضنا .

١ . عند الفقهاء هو : أن يخالف الدليل الذي يسوقه المستدل نصّاً أو إجماعاً . أنظر الوجيز في أصول التشريع الإسلاميّ . أنظر الوجيز في أصول التشريع الإسلاميّ ص ٤٢٦

٢ . عند الفقهاء هو : أن لا يكون الدليل الذي ساقه المستدل للتعليّل علي الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم عليه ، بأن يكون صالحاً لصد ذلك الحكم الذي سيق من أجله أو نقيضه . أنظر الوجيز في أصول التشريع الإسلاميّ ص ٤٣٥

٣ . عند الفقهاء هو : تسليم الدليل الذي اتخذه المستدل علي وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع فيه ، فلا ينقطع النزاع بتسليمه ويقع في الإثبات والنفي . أنظر الوجيز في أصول التشريع الإسلاميّ ص ٤٣٣

٤ . عند الفقهاء هو : تخلف الحكم عن العلّة ، وذلك بأن يُدعيّ المعترض الوصف المدعى عليه ، بدون وجود الحكم ، في صورة من الصور . أنظر الوجيز في أصول التشريع الإسلاميّ ص ٤٢٩

٥ . عند الفقهاء هو : أن يبقى الحكم بعد زوال الوصف الذي فُرض أنّه علّة ، وذلك كقول القائل في الدليل على بطلان بيع الغائب : مبيع غير مرئيّ ، فلا يصحّ ، كالطير في الهواء ، والجامع بينهما عدم الرؤية . أنظر الوجيز في أصول التشريع الإسلاميّ ص ٤٣٠

المبحث الثالث : العلة بين ابن جنّي وابن الأنباريّ .
المطلب الأول . العلة عند ابن جنّي .

ابن جني مسبق في دراسة العلة ، فهناك طائفة من العلماء قد سبقوا ابن جني تصنيفاً في العلة حسب ما روت ونقلت كتب التراجم وأشهر تلك الكتب هو كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، وإن كان الزجاجي لم يكتب في العلة كتابة نظرية إلاّ باباً واحداً لا يزيد عن ثلاث صفحات هو باب (القول في علل النحو)^١ ، وبقية ما في الكتاب ممارسات عملية لمفهومه عن العلة أو بالأحرى بحث عن أسرار الكلام العربي وكشف عن وجوه الحكمة فيه . فهو من هذه الناحية يشبه كتاب ابن الأنباري (أسرار العربية)^٢ . أمّا ابن جني فقد أولى العلة اهتمامه ، فأطال القول في أحوالها ، و أوضاعها ، وشروطها ، ووجوه اختصاصها . وقد عرض لكل ذلك بصبرٍ ونفاذ بصيرة ، مُعطيّاً فيها كل موضوع حقّه من البحث المستفيض .

بين ابن جني أنّ علل النحويين على ضربين أحدهما : واجب لا بدّ منه ؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر : ما يمكن تحمله إلاّ أنّه علي تجشم واستكراه له . وفي منحنى آخر يقسم العلل باعتبار عملها إلى نوعين : علل موجبة وأخرى مجوّزة معتبراً أنّ المجوّزة ليست بعلل ، وإنّما هي أسباب تجوّز ولا توجب . وأعتبر تقسيمه للعلة على هذا النحو جديداً كما يذهب إلى ذلك الدكتور مازن المبارك^٣ ، وإنّ كان لا يراه جديداً على العموم (فهو تقسيم فقهيّ ، وقد قال به الظاهريون ، وأوضحه إمامهم ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) فقال : (العلة ينتج المعلول عنها ضرورة ، وهي ملازمة له لا تفارقه ، كالنار والإحراق . أمّا السبب فينتج المُسبَّب عنه ولكن في غير ضرورة لازمة)^٤ .

• ردّه على من اعتقد فساد علل النحويين . موازناً بينها وبين علل الفقهاء والمتكلمين ، ثمّ جعله علل النحو وسطاً فوق علل الفقه ودون علل الكلام ، مُبيّناً أنّ علل النحو أساسها الحسّ والطبع . وقد خصّ هذا الأمر ببابٍ خاص سماه : (باب في الردّ علي من اعتقد فساد علل النحويين ...) وكذلك تناوله في (باب بقاء الحكم مع زوال العلة) بقوله : (هذا موضع ربما أوهم فساد العلة ، وهو مع التأمل ضدّ ذلك .)

② في حديثه عن نشأة العلل يذكر لأستاذه أبو علي الفارسيّ السبق في هذا المجال وأنّه . أيّ أستاذه . (قد خطر له وانتزع من علل النحو ثلث ما وقع منها لسائر النحويين)
③ تصريحه بأنّ النحاة كانوا يلجأون إلى كتب الفقه يحتالون لعلّها باللفظ والمدارة حتى تصلح لهم ، بل لا يخفى أنّ أكثر اعتمادهم كان على كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . وفي ذلك إشارة واضحة للعلاقة القائمة آنذاك ما بين العلة الفقهيّة والنحويّة .

١ . الإيضاح ص ٦٤ . ٦٦ .

٢ . ابن الأنباري وجهوده في النحو ص ١٩١

٣ . العلة النحويّة نشأتها وتطورها ص ١٢٨

٤ . الإحكام في أصول الأحكام . ابن حزم . القاهرة ط/ ١٣٤٥ هـ ٩٩/٨

- أنكر ابن جنيّ العلل الثواني أو علة العلة معتبراً إيّاها شرحاً ، أو تنميماً للعلة الأولى.
- يُعتبر ابن جنيّ أوّل مَنْ رأى وضع أصول النحو على طريقة الأصول الفقهيّة والكلاميّة حيث صرّح به في قوله : (وذلك أننا لم نر أحداً من علماء البلدين . البصرة والكوفة . تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقهاء .^١ وفي ذلك إشارة واضحة منه بتأثره بأصول الفقه و أصول المتكلمين .
- يُلاحظ أنّ ما يسميه ابن جنيّ بالعلل الكلاميّة يسميه ابن الأنباريّ بالعلل العقلية . وأنّ ما يسميه بالعلل الفقهيّة يسميه غيره بالعلل الشرعيّة .
- ⌚ قال ابن جنيّ بتخصيص العلة مصرّحاً بذلك في قوله : (أعلم أنّ محصول مذهب أصحابنا ، ومنصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل .)
- رفض ابن جنيّ قصور العلة النحويّة وأقرّ بتعديها .
- ابن جنيّ كان واضحاً في تحديد مفهوم ووصف العلة النحويّة ، وتحديد صلتها بكل من العلة الفقهيّة والكلاميّة .
- دعوة ابن جنيّ الصريحة إلى اقتراح العلل حيث يؤكد ذلك من خلال قوله : (كل مَنْ فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجّة ، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره .)^٢
- إدعاء ابن جنيّ أنّ العرب لم تُرد حين اختارت لنفسها هذه الوجوه من الكلام ، غير تلك العلل والأسباب التي استخرجها النحاة . وكذلك محاولته تثبيت ذلك في كل مناسبة ، حتى أنّه عقد فصلاً خاصاً في أنّ العرب أرادت من العلل ما حملة النحاة عليها ، ونسبوه إليها^٣ .
- ما يمكن قوله أنّ ابن جنيّ قد تجاوز الممارسة والتطبيق في بحثه في العلة ، إلى التقعيد والوصف النظريّ .

المطلب الثاني . العلة عند ابن الأنباريّ .

- اتسمت مباحثه في العلة على شقين ، أحدهما نظريّ في كتابيه (الإعراب في جل الإعراب) و (لمع الأدلّة) والآخر تطبيقيّ في كتابه (أسرار العربيّة) وهو أقرب منه إلى بيان التعليقات منه إلى بيان العلة .
- عني ابن الأنباريّ في بحثه عن العلة بدءاً بتعريفه للعلة القياسية وتحديد أنواعها ، ووصف حالاتها ، وأوضاعها ، وتبيين مسالكها ، وتحديد شروطها .
- ذهابه للتلازميّة ما بين العلة والحكم ، فلا علة بدون حكم ولا حكم بدون علة .

١ . الخصائص ٢/١

٢ . الخصائص ١/ ١٩٠

٣ . الخصائص ١/ ٢٣٧

- استدلل ابن الأنباري على صحة العلة بدليلين هما : التأثير وشهادة الأصول ، وقد عرّف كل منهما ممثلاً له بأمثلة .
- اشترط ابن الأنباري للعلة شرطين هما : الطرد والعكس .
- اعترض ابن الأنباري على تعليل الحكم الواحد بعِلَّتَيْن ، معترضاً على المجيزين ، بأنَّ العلة النحويّة بعد الوضع بمنزلة العِلل العقلية فيجب أن تجري مجراها .
- جرى ابن الأنباري الأصوليين الفقهاء في استعارة مصطلحاتهم الفقهية في تناوله لمباحث العلة النحويّة كـ (الإخالة^١ . العلة المتعدية^٢ . العلة القاصرة^٣ . الطرد . التخصيص) وغيرها من المصطلحات الفقهية . دون تحديد لمفهوم كل منها ، مما يؤكد اعتماده على مصادر فقهية في مباحث العلة .
- لم نلاحظ له ذكراً للعلة الشرعية (الفقهية) نصاً ، وإنما نجده يشير إليها دون أن يسميها ، وذلك من خلال قوله على لسان القائلين بالتخصيص : (أن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه أي الشرعية . إمارة عليه فلا يقاس أحدهما بالآخر .)^٤ ، وكذلك في قوله على لسان القائلين بجواز التعليل بعِلَّتَيْن فصاعداً : (أن هذه العلة ليست موجبة للحكم ، وإنما هي إمارة ودلالة على الحكم .)^٥
- أجاز ابن الأنباري العلة القاصرة وهي : التي لا تتعدى الأصل .
- اتفق ابن الأنباري مع ابن جني في عدم إلحاق العلة النحويّة بالعلة الفقهية .
- ألحق ابن الأنباري العلة النحويّة بالعلة العقلية . ومقارنته لهما مع الدليل العقلي .
- لم يفد ابن الأنباري إفادة واضحة من بحوث العلماء الذين سبقوه بحثاً في العلة كـ (الزجاجي وابن جني)
- ابن الأنباري قال بمنع التخصيص في العلة وردّ على معتقديه بقوله : (كما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص ، فكذلك العلة النحويّة)^٦

^١ . وتُعرّف عند الفقهاء بالمناسبة وهي : المناسبة الدالة على العلة وكذلك يُعبر عنها بالمصلحة و الاستدلال ورعاية المقاصد . وهي لغة الملاءمة واصطلاحاً الوصف المعين للحكم وسميت مناسبة الوصف للحكم بالإخالة ؛ لأنَّ بها يخال أي يُظنُّ أنَّ الوصف علة للحكم . أنظر الوجيز في أصول التشريع الاسلامي ص ٤١٥

^٢ . عند الفقهاء هي : التي توجد في غير المحل المنصوص عليه بالحكم ، وذلك كالإسكار فإنه يوجد في المحل المنصوص عليه وهو الخمر ، ويوجد في غيره كالنبيذ . أنظر الوجيز في أصول التشريع الاسلامي ص ٣٩٧

^٣ . عند الفقهاء هي : التي لا توجد في غير المحل المنصوص عليه ، بل تكون قاصرة عليه ، لا تتعداه وذلك كتعليل الربا في النقدين بالنقدية أو التثمينية . أنظر الوجيز في أصول التشريع الاسلامي ص ٣٩٧

^٤ . لمع الأدلة ص ٦٢

^٥ . لمع الأدلة ص ٦٧

^٦ . لمع الأدلة ص ٦٣

المبحث الرابع : الاستحسان .

وإن لم يكن مناط مقارنة ؛ لأنه من الأدلة التي انفرد بها ابن جني ؛ أمّا ابن الأنباري فلا يعتدّ به لأنه من أدلة الحنفية ، أمّا الشافعي فقد ردّه وكتب فيه (إبطال الاستحسان) ، لكن ابن الأنباري قد خصه بمبحث في كتابه لمع الأدلة مبيناً فيه اختلاف العلماء في الأخذ بمبدأ

الاستحسان . وبَيَّن أنَّ ما ذهب إليه بعض العلماء في القول بأنَّ الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل واصفاً ذلك بأنَّه كلام ليس عليه تعويل .
أمَّا ابن جني فقد ذهب في تعريفه إلى ما يشبه تعريف فقهاء الحنفية له . وبَيَّن أنَّ علته ضعيفة غير مستحكمة ، مؤكداً أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف . وقد مثَّل له بطائفة من الأمثلة^١ ، والتي تعرَّض لها الدكتور مصطفى جمال الدين واصفاً إيَّاهَا بأنَّها أشبه بالقياس منها بالاستحسان . وهو ما ذهب إليه قبلاً ابن الأنباري حينما بيَّن اختلاف العلماء في أمر الاستحسان ، على رأيين هما : ترك قياس الأصول لدليل ، و تخصيص العلة . وهما من المباحث الخاصة بالقياس .

الخاتمة ، ونتائج الدراسة ، والتوصيات

لَمْ يَكُنْ في تقدير الباحث عندما بدأ التخطيط لهذا البحث ، أن يتضاعف لديه حجمه بهذا القدر ، ولكن عندما بدأتُ فعلياً في خوض غماره ، ثبت له أنَّه قد أخطأتُ التقدير ، فالحديث عن أصول النحو يحمل في طياته أكثر مِنْ بُعْدٍ ، وينطوي على الكثير مِنْ القضايا اللغويَّة ومشكلاتها

^١ . وهذه الأمثلة التي ذكرها ابن جني للاستحسان سبق له وأن ذكرها في باب تخصيص العِلل (الخصائص ١/ ١٤٥) وباب الاطراد والشذوذ (الخصائص ١/ ٩٩) .

، وينبئ عن كثيرٍ من الخفايا . وبقدر ما كانت سعادتي غامرة حين الانتهاء من فصوله الستة ، إلا أنه كان عليّ أن أراجع المخطط الهيكليّ للبحث في كل مرةٍ علّني قد تركتُ جزءاً من أجزائه ، فكنت في كثيرٍ أضيف وفي مراتٍ أخرى أحذف مما يضطرني إلى العودة مرةً أخرى للتعديل في هيكله الفصول ، إمّا حذفاً أو إضافةً .

لقد حاولت هذه الدراسة على امتداد فصولها الستة ، وجزئيات فصولها من مباحثٍ ومطالبٍ ، تتبع القدرة على الإبداع الفكريّ ، لدى عالمين جليلين هما ابن جنيّ ، وابن الأنباريّ ، وحيث الإبداع هو الوسيلة الوحيدة التي يمكنها أن تحرر العالم من القمع الفكريّ وحجره عن الإتيان بما يمكنه من المشاركة بالإضافة السديدة في النتائج الفكرية ، في أي حقلٍ من حقول المعرفة ، فتتلاشى عنده المفاهيم التقليدية المسبقة ، فيكون وفقاً لذلك منظوراً آخر لواقع علمه وفكره ، فيحتمل بذلك تفسيراتٍ جديدةً ، قد تقضي بدورها إلى ظهور اتجاهات جديدة ، قد تساعد في بلورة الفكر وتطوّره ونضوجه ، فيسهل بذلك هضمه واستيعابه لدى المتلقين .

وقد انتهت هذه الدراسة ، فيما وصلت إليه في جملة موضوعاتها ، وهي تحتوي على (ستة فصولٍ) ، و (ثمانية وعشرين مبحثاً) ، و (سبعين مطلباً) ، تتوّعت فيها مصادر الدراسة ، ومراجعتها مُتَشَكِّلة ما بين تأريخية ، ولغوية ، ونحوية ، وأدبية ، ونقدية ، وذلك وفقاً لمتطلبات كل فصلٍ على حدة ، والتي بلغت في جملتها (مائة ونيف) من مصدرٍ ومرجعٍ . شكّلت فيها كتب قطبي الدراسة المُتَنَكِّاً الأساسيّ لمرجعية هذا البحث وهي : (الخصائص وسر صناعة الإعراب) لابن جنيّ ، و (الإعراب في جمل الإعراب و ، لمع الأدلة في أصول النحو ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، و أسرار العربية) لابن الأنباريّ .

نتائج الدراسة .

تأسيساً على ما تقدّم ، فإذا كان للباحث أن يرصد أهم النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسة فهي :

١. مشاركة كل من ابن جنيّ ، وابن الأنباريّ في إعادة تجميع وبلورة الفكر الأصوليّ للنحو العربيّ - على امتداد القرنين الرابع الهجريّ والسادس الهجريّ . تعتبر مشاركة جيّدة في كيفية التفاعل

بوعي مع ما يسمى بأصول النحو ، والتجاوب معها كذلك بوعي يسير في الاتجاه الذي ظل صامداً لعهودٍ طويلةٍ ضدَّ المعتقدات التي يرفضها المحدثون من علماء العربيّة ، و إنّ كانت مبررة أو غيرها ، ودعماً كذلك دعماً غير محدودٍ منظومة من القيم الفكرية من خلال طرحهما الأصوليّ في مؤلفاتهما ، وقد أمداً علم أصول النحو بما يتناسب مع طابعه اللغويّ وذلك بقدر ما استطاعا .

٢- إنّ الآلية المتبعة لدى العالمين ، قد انبنت على استرجاعهما لمقتطفات من الماضي . فقهية ونحوية . ولكنها عملت على دفع الحاضر في زمان كل منهما ، وبذلك تمّ تقتيت الفكر الأحاديّ إلى مجموعة من الأفكار ، التي تفصلها مساحات في الزمان والمكان ، وتعاقبت على تلك المساحات أنماط مختلفة من الفكر وألوان الثقافات ، التي أكسبت النحو خلال تلك المساحات الزمنية ، بُعداً منحه إمكانية القدرة على الوقوف بصلاية أمام كثير من التحديات التي ما فتئت تعمل على مَحْوِه من خارطة دراسة النحو العربيّ .

٣- في سعيهما كذلك ، إلى توضيح مفهوم الأصول النحويّة ومصطلحاتها ، حيث تبلور هذا السعي في مقاومتهما للقيود اللغويّة ، وذلك من خلال فهم يتسم بالبساطة والوضوح حيناً ، ويجنح للصعوبة وكد الذهن حيناً آخر . ولكن الغاية أخيراً تشكّل لدهما مبرراً مقبولاً في اتباع الوسيلة المساعدة في صياغة الأفكار وبلورتها ، بما يتناسب مع روح العصر العقلية ، ولا يعفينا ذلك من القول بأنّها في أصلها قد أنتجت لعقلية خاصة ، حيث روح العصر الثقافيّة و العقلية هي التي تبلور الفكر في أيّ زمانٍ كان ، فليفهم ذلك .

٤- لقد شكّلت المعرفة الفقهية ، واللغوية ، والنحوية ، والمعارف المتصلة بها . وفي تكامل متناغم . لدى كلٍ من ابن جنّي وابن الأنباريّ أساساً مرجعياً في أصول النحو العربيّ على مرّ التاريخ ، فأما ما أعقبهما من دراساتٍ فهو عائلٌ عليهما .

٥- إنّ أمر نشأة النحو العربيّ في محوريه الوضعيّ والزمنيّ ، وملازمة أصوله له ؛ يُشكلان قضية تحتاج إلى مناقشة أكثر جدية ودقّة ، تأخذ بما يلائم العقل والمنطق منها وتطرح ما سواه .

٦- لقد سعى كل من ابن جنّي وابن الأنباريّ ، في حالة منفردة إلى ضبط خصائص مفاهيمه الأصوليّة ، من خلال مناقشته لآراء العلماء السابقين له ، أو من خلال إظهار شخصيته العلميّة ، الشيء الذي حدا بنا للقول بأنّ كليهما كان صاحب نظرية أصوليّة ، نظرت لأصول النحو تنظيراً في غالبه الأعم غير متكيّ على أمثلة نظرية سابقة .

٧- أنّ العصر الذي نشطت فيه الحركة النحويّة ، ودوّنت فيه كتب النحو ، كان متأثراً بما نشط فيه من علوم الدين ، من حديثٍ وفقهٍ ، وعلوم العقل ، من جدلٍ وكلامٍ ، كل ذلك كان له تأثيره المباشر والقوي في خلق صلات قوية بين هذه العلوم جميعاً ، بصورة عامة ، وبين علوم الفقه والنحو منها بصورة خاصة ، وفي ذلك شهادة من عالم لغويّ ضليع ؛ هو الزمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ) حيث يؤكد على ما ذهبنا إليه في قوله : (أنّهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلاميّة ، ففهمها ، وعلم كلامها ، وعلمي تفسيرها وأخبارها ؛ إلّا وافتقاره إلى العربيّة بيّن لا يُدفع ، ومكشوف لا يُقَلع ، ويرون الكلام

في معظم أبواب أصول الفقه ، ومسائله مبنياً على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه ، والأخفش ، والكسائي ، والفراء وغيرهم من النحويين .^١ ولقد زادوا في أمر هذه الصلة ، حتى حملوا الأصل في اللغة على الأصل في الشريعة ، وقاسوا النظر على النظر ، وفي ذلك يقول السيوطي (ت ٩١١ هـ) : (وأصول اللغة محمولة على أصول الفقه .)^٢

٨ . ظهور مصطلحات فقهية كـ (السماع ، والقياس ، والإجماع ، والعلة) في عصور التقعيد النحوي ، لم تصحبها أي دراسات نظرية تساعد في تحديد كثير من مفاهيم أصول النحو ، وعلماء تلك الحقبة الزمنية كانوا هم الأقدر بالتأثر بأصول الفقهاء ؛ لقدرتهم على تحصيل الملكة ، و لإلمامهم بعلوم الشريعة واللغة ، فلماذا إذن لم يظهر لديهم أي تأثير بعلماء الفقه في التقعيد لأصولهم اللغوية ؟ . ويبقى هذا التساؤل مطروحاً إلى أن يُوجَد ما يميّط عنه اللثام .

٩- إذا كانت أصول النحو قد حظيت بنصيبٍ وافر من الاهتمام ، من لدن ابن جنّي وحتى السيوطي ، فإنّ الاتفاق على مصطلحاتها لم يلفت الانتباه بصورة ملموسة إلا من خلال الدراسات الحديثة ، لهذا ظلت بعض القضايا التي يطرحها علم أصول النحو دون إجابة مقنعة ، خصوصاً ما يتعلّق بقضايا العلة والتعليل والاستحسان واستصحاب الحال وقضية العامل النحوي ، ومن منظور آخر وبالرغم من تعدد الدراسات وتنوعها في مجال أصول النحو ، إلا أنّها لم تخضع . حتى الآن . لتحليل شامل ومتأنٍ يفضي بها إلى الجذّة من خلال دراسة موحدة تجمع كافة مشاركات القدماء فيما يمت بصلة لأصول النحو .

١٠ . إنّ نقاد التراث العربيّ من المستشرقين يعترفون طائعين ، أو مُرغمين بأنّ العرب إذا كانت لهم فلسفة حقيقية ، وهذه الفلسفة هي دراساتهم اللغوية ، وبخاصة النحو ، بما أشتل عليه من نظام استدلالي لا يمكن أن تصل إليه إلا عقلية ذات مقدرة فائقة على التجريد .

١١ . ما زال الاتجاه البحثي في علم أصول النحو يُشكّل ميداناً محدود التطور في سلسلة دراسات علم النحو ، من ناحية التقعيد والتنظير ، حيث نجد أنّ مفاهيمه ، ومناهجه ، ونماذجه النظرية ما تزال محدودة ، فهو لا ينطوي على مفاهيم موحدة المعالم ، ولا قواعد يمكن تطبيقها بسهولة على كثير من المسائل النحوية ، خلافاً لأصول علم الفقه فهي واضحة المفاهيم ، مما مكّن من تطبيق قواعدها على كافة المسائل الفقهية في أبوابها ببسر وسهولة .

١٢- يستبعد الباحث حصول أي مناقشات . إبان فترة التقعيد وبلورة الفكر النحوي . دارت حول مفاهيم ومصطلحات أصول النحو ، بين العلماء من عصر أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه ، وحتى عصر الخليل ابن أحمد وتلاميذه . وليس أدلّ على ذلك من خلو أقدم أثر نحوي بين أيدينا ، وهو (كتاب سيبويه) من أية إشارة حول تعريفه لأي من مصطلحات أصول النحو . وإن كان كثيراً ما يذكرها في كتابه ، فمصطلح (القياس) قد ورد في (الكتاب) كثيراً ، أمّا (السماع) فقد استعمله

١ . مقدمة المفصل . للزمخشري .

٢ . الإقترح . للسيوطي ص ٤٦

بقوله : (سمعنا العرب ، سمعناهم يقولون ، سمعنا منهم ، سمعنا بعض العرب ، سمعتُ من العرب ، سمعناه ، سُمِعَ من العرب .) ولكنه لم يستعمل مصطلح (السماع) مفرداً . أمّا مصطلح (الإجماع) فلم أجد له أي مدلول في (الكتاب) ، أمّا (العِلَّة) كمصطلح لم أجد لها أثراً ، ولكنّ (التعليل) في(الكتاب) ملئ بالتعليلات . لا أثر في (الكتاب) عن استصحاب الحال ، ولا الاستحسان ، أمّا (العامل) النحوي وملحقاته من (عمل) و (معمول) فلها وجود في الكتاب بكثرة على نحو : (عامل ، عَمِلَ ، يَعْمَلُ ، يَعْمَلُونَهَا ، أَعْمَلَهُ و المعمول ، عَمِلْتُ ، تَعْمَلُ ...) . والذي يهمننا هو خلو أقدم أثر نحويّ من آية تعريف لمفاهيم أصول النحو . مع ملاحظة وجود تطبيق للمصطلح .

١٣- يبقى علينا تحديد قضية الريادة ، في التععيد لأصول النحو العربيّ لأيّ من قطبي الدراسة كانت ؟! ، وهذا ما قد هدفت له هذه الدراسة ، ضمن أهدافها . فالفاصل الزمنيّ يُعطي الريادة للمتقدّم في الزمان ، وهو ابن جنيّ ، وإن كنا نبحث في الريادة المنهجية ، فالحق هنا يقال :

أنّ ابن جنيّ لم يغفل في دراساته الأصوليّة ، تحديد معالم هذا العلم ومفاهيمه ، في كافة كتبه التي تناول فيها أصول النحو وبخاصة (الخصائص) ، وإن كان قد تأثر في بحوث أصوله ، بأصول الفقه ، يمكننا وصفه بأنّه غير متوسّع فيه ، ولم يكن حرفياً وملاحظاتنا عليه كانت واضحة في مواضعها .

أمّا ابن الأنباريّ فلا يجهل حقّه في هذه الريادة ؛ إلّا منتقص غير ملّم بمشاركته الواسعة ، والمتضحة المعالم ، منهجاً ، وفكراً ، وعِلماً ، وكذلك كمّاً وكَيْفاً ، إذ بلغت في جملتها (ثلاثة) (اثنان) منها في الجانب النظريّ وهما (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلّة) ، والثالث تطبيقيّ وهو (أسرار العربية) ، ولكن تبقى مسألة التأثير عند ابن الأنباريّ بأصول الفقه . والتي أقرّ بها في مقدمة مؤلفاته . هي المأخذ عليه وإن كان الباحث ، واتفاقاً مع كثير من العلماء ، قد وجد ما يبرر هذا التأثير الواضح غير الفاضح .

التوصيات :

وأخيراً فإن كان للباحث حقّ التوصية فهي :

- إذا كان الهدف من وضع أصول النحو هو أن يُستكشف منها استنباط الحكم النحويّ عند مؤسسيه . واضعي قواعده . فعلى الدارسين المحدثين العكوف على دراسات الأقدمين بدءاً من (كتاب سيبويه) وشروحاته ، وكتاب (مقتضب المبرد) ، و (معاني الفراء) و (مجالس ثعلب) ، وأمثالها من الكتب التي تُمثّل الفروع النحويّة في فترتين من أمتع فترات الدرس النحويّ في مدرستي البصرة والكوفة ، ويُستنتج من بناء أصحابها أحكامها على النصوص المسموعة ، وما استعانوا به من تعليل أقيستهم ، وطرق احتجاجهم ، ومن ثمّ يؤخذ بعين الاعتبار انتقادات المحدثين . المتسمة بالجدية . لمناهج النحاة السابقين ، وتكتب بذلك أصول النحو الملائمة

لطبيعة اللغة ، وأحكام أدلتها . وذلك بناءً على ما توصلت له هذه الدراسة من عدم وجود أي من المؤثرات .

- كذلك ضرورة العمل على طرح المفاهيم الأصولية التي لها تعلق ، وارتباط قوي بمفاهيم ومصطلحات ذات صبغة فقهية ، أو غيرها ، وذلك فيما يخص العلة والاستحسان واستصحاب الحال ، وهي من الأصول التي عليها كثير من المآخذ في علم أصول النحو وقد لاقت الكثير من الانتقادات . مع الأخذ في الاعتبار أن ما يجب أن نصرف إليه تفكيرنا الجدي ، ليس هو السعي إلى نسف ما وضعه الأقدمون من أصول وقواعد ، فما وضعوه أرسخ من التأريخ ، وإنما السعي المخلص إلى تبسيط هذه القواعد والأصول وإدنائها من طلبة العلم لتعلمها وهضمها .
- العمل على وضع منهج مؤخذ لأصول النحو ، يُزاج بين جهدي كل من ابن جني وابن الأنباري ، في الأصول النحوية المتفق عليها ، ومن ثم العمل على إدراجه ضمن مقررات كليات اللغة العربية بالجامعات السودانية ؛ فهي غفيرة من ذلك .

وختامه لا أسلم نفسي عن خطأ وزلل ، والسلام من ذلك كتاب الله المجيد الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من عزيز حميد .)

والله ولي التوفيق

الباحث

Obstruct

USUL ELNAHW BAIN IBN GINNI WA IBN ALANBARI CONTRASTIVE STUDY

The syntactic usul consider as major aspects of language. That did not find its chance to be studied elaborately. So as to clarify its conception. From reading through autograph books of the first three centuries of the Islamic calendar and what they convey of linguistic scholars sayings. we notice that the Arab linguist's even failed to give separate terminology for syntax but borrowed that of the (usul Alfigh)(Islamic

religious studies) . This is clear, particularly on the (Kufa and Basrah) schools alike .

Later linguists did their best to find a lasting syntactic terminology, which complete the development of that field of study. The Arabic syntactic became logical and its conceptions clear but not satisfying. Therefor this study aimed at clarifying some of theoretical and applied conceptions on syntactic origin from the onset in order to study Arabic Syntax trying to find answers for identity of the syntactic origins. And its relationship with the primary steps of ruling the Arabic Syntax.

This study tries to acknowledge and identify the thinking that generate the fundamental thought which considered as reference framework for it and how it deals with the affordable linguistic thinking and from where gained its conceptions.

This study point at the syntactic usual conception needs to be renewed by searching its historical background elaborately.

It discussing the efforts of two famous linguists of Arabic syntax, these are: Ibn Ginni (٣٠٠ – ٢٩٢) and Ibn Alanbari (٥١٣- ٥٧٧) that through six categories with its constituents clarifying the ability of creation thought by those scholars .

The finding of their studies as follows:

- ١- They gathered the fundamental thought of Arabic syntax through the ٤th – ٦th centuries.
- ٢- Also they enforced a set of principles by offering many basic primary issues.
- ٣- The syntactic origin science research is still undeveloped in ruling and theorizing.
- ٤- All its theoretical conceptions, have not a united entity, and can not be applied on many syntactic issues.
- ٥- This study advises to get erase the fundamental conceptions, which have strong thinks with religious terminology or others. And also have to create a united system for syntax usual which matches with the efforts of Ibn Ginni and Ibn Alanbari on their agreed syntactic usual .

٢٤٤- معاوية بن أبي سفيان ٦٨
٢٤٥- مقاتل بن حبان ١١٠
٢٤٦- ميمون الأقرن ٥٥، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٩
٢٤٧- نصر بن عاصم الليثي ٩٠، ٩٣، ٨٨، ٦٥، ٨٣
٢٤٨- هشام الضرير ١١٠، ١١٦
٢٤٩- ياقوت الحموي ٢٥، ٣٦، ٣٧
٢٥٠- يحيى ابن معين الغطافي البغدادي ٢٦
٢٥١- يحيى ابن يعمر العدوان ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠
٢٥٢- يونس ابن حبيب ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١١٦، ١٢٠، ٥٤، ٧٣، ٨٩

فهرس المصادر والمراجع والدوريات

١	إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - الإمام الشوكاني - البابي الحلبي - مصر - ط/١٣٥٦هـ
٢	أصول البزدي - علي ابن محمد - استانبول - ط/١٣٠٨هـ .
٣	أصول التشريع الإسلامي - د. بدران أبو العينين بدران .
٤	أصول التشريع الإسلامي - علي حسب الله - دار المعارف - مصر - ط/٢١ ١٩٧١م .
٥	أصول التشريع الإسلامي - علي حسب الله - دار المعارف - مصر - ط/٤ ١٩٦٧م .

٦	أصول السرخسي - محمد ابن أحمد السرخسي - ت/أبو الوفاء الأفعاني - دار الكتاب العربي - ط/١٣٧٢هـ .
٧	أصول الفقه - الشيخ عبد الوهاب خلاف .
٨	أصول الفقه الإسلامي - أ/ مصطفى شلبي .
٩	أصول الفقه الإسلامي - د. حسين حامد حسان .
١٠	أصول النحو العربي - د. محمد خير الحلواني - الناشر الأطلسي ط/٢ ١٩٨٢م .
١١	أعلام الموقعين - ابن الجوزي -
١٢	إنباه الرواة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - ت/ محمد أبو الفضل - القاهرة - ط/ ١٩٥٠م ط/١٩٦٤م .
١٣	ابن الأنباري وجهوده في النحو - د. جميل علوش - الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس ط/ ١٩٨١م .
١٤	ابن جني النحوي - د. فاضل السامرائي - بغداد - ١٣٩٥هـ
١٥	الأشباه والنظائر - السيوطي - دار الكتاب العربي - ط/ ١٩٨٤م .
١٦	الأصول - ابن السراج - د. عبد المحسن الفتلي - ط/ ١٩٧٢م - النجف الأشرف .
١٧	الأعلام - خير الدين الزركلي - بيروت - ط/ ١٩٧٩م .
١٨	الإغراب في جدل الإعراب - ابن الأنباري - ت/ سعيد الأفغاني - دار الفكر - بيروت ط/ ثانية ١٩٧١م .
١٩	الإقتراح في أصول النحو - السيوطي - دار الكتب العربية - بيروت - ط/ ١٩٩٨م .
٢٠	الإنصاف في مسائل الخلاف - ابن الأنباري - دار الفكر .
٢١	الإيضاح في علل النحو - الزجاجي - ت/ د. مازن المبارك - دار النفائس - ط/ ٢١ ١٩٧٣م - لندن . مطبعة المدني ط/ ١٩٥٩م
٢٢	البداية والنهاية - ابن كثير - القاهرة - ١٩٣٢م .
٢٣	البداية والنهاية - ابن كثير - ط/ الخانكي - ١٩٣٩م .
٢٤	التبيان في تفسير القرآن - الشيخ الطوسي - مطبعة الآداب - النجف الأشرف .
٢٥	التعريفات - أبو الحسن الجرجاني - دار الشؤون الثقافية - العراق بغداد .
٢٦	التقرير والتحرير في شرح التحرير - ابن أمير الحاج - المطبعة الأميرية - مصر - ط/ ١٢١٦هـ .
٢٧	الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي - د. عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - ط/ ١٩٩٣م .
٢٨	الخصائص - ابن جني - ت/ محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت - ط/ ٣ ١٩٨٣م ز
٢٩	الشعر والشعراء - ابن قتيبة - عالم الكتب - بيروت - ط/ ٣
٣٠	العالم الإسلامي في العصر العباسي - حسن محمود .
٣١	العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - يوهان فك - مكتبة الخانجي الإنصاف في مسائل الخلاف - مصر - ط/ ١٩٨٠م .
٣٢	العربية وعلم اللغة البنيوي - دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث - د. حلمي خليل - الإسكندرية - ط/ ١٩٩٦م
٣٣	العلة النحوية نشأتها وتطورها - د. مازن المبارك - دار الفكر .
٣٥	الفهرس - ابن النديم - دار المعرفة للطباعة والنشر .
٣٦	القياس حقيقته وحجيته - د. مصطفى جمال الدين - مطبعة النعمان - ط/ ١٩٧٢م النجف الأشرف -
٣٧	القياس في النحو - د. مني إلياس - دار الفكر .
٣٨	الكامل - ابن الأثير - مطبعة بولاق - القاهرة - ١٢٩٠هـ .
٣٩	الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف - المبرد - ت/ د. مبارك ط/ ١ ١٩٣٦م
٤٠	الكتاب - سيبويه - ت/ د. عبد السلام هارون - مطبعة الخانجي القاهرة - ط/ ٣
٤١	الكشاف - الزمخشري - الإستقامة - ط/ ١٣٦٥هـ .

٤٢	اللغة والنحو بين القديم والحديث - أ / عباس حسن - دار المعارف - مصر -
٤٣	المثل السائر - ابن الأثير - القاهرة - ١٣١٢ هـ
٤٤	المدخل إلى أصول الفقه المالكي - أ/محمد عبد الغني الباجقني .
٤٥	المزهر في علوم اللغة - السيوطي - ط/ دار الفكر .
٤٦	المستقصى من علم الأصول - الإمام الغزالي - ت/الشيخ محمد مصطفى أبو العلا ط/١٩٧١ م ، وطبعة أخرى ١٩٣٧ م .
٤٧	المقتضب - المبرد - ت/ محمد عبد الخالق عزيمة - القاهرة - ١٣٨٥ هـ ز
٤٨	المنحول من تعليقات الأصول - ت/ محمد حسن هيثو - دار الفكر - دمشق - ط/١٩٧٠ م
٤٩	الموجز في نشأة النحو - د. محمد الشاطر . الجامعة الإسلامية المدينة المنورة - ط/١٩٧٨ م.
٥٠	الوجيز في أصول الفقه - د. عوض أحمد إدريس - جامعة النيلين - ط/١٩٩٨ م .
٥١	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - ت/ د. محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ ١٣٨٤ هـ .
٥٢	تأريخ آداب اللغة العربية - جورج زيدان - دار مكتبة الحياة - بيروت - ط/ ١٩٦٧ م .
٥٣	تأريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى - د. عبد المنعم ماجد .
٥٤	تأريخ العراق في العصر السلجوقي - حسين أمين - المكتبة الأهلية - بغداد - ط/ ١٩٦٥ م .
٥٥	تأريخ الفلسفة في الإسلام - ترجمة - د. محمد عبد الهادي أبو ريده - لجنة التأليف والترجمة والنشر - ط/٤ .
٥٦	تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري - د. علي أبو المكارم - القاهرة - الحديثة للطباعة - ط/ ١٩٧١ م.
٥٧	تحقيق التراث - د. عبد الهادي الفضلي - جدة - ط/١٤٠٢ هـ .
٥٨	تطور درس النحوي - د. حسن عون - القاهرة - ط/١٩٧٠ م .
٥٩	تيسير اللغة العربية بين القديم والحديث - د. عبد الكريم خليفة - دار المعارف -
٦٠	ديمة القصر - للباخرزي - حلب - ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م.
٦١	روضات الجنات - الخوانساري - ط/ ١٨٩٧ م .
٦٢	سر الفصاحة - ابن سنان الخفاجي - القاهرة - ١٩٣٢ م .
٦٣	سر صناعة الإعراب - ابن جني - ت/ د . حسن هنداوي - دار القلم - دمشق .
٦٤	سيبويه إمام النحاة - أ/ علي الجندي ناصف - القاهرة - ط/ ١٩٧٩ م .
٦٥	سير أعلام النبلاء - الإمام الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط/ ١٩٨٢ م.
٦٦	شذرات الذهب - ابن العماد الحنبلي - مكتبة القدسي - القاهرة - ط/ ١٩٣١ م .
٦٧	شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك - ت/ محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية - القاهرة - ط/ ١٩٦١ م .
٦٨	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، وشرح شواهد العيني - دار إحياء الكتب العربية - البابي الحلبي - مصر - القاهرة .
٦٩	شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
٧٠	صبح الأعشى - للقلقشندي - المطبعة الأميرية - مصر - ١٢٢١ هـ .
٧١	ضحى الإسلام - الأستاذ أحمد أمين - مكتبة النهضة المصرية - ط/ ١٩٧٨ م .
٧٢	طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - المطبعة الحسينية - مصر - ط/ ١٩٠٦ م .
٧٣	طبقات النحويين واللغويين - الذبيدي - ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/ ١٩٥٤ م
٧٤	طبقات فحول الشعراء - ابن سلام الجمحي - ت/ د. محمد شاكر - دار المدني - جدة - السعودية .
٧٥	غاية النهاية - ابن الجرزي - القاهرة - ط/ ١٣٥١ هـ .
٧٦	في أصول النحو - سعيد الأفغاني - المكتب الإسلامي - بيروت - ط/ ١٩٨٧ م .

٧٧	كتاب الجمل في النحو دراسة تحليلية - د. محمد عبادة - المعارف - الإسكندرية -
٧٨	كشاف اصطلاحات الفنون - التهانوي - مكتبة الخياط - بيروت - ط/ ١٩٦٤ م .
٧٩	لسان العرب - ابن منظور المصري - دار صادر - بيروت - ط/ ١٩٩٧ م .
٨٠	لمع الأدلة - ابن الأنباري - ت/ عطية عامر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت - ١٩٦٨ م .
٨١	مجالس العلماء - الزجاجي - الكويت - ط/ ١٩٦٨ م .
٨٢	مجلة الأقلام - ع/ ٦ السنة الرابعة .
٨٣	مجلة البلاغ - ع/ ٩ (مقال - واضع النحو الأول - أ/ كمال إبراهيم)
٨٤	مجلة التراث العربي - دمشق - ع/ ٨٦ أغسطس ٢٠٠٢ م (مقال - مظاهر التعليل النحوي في كتاب التزييل والتكميل - د. وليد السراقي .)
٨٥	مجلة الفيصل ع/ يناير ١٩٩٨ م (مقال - اللغة العربية بعض خصائصها - شهادات أجنبية .)
٨٦	مجلة اللسان العربي - مكتب التعريب - جامعة الدول العربية - م/ ١٥ - ج/ ١ (مقال - بعض الشواذب في النحو - أ/ عباس حسن)
٨٧	مجلة تراثنا - ع/ ١٥ السنة الرابعة - (مقال - النحو وصلته بأصول الفقه - د. مصطفى جمال الدين .)
٨٨	مجلة تراثنا - ع/ ٤ سنة ١٤٠٨ هـ (مقال - أبو الأسود ودوره في وضع النحو العربي - السيد أحمد الهاشمي)
٨٩	مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية - سنة ١٩٥٨ / (مقال - أول كتاب في نحو العربية - د. حسن عون .)
٩٠	مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية - (مقال - دراسة اللغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي - د. محمد عيد فرج)
٩١	مجلة مجّمع اللغة العربية - القاهرة - ج/ ٨ سنة ١٩٥٥ م (مقال - في أصول النحو - أ/ إبراهيم مصطفى)
٩٢	محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية - الشيخ محمد الحصري .
٩٣	مرآة الجنان وعبرة اليقظان - اليافعي - ط/ ١٩١٩ م .
٩٤	مراكز الدراسات النحوية - د. عبد الهادي الفضلي - مكتبة المنار - الأردن - ط/ ١٩٨٦ م
٩٥	معجم الأدباء - ياقوت الحموي - القاهرة - ١٩٣٦ م .
٩٦	معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب - مجدي وهب وآخرون - ط/ ١٩٧٩ م .
٩٧	من تاريخ النحو - سعيد الأفغاني - دار الفكر - ط/ ١٩٧٨ م .
٩٨	نشأة النحو - الشيخ محمد طنطاوي - دار المنار - ط/ ١٩٩١ م .
٩٩	نظرات في التراث اللغوي المعاصر - د. عبد الهادي المهيري - دار الغرب الإسلامي - ط/ ١ - ١٩٩٣ م .
١٠٠	هدية العارفين - البغدادي - دار العلوم الحديثة - بيروت - ط/ ١٩٨١ م .
١٠١	هدية العارفين - البغدادي - دار العلوم الحديثة - ط/ ١٩٨١ م .
١٠٢	وفيات الأعيان - ابن خلكان - ت/ إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - ط/ ١٩٧٠ م .

فهرس الموضوعات

الصفحات	الموضوعات
١	تـصـدـير
٢	إهداء
٣	شكر وتقدير
١٧ . ٥	المقدمة
٥٩ . ١٩	الفصل الأول
	حياة قطبي الدراسة
٣٦ . ١٩	المبحث الأول . ابن جنّي
٢٣ . ١٩	المطلب الأول . عصره .
٣٤ . ٢٣	المطلب الثاني . حياته .
٣٦ . ٣٤	المطلب الثالث . آثاره العِلْمِيَّة .
٥٩ . ٣٧	المبحث الثاني . ابن الأنباريّ .
٤٣ . ٣٧	المطلب الأول . عصره .
٥٦ . ٤٣	المطلب الثاني . حياته .
٥٩ . ٥٦	المطلب الثالث . آثاره العِلْمِيَّة .
١٠٠ . ٦١	الفصل الثاني
	النشأة وأصول النحو
٦٥ . ٦١	المبحث الأول . مفهوم النحو والأصول .
٦٤ . ٦١	المطلب الأول . مفهوم النحو لغةً و اصطلاحاً .
٦٥ . ٦٤	المطلب الثاني . مفهوم الأصول لغةً و اصطلاحاً .
٧٢ . ٦٥	المبحث الثاني . الروايات المتعلقة بنشأة النحو .

- المطلب الأول . الاختلاف في سبب الوضع ومتون النصوص . ٦٧ . ٦٦
- المطلب الثاني . الاختلاف في الواضع . ٦٩ . ٦٧
- المطلب الثالث . زمان الوضع ومكانه . ٧٠ . ٦٩
- المطلب الرابع . تأخر التدوين . ٧٢ . ٧٠

المبحث الثالث . العوامل الداعية لنشأة الفكر النحوي وأصدائها في تحديد معالمه الكلية

- المطلب الأول . العامل الديني . ٧٤ . ٧٣
- المطلب الثاني . العامل الاجتماعي . ٧٦ . ٧٤
- المطلب الثالث . العامل الفكري . ٧٨ . ٧٦
- المطلب الرابع . العامل الحضاري . ٧٩ . ٧٨

المبحث الرابع . تطوّر الفكر النحوي من عصر أبي الأسود إلى عصر الخليل

- المطلب الأول . دور الوضع والتكوين . ٩٢ . ٨١
- المطلب الثاني . دور النشو والارتقاء . ١٠٠ . ٩٢

١٣٧ . ١٠٢ الفصل الثالث

النحو وصلته بأصول الفقه

- المبحث الأول . منهجة أصول النحو وفقاً لأصول الفقه ١٠٧ . ١٠٢
- المطلب الأول . دواعيها وأسبابها . ١٠٣ . ١٠٢
- المطلب الثاني . الطرق المتبعة في تأسيس الأصول . ١٠٧ . ١٠٣

المبحث الثاني . السماع بين النحاة والفقهاء

- المطلب الأول . السماع في مرحلة النشأة . ١٠٩ . ١٠٨
- المطلب الثاني . النصوص المشتركة بين النحاة والفقهاء في أصل السماع ١١٤ . ١٠٩

المبحث الثالث . القياس بين النحاة والفقهاء

- المطلب الأول . نشأة القياس . ١١٦ . ١١٤
- المطلب الثاني . القياس في الجانب النحوي والفقهي . ١٢٠ . ١١٦

- المبحث الرابع . الإجماع بين النحاة والفقهاء
المطلب الأول . إجماع العرب .
المطلب الثاني . إجماع البلدين .
المطلب الثالث . الإجماع السكوتي .

المبحث الخامس . الاستحسان بين النحاة والفقهاء

- المبحث السادس . استصحاب الحال بين النحاة والفقهاء
المطلب الأول . مفهومه في اللغة والاصطلاح .
المطلب الثاني . حُجَّتُهُ عند النحاة والفقهاء .

الفصل الرابع

أصول النحو عند ابن جني

- المبحث الأول . السماع عند ابن جني
المطلب الأول . الخصائص اللغوية للمتكلم .
المطلب الثاني . الخصائص اللغوية للكلام .
المطلب الثالث . أقسام السماع عند ابن جني .

- المبحث الثاني . القياس عند ابن جني
المطلب الأول . أنواع القياس .
المطلب الثاني . إثبات العرب للتشابه والتجانس .
المطلب الثالث . متفرقات في القياس .

- المبحث الثالث . الإجماع عند ابن جني
المطلب الأول . حجية الإجماع .
المطلب الثاني . مفهوم ابن جني للإجماع .

المبحث الرابع . العلة عند ابن جني

- المطلب الأول . العلة النحوية بين المتكلمين والفقهاء . ١٦٧ . ١٦٩
- المطلب الثاني . تخصيص العلة . ١٦٩ . ١٧٢
- المطلب الثالث . العلة الموجبة والعلّة القاصرة . ١٧٢ . ١٧٣
- المطلب الرابع . تعارض العلل . ١٧٣ . ١٧٤
- المطلب الخامس . متفرقات في العلة . ١٧٤ . ١٨٠

المبحث الخامس . الاستحسان عند ابن جني ١٨٠ . ١٨٢

المبحث السادس . العامل عند ابن جني ١٨٣ . ١٨٣

الفصل الخامس ١٨٥ . ٢٤٢

أصول النحو عند ابن الأنباري

- المبحث الأول . السماع عند ابن الأنباري ١٨٧ . ١٩٨
- المطلب الأول . ماهيته وشروطه عند ابن الأنباري . ١٨٧ . ١٨٨
- المطلب الثاني . أقسامه وشروطها . ١٨٨ . ١٩٠
- المطلب الثالث . قبول النقل وجواز الإجازة . ١٩١ . ١٩٤
- المطلب الرابع . الاعتراض علي الاستدلال بالنقل . ١٩٤ . ١٩٦
- المطلب الخامس . معارضة النقل بالنقل . ١٩٦ . ١٩٨

المبحث الثاني . القياس عند ابن الأنباري ١٩٩ . ٢١٨

- المطلب الأول . مفهومه وأركانه . ١٩٩ . ٢٠٢
- المطلب الثاني . موقف ابن الأنباري من منكري القياس . ٢٠٠ . ٢٠٧
- المطلب الثالث . الردّ على شبهات حول القياس . ٢٠٢ . ٢٠٤
- المطلب الرابع . أقسام القياس . ٢٠٤ . ٢٠٨
- المطلب الخامس . الاعتراض على الاستدلال بالقياس . ٢٠٨ . ٢١١
- المطلب السادس . ما يلحق بالقياس ويتفرّع عليه من وجوه الاستدلال . ٢١١ . ٢١٥
- المطلب السابع . معارضة القياس بالقياس . ٢١٥ . ٢١٨

المبحث الثالث . العلة عند ابن الأنباري ٢١٩ . ٢٣٣

- المطلب الأول . ثبوت الحكم في محل النص . ٢٢٠ . ٢٢١
- المطلب الثاني . الاستدلال علي صحة العلة . ٢٢٢ . ٢٢٢
- المطلب الثالث . شروط العلة . ٢٢٢ . ٢٢٦
- المطلب الرابع . تعليل الحكم بعِلتين وأكثر . ٢٢٦ . ٢٢٨
- المطلب الخامس . إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة . ٢٢٨ . ٢٢٩
- المطلب السادس . إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة . ٢٢٩ . ٢٣٠
- المطلب السابع . العلة القاصرة . ٢٣١ . ٢٣٣

- المبحث الرابع . استصحاب الحال عند ابن الأنباري ٢٣٣ . ٢٣٥
- المطلب الأول . مفهوم استصحاب الحال عند ابن الأنباري . ٢٣٣ . ٢٣٥
- المطلب الثاني . الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال . ٢٣٥ . ٢٣٥

المبحث الخامس . الاستحسان عند ابن الأنباري ٢٣٦ . ٢٣٧

- المبحث السادس . العامل عند ابن الأنباري ٢٣٨ . ٢٤٢
- المطلب الأول . مفهوم ابن الأنباري للعامل . ٢٣٨ . ٢٣٩
- المطلب الثاني . الأصول والمقاييس التي ناقشها ابن الأنباري بشأن العامل . ٢٣٩ . ٢٤٢

الفصل السادس ٢٤٤ . ٢٥٨

الدراسة المقارنة للأصول المشتركة بين ابن جني وابن الأنباري

- المبحث الأول . السماع ٢٤٦ . ٢٤٨
- المطلب الأول . السماع عند بن جني . ٢٤٦ . ٢٤٦
- المطلب الثاني . السماع عند بن الأنباري . ٢٤٧ . ٢٤٨
- المبحث الثاني . القياس ٢٤٩ . ٢٥٣
- المطلب الأول . القياس عند بن جني . ٢٤٩ . ٢٥٠
- المطلب الثاني . القياس عند بن الأنباري . ٢٥٠ . ٢٥٣
- المبحث الثالث . العلة ٢٥٤ . ٢٥٧
- المطلب الأول . العلة عند بن جني ٢٥٣ . ٢٥٥

٢٥٧ . ٢٥٥	المطلب الثاني . العلة عند بن الأنباري
٢٥٨ . ٢٥٨	المبحث الرابع . الاستحسان
٢٦٣ . ٢٥٩	الخاتمة والنتائج والتوصيات
٢٦٥ . ٢٦٤	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
٢٩٣ . ٢٦٦	الفهارس العامة
٢٦٨ . ٢٦٧	فهرس الآيات القرآنية
٢٦٩ . ٢٦٩	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٢٧٢ . ٢٧٠	فهرس الأشعار
٢٧٣ . ٢٧٣	فهرس القبائل
٢٧٤ . ٢٧٤	فهرس البلدان
٢٨٢ . ٢٧٥	فهرس الأعلام
٢٨٦ . ٢٨٣	فهرس المصادر والمراجع
٢٩٣ . ٢٨٧	فهرس الموضوعات